جامعة المنوفية
كلية الهندسة
قسم الهندسة المعمارية

# إستخدام إدارة المخلفات الصلبة كمؤشر للفقر في دلتا النيل أداة للتخطيط والإدارة الحضرية

اعداد

المهندس/ أحمد محمد رجب شلبي

بكالوريوس الهندسة المعمارية، كلية الهندسة، جامعة المنوفية، 2011

استكمالاً للدراسات المقررة للحصول على درجة الماجستير في العلوم الهندسية
تخصص تخطيط الحضري والاقليمي

تحت إشراف

**أ.د/ أحمد عثمان الخولي**
أستاذ التخطيط العمراني
قسم الهندسة المعمارية – كلية الهندسة
جامعة المنوفية

**أ.د/ خالد محمد فهمي**
أستاذ الاقتصاد البيئي
معهد التخطيط القومي

2016 م

جامعة المنوفية
كلية الهندسة
قسم الهندسة المعمارية

# إستخدام إدارة المخلفات الصلبة كمؤشر للفقر في دلتا النيل أداة للتخطيط والإدارة الحضرية

اعداد

المهندس/ أحمد محمد رجب شلبي

بكالوريوس الهندسة المعمارية، كلية الهندسة، جامعة المنوفية، 2011

استكمالاً للدراسات المقررة للحصول على درجة الماجستير في العلوم الهندسية
تخصص تخطيط الحضري والاقليمي

تحت إشراف

**أ.د/ أحمد عثمان الخولي**
أستاذ التخطيط العمراني
قسم الهندسة المعمارية – كلية الهندسة
جامعة المنوفية

**أ.د/ خالد محمد فهمي**
أستاذ الاقتصاد البيئي
معهد التخطيط القومي

رئيس قسم الهندسة المعمارية

عميد الكلية

2016 م

جامعة المنوفية
كلية الهندسة
قسم الهندسة المعمارية

# إستخدام إدارة المخلفات الصلبة كمؤشر للفقر في دلتا النيل
# أداة للتخطيط والإدارة الحضرية

اعداد
المهندس/ أحمد محمد رجب شلبي
بكالوريوس الهندسة المعمارية، كلية الهندسة، جامعة المنوفية، 2011
استكمالاً للدراسات المقررة للحصول على درجة الماجستير في العلوم الهندسية
تخصص تخطيط الحضري والاقليمي
تحت إشراف

**أ.د/ أحمد عثمان الخولي** .....

أستاذ التخطيط العمراني قسم الهندسة المعمارية – كلية الهندسة جامعة المنوفية

**أ.د/ خالد محمد فهمي**

أستاذ الاقتصاد البيئي معهد التخطيط القومي .....

لجنة الحكم والمناقشة

**أ.د/ محمد صفوت قابل** .....
**أستاذ الاقتصاد المتفرغ – كلية التجارة – جامعة السادات (ممتحن خارجي )**
**أ.د/ محمد طارق السيد أبو ذكري** .....
**أستاذ التخطيط العمراني والإقليمي – كلية الهندسة – جامعة الزقازيق (ممتحن خارجي)**
**أ.د/ خالد محمد فهمي** .....
**أستاذ الاقتصاد البيئي بمعهد التخطي القومي (عن الإشراف)**
**أ.د/ أحمد عثمان الخولي** .....
**أستاذ التخطيط العمراني بقسم الهندسة المعمارية كلية الهندسة – جامعة المنوفية (عن الإشراف)**

رئيس قسم الهندسة المعمارية عميد الكلية

2016 م

**الإهداء**

أهدي هذه الرسالة إلى أُمي التي زرعت فيّ حُب العلم، والتي كانت دوماً إلى جانبي طوال سنوات دراستي، وإلى أبي الذي علمني أن ثمرة كل جهدٍ نوال، وإلى زوجتي المخلصة التي ألهمتني الكثير، وإلى أخواتي.

**شكر وتقدير**

أتقدم بجزيل الشكر إلى أستاذي الدكتور أحمد عثمان الخولي، الذي علمني كيف أتعلم، وفتح لي آفاقاً واسعة، ولم يدخر جهداً في سبيل خروج هذه الرسالة بالشكل الذي هي عليه، وإلى الأستاذ الدكتور خالد محمد فهمي الذي لم تمنعه كثرة مشاغله من تقديم المشورة والعون، كما أتقدم بالشكر إلى الأستاذ الدكتور محمد صفوت قابل والأستاذ الدكتور محمد طارق أبو ذكري على تفضلهما بقبول مناقشة هذه الرسالة، والشكر موصول إلى الدكتورة فهيمة الشاهد على اتاحتها للبيانات والخرائط الرسمية والتي كان لها أبلغ الأثر في تسهيل العملية البحثية، وإلى أصدقائي الذين ساعدوني كثيراً في مرحلة جمع البيانات والعينات وعلى رأسهم المهندس محسن أبو يوسف.

أحمد محمد رجب

نبذة مختصرة باللغة العربية

**استخدام إدارة المخلفات الصلبة كمؤشر للفقر في دلتا النيل؛ أداة للتخطيط والإدارة الحضرية**


يُعد الفقر ضمن الأزمات الأكثر شيوعاً وارتباطاً بالقضايا التي تمس الجوانب الحياتية للمجتمع، ويُعتبر الإلمام بأماكن توطن الفقر والأسباب وراء تركزه أمراً حاسماً في عمليات التخفيف من حدة الفقر؛ ويُثير تنامي الفقر في مصر بالآونةِ الأخيرة القلق، خصوصاً في ظل خطط ترشيد الدعم التي تعتزم الحكومة تطبيقها كإجراء ضروري لخفض العجز في الموازنة والمصحوبة بآليات اخرى لدعم الفقير ومنها الدعم النقدي المباشر المشروط وكذلك استخدام الكروت الذكية لتوزيع المحروقات والمواد الغذائية المدعمة.

تُقدم الرسالة منهجية كمية تعتمد على الاستهلاك - والذي يتمثل في كمية وطبيعة المخلفات البلدية الصلبة التي تولدها الأسر -كمؤشر للدخل والمستوى المعيشي للأسرة، وبالتالي قدرتها على استيفاء احتياجاتها الاساسية، ويستخدم البحث إقليم الدلتا بصورة عامة ومحافظة المنوفية بصورة خاصة كحالة دراسية تجمع بين المناطق الحضرية والريفية وتتمتع بتنوع في القاعدة الاقتصادية.

تؤكد نتائج التحليلات الاحصائية المتقدمة والمتعددة المتغيرات، وجود علاقة ارتباط بين مستوى دخل الأسرة والحالة المعيشية لها من جهة، وكمية ومكونات المخلفات البلدية الصلبة المتولدة من تلك الأسرة، حيث تفسر المخلفات البلدية الصلبة حوالي 70 بالمائة من التباين في دخول الاسر بالمنوفية، كما جاء بنتائج تحليل الانحدار؛ وبالتالي يمكن استخدام المخلفات البلدية الصلبة المتولدة كمؤشر لقياس الفقر واستهداف الفقراء، لأنه يعكس قدرة الأسر على استيفاء احتياجاتها الأساسية.

## نبذة مختصرة باللغة الإنجليزية

**Using solid waste management as an indicator for poverty in Nile Delta; an urban planning and management tool**

Poverty is one of the most common and complex issues that relates closely to many pressing social matters affecting the community's life. Locating poverty and identifying its causes are central to the poverty alleviation efforts. The growing rate of poverty in Egypt is raising great concerns, especially within the coinciding government intentions to reduce subsidies on consumer goods including fuels and foods, and then replace it with other means, such as Conditional Cash Transfer (CCT).

This thesis uses a quantitative research strategy to introduce a consumption-based measure of poverty. The thesis uses Municipal Solid Waste (MSW) as an indicator for households' consumption rate and behavior, which reflects households' income and standard of living. The thesis uses the Nile Delta region and Governorate of Menofia as case study to empirically verify the validity of the model.

The results of advanced multivariate statistical analyses (discriminant and regression analyses) confirm the association of households' income and their standard of living on one hand, and the composition and quantity of their generated MSW. According to regression analysis, MSW explains about 70 percent of the variance of households' income in Governorate of Menofia. MSW, therefore, can be used as an indicator for targeting the poor as it reflects the capability of households to meet their needs.

قاموس المصطلحات

| | |
|---|---|
| المخلفات البلدية الصلبة | هي المخلفات التي تنتجها الأسر، وتنقسم في معظم الأحيان إلى المكونات الأساسية التالية: مخلفات عضوية، وبلاستيك وورق، ومعادن، وأقمشة، وزجاج. |
| إدارة المخلفات البلدية الصلبة | هي عملية متكاملة للتعامل مع المخلفات من جمع ونقل وتخلص، تهدف بشكل عام للاقتراب من الحالة المثالية التي تحقق حماية الصحة العامة، ودرء تلوث البيئة المحيطة بكافة عناصرها، والمحافظة على الموارد الطبيعية. |
| البرنامج الوطني لإدارة المخلفات البلدية الصلبة | فى عام 2009، تبين للحكومة المصرية مدى الحاجة إلى برنامج وطني لإدارة المخلفات يستجيب للأزمة الحالية التى تواجهها مصر. وتم تشكيل لجنة وزارية كلفت بصياغة برنامج وطني للمخلفات الصلبة وهي تضم ممثلين من الوزارات المعنية بإدارة منظومة المخلفات الصلبة. |
| الفقر المدقع | الحالة التي لا يتوافر فيها للفرد أو الأسرة الحد الأدنى من الإشباع المقبول للحاجات الأساسية اللازمة لتبقيه حياً. |
| الفقر المطلق | مستوى الدخل الأدنى الكافي لإشباع الحاجات الطبيعية والأساسية من السلع الغذائية والسلع والخدمات غير الغذائية للإنسان التي تضمن له البقاء حياً وقادراً على العمل ويسمى هذا بحد ضرورات البقاء، وغالباً ما تتلازم حالة الفقر المطلق مع الحرمان والتهميش الاجتماعي والسياسي والاقتصادي. |
| الفقر النسبي | هو نقص الموارد اللازمة لتحقيق مستوى المعيشة الذي يسمح للأفراد بأداء دور فاعل في المجتمع ويعيشون الحياة التي تعتبر المعيارية للمجتمع الذي ينتمون إليه. |
| اقتصادات زراعية | تظهر الاقتصادات الزراعية بصورة أسياسة في الريف، وتعتمد بشكل كبير على إنتاج واستهلاك وتبادل السلع الزراعية والتي تشمل المزروعات والماشية والأغنام ومنتجاتهما. |
| المنهج النقدي لقياس الفقر | هو المنهج الذي يصنف الفقراء وغير الفقراء اعتماداً على الجوانب النقدية مثل الدخل والانفاق والاستهلاك، وتعد جهود البنك الدولي هي أكثر الأمثلة التطبيقية لهذا المنهج؛ وذلك من خلال خطوط الفقر المختلفة. |

| | |
|---|---|
| منهج فقر القدرة | هو المنهج الذي يتسع مداه ليشمل العديد من الجوانب التي تمس ظاهرة الفقر، بهدف تغطية أكبر قدر ممكن من العوامل التي تسهم في توطن الفقر، لذلك يؤمن هذا المنهج بأهمية المخرجات التي يحققها الفرد والأسرة. |
| تحليل الإنحدار | تحليل الانحدار هو عبارة عن أسلوب احصائي يستخدم لصياغة معادلة رياضية يمكن بها قياس أثر أحد المتغيرين على الأخر |
| تحليل التمايز Discriminant Analysis | هو أسلوب احصائي مبني على تحديد دالة بصورة معينة بغرض استخدامها في تحديد انتماء مشاهدة معينة لمجتمع ما من بين عدة مجتمعات بديلة لا تتقاطع فيما بينها، وذلك من خلال قياس بعض الخواص (المتغيرات) التي يُمكن عن طريقها تحديد المجتمع الذي تنتمي إليه هذه المشاهدة بصورة جيدة. |
| MDGs | تشكل الأهداف الإنمائية الثمانية، والتي تتراوح طموحاتها من إنهاء الفقر المدقع الى وقف إنتشار مرض الإيدز وتوفير التعليم الإبتدائي لجميع الأطفال بحلول عام 2015، خطة عمل رئيسية لجميع دول العالم وجميع المنظمات العاملة في مجال العمل التنموي. |
| SDGs | تم وضع أهداف التنمية المستدامة كأهداف تتعلق بمستقبل التنمية العالمية .وقد وضعتها الأمم المتحدة وروجت لها كأهداف عالمية للتنمية المستدامة وقد استبدلتالأهداف الإنمائية للألفية والتي تنتهي بنهاية عام 2015، وتستمر أهداف التنمية المستدامة من 2015 إلى 2030. يوجد 17 هدف و169 غاية محددة لتلك الأهداف. |

## فهرست المحتويات


نبذة مختصرة باللغة العربية ..... ح
نبذة مختصرة باللغة الإنجليزية ..... د
فهرست الجداول ..... ض
فهرست الأشكال ..... ط
1- الباب الأول المشكلة وطبيعتها ..... 1
1-1 الفقر والمساواة والعدالة ..... 1
1-2 تعريف الفقر ..... 3
1-3 الفقر في مصر ..... 6
1-4 التحضر والعدالة الاجتماعية في مصر ..... 7
1-5 الفقر والدعم الحكومي ..... 10
1-6 المشكلة البحثية ..... 11
1-6-1 الاستراتيجية البحثية ..... 12
1-6-2 الأسئلة البحثية ..... 12
1-6-3 أهمية الدراسة ..... 13
1-6-4 مجتمع البحث ..... 13
1-7 محتويات البحث ..... 14
2 الباب الثاني: الاستعراض المرجعي ..... 15
2-1 قياس الفقر ..... 18
2-2 المنهج النقدي ..... 19
2-2-1 مؤشر حجم الفقر ..... 22
2-2-2 مؤشر فجوة الفقر ..... 23
2-2-3 مؤشر سين ..... 23
2-3 منهج فقر القدرة ..... 25
2-3-1 الفقر متعدد الأبعاد ..... 29
2-3-2 ديناميكية الفقر ..... 30
2-4 استهداف الفقراء ..... 33
2-5 الخلاصة ومُساهمة هذا البحث ..... 35
3- الباب الثالث: الإطار النظري ..... 41
3-1 التحضر وقصة القطن ..... 41
3-2 التنمية التابعة ..... 43
3-3 الفقر والاستهلاك ..... 46
3-4 الاستهلاك والمخلفات البلدية الصلبة ..... 48
3-5 الاستهلاك والدخل ..... 49
3-6 الدخل والمخلفات البلدية الصلبة ..... 50

4-الباب الرابع: التحليلات والعمل الميداني ..... 51
4-1 نبذة عن الوضع الراهن بإقليم الدلتا ..... 51
4-2 الحرمان والفقر البشرى بالدلتا وأسبابه ..... 52
4-2-1 مواطن الفقر ..... 52
4-2-2 الأسباب الرئيسية للفقر ..... 57
4-2-3 نتائج تحليل التمايز ..... 62
4-3 الدراسة الميدانية ونتائجها ..... 64
4-3-1 تحليل البيانات ..... 68
5- الباب الخامس: الخلاصة والتوصيات ..... 73
5-1 الخلاصة والنتائج ..... 73
5-2 التوصيات ..... 75
5-2-1 توصيات خاصة بعملية التخطيط العمراني ..... 76
5-2-2 توصيات خاصة بمناهج وطرق قياس الفقر ..... 76
5-2-3 توصيات خاصة بسياسات وبرامج استهداف الفقراء وتخفيف حدة الفقر ..... 76
5-3 اقتراحات للدراسات المستقبلية ..... 79
5-3-1 حداثة البيانات ..... 79
5-3-2 حيز وحجم العينة ..... 79
5-4-3 المدى الزمني لسحب العينة ..... 79
المراجع ..... 81
الملاحق ..... 91
ملحق رقم 1 قيمة مؤشر الفقر البشري على مستوى مُدن وقرى إقليم الدلتا ..... 91
ملحق رقم 2 التوزيع النسبي للإنفاق السنوي للأسرة ..... 103
أ- الإنفاق طبقاً لمحل الإقامة ..... 103
ب- الإنفاق طبقاً لشرائح الإنفاق الخمسية ..... 103
ملحق رقم 3 تعداد السُكان بالمُدن المصرية التي فاقت 20 ألف نسمة بين عامي 1821-1907 ..... 106
ملحق رقم 4 الوضع الراهن بإقليم الدلتا ..... 107
السكان ..... 107
فئات السن والنوع ..... 108
الحالة التعليمية والنوع ..... 110
الحالة العملية والنوع ..... 114
النشاط الاقتصادي والنوع ..... 117
الظروف السكنية ..... 124
العمران ..... 127
الخدمات الاجتماعية ..... 133
القطاعات الاقتصادية ..... 138

نوعية البيئة .....149
ملحق رقم 5 اختيار العينة العشوائية.....154
ملحق رقم 6 استمارة جمع العينات.....154
ملحق رقم 7 احتساب إجمالي الناتج المحلي على مستوى القرية .....156
ملخص الرسالة باللغة العربية .....159
ملخص الرسالة باللغة الإنجليزية .....163

فهرست الجداول

جدول 1 مقارنة بين الدخل والاستهلاك كمؤشر للرفاهية.....20
جدول 2 مؤشرات الفقر متعدد الأبعاد.....30
جدول 3 نتائج تحليل الانحدار بين النتاتج الإجمالي المحلي والاستهلاك بمصر 1990-2014 50
جدول 4 ارتباط مؤشر الفقر البشري وخدمة الصرف الصحي بإقليم الدلتا (%).....57
جدول 5 ارتباط قيمة مؤشر الفقر البشري بمعدل الأمية بإقليم الدلتا (%).....58
جدول 6 ارتباط الفقر البشري بمعدل حيازة الأراضي في إقليم الدلتا (%).....60
جدول 7 قيمة Wilks' Lambda للمتغيرات المستخدمة في التحليل.....62
جدول 8 نسبة التباين داخل المجموعة والـ Eigen values للمتغيرات المستخدمة في التحليل 63
جدول 9 وزن المتغيرات المستخدمة في التحليل في تفسير نسبة الفقر بقرى إقليم الدلتا .....63
جدول 10 محتوى المخلفات الصلبة البلدية بمحافظة المنوفية .....67
جدول 11 تركيب المخلفات الصلبة البلدية في محافظتي الغربية وكفر الشيخ .....68
جدول 12 وزن المخلفات الصلبة البلدية المتولدة بالنسبة لقيمة مؤشر الفقر البشري .....68
جدول 13 نتائج التصنيف .....69
جدول 14 معاملات دالة التمايز.....69
جدول 15 قيم الحيد لدوال التمايز.....69
جدول 16 معاملات دوال التمايز .....70
جدول 17 نتائج تحليل الإنحدار .....70
جدول 18 معادلة تحليل الانحدار .....71
جدول 19 التوزيع النسبي للإنفاق السنوي للأسرة على مجموعات الإنفاق الرئيسية وفقاً لمحل الإقامة عام 2012 - 2013.....103
جدول 20 التوزيع النسبي للإنفاق السنوي للأسرة (بالجنيه) وفقاً لمجموعات الإنفاق الرئيسية وشرائح الإنفاق الخمسية عامي 2011/2010 - 2013/2012.....103
جدول 21 توزيع العاملين طبقا للانشطة الاقتصادية بمحافظات إقليم الدلتا (بالألف عامل)- ٢٠٠٦ .....118
جدول 22 الكثافة الفصلية بالمراحل التعليمية المختلفة بإقليم الدلتا.....134

فهرست الأشكال

شكل 1 فقر الدخل على مستوى الجمهورية 2013 ..... 7
شكل 2 تأثر معدل الفقر مع ارتفاع الأسعار بنسبة عشرة بالمائة ..... 10
شكل 4 المخطط الانسيابي لمنهج القدرة ..... 27
شكل 5 مُنحنى كوزنتس البيئي ..... 39
شكل 6 العلاقة بين الدخل والإنفاق والمخلفات الصلبة ..... 48
شكل 7 العلاقة بين إجمالي الناتج المحلي وكمية المخلفات الصلبة البلدية المتولدة ببعض الدول ..... 49
شكل 10 مؤشر التنمية البشرية على مستوى محافظات إقليم الدلتا ..... 53
شكل 11 مؤشر التنمية البشرية لقرى إقليم الدلتا ..... 54
شكل 12 مؤشر الفقر البشري على مستوى محافظات الدلتا ..... 55
شكل 13 مؤشر الفقر البشري على مستوى قرى إقليم الدلتا ..... 56
شكل 14 ارتباط مؤشر الفقر البشري وخدمة الصرف الصحي بإقليم الدلتا ..... 58
شكل 15 ارتباط نسبة الفقر البشري ومعدل الامية بإقليم الدلتا ..... 59
شكل 16 ارتباط الفقر البشري ومعدل حيازة الأراضي الزراعية على مستوى القرى بإقليم الدلتا ..... 60
شكل 17 شبكة الطرق الرئيسية والسكك الحديدية بإقليم الدلتا ..... 62
شكل 18 مناطق توطن الحرمان البشري بقرى إقليم الدلتا ..... 64
شكل 19: موقع محافظة المنوفية ..... 65
شكل 20: المدن والقرى التي تشملها العينة في محافظة المنوفية ..... 66
شكل 21 وزن الإنتاج اليومي للفرد من المخلفات الصلبة البلدية في محافظة المنوفية ..... 72
شكل 22 خريطة الأساس لإقليم الدلتا ..... 107
شكل 23 نسبة توزيع السكان على محافظات إقليم الدلتا 2006 ..... 108
شكل 24 الهرم السُكاني لمحافظات إقليم الدلتا ..... 109
شكل 25 الحالة التعليمية لمحافظات إقليم الدلتا 2006 ..... 110
شكل 26 إجمالي نسبة المتعلمين بمحافظات إقليم الدلتا ..... 110
شكل 27 نسبة الأمية بين الإناث في قرى الدلتا ..... 112
شكل 28 نسبة الأمية بين الذكور بمحافظات إقليم الدلتا ..... 112
شكل 29 نسبة الإناث اللاتي لم يلتحقن بالتعليم بمحافظات إقليم الدلتا 2006 ..... 113
شكل 30 نسبة الذكور الذين لم يلتحقوا بالتعليم بمحافظات إقليم الدلتا 2006 ..... 113
شكل 31 نسبة البطالة بين محافظات إقليم الدلتا 2006 ..... 114
شكل 32 نسبة المتعطلين من إجمالي قوة العمل بين الإناث 2006 ..... 116
شكل 33 نسبة المتعطلين من إجمالي قوة العمل بين الذكور 2006 ..... 116
شكل 34 نسبة مساهمة النشاط الاقتصادي لإجمالي الأنشطة بالإقليم 2006 ..... 117
شكل 35 نسبة العاملات بالزراعة والصيد بإقليم الدلتا ..... 122
شكل 36 نسبة العاملين بالزراعة والصيد بإقليم الدلتا ..... 122
شكل 37نسبة العاملات بالصناعات التحويلية في قرى إقليم الدلتا ..... 123

شكل 38نسبة العاملين بالصناعات التحويلية في قرى إقليم الدلتا.....123
شكل 39 نسبة المباني المملوكة للسكان إلى إجمالي الحيازات.....124
شكل 40 نسبة المباني المستأجرة بالقانون الجديد للسكان إلى إجمالي الحيازات.....125
شكل 41 عدد الأسر التي تسكن العشش والخيام بإقليم الدلتا.....126
شكل 42 عدد الأسر التي تسكن الأحواش والمدافن بإقليم الدلتا.....126
شكل 43 تعداد المواطنين سكان الاحواش والمقابر بإقليم الدلتا.....127
شكل 44 تعداد المواطنين سكان العشش والخيام بإقليم الدلتا .....127
شكل 45 معدل التزاحم بالغرف في إقليم الدلتا 2006.....127
شكل 46 توزيع استعمالات الأراضي بإقليم الدلتا .....128
شكل 47 مساحة استعمالات الأراضي بمحافظات إقليم الدلتا كم$^2$.....128
شكل 48 الفئات الحجمية للمدن بإقليم الدلتا.....129
شكل 49 نظرية الرتبة والحجم لمدن إقليم الدلتا .....131
شكل 50 عدد المناطق اللارسمية بمحافظات إقليم الدلتا .....132
شكل 51 عدد سكان المناطق اللارسمية بمحافظات إقليم الدلتا .....132
شكل 52 نصيب المدرس من التلاميذ بالمرحلة الابتدائية بمحافظات إقليم الدلتا.....133
شكل 53 نسبة المدرسة الخاصة من إجمالي المدارس بمحافظات إقليم الدلتا .....134
شكل 54 الكثافات الفصلية بالمراحل التعليمية المختلفة في إقليم الدلتا.....135
شكل 55 عدد المستشفيات باختلاف أنواعها بمحافظات إقليم الدلتا .....136
شكل 56 عدد المستشفيات الخاصة بمحافظات إقليم الدلتا .....136
شكل 57 نصيب السرير من السكان بإقليم الدلتا.....137
شكل 58 نصيب الطبيب من السكان بإقليم الدلتا.....137
شكل 59 شبكة الطرق والمواصلات على مستوى إقليم الدلتا.....138
شكل 60 الأراضي المنزرعة بمحافظات إقليم الدلتا 2011.....140
شكل 61 توزيع فئات الحيازة على مستوى الجمهورية.....141
شكل 62 عدد الحائزين بالقرى.....141
شكل 63 نسبة الحائزين لإجمالي سكان القرية .....142
شكل 64 متوسط الحيازة الزراعية (فدان/الفرد).....142
شكل 65 إجمالي المساحة المحصولية بمحافظات إقليم الدلتا 2011.....143
شكل 66 نسبة الحيازات من الماشية والأغنام والجمال في إقليم الدلتا.....144
شكل 67 أعداد الحيازة من الأبقار والجاموس في محافظات الدلتا 2010.....145
شكل 68 أعداد الجاموس بقرى إقليم الدلتا 2010 .....145
شكل 69 أعداد آلات الري بقرى إقليم الدلتا 2010.....146
شكل 70 أعداد الجرارات المُحازة بمحافظات إقليم الدلتا 2010.....147
شكل 71 أعداد آلات الري المُحازة بمحافظات إقليم الدلتا 2010.....147
شكل 72 عدد المنشآت الصناعية المسجلة بإقليم الدلتا 2011 .....148
شكل 73 عدد الورش الحرفية المسجلة بإقليم الدلتا 2011.....148
شكل 74 عدد المناطق الصناعية بمحافظات إقليم الدلتا.....148

شكل 75 بعض المصارف التي تصب في فرعي رشيد ودمياط .....149
شكل 76 الإرتباط بين الفقر وتوافر شبكتي مياه الشرب والصرف الصحي .....150
شكل 77 الارتباط بين معدلات الفقر والإصابة بمرض التيفويد والالتهاب الكبدي الفيروسي.151
شكل 78 نسبة السكان المتصلون بالشبكة العامة للصرف الصحي بإقليم الدلتا 2006 .....151
شكل 79 مؤشر جودة المياه بفرعي نهر النيل دمياط ورشيد.....152
شكل 80 حرق قش الأرز .....153
شكل 81 كمية قش الأرز التي تم إنتاجها والتي تم تدويرها بين عامي 2006-2010.....153

# 1- الباب الأول المشكلة وطبيعتها

## 1-1 الفقر والمساواة والعدالة

يعتبر الفقر من التحديات العالمية التي شغلت حيزاً واهتماماً عالمياً واسع النطاق على مدى العقود الماضية، خاصة فيما يتعلق بسياسات التنمية، وذلك تزامناً مع تدهور الأوضاع بصورة عامة عالمياً وخاصة في دول العالم النامي؛ حيث يعيش حوالي 17 بالمائة - أكثر من مليار شخص - من السكان في دول العالم النامي تحت خط الفقر[1] وذلك بحسب بيانات البنك الدولي (البنك الدولي 2015)، يقع معظمهم – حوالي 80 بالمائة - في جنوب آسيا ومنطقة الصحراء الكُبرى في إفريقيا، في حين ضمت منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا حوالي 50 مليون شخص.

يُعد الفقر ضمن الأزمات الأكثر شيوعاً وارتباطاً بالقضايا التي تمس الجوانب الحياتية للمجتمع، مثل: العدالة والمساواة، الجوع ونقص الموارد والمياه والغذاء، التعليم والصحة والبطالة، وحالة البيئة، حيث يعيش حوالي 80 بالمائة من سكان العالم في دولٍ تتزايد فيها الفجوة في مستويات الدخل (UNDP 2007)، حيث يستحوذ العشرون بالمائة الأغنى بالعالم على ثلاثة أرباع الدخل بالعالم، في حين أن الأربعين بالمائة الأكثر فقراً بالعالم يمتلكون فقط خمسة بالمائة من الدخل، ويُصاحب اتساع تلك الفجوة العديد من العوامل التي تؤدي إلى تفاقم الفقر في الدول النامية، فمن تبعات ذلك أن حوالي 28 بالمائة من الأطفال في الدول النامية يعانون من سوء التغذية وانخفاض الوزن المناسب لأعمارهم، أما بالنسبة للتعليم فقد وصل عدد الأطفال الذين لم يلتحقوا بالتعليم إلى حوالي 72 مليون طفل، كانت نسبة الإناث بينهم 57 بالمائة (United Nations 2007)، ويتأكد هُنا أن الفقر يرتبط بالأزمات بصورة تجعله إما مسبباً لها أو مترتباً عليها، الأمر الذي يؤدي إلى تشابك الفقر مع العديد من معوقات التنمية.

تتجمع العوامل والأزمات التي تصاحب قضية الفقر لتعصف بالفئات الأشد حساسية وهشاشة في المجتمع كالأطفال والنساء، فمُنذ عقود بدأ الفقر يرتبط بنسبة أكبر بالمرأة، حيث زادت معدلات الفقر بين الأُسر التي تعولها امرأة إلى الضعف، ولعل العنصرية والتفرقة التي تعاني منها المرأة والتي قد تصل إلى إنكار حقوقها أدّت إلى ظاهرة ما يُعرف بتأنيث الفقر ( Feminization of poverty)، ولنا أن نعرف أن النساء تُشكّل ما نسبته 70 بالمائة من جملة فقراء العالم. وتمتد جذور الأزمة إلى أبعد من ذلك فتتشابك مع حق المرأة في التعليم الذي يؤهلها لدخول سوق العمل وإدارة حياتها بصورة أفضل، فبالرغم من أن النساء يُشكلون حوالي 50 بالمائة من سكان العالم إلا أن نسبة ما يملكوه من الثروة لا يتعدى واحد بالمائة (UNDP 2014)، لذا لا يستطيع نسبة 75 بالمائة من النساء حول العالم الحصول على قروض بنكية نظراً لانخفاض الرواتب التي تُعطى للنساء، وضعف نسبة حيازتهم للملكيات.

إن التباين في توزيع الفقر لا يتوقف عند هذا الحد؛ إنما يمتد ليضم فروقات كبيرة بين المناطق الحضرية والريفية، حيث يتركز الفقر ويرتبط بالمناطق الريفية، إذ أن ثلاثة من بين كل أربعة يعيشون بالمناطق الريفية يعانون من سوء التغذية، ويعيشون على أقل من واحد دولار يومياً (UNDP 2007)، بالإضافة إلى ذلك فإن 50 بالمائة ممن يعملون بالزراعة حول العالم يعانون من الجوع (Rawe, et al. 2012).

[1] تم تحديد خط الفقر من قِبَل البنك الدولي عند 1.25 دولار للشخص في اليوم.

إن ذلك التباين في تركز الفقر ينطوي على غيابٍ للعدالة الاجتماعية، وينعكس ذلك في غياب عدالة توزيع الدخل، ومدى إمكانية الحصول على الموارد الإنتاجية، والخدمات الاجتماعية، والبنية التحتية الأساسية، والفرص والأسواق والمعرفة (UNDESA n.d.)، ولعلنا نجد أن كل تلك المفردات من شأنها زرع الفقر بين فئاتٍ مُعينة من المجتمع، أو الضغط على فئاتٍ فقيرةٍ بالفعل للوقوع في مستويات أكبر من الفقر.

يتجلى غياب العدالة الاجتماعية -بصورة مادية ملموسة - في حالة العُمران، الأمر الذي يُمكن ملاحظته بصورة واضحة في دول العالم النامى، حيث سوء توزيع الموارد ومقدرات التنمية وتركزها في معظم الأحوال بالمُدن الرئيسية على حساب مُدن الأقاليم، على سبيل المثال: بوينس آيرس بالأرجنتين، وميكسيكو ستي بالمكسيك، وليما ببيرو في أمريكا اللاتينية، وبانكوك تايلاند، ومانيلا الفلبين في آسيا، والقاهرة بمصر، ونيروبي بكينيا في أفريقيا، وجميعها عواصم ترتفع فيها الكثافة السكانية وتتسم بالمركزية الشديدة.

ينتج عن عدم الاتزان في عمليات التنمية – والذي يُعد إحدى صور غياب العدالة الاجتماعية- مراكز حضرية Cores آخذه في التحضر، وأطراف Peripheries مُتأخرة تعتمد عليها المدينة الرئيسية في توفير كُلٍ من العمالة والموارد، وقد ساهم ذلك الانحياز بطريقة مزدوجة في زيادة الفقر في كل من الريف والحضر، حيث أدى إهمال تنمية المناطق الريفية إلى تدهور البنية التحتية والخدمات المختلفة والفرص المتاحة وهي بالتأكيد من العوامل التي تقود بصورة مباشرة إلى الفقر، ومن جهة أخرى فإن الهجرة من الريف إلى الحضر تخلق ضغطاً على البُنى التحتية والخدمات في المناطق الحضرية، ونقص في الإسكان، واختناقات مرورية، وارتفاع في معدلات الجريمة، وارتفاع قيمة الأراضي مصحوباً بارتفاع أسعارها (Brunn, et al. 2008).، وكذا تساعد على ظهور المناطق غير الرسمية التي بدورها تُشكل تهديدات اجتماعية وبيئية واقتصادية.

يذكر شوكت، وآخرون (2013) "أنه على مستوى مُحافظات مصر فإن الحال يتحسن في العاصمة والإسكندرية، ويتوقف الزمن في باقي مدن مصر؛ كما يحدث هذا الخلل بين الحضر - 43 بالمائة من السكان - الذي يشهد مشاريع التطوير والتنمية، والريف -57 بالمائة من السكان الذي تغيب عنه الاستثمارات القومية الهادفة"، كما يظهر ذلك التباين بين المجتمعات العمرانية الجديدة وقرى الظهير الصحراوي التي حازت نصيباً كبيراً من موازنات التنمية العمرانية رغم عدم تعدي سكانها اثنين بالمائة من سكان مصر، وبين المدن والقرى القائمة التي تسوء أحوالها باستمرار.

يؤسس ابن خلدون[2] في مقدمته لوجود ارتباط وثيق بين تحقق العدل ونمو العمران، فيؤكد أن غياب العدالة سبباً أساسياً في الإحجام عن المشاركة المجتمعية الفعّالة التي تؤدي إلى ثراء

2 الفصل الثالث والأربعون: في أن الظلم مؤذن بخراب العمران "اعلم أن العدوان على الناس في أموالهم ذاهب بآمالهم في تحصيلها واكتسابها لما يرونه حينئذ من أن غايتها ومصيرها انتهابها من أيديهم، وإذا ذهبت آمالهم في اكتسابها وتحصيلها انقبضت أيديهم عن السعي في ذلك، وعلى قدر الاعتداء ونسبته يكون انقباض الرعايا عن السعي في الاكتساب، فإذا كان الاعتداء كثيراً عاماً في جميع أبواب المعاش كان القعود عن الكسب كذلك، لذهابه بالآمال جملة بدخوله من جميع أبوابها، وإن كان الاعتداء يسيراً كان الانقباض عن الكسب على نسبته والعمران ووفوره ونفاق أسواقه، إنما هو بالأعمال وسعي الناس في المصالح والمكاسب ذاهبين وجائين، فإذا قعد الناس عن المعاش، وانقبضت أيديهم في المكاسب كسدت أسواق العمران، وانتقضت الأحوال وابذعرَّ الناس في الآفاق من غير تلك الإيالة في طلب الرزق، فيما خرج عن نطاقها فخف ساكن القطر وخلت دياره، وخرجت أمصاره واختل باختلاله حال الدولة والسلطان.

العمران وتضمن استدامته، وربما يكون مفهوم العمران عند ابن خلدون يميل بالقصد إلى الاجتماع، ولعل ذلك دليلاً على أثر جودة العمران على سير الحياة الاجتماعية، ويأتي تعريف عزت في (2009) ليؤكد اتساع مفهوم العمران حيث قامت بتعريف العمران باعتباره "تصور لخرائط الحياة اليومية في تراكمها التاريخي وما ينتج عن ذلك من تحولات إنسانية وبشرية، والعمران ليس تصورات عن العمارة منفكة عن الحق في الأرض والسكن وترتيب المساحات والحدود بين الخاص والعام، والاجتماع والسياسة والاقتصاد، إن العمران هو أجسادنا في صيغ تفاعلها مع الحيز المكاني".

إن غياب العدالة الاجتماعية يجعل الفقراء يتكبدون العديد من المشاق الإضافية، ففي كثير من الأحيان فإن الفقراء لا يملكون القدرة على الحصول على الفرص التي توفرها الحكومات من أجل تيسير الأعباء اليومية، على سبيل المثال: فإن الفقراء على مستوى العالم يدفعون نسبة كبيرة من الوقت والدخل نظير كلٍ من خدمات النقل والرعاية الصحية والسكن، وفي نفس الوقت يقعون تحت طائلة الديون المتراكمة عليهم والتي تثقل كاهلهم بالمزيد من الأعباء، ذلك ويُعد الفقراء أكثر الفئات هشاشة تجاه ارتفاع الأسعار، حيث أن قدرتهم الشرائية المحدودة تجعلهم غير قادرين على تخزين الأطعمة وبالتالي يشترون بشكل أكثر تكراراً من الأغنياء، بالإضافة إلى أن السياسات الليبرالية الجديدة التي تبنتها الدول الصناعية المتقدمة وأملتها على دول العالم الثالث غالباً ما تحقق أهدافاً في صالح رجال الأعمال والفئات الأغنى في حين تظل الفئات المهمشة والمحرومة تعاني مستويات أعمق من الفقر.

تترابط مُسببات الفقر وتبعاته لتجعل مشكلات الفقر وأزماته تدور في حلقة مغلقة، وبالتالي فإنه لا يُمكن فصل الفقر عمّا يدور حوله من ظروف مُحيطة من مُسببات وتبعات؛ فعلى سبيل المثال غياب خدمات الصرف الصحي من شأنه أن يُساعد على نشر الأمراض، وفي نفس الوقت فإن الجوع ونقص المياه يجعل الفرد أكثر حساسية تجاه تلك الأمراض، إن تلك الدوائر المُفرغة تجعل المعوقات والأزمات تتوارث من جيل لآخر وتمتد لتشمل قطاع أكبر من المجتمع.

2-1 تعريف الفقر

إن الطريقة التي يتوزع بها الفقر مكانياً -وكذا التباين في درجة تركزه بين فئات المجتمع - تطرح تساؤلات عدة منها: من هم الفقراء؟، وأين يعيشون؟، تلك التساؤلات تقودنا بالأساس إلى البحث في الفقر وأسبابه وتعريفه، حيث أن الإجابة عن هذه التساؤلات قد تُسهم في عملية التخفيف من حدة الفقر واستهداف الفقراء.

يختلف تعريف الفقر باختلاف من يرصده؛ حيث تؤثر الزاوية التي ننظر بها إلى الفقراء على التعريف الذي يتماشى مع مفهومنا عنهم وعن أحوالهم، ولكن يُمكننا الإجماع بصورة مبدئية أن الفقر هو الحالة التي تتناقص فيها الموارد المالية للفرد أو المجتمع بصورة تجعله غير قادر على توفير احتياجاته الأساسية لبلوغ الحد الأدنى لحياة كريمة، وهذا يجعل مفهوم الفقر مفهوم نسبي إذا ما أخذنا في الاعتبار طبيعة حالة المجتمع محل الدراسة وأصبح هوّ معيار التصنيف، وعليه فإننا ننتقل لمفهوم الفقر النسبي (Relative poverty) والذي يعتبر حرمان الشخص من الحصول على مستوى معيشي يتناسب مع الأشخاص الآخرين داخل مُجتمعه، بحيث تكون هناك عدالة في توزيع الموارد داخل المجتمع.

قامت بعض المؤسسات التي تعمل في مجالات معنية بالفقر بوضع بعض التعريفات، منها على سبيل المثال منظمة الأمم المُتحدة التي وصفته بأنه وضع إنساني قوامه الحرمان المستمر والمزمن من الموارد، والقدرة على الاختيار؛ وكذلك الافتقاد للأمان اللازم لتحقيق مستوى مناسب للمعيشة فيما يخص الجوانب الثقافية والبيئية والاقتصادية بالإضافة للحقوق السياسية الاجتماعية (Gordon 2005)؛ أما البنك الدولي فيعتمد على خط الفقر كمعيار للتصنيف، سيتم استعراضه لاحقا عندما نتعرض لطرق قياس الفقر، وعليه فإن الأسر التي يقل دخلها عما يسد نفقاتها تعتبر فقيرة لانخفاض استهلاكها وقدرتها على استيفاء حاجاتها الأساسية، كما قامت المفوضية الأوروبية أيضاً بتعريف الفقر ارتكازاً على مدى كفاية الدخل وتوافر الموارد، لكنها أضافت إلى ذلك مدى القبول المُجتمعي، ولذلك يتسق تعريف المفوضية الأوروبية للفقر مع مفهوم الفقر النسبي؛ كما أدرجت ما يُمكن أن نسميه بتبعات الفقر، حيث أشارت إلى أن هذا الفقر يلحقه العديد من السمات مثل: تفشي البطالة، وسوء الأحوال السكنية، غياب الخدمات الصحية، وقصور في التعليم والثقافة والترفيه، بالإضافة إلى المعاناة من التهميش المجتمعي والتقييد في ممارسة الحقوق السياسية والاجتماعية.

يتعرض تعريف المفوضية الأوروبية من بين التعريفات السابقة على مفهوم الرفاهية (Well-being)، وهو مفهوم يرتبط بالفقر بصورة أساسية، وخاصة فيما يتعلق بعمليات التخفيف من حدة الفقر، ويركز البنك الدولي على ثلاثة جوانب أساسية في تحديده لمفهوم الرفاهية وتتعلق جميعها بالفقر بصورة أو بأخرى:

1. الفقر، ويتحدد في هذا العنصر ما إذا كان الفرد أو الأسرة (Household) تملك من الموارد بحيث تصبح قادرة على استيفاء مُتطلباتها،
2. غياب العدالة في توزيع الدخول أو الاستهلاك وما إلى ذلك على كل الشرائح المجتمعية،
3. هشاشة (قابلية) الأُسر أو الأفراد لتصبح فقيرة في المستقبل أو أن تنزلق الأسر الفقيرة بالفعل إلى مستويات أعمق من الفقر (Coudouel, Hentschel and Wodon 2002).

ينعكس تعدد مفاهيم وتعريفات الفقر على طرق ومنهجيات قياسه، الأمر الذي يؤثر على المحاولات والجهود المبذولة في تخفيف حدة الفقر، حيثُ تعتبر عملية إيجاد مقياس مناسب للفقر من أهم العقبات التي تعرقل استهداف الفقراء، والمقصود هُنا باستهداف الفقراء هو كيفية تحديدهم وانتقاءهم من المجتمع ككل، وجعلهم المستفيد الأول من برامج مكافحة الفقر، ويتم استهداف الفقراء إما من خلال برامج تخص الأمور النقدية Monetary (Lavallée, et al. 2010)، ويُمكننا القول أنها في هذه الحالة تتعامل مع الفقراء طبقاً لمعايير البنك الدولي أي من هم تحت حد معين من الدخل، أو من خلال برامج معنية بالقطاعات الاجتماعية كالتعليم، والتأمين الصحي، والتغذية؛ كما يُمكن أن تشمل دعم البنية التحتية وتوزيع الطاقة والمياه.

تأتي الطرق النقدية (Monetary) لقياس الفقر في مقدمة المنهجيات التي يتم اتباعها لقياس الفقر، ففي عام 1976 استخدم Sen دخل الأسرة لتحديد نسبة الفقراء بالمجتمع، وكذا ففي إطار

اعداد منحنى لورنزو[3] (Lorenzo Curve)، احتسب Sen معامل جيني (Gini coefficient) لقياس التباين وعدم المساواة بالمجتمع.

يعتبر احتساب خطوط الفقر (Poverty Lines (PL، المذكورة سابقا، أسلوب قياس نقدي أخر، حيث يقوم الباحث باحتساب تكلفة الاحتياجات الاساسية مثل الغذاء الكافي لإبقاء الانسان على قيد الحياة متجاهلا بذلك جوانب أُخرى وعلى رأسها أفضليات المستهلك Consumer Preference والتي تعتمد عليها نظرية سلوك المستهلك Consumer Behavior من حيث تقدير المنفعة واستنباط دوال الطلب، وكذلك احتساب المرونات السعرية بالإضافة إلى مرونة الطلب إلخ.

إن استخدام خطوط الفقر مثل باقي الأساليب النقدية Monetary Methods في تحديد من هم الفقراء ونسبتهم بالمجتمع لم تسلم من النقد (Sabry, 2010)، بالإضافة إلى أن منهاجيات التقدير النقدي تعتبر من الطرق أُحادية البعد (Unidimensional) والتي تعتمد على متغير واحد فقط لقياس نسبة الفقراء بالمجتمع؛ كما أنها لا تساعد على استهداف الفقراء اذ تفتقر الى الخصائص المكانية لتوطن الفقراء وتحديد جيوب الفقر Poverty pockets.

تكمن مشكلة الفقر في أسبابه، فمنها عدم القدرة على دخول السوق بسبب تدهور مستوى التعليم حيث لا يملك الفرد مهارات تيسر له المنافسة في سوق العمل؛ وكذلك غياب الطرق ووسائل النقل الجماعية المناسبة والتي تيسر انتقال الفقير إلى أماكن التكسب والترزق؛ كما تشمل أسباب الفقر غياب الخدمات الصحية والبنية التحتية المناسبة من مياه شرب آمنة وصرف صحى وجمع المخلفات الصلبة مع ارتفاع تكلفة تلك الخدمات مما يؤدى إلى المرض وفقدان أيام عمل مما يعنى انخفاض إنتاجية العامل، وربما الوفاة المبكرة مما يسبب صدمة للأسرة ككل وبالتالي تنزلق نحو هاوية الفقر.

يعد غياب الفقير أو من يمثله في عمليات اتخاذ القرار وكذلك الاتصال بالموارد الطبيعية والاستفادة منها accessing resources من أسباب الفقر لما تُخلفه القرارات والسياسات الحكومية والتي تهدف إلى رفع كفاءة السوق مثل تحرير سعر الصرف أو التجارة وإلغاء دعم المحروقات والمواد الغذائية، من آثار وخيمة على الفقير ومن هم في قاع الطبقة المتوسطة.

بناءاً على ما سبق، فإن الاعتماد على مُتغير واحد لقياس ظاهرة مثل الفقر قد تكون خادعة بصورة تنعكس على جودة القياس؛ حيث أنها تعكس جانب واحد من الظاهرة، ولا توضح كل الجوانب المتعلقة بالقضية، مع الأخذ في الاعتبار اتساع النطاق والقضايا التي يمسها الفقر؛ على سبيل المثال، فإن استخدام الدخل وافتراض أن الأسر التي لها نفس الدخل تواجه وتتعامل مع نفس الظروف المعيشية قد ينطوي على فسادٍ في الاستدلال، وبصورةٍ خاصة إذا أخذنا في الاعتبار التغيُّر المستمر في دخل الأسرة مع تأرجح الأسعار.

انتقد Sen في عام 2009 الاعتماد على الطرق النقدية وأحادية البعد، وذكر أنه يجب إعادة النظر في منهجيات قياس وتحليل الفقر وجودة الحياة، وأكد على ضرورة التحول للبحث عن الفرص

[3] تم توجيه العديد من الانتقادات إلى استخدام كُلٍ من مُنحنى لورنزو ومعامل جيني في التحليلات الخاصة بالفقر حيث لم يتعاملا مع العدالة بل مع المُساواة، الأمر الذي يؤثر على كفاءة القياس إذا ما بحثنا في عدالة التوزيع؛ بالإضافة إلى ذلك فإن مُنحنى لورنزو تم انتقاده لأنه لا يأخذ بعين الاعتبار التحويلات النقدية أو الضرائب على الدخل، وكلاهما من شأنه أن يؤثر على العدالة في توزيع الدخول، وكذا فإن التغير في نمط Pattern الدخل على مدى عمر الفرد life time يدعو للتساؤل عن مدى صحة نتائج التحليل.

المتاحة للشخص في المجتمع فيما يُعرف بقياس فقر القدرة (Capability)، وفي عام 1996 تم استخدام أول منهجية متعددة الأبعاد لقياس الفقر، حيث اعتمد البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة (UNDP) على مؤشر للفقر والمكون من ثلاثة أبعاد لقياس الفقر[4]، ثم تم ربطه بمؤشر التنمية البشرية (McKinley, 2006)، ويذكر البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة أن المنهجية مُتعددة الأبعاد لقياس الفقر من شأنها أن تُسهم في استهداف أكثر الفئات تضرراً من الفقر، كما أنها تتماشى مع الأهداف الإنمائية للألفية[5]، وجدير بالذكر أن عدد الفقراء في العالم طبقاً لمقياس الفقر متعدد الأبعاد بلغ حوالي 1.5 مليار نسمة [6]، في عام2011، ويتعدّى ذلك عدد الفقراء الذين يعيشون تحت 1.25 دولار يومياً أو أقل والبالغ عددهم 1.2 مليار نسمة ، ويشي المؤشر أيضاً بوجود حوالي 800 مليون نسمة يقعون على حافة الفقر وذو هشاشة وحساسية عالية للسقوط في الفقر مع أية انتكاسات مالية أو طبيعية قادمة (UNDP 2011).

3-1 الفقر في مصر

تؤكد البيانات الحكومية الصادرة عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء انتشار الفقر في مصر، فبين عامي 2004-2005 وصلت نسبة السكان الذين يقعون تحت خط الفقر إلى 19.6 بالمائة، أما بين عامي 2008-2009 فإن تقارير الجهاز تؤكد أن هذه النسبة ارتفعت لتصل إلى 21.6 بالمائة من جملة سكان الجمهورية، وطبقاً للإحصاءات الأخيرة الصادرة عن الجهاز فإن نسبة السكان تحت خط الفقر بلغت 25.2 بالمائة و26.3 بالمائة في عامي 2011 و2013، على الترتيب، (CAPMAS, 2013).

إن الفترة الانتقالية التي تلت أحداث يناير 2011 شكلت تحدياً كبيراً بالنسبة للاقتصاد الكلي Macroeconomic بمصر حيث تزامنت مع انخفاضٍ في النمو الاقتصادي، وضعف في الإيرادات، وارتفاع في معدلات البطالة، حيث انخفض النمو الاقتصادي من 6.2 في عام 2006 إلى 1.9 بالمائة للسنة المالية 2011/2010، و2.2 بالمائة للسنة المالية 2012/2011، كما تأثرت إيرادات النقد الأجنبي، واتسع عجز الميزان التجاري بنسبة 7.6 بالمائة بين النصف الأول من السنة المالية 2012/2011 و2013/2012 ليصل إلى 16.8 مليار دولار (World Food Programme 2013).

يبدو أن الفقر في مصر متركز في المناطق الريفية، حيث تؤكد تقارير الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء أن أقاليم مصر العليا تشهد أعلى تركزاً للفقر بين قاطنيها، حيث يصل انتشار الفقر بين السكان بصعيد مصر إلى 43.7 بالمائة من جملة سكان الإقليم؛ بالمقابل، فإن المحافظات الحضرية في مصر بها أقل مستويات تركزاً للفقر، حيث لم تتعدى نسبة الفقراء بتلك المحافظات 6.9 بالمائة من جملة سكانها، شكل 1.

باستخدام مقاييس الفقر متعددة الأبعاد والتي تضم مستوى المعيشة، والتمتع بالخدمات الاجتماعية كالتعليم والصحة والاتصال بالمرافق والبنية التحتية كمياه الشرب الامنة، فإن تقارير الجهاز

[4] يقوم مؤشر الفقر البشري الخاص بالبرنامج الإنمائي الأمم المتحدة على ثلاثة مؤشرات أساسية هي: (1) المعرفة، (2) الصحة، (3) مستوى معيشي مُناسب.

[5] تشكل الأهداف الإنمائية الثمانية، والتي تتراوح طموحاتها من إنهاء الفقر المدقع الى وقف انتشار مرض الإيدز وتوفير التعليم الابتدائي لجميع الأطفال بحلول عام 2015، خطة عمل رئيسية لجميع دول العالم وجميع المنظمات العاملة في مجال العمل التنموي.

[6] يخص هذا العدد حوالي 91 دولة حول العالم والتي تم تغطيتها بمؤشر الفقر متعدد الأبعاد.

المركزي للتعبئة العامة والاحصاء قدرت نسبة الفقراء على مستوى الجمهورية بلغت 10.5 بالمائة، وعلى مستوى المناطق الحضرية والريفية فإن تلك النسبة بلغت 8.6 بالمائة و11.6 بالمائة، على الترتيب.

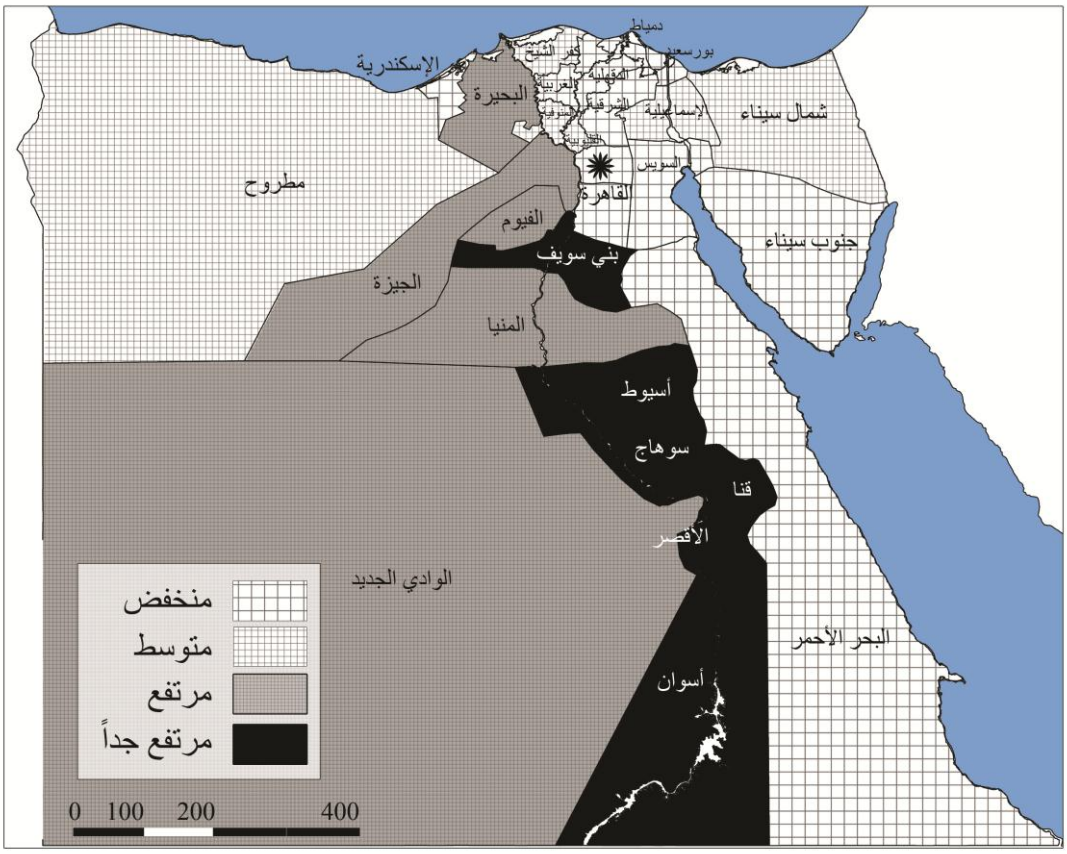


شكل 1 فقر الدخل على مستوى الجمهورية 2013

مصدر البيانات: World food programme (2013)

4-1 التحضر والعدالة الاجتماعية في مصر

يُعتبر نسق التحضر في مصر مُنذ بداية القرن التاسع عشر نتاجاً لسياسة التنمية التابعة Dependent development، والتي أدت إلى تطور المستقرات البشرية والبنية التحتية الإقليمية لخدمة إنتاج وتصدير المواد الخام وخاصة القطن، ولذلك نجد أن مُدن الدلتا كالمحلة الكبرى وطنطا والمنصورة ودمياط وشبين الكوم أصبحت موطناً لصناعات الغزل والنسيج، وكذلك للصناعات القائمة على المنتجات الزراعية مثل الأسمدة والمُبيدات، والماكينات والزيوت والصابون، إلخ....

ترجع بدايات التحضر في مصر لما قام به محمد علي وخلفاؤه من تطوير للبنية التحتية الخاصة بالري والصرف؛ كالقناطر والسكك الحديدية، والطرق السريعة في إقليم دلتا النيل؛ وبالرغم من أن ما بدأه مع محمد على كان نظاماً تحديثياً ونهضوياً إلا أنه أفضى في نهاية المطاف إلى مجتمع يشيع فيه الانقسام الطبقي، بل الاستقطاب الطبقي الكبير بين قله قليلة من السكان (الأسرة المالكة وما يحيط بها من كبار الأعيان) تمتلك نصيب الأسد من الأرض الزراعية والثروة وبين جماهير غفيرة من السكان لا تمتلك إلا الفتات، مع وجود طبقة وسطى ناشئة تستمد مكانتها من التعليم

ومن الوظائف الفنية والإدارية (زايد 2015)، وقد أصيب المجتمع في هذا العصر بقدر كبير من غياب العدالة، خاصة في توزيع الأرض الزراعية والثروة.

إن حركة التنمية والتحديث التي قام بها محمد علي وخلفاؤه كانت بالأساس من أجل تنمية الصادرات الزراعية وبصفة خاصة صادرات القطن، وجاء نشوب الحرب الأهلية الأمريكية[7] (1861 – 1865) في صالح الإنتاج من القطن المصري؛ حيث انقطعت إمدادات القطن إلى أوروبا، مما أدّى إلى ارتفاع أسعار القطن المصري، وفي هذه الفترة شَرَع الخديوي إسماعيل في تطوير وتحديث القاهرة، وقد شجع ذلك القوى الأوروبية مثل بريطانيا وفرنسا على إقراض الخديوي لتحقيق مساعيه في تحديث مصر، ولكن حين انتهت الحرب الأهلية الأمريكية، عادت أوروبا إلى استيراد القطن الأمريكي، الأمر الذي أدّى إلى انخفاض أسعار القطن المصري، ووقعت مصر تحت طائلة الديون المتراكمة عليها.

أجبرت كُل من فرنسا وبريطانيا في عام 1878 مصر على تقديم تنازلات، ووصل الأمر إلى الهيمنة على نصيب مصر في قناة السويس، وفي عام 1881 ثار المصريون ضد الخديوي توفيق بدعوات من أحمد عرابي - وهو جندي في الجيش المصري - مُطالبين بالتغيير، وبعد ذلك بعامٍ واحد قامت القوات البريطانية بغزو مصر للسيطرة على إنتاج القطن والتحكم في حركة الملاحة في قناة السويس، ومن الجدير بالذكر أن هيمنة بريطانيا على القطن المصري تمت بمساعدة الحكومة ذاتها والإقطاعيين في الريف.

إن تفشي الظلم وغياب العدالة في ذاك الوقت كان منذراً بانهيار ذلك المجتمع، ويُعد ذلك تحقيقاً واقعياً لما ذُكر سابقاً عن نظرة ابن خلدون للعلاقة بين العدل وخراب العمران، ومهد ذلك الطريق أمام قيام ثورة 1952، والتي قامت بالأساس من أجل القضاء على الاقطاع وبناء جيش وطني حر، والتخلص من الاستعمار، ومن ثم اتخذت الدولة مجموعة من السياسات لإعادة توزيع الموارد من بينها إصدار قانون الإصلاح الزراعي[8]، بغية تحقيق شيء من العدالة الاجتماعية ولزيادة الرقعة الزراعية في مصر، لقد أصبحت الدولة هنا تنحاز بشكل واضح للطبقات الدنيا والطبقة الوسطى، وتدير عملية إعادة توزيع واسعة النطاق سواء للثروات المنقولة من الطبقات

---

[7] اندلعت الحرب الأهلية الأمريكية بين تحالف من 11 ولاية من ولايات الجنوب الأمريكي، أطلقت على نفسها الولايات الكونفدرالية الأمريكية، وبين ولايات الشمال، والتي عرفت باسم اتحاد الولايات المتحدة. تكون "اتحاد الولايات الشمالية" من 20 ولاية شمالية تقف ضد العبودية والرق بالإضافة إلى 5 ولايات حدودية أخرى، بينما ضمت "الكونفدرالية الأمريكية" 11 ولاية من ولايات الجنوب التي تتبنى الرق وتدافع عنه، وتشير التقديرات لقوات الجنود على الجانبين إلى قتال 2.13 مليون جندي في جانب "اتحاد الولايات الشمالية"، في مقابل 1.08 مليون جندي للقوات الكونفدرالية.

[8] يتكون القانون (178 لسنة 1952) من ستة أبواب تشمل 40 مادة، حددت المادة الأولى الحد الأقصى للملكية الزراعية بـ 200 فدان للفرد، وسمحت المادة الرابعة للمالك أن يهب أولاده مائة فدان، وقد سمح القانون للملاك ببيع أراضيهم الزائدة عن الحد الأقصى لمن يريدون، وأعطى لهم الحق في تجنب أراضي الآخرين المباعة، كما قرر القانون صرف تعويضات للملاك، فلقد قدرت أثمان الأراضي بعشرة أمثال قيمتها الإيجارية، وأضيف إليها الملكيات والتجهيزات الأخرى (الأشجار والآلات ...) القائمة على الأرض بقيم عالية. ونظم صرف التعويضات بسحب مستندات على الحكومة تسدد على مدى ثلاثين عاما بفائدة سنوية قدرها ثلاثة بالمائة. قرر القانون توزيع الأراضي الزائدة على صغار الفلاحين بواقع (2 إلى 5 أفدنة) على أن يسددوا ثمن هذه الأراضي على أقساط لمدة ثلاثين عاما وبفائدة ثلاثة بالمائة سنويا، يضاف إليها 1.5بالمائة من الثمن الكلي للأرض؛ وفاء للموجودات التي كانت على الأرض (الأشجار الآلات... إلخ)، بلغ مجموع الأراضي التي ينطبق عليها قانون 178 لسنة 1952 مساحة 653,736 ألف فدان تنتمي إلى 1789 مالكا كبيرا، ولكن الأرض التي طبق عليها القانون في واقع الأمر بلغت 372,305 آلاف فدان، أما البقية وهي حوالي النصف فقد قام الملاك ببيعها بأساليبهم الخاصة حتى أكتوبر سنة 1953 حينما ألغت الحكومة النص الذي كان يتيح للملاك بيعها بأساليبهم.

القديمة أو الثروات المنتجة حالياً، من أجل تقوية الفئات المحرومة وتوسيع قاعدة الطبقة الوسطى والتوزيع العادل للفرص (زايد 2015)، ولقد كانت كل تلك العمليات مصحوبة جنباً إلى جنب بتغييرات في السياسات التعليمية والتي صارت متاحة لفئات واسعة من المجتمع بعد أن كانت محصورة على بعض الطبقات، بالإضافة إلى التوسع في سياسات الحماية الاجتماعية والتأمينات، إلى جانب تحكم الدولة في العملية الإنتاجية، ومشاركة العمال في فائض الأرباح.

إن الجهود التي بُذلت في أعقاب ثورة 1952 وحتى مُنتصف الستينات، والتي حاولت تدعيم وترسيخ أسس العدالة في مصر، واجهها العديد من المصاعب مثل: التضخم البيروقراطي، والطموحات السياسية الخارجية، والنزاعات الإيديولوجية، والنكسات السياسية، وجميعها أسباب أثرت بشكل واضح على طبيعة استمرار نموذج التنمية القائم على مفهوم للعدالة الاجتماعية (زايد 2015)، مما دعى القيادات السياسية التي تلت الرئيس الراحل جمال عبد الناصر، إلى محاولات تغيير نسق السياسات الاقتصادية للدولة وتجربتها في إدارة السوق.

إن التغييرات التي انتهجها الرئيس الراحل أنور السادات كانت واضحة في محاولة البعد عن النموذج الناصري، ولعل أهم تلك التغييرات هي سياسة الانفتاح والتحول للنموذج الاقتصادي الليبرالي، من أجل جذب استثمارات البترول العربية إلى مصر كاستثمارات أجنبية مباشرة، وتوفير فرص لمشاريع مشتركة مع القطاع الخاص المصري، وتعزيز الصادرات المصرية من خلال تعزيز القطاع الخاص، وتمكين المساعدات الأجنبية الخاصة بالتنمية، وقد كانت أحداث الشغب في يناير 1977 احتجاجاً على ارتفاع أسعار المواد الغذائية دليلاً على فشل سياسة الانفتاح في التقدم بالاقتصاد المصري وتحسين الأحوال المعيشية، ومؤكدة على غياب العدالة الاجتماعية واستغلال بعض المقربين من السلطة لتلك السياسة في مشروعات الاستيراد الخاص أو من خلال العمل كمقاولين من الباطن لدي الحكومة أو استبدال العملة.

كانت السياسة الليبرالية الجديدة التي أتت بعد ذلك بعيدةً تمام البعد عن تحقيق العدالة الاجتماعية بين الطبقات المختلفة في مصر، الأمر الذي أدى إلى اتساع الفجوة بين الفقراء والأغنياء، وإلى المزيد من التمييز والتهميش للفقراء، ومن الملاحظ أن ذلك انعكس على الخطاب السياسي للدولة، فلقد استبدلت مصطلح العدالة الاجتماعية، بمصطلحات أخرى توحي بالاهتمام بقضايا الفقراء والمهمشين مثل: حماية محدودي الدخل، وتمكين الفقراء، واستهداف الفقراء، واستهداف القرى الأكثر فقراً؛ ورغم أن مفهوم العدالة الاجتماعية قد تردد في بعض مداولات النخبة السياسية في الحزب الحاكم، إلا أن هذا المفهوم لم يتحول قط إلى مفهوم محوري في صناعة السياسة الاجتماعية (زايد 2015).

من الواضح أن السياسات التنموية التي اتبعت في مصر على مدى القرنين الماضيين – على اختلافها - قد أدّت في بعض الأحيان إلى إحداث نموا اقتصادياً لكنها لم تتمكن بأي حال من تحقيق العدالة الاجتماعية؛ حيث كان النمو الاقتصادي مصحوباً دوماً بتدهور المستوى الاقتصادي للقطاعات الأفقر من السكان[9]، وقد تسبب في أزمات تراكمت على مدى العقود الماضية لتجعل من الفقر المصحوب بغياب العدالة أزمة تلقي بظلالها على أغلب المصريين، ووجود فوارق إقليمية وهيمنة حضرية عكست غياب العدالة في توزيع مقدرات التنمية، وتباين في توطن الفقر،

[9] سياسة الانفتاح على سبيل المثال

وانخفاض نوعية البيئة، وتدفق المهاجرين من الريف إلى الحضر، وتدني مستوى المعيشة كل هذا يُمكن اعتباره من عواقب التنمية التابعة، وسيتم تناول ذلك لاحقا في *3-2 التنمية التابعة*.

5-1 الفقر والدعم الحكومي

تكمن الأزمة في أن تنامي نسبة الفقراء في مصر في السنوات الأخيرة كان مصحوباً بنوايا حكومية في تخفيض الدعم على السلع الاستهلاكية والتي تضم الغذاء والمحروقات بهدف خفض العجز في الميزانية مع اتباع أساليب أخرى لدعم الفقراء ومنها الدعم النقدي المباشر والمشروط Conditional Cash Transfer (CCT) وكذلك استخدام الكروت الذكية للتأكد أن السلع المدعومة من محروقات وغذاء تصل لمستحقيها.

تُساعد منظومة الدعم[10] في مصر الكثير من الأسر على تحقيق مستوى من الأمن الغذائي، ولا شك أنها تخفف من الأعباء اليومية التي تعاني منها الأسر الفقيرة، حيث يبلغ ما تنفقه الأسر الأفقر نظير الغذاء حوالي 51 بالمائة من إجمالي الدخل، مقابل 40.6 بالمائة كمتوسط إنفاق على مستوى الجمهورية للغذاء، ولكن تظل قضية الأمن الغذائي مُتعلقة بالقوة الشرائية، وبالتالي فإن الأسر الأفقر تصبح أكثر حساسية تجاه تأرجح الأسعار، ويوضح شكل 2 أن ارتفاع قدره عشرة بالمائة في الأسعار من شأنه أن يضيف حوالي 5.1 بالمائة من السكان إلى الفقراء في مصر، وهذا بالإضافة إلى حوالي 2.7 بالمائة سيقعون في الفقر المدقع[11].

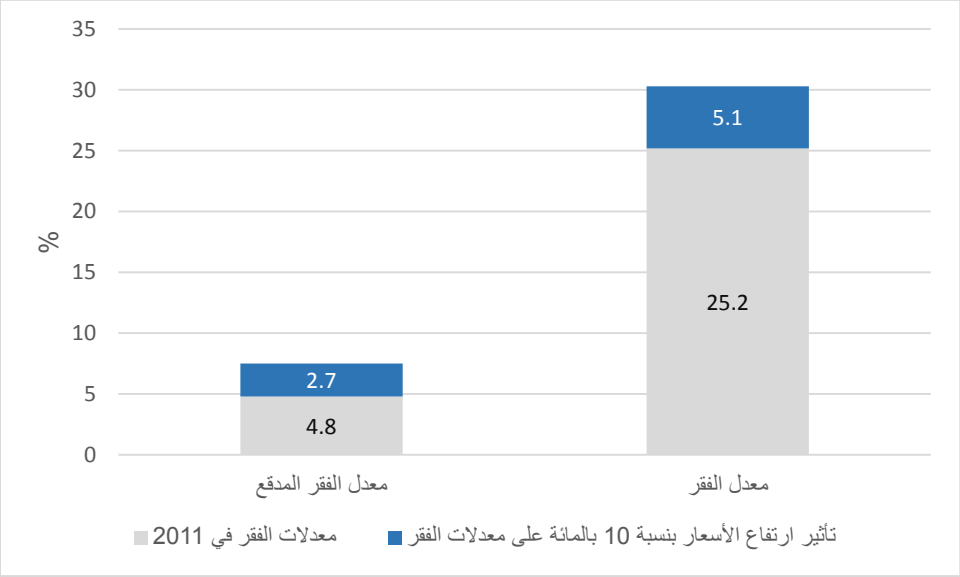


شكل 2 تأثر معدل الفقر مع ارتفاع الأسعار بنسبة عشرة بالمائة

المصدر: World Food Programme (2013)

[10] يعتبر الخبز البلدي هو أساس دعم الغذاء في مصر بجانب بعض السلع الأساسية الأخرى مثل السكر وزيت الطعام والأرز والشاي، ويوزع الدقيق في بعض المحافظات، وتُباع تلك السلع لحاملي البطاقات التموينية، ولا توجد قيود على الحصول على الخبز البلدي ويُباع بقيمة خمسة قروش، ويبلغ إجمالي المصريين الذين يتمتعون بالبطاقات التموينية حوالي 70 بالمائة.

[11] في نوفمبر عام 2012، خرجت مُظاهرات من أمام مبنى البورصة المصرية وتوجهت إلى مجلس الشعب، للتنديد باعتزام الحكومة اقتراض حوالي 4.2 مليار دولار من صندوق النقد الدولي IMF وقد تمحورت الاحتجاجات حول شروط ذلك القرض مثل تخفيض الدعم على السلع الأساسية والطاقة، وزيادة الضرائب على الاستهلاك والخدمات، وبالإضافة إلى ذلك استمرار سياسة الخصخصة التي عانى منها الشعب المصري على مدى العقدين الماضيين.

إن قيمة ما تقدمه الحكومة من دعم يستنزف ويثقل كاهل موازنة الدولة، لذلك قامت الحكومة في عام 2014 بتخصيص 205 مليار جنيه مصري أي ما يُمثل 10.03 بالمائة من إجمالي الموازنة العامة على كل من الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية، كان نصيب كل من دعم السلع الغذائية ودعم المحروقات 19.26 بالمائة و62.20 بالمائة، على الترتيب. ويُفسر ذلك العبء المساعي الحكومية نحو إعادة هيكلة منظومة الدعم، فبحسب .Eid et al (2015) فإن الحكومة تسعى لإعادة توزيع الدعم بحيث يستهدف الفئات الأكثر فقراً في المجتمع، ويتزامن ذلك مع تغييرات في المنظومة الاجتماعية كالحد الأدنى للأجور والكوادر الخاصة لبعض العاملين بالدولة وإعادة النظر في الدعم المقدم لكل من الكهرباء، والهيئة العامة للسلع التموينية.

منذ عام 2011 وحتى الآن، انخفض الاحتياطي النقدي في مصر من 36 إلى 15 مليار دولار، الأمر الذي يدعو للتساؤل عن مدى قدرة الحكومة على الاستمرار في تغطية تكلفة دعم الغذاء والمحروقات المرتفعة (Sachs, 2012). إن الوضع الاقتصادي في مصر والذي يدعو إلى تخفيض النفقات من خلال التحكم في عمليات الاستيراد، وكذا ترشيد الدعم، يجعل من الضروري مراجعة منظومة الدعم والتي تعاني بالأساس من تسرب الكثير من الدعم وعدم وصوله لمستحقيه. إن جزءاً كبيراً من دعم الغذاء بمصر يذهب للأسر الأغنى، ويظل الكثير من الأسر الأشد فقراً لا يغطيها أي نظام للدعم، ويؤكد ذلك أن تلك الأسر في معظم الأحوال لا تحقق منافع من دعم المحروقات، ويقدر ما يقارب 27 بالمائة من أشد 40 بالمائة فقراً بمصر لا يملكون بطاقات تموينية، وأن 13 بالمائة منهم لا يستفيدون من دعم الخبز أو القمح ( Akhtar et al., 2010)؛ لذلك يستدعي الوضع الراهن في مصر إيجاد طريقة علمية وعملية لاستهداف الفقراء بطريقة أكثر موضوعية وفاعلية وتأثير، حتى يصل الدعم لمستحقيه، في ظل حساسية عملية ترشيد الدعم من الناحية السياسية.

### 6-1 المشكلة البحثية

يُمكننا تلخيص ما سبق في أن الفقر أزمة يُعاني منها العالم وبصورة خاصة دول العالم النامي، ويتضاعف حجم الأزمة إذا ما أخذنا بعين الاعتبار القضايا التي ترتبط مع الفقر وتؤثر أو تتأثر بدرجة توطنه، فينعكس اتساع دائرة الفقر تلك على مفهوم الفقر وتعريفه، الأمر الذي يؤثر بالضرورة على مناهج قياس الفقر وكذا العمليات التي تترتب على ذلك مثل سياسات الحد من الفقر، واستهداف الفقراء.

يتوطن الفقر في مصر وتتباين درجة توطنه بين الأقاليم وكذلك على مستوى ريف وحضر الجمهورية، ويشي ذلك التباين بغيابٍ للعدالة الاجتماعية في توزيع الموارد والثروات، بالرغم من تعاقب الحِقَبْ على مصر واختلاف الأيدولوجيات التي صاحبت تلك الحِقَبْ، بالإضافة إلى ذلك فإن عمليات التنمية التابعة التي انتهجتها مصر في معظم تاريخها التنموي كان لها نصيب كبير في ذلك التباين وكذلك في نمو بعض المناطق على حساب الأخرى، بطريقة وصلت إلى حد الهيمنة الحضرية Urban primacy لبعض المدن على حساب الأخرى.

يُشكل الدعم الحكومي للغذاء والمحروقات في مصر شبكة حماية للفقراء خاصة فيما يتعلق بالأمن الغذائي، ولكن في ظل النوايا الحكومية لترشيد الدعم – تحت ضغوط عجز الموازنة والديون -، فكان لزاماً إيجاد مقياس للفقر يُمكننا من تحديد مواطن الفقر وأماكن الفقراء، الأمر الذي يترتب عليه القدرة على توجيه الدعم مع ضمان عدم تسربه، وكذا يُساعد في توجيه برامج مكافحة الفقر.

تتشابك القضايا المحيطة بالفقر لترتكز على المحددات التي تنطلق من خلالها عملية التخطيط العمراني؛ حيث يدور كل من الفقر وغياب العدالة الاجتماعية في دائرة مغلقة، ويعد تحقيق العدالة الاجتماعية أحد المهام التي يأخذ التخطيط العمراني تحقيقها على عاتقه، ويتجلى غياب العدالة الاجتماعية فيزيقياً هنا في غياب التوزيع الرشيد لمقدرات التنمية مكانياً على أنحاء الجمهورية في تباين واضح بين الأقاليم المختلفة وكذا على مستوى محافظات الأقاليم ذاتها.

يُشير الجزء التالي إلى الاعتماد بصورة أساسية على المخلفات البلدية الصلبة التي تنتجها الأسر كمؤشر للاستهلاك، ويؤكد الباحث هنا على أن عملية إدارة المخلفات الصلبة تعكس مدى نجاح الحكومة في توفير مدى مناسب من كفاءة عملية إدارة المخلفات للسكان باعتبارها سلعة عامة public good ينبغي لها ألا يُتثنى منها أحداً، وكذا يتم الاستفادة منها بصورة عامة؛ ولذلك تستطيع إدارة المخلفات الصلبة أن تشي بمدى ملائمة سياسات الحكومة في توفير السلعة العامة، من خلال قياس تباين أداء المنظومة بين الريف والحضر – على سبيل المثال.

### 1-6-1 الاستراتيجية البحثية

يحاول البحث الوصول إلى مقياس للفقر قابلٍ للتطبيق على الواقع المصري بشكل عملي وبسيط في الإجراء، وذلك بناءاً على افتراض وجود ارتباط بين كمية ومكونات المخلفات الصلبة البلدية المتولدة – كمؤشر على الاستهلاك - من جهة ودخل الأسرة ومستوى معيشتها من جهة أخرى - أي أن المقياس سيعتمد بشكل أساسي على الاستهلاك Consumption-based - والذي يعكس بدوره المستوى الثقافي للأسرة، والعادات الغذائية، والطبيعة الاجتماعية والثقافية، ويستخدم البحث إقليم الدلتا بمصر كحالة لإجراء الدراسات الميدانية عليها؛ وحيث أن الدراسة تبحث في الخصائص المشتركة للمجتمع وسمات التباين في هذا المجتمع فان الاستراتيجية البحثية المختارة هي كميَّة Quantitative Research Strategy حيث يستخدم الباحث عدد كبير من المبحوثين Observations وجمع عينات من مناطق مختلفة مع الاعتماد على البيانات الثانوية والتي تصدرها الجهات الرسمية.

### 2-6-1 الأسئلة البحثية

تتناول الدراسة عدد من الأسئلة البحثية وهي:

- من هم الفقراء فى الدلتا عامة والمنوفية خاصة؟، وأين يعيشون؟، وذلك في ظل تعدد مفاهيم وتفسيرات الفقر، وعدم القدرة على مجاراة الواقع المصري نظراً لما يحتويه من تباينات كبيرة، وهُنا يُمكننا الانتقال إلى السؤال الثاني:
- ما هي مؤشرات الفقر في إقليم دلتا النيل؟، يعتبر الوصول إلى تلك المؤشرات أسلوباً عملياً لتتبع ورصد واستهداف الفقراء في هذا الإقليم، كما أن تلك المؤشرات تُمكننا من إجراء إسقاطات مستقبلية، الأمر الذي يُساعد واضعي السياسات ومُتخذي القرارات على حدٍ سواء.
- هل يُمكن استخدام المخلفات البلدية الصلبة كمُؤشر لتوطن الفقر في محافظات دلتا النيل؟، حيث أن الاعتماد على المخلفات البلدية الصلبة لن يُساعد فقط كمقياسٍ للفقر، بل سيساعد على استهداف الفقر من خلال توجيه الدعم والخدمات، ويمكن ان يساعد ايضا فى دراسة امكانية استعادة تكاليف ادارة المخلفات البلدية الصلبة.

### 1-6-3 أهمية الدراسة

تعتبر الدراسة بمثابة دليل لتحديد أماكن توطن الفقر بالإقليم وتطرح التوصيات للتعامل مع قضية الفقر واستهداف الفقراء والقضايا المرتبطة به بناءاً على تحليل الأوضاع الراهنة بصورة موضوعية، وذلك من خلال دراسة دقيقة لحالة وبنية قرى المُحافظات الخمس؛ وربط ذلك بالمخلفات الصلبة البلدية التي تولدها الأسر، هذا بالإضافة إلى أن كَوْن الدراسة تجري على مستوى القرى والشياخات فإنها تُعطي أكثر التحليلات الممكنة دقة على كل المستويات الإدارية من وحدات محلية وأحياء وتتدرج مروراً بالمراكز إلى مستوى المحافظات.

### 1-6-4 مجتمع البحث

تتناول الدراسة رصد لحالة الفقر في إقليم دلتا النيل بمصر فتضم بذلك محافظات (كفر الشيخ ودمياط والدقهلية والغربية والمنوفية)، وتتنوع تلك المحافظات وتتباين فيما بينها مما يتيح الفرصة للاطلاع على العديد من المتغيرات التي قد تكون وراء الفقر، كما اتخذت الدراسة الشياخة والقرية كوحدة للتحليل من أجل نتائج مُفصلة عن وضع الإقليم من حيث الفقر البشري.

تقوم الدراسة بتقييم الوضع الراهن للمدن والقرى في إقليم دلتا النيل ويشمل ذلك دراسة الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وتستعرض الخدمات ومدى توافرها بالقرية، ويقصد هنا الخدمات التعليمية والصحية والترفيهية والدينية والاجتماعية، وتتطرق إلى دراسة حالة النشاط الزراعي كنشاط رئيسي بالإقليم ككل، فتبحث في حجم الحيازات وأنواعها وكثافتها، وكذلك المحصول التي تزرع به الأرض المُحازة، كما تقوم بدراسة حالة المسكن ومدى اتصاله بالمياه والصرف الصحي وكذا نوع الإضاءة الرئيسية به.

ستكون الدراسة بذلك دليلاً للعمل على تحديد أماكن توطن الفقر والحرمان البشري، وبالتالي تُقدم للوحدات المحلية بمراكز محافظات الإقليم دراسة حالة مُفصّلة عن القرى التابعة لهم ومن ثَم تتيح فرصة التدخل عل نطاقات أكثر تحديداً ودقة. أما على المستوى الإقليمي، تُسهل الدراسة عملية المقارنة بين أقاليم الدولة المُختلفة لرسم مواضع التشابه والاختلاف والوقوف على نوعية معوقات التنمية بالإقليم وطرح التوصيات التي بدورها تُساعد على تخطيها.

إقليم الدلتا هو الإقليم الرابع من أقاليم مصر السبعة، ويضم كل من محافظات الغربية والدقهلية ودمياط وكفر الشيخ والمنوفية بمساحة إجمالية 12357.4 كم٢ أي 2.94 مليون فدان تمثل نحو1.22 بالمائة من جملة مساحة الجمهورية. كما يقطن بالإقليم نحو 15.8 مليون نسمة يمثلون 22.6 بالمائة من جملة سكان الجمهورية في 2006.

وتتباين المحافظات على مُستوى الإقليم وفيما بينها اقتصادياً حيث تختلف القاعدة الاقتصادية الرئيسية بمُدن المحافظات وتشكل بذلك نمطاً مختلفاً لكل مدينة عن الأُخرى، كما تتنوع التركيبة الاجتماعية للمحافظات بين محافظات شمال الإقليم وجنوبه وتبرز الصفة الريفية على سكان الإقليم حيثُ لا يتعدّى نسبة سُكّان الحضر 27 بالمائة من جملة سكان الإقليم بحسب تعداد عام 2006.

كُل تلك الملامح تجعل من الإقليم مجالاً خصباً لتغطية أكبر قدر ممكن من الملامح التي تكمن في الواقع المصري بتباياناته واختلافاته لتعطي الدراسة بنهايتها توصيات تشمل الإقليم بالأساس وقد تمتد وتنعكس على البيئات المُشابهة ببقية الأقاليم المصرية.

اختار الباحث محافظة المنوفية كحالة دراسية لجمع عينات المخلفات البلدية الصلبة لأنها مجتمع متباين ويعكس خصائص عديدة في المجتمع المصري، فهي ملاصقة لإقليم القاهرة الكبرى، ويختلط بها المناطق الريفية والحضرية، كما يظهر بها المجتمع الريفي التقليدي والأراضي الزراعية المستصلحة الجديدة، وبها منطقتين صناعيتين (قويسنا والسادات)، كما يتوطن بشبين الكوم صناعات غذائية ونسيجية، بالإضافة إلى الصناعات اليدوية البيئية كالفخار والسجاد الحرير، بالإضافة إلى أن المحافظة تضم مناطق حضرية وأخرى ريفية بنسبة 20 بالمائة و80 بالمائة، على الترتيب، مما يتيح اختبار التباينات بين الريف والحضر وداخل كل منهما على حدٍ سواء، وكذا تقع بالقرب من إقليم القاهرة الكبرى، الأمر الذي يؤثر على عملية النمو الاقتصادي والحضري بالمحافظة، وينعكس على توطن الأنشطة الاقتصادية بها.

1-7 محتويات البحث

تتكون الدراسة من خمسة أبواب، حيث يلى هذا الباب الباب الثاني والمختص بالاستعراض المرجعي حيث يعرض بالتفصيل المحاولات السابقة لتعريف الفقر، وكذا الجهود المبذولة لإيجاد أساس ثابت لصياغة الظروف التي يؤدي توفرها أو غيابها لتوطن الفقر، ومن ثَم يُحلل وينقد طرق التي استخدمت لتحديد مستويات الفقر وتوطن الفقراء مكانيا، وينظر في مدى توافقها مع الواقع المصري من حيث التطبيق والقابلية للإجراء؛ وذلك من أجل صياغة الإطار النظري من النقطة التي انتهى عندها الباحثون السابقون بأقصى قدر من المعقولية؛ اما الباب الثالث فهو الإطار النظري للبحث من أجل تحديد وتسمية المتغيرات التي ترتبط بقضية الفقر، وتحديد نطاق تأثيرها، وذلك بهدف صياغة الفرضيات التي يقوم عليها البحث والتي ستحدد خط سير التحليلات، ويأتي الإطار النظري في هذا البحث سابقاً للتحليلات لأنه وكما ذكرنا فإن البحث ينتهج المنهجية الكمية، وبالتالي سوف يصوغ الإطار النظري وفرضياته ومن ثم يختبر مدى توافقها وقابليتها للتطبيق باستخدام نموذج دراسة الحالة؛ أما الباب الرابع فيقدم البحث دراسة للوضع الراهن لإقليم الدلتا ويعرض الإمكانات المتوفرة والمحددات التي تعوق عملية التنمية، ويستخلص نقاط الضعف، لتقديم رؤية شاملة وواضحة عن حالة الإقليم، بحيث يكَوِّن أساس يُعتمد عليه في استخلاص أسباب توطن الفقر بالإقليم، كما يضم هذا الباب التحليلات الإحصائية التي استخدمت لقياس الارتباط بين المتغيرات المختلفة ومدى تفسيرها لظاهرة الفقر، ومن ثم يبحث في المخلفات الصلبة البلدية، كماً ونوعاً، والتي تُؤشر لمُعدلات وسلوك الاستهلاك وذلك على نطاق محافظة المنوفية وباستخدام الأساليب الإحصائية يُبين كيف يؤثر توطن الفقر على نسق وكمية الاستهلاك، والذي قد يستخدم كآليه للتدخل في عمليات استهداف الفقراء وترشيد الدعم والإدارة الحضرية والبيئية؛ وأخيرا الباب الخامس يعرض النتائج التي خَلُصَ إليها البحث، ويقدم التوصيات التي أظهرت التحليلات ضرورة تنفيذها، وفي النهاية يطرح البحث أجندة للأبحاث المستقبلية التي يرى الباحث ضرورة إجراءها لإثراء العملية البحثية.

## 2 الباب الثاني: الاستعراض المرجعي

تعتبر مكافحة الفقر نقطة محورية تشغل معظم المهتمين بعملية تنمية الدول الفقيرة، ولذلك تُعد جهود التخفيف من حدة الفقر من المحركات والدوافع الأساسية لتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية (Laderchi, Saith and Stewart 2003) ؛ الأمر الذي يُفسر جعل أهداف الإنمائية للألفية[12] - والتي تم الاتفاق عليها بحضور 149 دولة في قمة الأمم المتحدة للألفية بمدينة نيويورك - تدور حول تقليل الفقر بالعالم إلى النصف في عام 2015، والتي تم تطويرها في سبتمبر 2015 إلى أهداف التنمية المستدامة SDGs كأجندة لدول العالم تمتد إلى عام 2030، وقد تماشت الخطط الدولية في ذاك السياق؛ حيث أصبحت سياسات معظم المانحين والمقرضين – ومن بينها البنك الدولي على سبيل المثال - تتعلق بشكل أساسي بمدى تأثيرها على الفقراء، وذلك بدءاً من تخفيف أعباء الديون إلى إصلاحات تتعلق بالاقتصاد الكلي.

إن محاولة صياغة سياسات تتعلق بتخفيف حدة الفقر بصورة فاعلة تسترعي الوقوف على أهداف واضحة وإحاطة شاملة بماهية الفقر، بغية ضمان أن يعكس كلاً من تعريف الفقر ومقياسه المستوى الحقيقي للفقر لتحقيق أكثر مستويات الدقة حين يتعلق الأمر بتوزيع الدعم وصياغة سياسات التنمية والإمداد بالخدمات، وفي ظل ذلك الاحتياج لمنهجية واضحة تقود إلى الإلمام بالفقر وقضاياه، فإن معظم المنهجيات والسياسات تفتقد إلى تعريفٍ شاملٍ للفقر قابل للاستخدام والتطبيق بفاعلية.

ينعكس ذلك بصورة واضحة على الأدبيات المتعلقة بإيجاد تعريفاً للفقر وطرقاً لقياسه[13]؛ فعلى سبيل المثال ومع تنامي الأصوات التي تؤكد على تعدد أبعاد الفقر فإن الطرق النقدية وأحادية البعد مازالت تُسيطر على تحليل وتعريف الفقر على المستويين المحلي والدولي؛ فبحسب البنك الدولي فإن الفقر يتجلى في مظاهر الحرمان من جودة العيش والرفاهية، وهو الأمر الذي يستدعي تعريفاً واضحا لمفهوم الرفاهية.

تعرف بعض المناهج الرفاهية بأنها الحصول على الكفاية من السلع، أي أن الفرد الذي يتمتع بالحياة الجيدة هو من يملك العديد من الموارد، وهنا يتعلق الأمر بما إذا كان الفرد أو الأسرة يملكون الموارد الكافية لتلبية احتياجاتهم، وبأبسط الصور فإن قياس الفقر يجري بمقارنة الدخل والاستهلاك الذي يحصله الفرد أو الأسرة بحد threshold مُعين واعتبار من لم يحققه يُعاني من درجة من درجات الفقر وذلك بحسب طرق قياس الفقر النقدية، وهناك العديد من الطرق الأخرى التي نستطيع بها الوقوف على تعريف للفقر أو الوصول إلى طريقة لقياسه وفيها نذهب إلى ما بعد

---

[12] تشكل الأهداف الإنمائية الثمانية، والتي تراوحت طموحاتها من إنهاء الفقر المدقع الى وقف انتشار مرض الإيدز وتوفير التعليم الابتدائي لجميع الأطفال بحلول عام 2015، خطة عمل رئيسية لجميع دول العالم وجميع المنظمات العاملة في مجال العمل التنموي. وقد حشدت هذه الجهات جهودا كبيرة لم يسبق لها مثيل في السنوات الماضية من أجل تحقيق هذه الأهداف خدمةً لسكان العالم الأفقر والأقل حظا. ويسعى هذا الموقع الى تبيان هذه الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة وشركائها من أجل عالم أفضل للجميع.

[13] تُعد محاولة Charles Booth هي أولى المحاولات المسجلة لقياس الفقر، وكان ذلك في الجهة الشرقية من مدينة لندن إثر الحركات الاحتجاجية الموسعة والمستمرة للعمال، وكذا للوقوف على ادعاء الاشتراكيين أن ثُلث السُكان يعيشون في فقر مدقع، الأمر الذي لا يُمكن التأكد من مدى صحته دون الحصول على معلومات مفصلة عن الوضع المجتمعي للمدينة، وقد اعتمد البحث آن ذاك على سؤال المخبرين عوضاً عن التحري المُباشر، وبعد البداية بمنطقة شرق لندن امتدت الدراسة لتشمل مدينة لندن بأسرها وانتقلت من دراسة الحالة المعيشية للسكان إلى الهيكل الصناعي للمدينة إلى جانب المعتقدات الدينية للسكان، وكذا التأثيرات الاجتماعية وتأثيرها على السلوك والأخلاق.
امتد العمل لمدة 17 عام وأخرج في صورة 17 جزءاً، تم تمديده للوقوف على الأسباب الرئيسية للفقر، وكان نتيجة هذا العمل بجانب مساهمته في الوقوف على وضع السكان بمدينة لندن كم هائل من البيانات والخرائط للمدينة موقعاً عليها أماكن الخدمات العامة من مدارس وأماكن للعبادة.

المقاييس النقدية (الدخل والاستهلاك) وننظر إلى الوضع الصحي والوضع التعليمي وخلافه من سبل تحقيق رفاهية المعيشة (OECD 2013).

ويرتبط الفقر مع مفهوم العدالة الاجتماعية والحساسية تجاه الفقر ولكنه بنفس الوقت يختلف عنها بعض الشيء، حيث أن العدالة الاجتماعية تبحث في توزيع بعض المتغيرات مثل الدخل والاستهلاك على مستوى المجتمع ككل، وفي إطار تحليل الفقر، فإن العدالة بحاجة إلى التحليل إذا ما اتفقنا أن رفاهية فرد من المجتمع تعتمد على وضعه الاقتصادي ارتباطاً بالأفراد الآخرين بالمجتمع[14]، أم الحساسية هنا فتعني مدى هشاشة vulnerability الفرد تجاه السقوط في الفقر في المستقبل؛ حتى وإن كان الفرد لا يُعاني من الفقر في الوقت الحالي، وغالباً ما يرتبط مفهوم الهشاشة بالصدمات shocks مثل الجفاف أو ارتفاع الأسعار والأزمات المالية، ويركز Haughton and Khandker (2009) على أهمية مفهوم الهشاشة منذ كانت عاملاً مؤثراً في سلوك الأفراد من حيث الاستثمار والإنتاج وكذلك نظرتهم لأنفسهم بالنسبة للمجتمع.

تتعلق الإشكالية الأكبر في تعريف الفقر ومنهجية قياسه بالمدى span الذي يغطيه التعريف والمقياس؛ ويكمن التساؤل الأهم هنا في مدى اتساع مفهوم الفقر؛ بمعنى آخر هل على مقياس الفقر أن يشمل النواحي النقدية monetary فقط، أم يتسع ليشمل المحددات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية والثقافية للفقر، وهُنا تكمن أزمة حقيقية تتعلق بكلا الاتجاهين، الأول: هل يُمكن الوصول إلى دخل الفرد أو الأسرة بدقة كافية يُمكننا الاعتماد عليها كأساس لقياس مدى توطن الفقر؟ ، وإن كان ذلك ممكناً في الدول النامية فهل المقاييس النقدية قابلة للتطبيق بفاعلية في الدول النامية أو ذات الاقتصادات الزراعي agrarian economies التي يعمل فيها الفرد بأكثر من جهة لكي يغطي متطلباته، مع العلم أن مع تلك الأعمال تتم بصورة غير رسمية، الأمر الثاني: يتعلق بمدى القدرة على إيجاد مؤشرات تعكس تلك الأبعاد المتعددة؛ فما المؤشر الذي قد يعكس مدى جودة البيئة والقدرة على المشاركة السياسية والاندماج في المجتمع؟ ما هي مجموعة المؤشرات التي يُمكن استخدامها حتّى يُمكننا قياس القُدرة capability التي تحاول دوماً مقاييس الفقر متعددة الأبعاد قياسها؟

إن المؤشرات المختلفة التي تعتمد عليها معظم مقاييس الفقر وتعريفاته -والتي تُشكل الحد threshold الذي يُميز بين مستويات الفقر المختلفة-، تُستوجب التساؤل عما إذا كانت موضوعة بطريقة موضوعية objective أو ذاتية subjective، ومن ثم من الذي يحدد مدى موضوعية أو ذاتية المقياس؟ هل هم الباحثين والإحصائيين الذين يقومون بقياس الفقر؟ وما دور الأسر والمنتفعين في ذلك كونهم أصحاب المصلحة stakeholder في تحديد ذلك.

تُعد شمولية تعريف الفقر من الأمور التي تؤثر على قوة المقياس الذي ينبثق منه؛ بمعنى مدى القدرة على تطبيقه على المجتمعات على اختلاف ظروفها بدون إجراء تعديلات كبيرة عليه، وهنا

---

[14] إن دراسة العدالة الاجتماعية على مستوى الدول والأقاليم المختلفة وحتى فيما بينها، يستدعي الإحاطة بالمسببات التي أدّت إلى غياب العدالة الاجتماعية؛ إن غياب العدالة الاجتماعية كعملية process من الأمور التي يخلقها تراكم العديد من العمليات الفرعية، ولعل من أهم الأمور التي ساعدت على تركز غياب العدالة الاجتماعية وما يُصاحبها من تباين الدخول وتفاوت درجات التحضر والنمو في الدول النامية بصورة عامة ومصر بصورة خاصة هي طبيعة عملية النمو الاقتصادي والتحضر التي تزامنت مع وجود القوى الاستعمارية في مصر أو أعقبتها، حيث اتسمت مُعظمها بتوجهات أيدولوجية أثّرت بالسلب على عدالة التوزيع وتباين المستوى المعيشي ، الأمر الذي سيتم تناوله بالتفصيل في 3-1 التحضر وقصة القطن، و3-2 التنمية التابعة، بالباب الثالث.

يذكر Laderchi, Saith and Stewart (2003) "أن المقاييس النقدية على سبيل المثال كانت قد وضعت خصيصاً للتطبيق على البلدان النامية، ويوجد العديد من المشكلات التي تحول دون ترجمة تطبيقاتها في الدول المتقدمة؛ وذلك للفروق الكبيرة في الجهود المبذولة لتحقيق الكفاف في كلا الحالتين"، بالإضافة إلى ذلك فإن الأيدلوجية السياسية للدول من شأنها أن تحول دون تعميم المنهجيات المختلفة لتعريف وقياس الفقر، فالأمر لا يتوقف عند كوْن الدولة متقدمة أو نامية بل يمتد ليشمل الاختلافات الكبيرة بين الدول الاشتراكية والليبرالية.

حينما يتعلق الأمر بالمقاييس النقدية للفقر فإن خطوط الفقر هي أكثر التطبيقات انتشاراً، إن استخدام خطوط الفقر ينطوي على تساؤلين أساسيين الأول: ما هو المبرر لتبنّي خط فقر مُعين؟، والثاني: إلى أي حد يعتبر خط الفقر قادر على أن يعكس معدل توطن الحرمان البشري في مجتمع ما؟؛ على المستوى النظري فإن اختيار معيار مُعين للفقر ينطوي على الافتراض أن هناك ثمة انقطاع discontinuity بين الفقراء وغير الفقراء، والتي يُمكن لخط الفقر أن يعكسها، وذلك التمايز قد يظهر في صورة سلوك الفقراء، أو أيٍ من السمات التي يُمكن من خلالها التفرقة بين الفقير وغير الفقير.

هُناك مسألة أخرى يجب الانتباه إليها عند التعامل مع خط الفقر ألا وهي مدى حساسية خط الفقر لخصائص المجتمع ككل، من جهة فإن خط الفقر يُعرف على أساس مُلخص قياسات للمجتمع ككل – كما في حالة الدول أعضاء الاتحاد الأوروبي فإن خط الفقر يقف عند حد 60 بالمائة من متوسط الدخل (Bradshaw and Mayhew 2011)، ومن جهةٍ أخرى فإن خط الفقر يقف عند الحد الأدنى للكفاية، على سبيل المثال، على أساس بعض احتياجات الفرد تعتبر ضرورية للبقاء على قيد الحياة.

إن وحدة التحليل تعد واحدة من الأمور الهامة التي تؤثر على دقة وجودة التحليلات، إلى جانب كونها تعكس فوارق اجتماعية وجغرافية أكثر تفصيلاً أو أكثر شمولية، ومن هُنا يُمكننا التساؤل عن ما إذا كان الفقر يجري تعريفه على مستوى الفرد أو على مستوى الأسرة، وكذلك ما إن كانت وحدة التحليل تتم على مستوى القرى والشياخات أما على مستوى المحافظات أو حتى على مستوى الدولة نفسها، وهُنا نعود للتساؤل عن مدى مناسبة المؤشرات التي يتم استخدامها، ففي حين أن المؤشرات المتعلقة بالفرد يسهل جمعها إذا كانت تخص الأمور النقدية (الدخل)، أم المؤشرات التي تعكس مثلاً الاتصال بمصدر لائق لمياه الشرب فإن جمعها إذا كانت وحدة التحليل هي الأسرة يكون أكثر واقعية.

يُعد المدى الزمني الذي يتم احتساب الفقر خلاله عنصراً أساسياً في عملية قياس الفقر، ويكمن التساؤل في تلك القضية عن المدة الزمنية التي يجب اعتبارها الأكثر فاعلية في الوقوف على مدى توطن الفقر لدى الفرد أو الأسرة أو المجتمع هل هي شهر أم عام أم فترة زمنية أطول؟ (Morduch 1995) ؛ ويرى الباحث أن السبب في ذلك التساؤل ينبع من واقع تأرجح الأسر على الدوام بين الفصول المختلفة وحسب التوقيت من العام، لذا فإن المحللون يدعون أن احتساب الفقر على مدى زمني أطول أكثر عقلانية وأن ذلك يُظهر في أغلب الأحوال مستويات أقل من الفقر؛ وهنا من الممكن استنباط أن الأمر يتعلق بالهشاشة والحساسية تجاه الانزلاق في مستويات أعمق من الفقر، لذا يُساعد استخدام فترات زمنية مختلفة لقياس الفقر في التعرف على مواطن الفقر المدقع والفقر النسبي.

بعد استعراض بعض الإشكاليات التي يجب التعامل معها عند دراسة الفقر وتعريفه ومحاولة إيجاد طرقاً لقياسه، فإننا بصدد التعرف على مقاييس الفقر المختلفة التي يتم استخدامها بصورة شائعة ويضم الجزء التالي مراجعة أدبية لمناهج قياس الفقر ترتكز بالأساس على كل من: (المنهج النقدي monetary approach، ومنهج القدرة capability approach).

2-1 قياس الفقر

قبل الغوص في أمر شائك ويتسم بالصعوبة ويستنزف الطاقة والمال مثل قياس الفقر فهناك تساؤل يجب علينا الإحاطة به؛ ألا وهو لماذا نقيس الفقر؟، وفي هذا الصدد يذكر Ravallion، (1998) " أن الوصول إلى مقياس للفقر موثوق فيه من شأنه أن يؤسس لجذب انتباه السياسيين وواضعي السياسات تجاه الفقراء وأحوالهم المعيشية"، بالإضافة إلى ذلك فإنه من السهل تجاهل الفقراء إذا ما كانوا غير ظاهريين إحصائياً، ولذلك علينا الوصول لمقياس يضع الفقراء على أجندة العالم الاقتصادية والسياسية.

السبب الثاني هو قياس الفقر من أجل إجراء التدخلات المستهدفة. فمن الواضح أن أحدا لا يستطيع أن يساعد الفقراء دون معرفة من هم، هذا هو الغرض من صياغة ملفاً للفقر poverty profile والذي يبين الحقائق حول أنماط الفقر، وغياب العدالة في التوزيع، والتباين في توزيع الفقر جغرافياً بين الريف والحضر، وعلى مستوى خصائص الأسرة مثل المستوى التعليمي على سبيل المثال، أو حجم الأسرة، لذا فإن من أهم أسباب إجراء دراسة للفقر هو توجيه مقدرات التنمية بأدق صورة حتى تصل لمستحقيها الفعليين.

السبب الثالث يدور حول توقع تأثيرات التدخلات والسياسات والبرامج التي تستهدف الفقراء، ومن ثم تقييمها، ويذكر Haughton and Khandker (2009) "أن الخطط والبرامج قد تكون جيدة على الورق وعند تنفيذها لا تجري الأمور كما هو متوقع"، ويرى الباحث أن قياس الفقر في غاية الأهمية لمقارنة نتائج التدخلات التي تؤخذ تجاه الفقراء، أما السبب الرابع لقياس الفقر فهو للمساعدة في التقييم المؤسسي، حيث لا يمكن معرفة ما إذا كانت الحكومات تقوم بعمل جيد في مكافحة الفقر ما لم يكن هناك معلومات أكيدة ودقيقة بشأن الفقر.

بحسب Ravallion، (1998) فإنه توجد ثلاثة خطوات أساسية يجب أن تؤخذ في الاعتبار عند قياس الفقر ألا وهي:

- تعريف مؤشرات تعكس الرفاهية.
- تأسيس الحد الأدنى المقبول من تلك المؤشرات وذلك للتمييز بين الفقير وغير الفقير.
- الوصول إلى مؤشر إجمالي aggregate لتجميع المعلومات من مؤشرات الرفاهية، ليُعبر عن حالة الحرمات والفقر الإجمالية للمجتمع.

هُناك العديد من المنهجيات لقياس جودة المستوى المعيشي، وقد قدم Sen في (1997) منهج الرفاهية welfarist والذي يركز على المنفعة utility التي تحققها الأسرة، والتي بدورها يتم التعبير عنها في صورة إنفاق أو استهلاك الأسرة؛ بافتراض كونها مدخلات عملية انتاج المنفعة، فالأسرة التي تحصل على دخل كافٍ توظف ذلك الدخل لتوفير مواردها من المأكل والملبس والمسكن وخلافه، وحينما يُقسّم ذلك على عدد أفرد الأسرة يُعطي نصيب الفرد من الاستهلاك أو

الانفاق أو الدخل، ويؤخذ الكثير من النقد على استخدام الدخل كمؤشر للرفاهية، منها أنه لا يعكس أموراً هامة تُعد مدخلات للمنفعة كالسلع والخدمات التي يتم توفيرها بصورة عامة.

المنهج الثاني لقياس جودة المستوى المعيشي يُسمى منهج الـ non-welfarist والذي يركز على ما إذا حققت الأسر مستوى معين من التغذية والصحة، وبالتالي فحين يركز منهج الـ welfarist على نصيب الفرد من نفقات الاستهلاك والدخل، فإن منهج الـ non-welfarist يقيس رفاهية الفرد مع الوضع في الاعتبار معدل وفيات الأطفال والعمر المتوقع، ونسبة النفقات المكرسة للطعام، والمسكن والتعليم؛ والتي يُمكن النظر إليها كمخرجات تعكس مدى المنفعة عوضاً مدخلات تولّد المنفعة، ويتشابك ذلك مع رسم صورة متعددة الأبعاد للفقر ،والذي سيتم تناوله في فصل لاحق 2-3-1 الفقر متعدد الأبعاد.

2-2 المنهج النقدي

تعود أول دراسة علمية للفقر إلى أواخر القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين، وقد قام Rowntree آن ذاك بتعريف خط الفقر من خلال النقص في عناصر أساسية هي الغذاء الذي يحقق التغذية المناسبة إلى جانب النقص في الملبس والمسكن، وقد صُنف الذين وقعوا تحت خط الفقر بأنهم يُعانون من الفقر الأساسي primary poverty، بينما اعتبر - من خلال إجراء اللقاءات مع السكان - من تم ملاحظة انهم يعيشون في احتياج وظروف سيئة بأنهم يُعانون من الفقر الثانويsecondary poverty، وعلى هذه الأسس فقد تم تصنيف حوالي 30 بالمائة من سُكّان مدينة يورك فقراء.

يُعد المنهج النقدي لقياس وتعريف الفقر من أكثر المنهجيات شيوعاً واستخداماً، وهي ببساطة تُحدد الفقراء على أساس النقص في الاستهلاك أو الدخل اعتماداً على عددٍ من خطوط الفقر poverty lines، ويتم تقييم مختلف مكونات الدخل أو الاستهلاك بأسعار السوق، الأمر الذي يتطلب تحديد السوق ذات الصلة واحتساب القيم النقدية لتلك البنود التي لم يتم تقييمها من خلال السوق مثل السلع العامة (Grosh and Glewwe 2000)، ويرى الباحث أن اهتمام الاقتصاديين بالمنهج النقدي منذ البداية يكمن في أنه يتماشى مع مفهوم أن الفرد والجماعة يسعون نحو تعظيم المنفعة utility maximization behavior أي أن المستهلك يتجه نحو تحقيق أعلى منفعة من خلال استهلاكه، ولذلك فإن الاستهلاك يعكس القيمة الهامشية marginal أو الفائدة التي تحققها السلع للمستهلك، ومن هنا فإن الرفاهية أو المستوى المعيشي اللائق يُمكن قياسه كإجمالي الاستهلاك الذي حققه الفرد أو الأسرة، والذي يُمكن قياسه من خلال بيانات الدخل والإنفاق، ولذلك فإن الفقر هُنا يُمكن تعريفه في ضوء النقص في الموارد التي يحول دون تحقيق الحد الأدنى من الاستهلاك اللازم لتحقيق المستوى المعيشي اللائق.

بالعودة إلى الإشكاليات التي تم طرحها سابقاً فإن هُناك عدة عوامل من شأنها أن تتحكم في مدى صلاحية النموذج النقدي، وهي بحسب Laderchi, Saith and Stewart (2003):

- ما إذا كانت المنفعة تعكس الرفاهية بصورة كافية.
- ما إذا كانت النفقات المادية كافية كمؤشر لقياس المنفعة.
- ما إذا كان النقص في تحقيق المنفعة يعكس كل ما نعنيه بالفقر.
- التبرير المُناسب لاستخدام خط فقر بعينه.

وقد قام العديد من العلماء بتبرير استخدام النموذج النقدي من منطلق منهاج الحد الأدنى من الحقوق minimum rights approach والذي تضمن الحق في حد أدنى أساسي من الدخل دون النظر في مدى تحقيق ذلك الدخل لمنفعة بل بالتأكيد على تحقق الحق في الاختيار الذي يحققه ذلك الدخل (Atkinson, Gordon and Harrison 1989).

يعتمد المنهج النقدي لقياس الفقر بشكل أساسي على الدخل والاستهلاك، وفي الدول المتقدمة يُعد الدخل مؤشراً مُناسباً للاستهلاك الحالي والمستقبلي، ولكن في الدول النامية فإن الاستهلاك يضم منتجات منزلية، سلع يتم جلبها عن طريق المقايضة، ووسائل أخرى خارج نطاق النظام النقدي، ومن هنا بدأت المفاضلة داخل النموذج النقدي بين استخدام الدخل والاستهلاك كمؤشر للفقر، ويذكر Deaton and Zaidi في (2002) " أن الاستهلاك الحالي current consumption يُمكنه أن يستخدم كمؤشر لمستوى المعيشة الحالي؛ حيث أن مستوى المنفعة يعتمد بشكل أساسي على استهلاك السلع والخدمات، ولذلك فإن الاستهلاك يتسم بالشمولية"، ويرى الباحث أن الاستهلاك الحالي قد يعكس المستوى المعيشي على المدى الأبعد حيث أن عملية تأرجحه تُعد أقل من تأرجح الدخل، بالإضافة إلى ذلك فحين يتعلق الأمر بالبيانات التي يتم جمعها على مستوى الدخل والإستهلاك فإن بيانات الاستهلاك تتسم بالدقة، وخاصة في المجتمعات الزراعية والقطاعات غير الرسمية والتي يصعب على المنخرطين فيها احتساب كل أنواع الدخل الذي يحصلونه.

يتبادر إلى الذهن في هذه المرحلة تساؤل عن أيٍ من الدخل والاستهلاك[15] أفضل ليعكس الرفاهية بصورة أكثر عقلانية ودقة، عملياً، فإن معظم الدول المتقدمة تستخدم الدخل فيما تستخدم الدول النامية الاستهلاك، من منطلق أن الدخل في الدول المتقدمة يمكن قياسه بسهولة حيث أن مصادره تتنوع بين الأجور والمرتبات، في حين أن النفقات متعددة وصعبة الإحصاء (Haughton and Khandker 2009)، وعلى النقيض ففي الدول الأقل تقدماً فإنه من الصعب قياس الدخل لأن معظمه يأتي من أنشطة لارسمية أو مؤقتة في حين تعد النفقات محدودة وموجهة لمتطلبات الحياة الأساسية، ويُمكن استخلاص الفروق الجوهرية بين الدخل والاستهلاك كمؤشر للرفاهية كما يوضحها جدول 1.

جدول 1 مقارنة بين الدخل والاستهلاك كمؤشر للرفاهية

| | المزايا | العيوب |
|---|---|---|
| الدخل | ▪ يمكن الحصول عليه بسهولة إذا كانت موارد الدخل محددة.<br>▪ يُظهر مدى تحكم الأسرة في مواردها.<br>▪ تكلفة جمع بيانات الدخل أقل بخمسِ مرات من جمع بيانات تتعلق بالإنفاق لذا يُمكن للعينة أن تكون أكبر. | ▪ غالباً ما تفشي الأسرة عن دخلها بصورة أقل من الواقع.<br>▪ يُمكن أن يتأرجح الدخل موسمياً على سبيل المثال مع اختلاف المواسم الزراعية.<br>▪ هناك صوراً من الدخل يصعب احصاؤها مثل الدخل عن الناتج عن الأنشطة غير الرسمية، والإنتاج الزراعي المنزلي، والعمل لدى الأسرة. |

[15] سيتم تناول الاستهلاك كمؤشر لقياس الرفاهية والفقر في الباب القادم الذي يتناول الإطار النظري للبحث.

| | المزايا | العيوب |
|---|---|---|
| | | ▪ العلاقة بين الدخل والرفاهية ليست دوماً واضحة. |
| الاستهلاك | ▪ يظهر حقيقية مستوي المعيشة من الناحية المادية.<br>▪ يسهل الوصول إلى النفقات على الاستهلاك بصورة أسهل من الوصول إلى الدخل.<br>▪ يساعد على تلافي أخطاء القياس على المدى الزمني الطويل. | ▪ لا تستطيع الأسر الأشد فقراً في معظم الأحيان أن تجعل استهلاكها سلساًsmooth consumption من خلال الاستدانة أو العلاقات الاجتماعية.<br>▪ قد يكون الاستهلاك مضلل بعض الشيء فعلى سبيل المثال فإن الأسر الغنية التي تختار أن تحيي حياة بسيطة لا يعني أنها فقيرة. |

المصدر: Haughton and Khandker (2009)

تعد خطوط الفقر أكثر تطبيقات المنهج النقدي انتشاراً، وتعبر خطوط الفقر عن الحد الأدنى من المعيشة الذي يجب أن يحصل عليه كل فرد بالمجتمع (Braithwaite and Mont 2008)، وبالتالي يُمكننا إدراك أن خط الفقر خاص بكل دولة؛ لأن كل دولة لديها نظرتها الخاصة على شكل الحد الأدنى من المعيشة الملائمة، ولذلك نجد أن معظم دول العالم قد طوّرت مقاييساً للفقر خاصة بها لتُعبر عن حالتها وطبيعة مجتمعاتها، قام البنك الدولي – من أجل المقارنات الدولية - بتطوير خط الفقر الدولي (دولار واحد للفرد في اليوم) ويعتمد هذا الخط على تعادلات القوة الشرائية.

توجد العديد من الطرق الأخرى لقياس الرفاهية إلى جانب الدخل والاستهلاك منها عدد السعرات الغذائية التي يستهلكها الفرد في اليوم، وتماشياً مع نموذج الـ non-welfarist في التعامل مع الرفاهية فإننا نتفق على أن الغذاء من المتطلبات الأساسية لتحقيق مستوى معيشي مناسب، ويعد ذلك المدخل إلى استخدام عدد السعرات الحرارية كمؤشر للرفاهية؛ وعليه يُمكننا اعتبار الفرد الذي يستهلك أقل من حد معين من السعرات الحرارية[16] في اليوم يعاني من درجة من درجات الفقر، ويمكننا هُنا التنويه عن بعض النقد الذي ناله ذلك المنهج من حيث العمر والجنس والأنشطة التي يُمارسها الفرد، ومدى تأثيرها على حاجته من السعرات الحرارية.

يعتمد البعض على نسبة إنفاق الأسرة على الطعام من جملة النفقات كمؤشر للرفاهية ومن ثَم مقياساً للفقر، فمنذ قرن لاحظ إرنست إنجل Ernst Engel أنه كلما ارتفع دخل الأسرة فإن حجم النفقات التي تكرسها تلك الأسرة للطعام يرتفع ولكن بسرعة أقل (Haughton and Khandker 2009)، ويتضح أنه كلما ازداد دخل الأسرة فإن النفقات على الطعام ترتفع حتى تصل إلى حدٍ مُعين تتسم فيه بالثبات حتى مع زيادة الدخل، وبناءاً على تلك الملاحظة يُمكننا استخدام ذلك كمؤشر للرفاهية والفقر، فيُمكننا افتراض أن الأسر التي تنفق أكثر من نسبة مُعينة من دخلها على الطعام تُعاني من الفقر، وذلك مع الاخذ في الاعتبار حجم وتكوين الأسرة؛ حيث أن المزيد من الأطفال يعني زيادة النفقات على الطعام وكذلك التباين في أسعار الطعام بين المناطق المختلفة كالريف والحضر على سبيل المثال.

[16] يُعد الحد الأدنى للفرد من السعرات الحرارية حوالي 2100 سعر حراري.

وُجهت العديد من الانتقادات إلى استخدام خطوط الفقر على المستوى الدولي انطلاقاً من مبدأ الاختلافات الكبيرة بين دول العالم، وبالتالي لن يستطيع خط فقر واحد إحصاء كل تلك الاختلافات؛ وعلى سبيل المثال فإن السكان الذين يعيشون في البلدان الباردة بحاجة إلى كم أكبر من السعرات الغذائية لكي يحافظوا على نفس التمثيل الغذائي، وبالتالي فإن احتياجهم للغذاء أكبر؛ ويمكن اعتماداً على ذلك استنباط قصور قدرة التعادل الشرائي على معادلة الفروقات بين دول العالم.

إن خط الفقر الذي يقف عند دولار واحد للفرد في اليوم يُناسب بشكل أساسي الدول النامية منخفضة الدخل بخصائصها التي تختلف عن الدول المتقدمة، ولا يقف ذلك الاختلاف عند الفرق في الدخل أو الظروف المعيشية بل يمتد ليشمل الاختلافات المناخية والظروف البيئية الصعبة التي تنعكس في صورة زيادة النفقات التي تدفع من أجل التدفئة والغذاء والملابس المناسبة، وبالتالي ارتفاع سقف الكفاية لديهم الأمر الذي ينعكس على خطوط الفقر ويُعد ذلك تبريراً لاستخدام البنك الدولي لمقياس 2.15 دولار و4.3 دولار للمقارنات الإقليمية (World Bank 2015).

يُضيف Pogge and Reddy (2003) "أن البنك الدولي قد فَشَل في تحديد الحد الأدنى لسلة السلع والخدمات المطلوبة لتجنب الفقر، وبالتالي أدّى ذلك إلى الفشل في تحويل تلك السلع والخدمة إلى قيمة مادية على مستوى الدول وعلى مدى زمني طويل"، وقد أدى ذلك إلى التقليل من حجم الفقر بالعالم بهامش كبير، بالإضافة إلى أن منهجية البنك الدولي أوحت بأن مستويات الفقر تتدنّى حول العالم، وتركز الانتقادات ذات الصلة على أن تعادلات القوة الشرائية التي يستخدمها البنك تستند إلى تكاليف متوسط الاستهلاك الوطني بدلا من التركيز على أنماط استهلاك consumption pattern الفقراء وأن التركيز على استهلاك قياس يتجاهل اختلافات واسعة في مستويات المعيشة والقدرات capabilities التي تنشأ عن التوزيع غير المتكافئ للخدمات والأموال العامة، مثل الصحة العامة والمرافق الطبية والحصول على المياه والتعليم.

2-2-1 مؤشر حجم الفقر

تعددت المحاولات التي اعتمدت على المنهج النقدي لقياس الفقر بجانب جهود البنك الدولي، ويعتبر من أكثر تلك المحاولات انتشاراً هي Headcount index والذي يُمكن تسميته حجم الفقر، وهو ببساطة يعطينا صورة عن حجم الفقر بالمجتمع والذي يُرمز له بالرمز $P_o$ كما توضحه معادلة 1؛

$$P_o = \frac{N_p}{N} \qquad \text{معادلة 1}$$

حيث $N_p$ : عدد الفقراء، وN: إجمالي السكان، ويُمكننا إعادة صياغة معادلة 1 كما يظهر في معادلة 2، وطبقاً لهذه المعادلة فإن دالة I تأخذ القيمة واحد إذا كان ما بين الأقواس عدداً حقيقياً وتأخذ صفر في غير ذلك، وبالتالي إذا كانت جملة الإنفاق ($y_i$) أقل من خط الفقر (z) فإن I تساوي واحد، وفي هذه الحالة فإن الأسرة تعد ضمن الأسر الفقيرة.

$$P_o = \frac{1}{N}\sum_{i=1}^{N} I(y_i > z)$$ معادلة 2

تكمن مزايا هذا النموذج في بساطة تركيبه وسهولة فهمه، إلا أنه يؤخذ عليه نقاط الضعف التالية:

- لا يأخذ النموذج في الحسبان مدى شدة الفقر.
- لا يطلعنا النموذج على ماهية خصائص وملامح الفقر.
- يقوم النموذج باحتساب الفقر على مستوى الأفراد فقط ولا يتيح إجراء قياسات وتحليلات الفقر على مستوى الأسرة، وبالتالي فإن إذا كانت نسبة 20 بالمائة من الأسر تُعاني مستوىً معين من الفقر؛ فإن ذلك قد يعني أن 25 بالمائة –على سبيل المثال - من جملة السكان يعانون من الفقر إذا كانت الأسر الفقيرة ذات حجم كبير، أو أن نسبة 15 بالمائة –على سبيل المثال- من السكان تعاني من الفقر إذا كانت الأسر الفقيرة صغيرة الحجم.

2-2-2 مؤشر فجوة الفقر

يعتبر مؤشر فجوة الفقر Poverty gap index من المؤشرات النقدية التي يستخدمها بعض المحللون، ويضيف هذا المؤشر بعداً إضافياً إلى عملية قياس الفقر ألا وهي احتساب مدى عمق فقر الأفراد بالنسبة لخط الفقر، ويعبر عن ذلك كنسبة من خط الفقر؛ وفي هذا النموذج يتم التعبير عن الفجوة بين الفقراء ($G_i$) بأنها المسافة بين خط الفقر ($z$) تحت الدخل ($y_i$) للأفراد الذين يعانون من الفقر، لذا فإن فجوة الفقر تساوي صفر لغير الفقراء، معادلة 3، وعلى ذلك فإنه يمكن صياغة مؤشر فجوة الفقر على النحو الذي تُظهره معادلة 4.

$$G_i = (z - y_i) \times I(y_i < z)$$ معادلة 3

$$P_1 = \frac{1}{N}\sum_{i=1}^{N} \frac{G_i}{z}$$ معادلة 4

ينظر البعض إلى هذا المقياس من منطلق أنه يساعد في الوقوف الأمور المطلوبة لانتشال الأفراد من الفقر على أساس توضيح موقعهم تحت خط الفقر وذلك من خلال العديد من السبل كالدعم على سبيل المثال، وعليه فإن تكلفة تخفيف الفقر عند السكان يُساوي مجموع كل الفجوات لدى السكان، أي أنه يجب ملئ كل الفجوات حتى تصل إلى خط الفقر.

2-2-3 مؤشر سين

قدّم Sen في (1976) مؤشراً لقياس الفقر يعتمد على دمج تأثيرات عدد الفقراء، وعمق الفقر، وتوزيعه على مستوى المجتمع، وتوضح معادلة 5 بنية مؤشر Sen لقياس الفقر ومدى عمقه،

$$P_s = P_o\left[1 - (1 - G^p)\frac{\mu^p}{z}\right]$$ معادلة 5

حيث $P_o$ هي مؤشر حجم الفقر Headcount index، و$\mu^p$ هي متوسط الدخل أو نفقات الأسر الفقير، و$G^p$ هو معامل جيني Gini coefficient والذي يتراوح بين صفر كمؤشر للعدالة التامة، وواحد كمؤشر لغياب العدالة، وأهم ما يميز مؤشر Sen أنه ينظر في توزيع الدخل بين

الفقراء، وبالرغم من ذلك فإن هذا النموذج لم يستخدم تقريباً خارج إطار الأدبيات الأكاديمية (Deaton 1997).

يرجع السبب في عدم كفاية الطرق التي تعتمد على الدخل والاستهلاك في قياس الفقر والرفاهية في أنها معنية فقط بسبل الوصول لغايات محددة، وليس بالغايات ذاتها (Deaton 2004)؛ ويرى الباحث أن ذلك يتعارض مع مفهوم الحرية في الاختيار ويُكبل القدرات، الأمر الذي يُمكن إدراكه من خلال الأبعاد التي يشملها مفهوم فقر القدرة - والذي سيتم مناقشته في الفصل القادم 2-3 منهج فقر القدرة - والذي يمتد ليشمل العديد من الجوانب البيئية والثقافية والإنسانية والاجتماعية، ثم أن مستوى الأداء البشري human functioning يعتمد بصورة أساسية على توفير الخدمات العامة والتي يصعب تضمينها في المقاييس النقدية للفقر، وبجانب ذلك فقد ثبت أنه في بعض الأحيان ومع ثبات الدخل فإن مستوى مخرجات الرفاهية فيما يتعلق بالأمور غير النقدية يكون غير متساوي.

إن وحدة التحليل من الأمور الهامة في عملية قياس الفقر كما ذكرنا سابقاً، وبهذا الخصوص، فإن المقاييس النقدية التي تستخدم الدخل أو الاستهلاك يؤخذ عليها – لأسباب عملية - أنها تُحسب على مستوى الأسرة household ولذلك لا يُمكنها الإلمام بتباين الفقر داخل الأسرة ( Kabeer 1991)، ويُعد الإلمام بمستويات الفقر داخل الأسر أي على مستوى الأفراد أمر جوهري وأساسي في عمليات إحصاء الفقر، ولكن عند النزول إلى هذا المستوى فإن استخدام الدخل والانفاق ينطوي على العديد من الإشكاليات، ويرجع ذلك إلى العديد من الأسباب منها: التشارك في الدخل والنفقات، والاستهلاك التشاركي داخل الأسرة الواحدة، الأمر الذي يتطلب منهجيات أخرى تُساهم في الوصول إلى مستويات أعلى من الدقة.

يُمكننا من الاستعراض السابق للمنهجيات النقدية monetary لقياس الفقر أن نستخلص الآتي:

- اتضح أن التفسيرات النظرية التي يرتكز عليها النموذج النقدي تحتوي على العديد من نقاط الضعف، وتركزت معظم نقاط الضعف في تجاهل المنهج النقدي الموارد الاجتماعية والتي تعد ذات أهمية كُبرى للوقوف على الإنجازات الفردية للأشخاص في إطار أبسط مفاهيم الرفاهية كالصحة والتغذية.
- بالرغم من أن النموذج النقدي قد حقق منافع كبيرة من التطور في الطرق الإحصائية مؤخراً إلا أن المؤشرات الصادرة عنه بحاجة إلى المزيد من التدقيق، ويُعد الجدل المستمر حول خط فقر الواحد دولار للفرد في اليوم مثال جيد على ذلك.
- يؤخذ أيضاً على المنهج النقدي أن جميع عملياته تقريباً تُجرى بمنأى عن الفقراء أنفسهم، على سبيل المثال فإن مكونات سلة السلع والخدمات تتم خارجياً دون استشارة للفقراء مثل باقي محددات المنهجية النقدية، مما يؤدي بصورة من الصور إلى هامش كبير من الخطأ في احتساب توطن الفقر بالعالم.

لا شك أن المقاييس النقدية للفقر قد ساهمت كثيراً في المساعي الدولية للتخفيف من حدة الفقر، وكذلك في صياغة سياسات التنمية في الدول النامية، حتّى وإن لم تكن اعتماداً على مقياس الواحد دولار للفرد في اليوم الخاص بالبنك الدولي، فإن بعض دول العالم قد وضعت خط الفقر الخاص بها، وساعدها ذلك في تقييم الأوضاع بها؛ ولكن تزايد أعداد الفقراء وتفاقم الأزمات المحيطة

بالفقر حول العالم استوجب البحث عن منهجيات لقياس الفقر تغطي نقاط ضعف النموذج النقدي، خاصةً فيما يتعلق بالفروق في الموارد الاجتماعية، والأبعاد السياسية والبيئية والثقافية للفقر.

يغطي الفصل التالي من هذا الباب منهج آخر من منهجيات قياس الفقر وهو منهج فقر القدرة capability approach وهو منهج غير نقدي non-monetary ويتضمن هذا الفصل أيضاً طرح لمقاييس الفقر متعددة الأبعاد multidimensional poverty من منطلق كونها غير نقدية، بالإضافة إلى اشتراكها مع مفهوم فقر القدرة في قدرتها على تغطية مدى أوسع من القضايا المرتبطة بالفقر والفقراء.

2-3 منهج فقر القدرة

قدم Sen (1983) مفهوم قدرة الفرد في أن يكون وأن يفعل أشياء جوهرية ذات قيمة، بمعنى الوصول إلى منجزات تنعكس على جودة معيشته، كما طرح إشكالية أن الحرمان الذي يتم ترجمته في صورة القصور في قدرات الفرد يُمكنه أن يتضمن حرمان نسبي في الدخل والموارد والسلع، ومن ناحية أخرى أن يندمج الفرد مع مجتمعه، بصورة تصون احترامه لذاته (Kingdon and Knight 2004) ، وقد رجّح استخدام تلك القدرات capabilities على استخدام المنفعة التي تعتمد بالأساس على مكتسبات مستمدة من القدرات.

إن عمليات التنمية يجب أن تُعامل في ضوء توسيع القدرات البشرية human capabilities وليس تعظيم المنفعة المُتمثلة في الدخل المادي (Sen 1999)، ولذلك يرفض منهج القدرة استخدام الدخل كمؤشر لجودة الحياة والرفاهية، ويركز بدلاً من ذلك على حُرية الفرد في ضمان حياة كريمة، وفي هذا الإطار يتم تعريف الفقر كحرمان في ضوء منهج القدرة أو فشل في تحقيق الحد الأدنى من القدرات الأساسية.

إن اعتماد منهج القدرة على حرية الأفراد في التمتع بحياة كريمة يتضمن التركيز على النتائج outcomes التي من شأنها أن تشير إلى تمتع الفرد بحياة لائقة وذلك بعيداً عن المؤشرات النقدية -والتي في أفضل الأحوال يمكنها أن تُمثّل مقياساً غير مباشراً لتلك النتائج-، والتركيز على المؤشرات غير النقدية لتقييم الرفاهية أو الحرمان (Laderchi, Saith and Stewart 2003)؛ ويُشير ذلك إلى أن الموارد النقدية يتم التعامل معها هنا كوسائل لتحسين مستوى الرفاهية وليست كمخرج أساسي في تحقيق الرفاهية.

يرجع عدم اعتماد منهج القدرة على الموارد النقدية إلى لاختلاف الظروف التي تواجه الأفراد في تحويل تلك الموارد إلى إنجازات قيّمة، تلك الاختلافات قد تكون في خصائص الفرد ذاته؛ بمعنى الفروقات في كمية الغذاء المطلوبة لتحقيق التمثيل الغذائي المُناسب أو حتى على مستوى ما إذا كان الفرد سليم أو ذو احتياجات خاصة، أو اختلافات في المحيط الذي يعيش به الفرد، كالاختلاف بين الفرد الذي يعيش بمنطقة تتوفر فيها الخدمات العامة الأساسية وفرد يسكن في مناطق غير رسمية محرومة من الخدمات والبنية الأساسية، ففي نفس السياق يؤكد Laderchi, Saith and Stewart (2003) "أنه إذا كان الأمر يتعلق بالنتائج النهائية final outcomes، فإن عملية قياس الفقر - وبصورة أكثر شمولية قياس الرفاهية - يجب أن تأخذ في الاعتبار حقيقة أن بعض الأشخاص يحتاجون المزيد من الموارد لتحقيق نفس القدر من المنجزات التي يحققها الآخرون".

ناقش Deaton (2003) عملية التحول من المنهج النقدي إلى منهج القدرة وبرر ذلك بأنه حتّى مع امتلاك الفرد لسلعة ما فإن قيمتها لديه ستنخفض إذا كان حالته الصحية لا تسمح له باستهلاكها، فالأطفال الذين يعيشون في مناطق متدهورة ولا تصلها خدمات الصرف الصحي مثلاً لا يحققون المنفعة الكاملة من الطعام الذي يتناولونه، حيث غالباً ما يُصابون بالإسهال والأمراض المرتبطة بتدهور المياه، علاوة على ذلك فإن الإناث المحرومات بفعل الظروف الاجتماعية أو العقائدية من الذهاب إلى المدارس، تعاني من نوع آخر من الفقر وهو فقر عدم القدرة على المشاركة في الأنشطة المُتاحة للمتعلمين، ويُضاف إلى قائمة الفقراء من وجهة نظر الفقر غير النقدي من عرفهم آدم سميث Adam Smith بقوله "الخائفون من الظهور في الأماكن العامة"، حتّى ولو كان ما يحصلونه من دخل كافٍ للعيش في مجتمعات أخرى.

يتجلى وضوح الاختلاف بين المنهج النقدي ومنهج القدرة، حيث يركز منهج القدرة على مدى كفاءة الموارد النقدية وغير النقدية في الوصول إلى القدرات، وليس على كفاية تلك الموارد، ويظهر دور الخرجانيات externalities والسلع العامة public goods لتأثيرهما البالغ على القدرات التي يُمكن للفرد تحقيقها، وتكمن هنا مواطن الاشتباك بين كلٍ من عمليات قياس الفقر ومناهجه وعملية التخطيط العمراني؛ وذلك لأن التحكم في تأثير الخرجانيات يُعد إحدى أهم وظائف التخطيط العمراني من خلال توزيع استعمالات الأراضي Land-use على سبيل المثال، ويتجلى ذلك في تأمين الفقراء من التمييز ومحاولة توفير بيئة معيشية ملائمة تؤمّن الحد الأدنى من الإنسانية، ويعتبر ما ذُكر سابقاً في الجزء الخاص بالمشكلة البحثية مثالاً واضحاً على دور التخطيط العمراني في توفير السلعة العامة Public good للمواطنين بصورة تضمن تحقق شروطها.

يوضح شكل 3 العلاقة بين الموارد النقدية وغير النقدية في الوصول إلى المنجزات المختلفة وتأثير البيئة المحيطة بالفرد على حجم ما يحققه من منجزات وقدرة؛ فالفرد يستخدم الدخل للحصول على السلع وتحقيق المنفعة من خصائص تلك السلع، وذلك بمُساعدة السلع والخدمات التي تقدم بصورة عامة للوصول إلى حد معين من القدرة، وبجانب الدخل الشخصي الذي يحققه الفرد والسلع والخدمات العامة هُناك بعض الخصائص الشخصية التي تضم: (العمر، والجنس، والقدرات البدنية، .. إلخ)، بالإضافة إلى طبيعة البيئة المحيطة بالفرد والتي قد تُساعد وتحفز قدراته وبالتالي ترفع فرصته لتحقيق قدر أعلى من المنفعة، لذا فإن منهج فقر القدرة يأخذ الموارد النقدية بعين الاعتبار ولكنها لا تحتل الجزء الأكبر من وزن المؤشرات المكونة للمنهج.

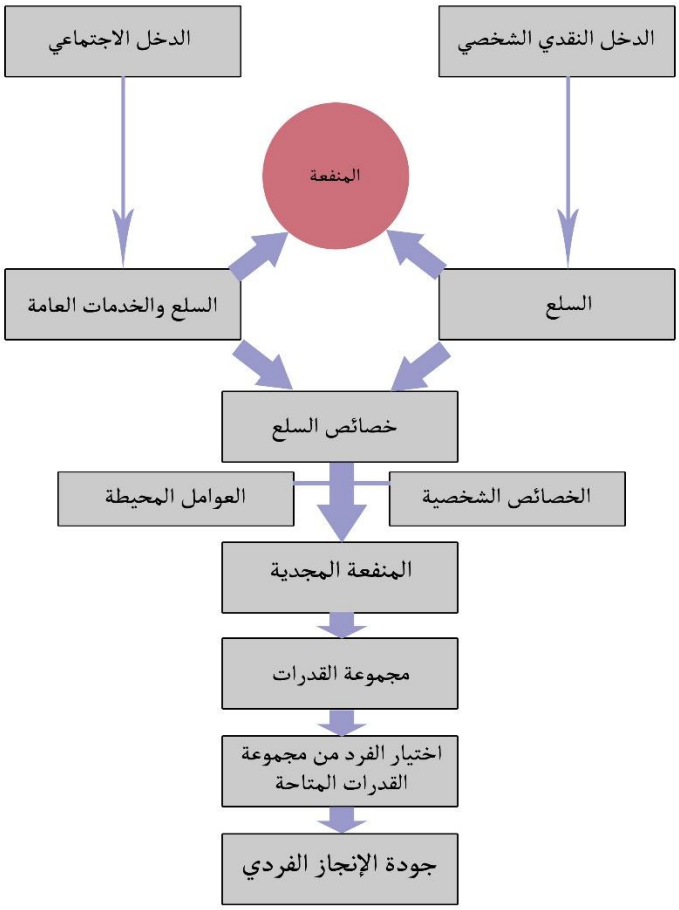


شكل 3 المخطط الانسيابي لمنهج القدرة

المصدر: Laderchi, Saith and Stewart (2003)

إن محاولة تفعيل نموذج القدرة في إطار عملي وتطبيقي لتقييم مستوى الفقر يتطلب التعامل مع بعض القضايا، والتي يُعد أولها هو تعريف القدرات الأساسية basic capabilities وكذا مستوى الإنجاز الأساسي الذي على الفرد الوصول إليه (Alkire 2002)، ويرى الباحث أن Sen لم يُقدم في أعماله توضيحاً لما يجب أن يكون عليه الحد الأدنى من القدرات الأساسية التي يجب أن يتمتع بها الفرد، واقترح عوضاً عن ذلك ضرورة تحقق أموراً تختص بالتغذية السليمة والظروف التي تُجنب الفرد الأمراض .. إلخ، وقد بررت Alkire (2002) ذلك بأن Sen لم يشأ أن يُضيق المجال الذي ينبغي اعتماده لتفعيل منهج فقر القدرة لقياس الفقر، بل ترك الباب مفتوحاً حتى تتم صياغة تلك الظروف بحسب الاختلاف الثقافي والاجتماعي الخاص بالمجتمعات المختلفة.

تتشابه أزمة الوقوف على تحديد مجموعة قدرات أساسية، مع عملية تحديد مجموعة الاحتياجات الأساسية التي تم تناولها في الفصل السابق الخاص بالمنهج النقدي، وتعد محاولة Doyalوآخرون (1991) من أولى المحاولات لصياغة مجموعة القدرات التي من شأنها التعبير عن مستوى الرفاهية عند الفرد وقد ارتكزت جهودهم على الصحة البدنية للأفراد بالإضافة إلى الاستقلالية الشخصية وافتراض أن تلك المؤشرات من شأنها أن تعكس المستوى المعرفي

والصحة، ومدى الفرص المُتاحة للفرد، وقد تركوا المجال مفتوح مراعاةً للتباينات بين المجتمعات المختلفة.

تعد الجهود التي قامت بها Nussbaum في عام 2000 من أهم الجهود التي بذلت لتحديد المعايير التي ينبغي قياسها لقياس الفقر باستخدام منهج القدرة، وانطلقت جدليتها من حيث أن هناك مساحة توافق مشتركة overlapping consensus بين المجتمعات المختلفة بخصوص الإنسان وعوامل تحقق إنسانيته، وقد أملت أن تثمر جهودها عن نظرية ثابتة تُطبق على المستوى الدولي، وفيما يلي مجموعة المؤشرات التي تحقق القدرات المطلوبة للإنسان ( Nussbaum 2000):

- الصحة: الصحة الجيدة والتغذية الكافية والمأوى.
- التفكير النقدي والتخطيط للحياة.
- الانتماء: التفاعل الاجتماعي؛ الحماية من التمييز.
- نوعية البيئة: أثرها وتأثيرها على جودة الحياة.

شكك العديد من العلماء والباحثون في قدرة القائمة السابقة على أن تعكس مساحة التوافق المشتركة بين المجتمعات، حتى أن Laderchi, Saith and Stewart (2003) وصفوا تلك القائمة بأنها تُعرّف خصائص الحياة الإنسانية بصورة إجمالية وعامة، وأنها لم تضع الحد الذي يبدأ عنده الحرمان، وتبعت تلك القائمة العديد من المحاولات لإقرار المتغيرات التي تعبر بفاعلية عن المؤشرات التي يُمكن استخدامها في قياس الفقر بمنهجية القدرة، وخلصت إلى أن تقتصر المؤشرات على الصحة والتغذية والتعليم.

يستتبع عملية الوقوف على مجموعة المؤشرات التي يُمكن من خلالها قياس الفقر الانتقال إلى تحويل تلك المؤشرات إلى مُتغيرات قابله للقياس، وتكمن الأزمة في ذلك حول أن التطبيق العملي للمخرجات الإنسانية تشوبه الكثير من الشكوك بخصوص تحويله إلى أرقام يتم وزنها في إطار الوصول إلى مؤشر لقياس الفقر، ويتبادر هنا التساؤل عما إذا كانت مجموعة القدرات ستعكس بالفعل الرفاهية التي يصل إليها الفرد، للتغلب على ذلك اقترح Sen, وآخرون، (1997) أن تتم مقارنة مجموعة القدرات ومجموعة المنجزات التي حققها الفرد لضمان تحقق الترابط بين كلاهما، ومن الجدير بالذكر أن الحرية وهي من أهم المبادئ التي أكد عليها منهج القدرة لقياس الفقر، ولكن من الملاحظ أنه حين انتقلنا من الجزء التنظيري إلى التطبيقي أصبح هُناك ميل إلى الغايات والمنجزات بصورة غطت أحياناً على سبل تحقيق تلك الغايات (القدرات) ويعد ذلك تناقضاً بهذا المنهج.

يتبقى لتحويل منهج القدرة إلى منهج يُمكن تطبيقه بفاعلية الوقوف على الحدود الفاصلة في توزيع القدرات والتي سيجري على أساسها الفصل بين الفقراء وغير الفقراء، ويُعتبر مؤشر الفقر البشري Human Poverty Index مثالاً واضحاً على تحويل منهج القدرة إلى آليه للقياس، حيث يُعد مؤشر الفقر البشري مشتقاً من مفهوم منهج القدرة، وقد اعتمد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP على ثلاثة عناصر أساسية لتعريف الفقر البشري وهي: طول الحياة، والمعرفة، والمستوى اللائق من المعيشة (UNDP 1997)، وفي تقرير التنمية البشرية الصادر في عام 2001 كانت المؤشرات التي تُعبر عن العناصر الثلاث السابقة هي: مدى احتمالية أن

يبلغ المولود سن الأربعين، الأمية لدى البالغين، ومتوسط من لا تتوفر لديهم مصدر لائق لمياه الشرب، ونسبة وفيات الأطفال تحت الخامسة.

يقول Laderchi (2001) "أن من الواضح أن اختيار الأبعاد التي تُعرف الفقر والحد الأدنى لتلك الأبعاد قد تم بطريقة عبثية arbitrary، وقد يكون على الدول التي تحاول إحصاء الفقر تعديل المؤشر طبقاً للمنطقة أو الإقليم محل الاختبار"، ويرى الباحث أنه يُمكن النظر في هذا الأمر من خلال أن التقارير اللاحقة للتنمية البشرية تضمنت مؤشرات لقياس الفقر البشري مخصصة للدول النامية مثل HPI-1 والذي تم تخصيصه للدول التي يقل فيها العمر المتوقع عن 60 عام، وتتفشى فيها الأمية والبطالة، ويتجاوز بها نسبة السكان تحت خط الفقر 50 بالمائة.

إن اهتمام المؤسسات الدولية مثل البنك الدولي والأمم المتحدة قد تحول من التركيز على تعريف الفقراء من خلال الجوانب النقدية فقط إلى الاهتمام بالجوانب الصحية مثل وفيات الأطفال والرضع، ومدى طول العمر، ومعدلات التسرب من التعليم، ولعل وجود خمسة أهداف ضمن أهداف الألفية الثمانية تتركز في جوانب تخص الصحة والتعليم واستمرار التأكيد على هذه الأبعاد في أهداف التنمية المستدامة SDGs، دليلاً على التحول العالمي باتجاه مناهج فقر القدرة والاهتمام بالفقر متعدد الأبعاد.

2-3-1 الفقر متعدد الأبعاد

ينقلنا منهج فقر القدرة عند هذه النقطة إلى مفهوم الفقر متعدد الأبعاد، والذي يعتمد على مجموعة كبيرة من المتغيرات أو المؤشرات لتغطية أبعاد الفقر المختلفة، ولضمان أن كل القضايا التي ترتبط مع حالة الحرمان مُتضمنة في نطاق المقياس، ويؤكد سين Sen على أهمية الاهتمام بتعدد أبعاد الفقر ويذكر أن المستوى المعيشي للأسر والأفراد يتحسن ويتدهور في طرق متعددة، ولذلك على مقاييس الفقر أن تكون على حجم ذلك التعدد في الأبعاد التي يدرسها الفقر (Alkire and Santos 2011)، وعليه يُمكن للمقياس أن يعكس الحد الأقصى الممكن من الاحتمالات التي ترتبط بالفقر، ولذلك ينطوي مفهوم الفقر متعدد الأبعاد على مزايا عديدة، أولها: القدرة على المقارنة بين الدول أو الأقاليم على مستوى الدولة الواحدة، ثانيها: أن تعدد الأبعاد والقدرة على وزن كُلٍ منها لتكوين المؤشر الإجمالي يُعطي الفرصة لمعرفة مواطن الضعف على مستوى وحدات التحليل الأصغر كالمدن أو القرى مثلاً؛ ثالثها: أن التدخلات التي تتضمنها عمليات التخفيف من حدة الفقر تتطلب أحياناً إجراء إصلاحات على مستوى القضايا التي ترتبط بالفقر، كالبنية التحتية على سبيل المثال، وتعتبر هذه الميزة في غاية الأهمية بالنسبة لمتخذي القرار والسياسيين.

تؤكد Alkire، وآخرون، (2011) أن مؤشرات الفقر متعددة الأبعاد[17] تكشف أوجه الحرمان المختلفة الذي تضرب الأسر في الوقت ذاته، ويمكن تعريف الأسرة بأنها تُعاني من الفقر متعدد الأبعاد إذا كانت محرومة على مستوى مجموعة من المؤشرات، وعلى سبيل المثال فإن بحسب

[17] في عام 2015 تم تقييم الفقر مُتعدد الأبعاد على مستوى 110 دولة والتي كانت بيانات السكان بها مُتاحة منذ عام 2002 وحتى الآن، وذلك اعتماداً على المؤشرات المذكورة في جدول 2، وفي هذا المؤشر تم اعتماد نسبة 33.33 بالمائة هي خط الفقر، والنسبة بين 20 بالمائة وأقل من 33.33 بالمائة هُم سكان يعانون من حساسية تجاه المتغيرات للوقوع في دائرة الفقر، بينما اعتبر من تجاوزوا نسبة تزيد عن 50 بالمائة يعانون من فقر مدقع.

مجموعة المؤشرات التالية جدول 2، إذا كانت الأسرة تعاني بنسبة أكثر من 30 بالمائة في أيٍ من هذه المؤشرات يُمكن اعتبارها فقيرة بطريقة متعددة الأبعاد:

جدول 2 مؤشرات الفقر متعدد الأبعاد

| المؤشر الفرعي | المتغيرات المستخدمة في قياسه |
|---|---|
| **الصحة** | معدل وفيات الأطفال |
| | معدل سوء التغذية بين أفراد الأسرة |
| **التعليم** | عدد سنوات التعليم |
| | معدل التسرب من التعليم |
| **المستوى المعيشي** | الإتصال الكهرباء |
| | الإتصال بمياه الشرب |
| | الاتصال بخدمات الصرف الصحي |
| | نظافة أرضية المسكن |
| | نوع الطاقة المستخدمة |
| | امتلاك جهاز ترفيهي واحد |

المصدر:Alkire ، وآخرون، (2011)

يُمكننا بمساعدة الاستعراض المرجعي السابق لمنهج فقر القدرة استخلاص أن هذا المنهج قام بُمساهمة كبيرة في محاولات تحليل وقياس الفقر، حيث أنه يقدم نموذج مُتماسك في إطار تعريف الفقر ويركز على جودة الحياة وحرية الأفراد في الاستمتاع بحياتهم، وقد فتح منهج القدرة الباب للتعرف على مجال أوسع من مسببات الفقر والاختيارات التي تخص وضع السياسات بصورة أكبر من التي يقدمها المنهج النقدي، وبذلك الخروج من المدى الضيق للموارد الشخصية التي يتعامل معها المنهج النقدي.

إن السماح بالمشاركة الشعبية أو مشاركة الفقراء في هذه الحالة من الأمور التي أُخذت على النموذج النقدي، وها هي تتكرر في نموذج القدرة حيث تتم كل تلك العمليات بمنأى عن الاحتكاك المباشر مع الفقراء، مما يستوجب تضمين النموذج أبعاداً تعني بتمكين الفقراء للمشاركة في عملية في غاية الحساسية كمحاولات التخفيف من حدة فقرهم.

2-3-2 ديناميكية الفقر

يعد عدم التعرض لديناميكية الفقر أو عملية الإفقار من أوجه القصور التي عرضت كل من منهج القدرة والمنهج النقدي للانتقاد، حيث أنا كلا المنهجين احتسب الفقر في نقطة ما من الزمن، أو بحسب البيانات المتاحة لوقت محدد دون التحري عن الأسباب التي تراكمت لتتسبب في توطن الفقر (Dhatt and Ravallion 1999)، بالإضافة إلى ذلك فإن الدراسات التي أجريت منذ بداية القرن العشرين مروراً بأعمال سين في عام 1976 -على اختلافها وتطورها واستفادتها من تطور الأساليب الإحصائية والدراسات الموازية في الأمور التي ترتبط بالفقر- نظرت إلى الفقر بوصفه نقطة ثابتة واستاتيكية، دون النظر في المدى الزمني الطويل الذي يُصاحب مفهوم الفقر.

ركزت المناهج المعنية بدراسة البعد الزمني في قياس الفقر على تحليل التحولات ومدة نوبات الفقر، وقد أكدت تلك المساهمات على أهمية دراسة التأرجح في مستوى الفقر، وكذا عدم التجانس

في نمط ديناميكيات الفقر مع اختلاف السكان، بالإضافة إلى ذلك ففي الآونة الأخيرة، هناك اهتمام متزايد بالبحث في تطوير منهجيات جديدة تأخذ في الاعتبار ملامح الدخل الفردي على مدى زمني أكبر من أجل بناء مؤشر كلي ثابت (Río and Cantó 2011).

شهدت ديناميكيات الفقر تطور كبير في تحليل توزيع الدخل في السنوات الأخيرة، ويمكن التمييز بين نهجين رئيسيين للوقوف على ديناميكيات الفقر كما أشار Yaqub (2000)، المنهج الأول يُسمى نهج المكونات component approach وهو يركز على تقدير المكونات الدائمة والمؤقتة للفقر، أما النهج الثاني والذي يعنى بنوبات الفقر يركز على مدة نوبات الفقر التي تضرب الفقراء، بمعنى الحقبة الزمنية التي يقضيها الفقراء داخل وخارج الفقر.

تحاول المناهج المعنية بدراسة ديناميكيات الفقر تلخيص أنماط دخل الفرد على مدى طويل من الزمن لاستخراج مؤشر كُلي للفقر، ويُمكننا القول إن ذلك يتطلب القيام بخطوتين أساسيتين: الأولى هي إيجاد مؤشر يعكس مستوى رفاهية الفرد بناءاً على نمط الدخل الذي يُحصله، والثانية هي الوقوف على مؤشر كلي واحد يراعي البعد الزمني بحيث يكون قابل للتطبيق على المجتمع ككل، وفي منهج المكونات يتم تأسيس مؤشر الرفاهية على المدى الزمني الطويل من أجل الوصول إلى النمط الدائم لطبيعة الدخل.

يستخدم منهج المكونات في تحديد من يُعاني من الفقر المزمن (الذين تقع قيمة المؤشر لديهم تحت خط الفقر)، وقد كان هناك العديد من المحاولات للوصول إلى ذلك المؤشر، فعلى سبيل المثال قام Jalan, et al., (2002) بالاعتماد على المتوسط الفردي لنسبة الدخل للاحتياجات income-to-needs ratio على المدى الزمني لطول مدة التحليل، ومن ناحية أخرى فإن Duncan، وآخرون، (1991) اعتمدا على نسبة الدخل للاحتياجات على مدى زمني أطول وذلك بالحصول على جملة الدخل وخطوط الفقر لتلك المدة، ويقوم منهج المكونات بصفة عامة على افتراض إمكانية استبدال substitution الدخل على مدى زمني طويل، وبالتالي فإنه لا يعبئ بعدد الفترات التي يقضيها الفرد تحت خط الفقر، وبالتالي فإن حقبة واحدة من الدخل المرتفع في بداية أو نهاية المدة الزمنية التي يتناولها القياس يُمكنها تعويض عدة فترات من الوقوع تحت خط الفقر، ومؤخراً قامFoster وآخرون,. (2012) بالتأكيد على إمكانية الاستبدال في الدخل على المدى الزمني باستخدام تعميم بعض المعاملات parameters التي تسمح لمجموعة كبيرة من الدخل للإحلال والاستبدال بين الفترات الزمنية، يقوم منهج المكونات في الخطوة الثانية باحتساب مؤشر الفقر الكلي عبر مدة زمنية طويلة باستخدام مجموعة من المؤشرات منها: نسبة الفقراء headcount ratio ومربع الفجوة في الفقر (Río and Cantó 2011).

تقوم الخطوة الأولى في منهج النوبات (الدورات) على احتساب مؤشر الفقر الزمني بناءاً على خصائص ومؤشرات كُل فترة زمنية في عمر الفقر لدى الفرد، وفي الخطوة الثانية يعني المنهج بالحصول على مؤشر كلي بأخذ متوسطات المؤشرات الناتجة في الخطوة الأولى على مستوى السكان محل الدراسة ككل، وبصورة عامة فإن مؤشرات الفقر التي تدرس الفقر بصورة ديناميكية ترتكز على فجوات الفقر الفردية على المدى الزمني الأوسع (Río and Cantó 2011)، ومؤخراً قدم Foster (2009) مقياساً للفقر المُزمن يقوم على مجموعة مقاييس الفقر FGT والتي تعطي اهتماماً كبيراً بالعامل الزمني للفقر المزمن، وبناءاً على منهج Foster فإن

الفرد يعد ممن يُعانون من الفقر المُزمن إذا كانت نسبة الزمن الذي يقضيه تحت خط الفقر تتعدى حداً معيناً threshold.

يُشير Foster أن نهجه يستبعد إمكانية أن تلك الفترات المستمرة تحت خط الفقر تخلق ضرر أكبر من قضاء الفترات نفسها في فقر تتخلله فترات بلا فقر، ويقول Foster (2009) "الواقع أنه ليس من الواضح تماما ما إذا كان تراتب المرات التي يضرب فيها الفقر الفرد يؤثر في الفقر الكلي أو تحديد الفقر المزمن"، وفي الآونة الأخيرة أدرجت مدى الحساسية لاستمرار الفقر في مؤشر الفقر الزمني للأفراد بطرق مختلفة (Bossert, Chakravarty and D'Ambrosio 2010 Hoy and Zheng 2008).

يتضح من أدبيات قياس الفقر مدى صعوبة الوقوف على العوامل التي يُمكن استخدامها كمؤشرات للقياس، والتحديات والمحددات التي تعوق كُل منها، بالإضافة إلى ذلك فإن النقد المستمر لمنهجيات قياس الفقر على مدى القرن الماضي يدفع نحو التطور المستمر في هذا المجال، كما أكدت على قصور استخدام الدخل والاستهلاك في الوقوف على طبيعة الرفاهية بين الأفراد والأسر، واتجه البعض إلى منهج القدرة مع التركيز على اقتصار استخدام الدخل على ما يحققه من قدرات ومنجزات للفرد والتي تشتمل على تحقيق الصحة الجيدة، ورفع المستوى التعليمي، والحصول على الملبس والمسكن وخلافه، مع التأكيد على الاختلافات الفردية في عملية ترجمة الدخل إلى قدرات والفروق في محيط الفرد الذي يستلزم أحياناً زيادة النفقات لتحقيق نفس القدر من القدرات، بمعنى آخر التركيز على المخرجات بصورة أساسية بدلاً من النظر في مدخلات الرفاهية.

إن الإشكالية في الاعتماد على الدخل تكمن في طبيعية عملية الحصول على الدخل والتي تتسم في بعض الأحيان بالتذبذب كما اتضح في 2-2 المنهج النقدي، ويُمكننا هُنا الرجوع إلى فرضية الدخل الدائم لـ Friedman والتي حققت نجاحاً في مسألة التمييز بين الدخل الدائم والعرضي (Friedman 1957)، واستناداً لتلك الفرضية فإن ما يجري هو استخدام الاستهلاك عوضاً عن الدخل؛ ادعاءاً أنه يعكس الرفاهية بصورة أكثر واقعية خاصة في الدول النامية ويعبر عن مدى زمني أكبر من تأرجح الدخل، وبالتالي فإن الاستهلاك المنخفض (أي الاستهلاك تحت خط الفقر) يُعرف بأنه عدم قدرة مزمنة على الحصول على الدخل الكافي للنجاة من الفقر، وبنفس الوقت يُمكّن الأسر الهروب من الفقر لفترات مؤقتة (Günther and Klasen 2007).

يتأرجح الاستهلاك في الدول النامية بصورة كبيرة، وليس بصور أقل من تأرجح الدخل (Deaton 1997)، وقد يرجع ذلك إلى العديد من الأسباب منها: إن الأسر الفقيرة ليست قادرة على الحفاظ على استهلاكها نظرا لعدم حيازتها لأصول ثابتة وصعوبة الحصول على الائتمان نظراً لتردي أوضاعها؛ يتغير الدخل الثابت للأسر الفقيرة باستمرار نظراً للأزمات التي تعصف بها الأمر الذي يُجبر الأسرة على إعادة النظر المستمر في قراراتها الاستهلاكية؛ بالإضافة إلى ذلك فإن كلاً من الدخل والاستهلاك يتم قياسهم مع التحفظ على نسبة هامش خطأ كبير، وذلك الخطأ بالتأكيد يمتد إلى جودة القياسات.

اهتمت العديد من الدراسات بمعرفة الأسر التي تواجه الاستهلاك المنخفض بشكل دائم (أي فقراء بشكل مزمن)، والذي الأسر التي تُعاني ضعفاً مؤقتاً في معدلات الاستهلاك والأسر التي لا تُعاني

من الفقر حالياً، والأسر التي تواجه مخاطر عالية ليصبحوا فقراء وتُعد تلك العملية في غاية الأهمية لشموليتها وتركيزها على ديناميكية الفقر، ولكنها وفي الوقت نفسه مهمة صعبة للغاية، وبمساعدة عدد متزايد من البيانات في البلدان النامية، وتقييمات ديناميكية الاستهلاك، وأصبحت بالفعل التحليلات أكثر جدوى في عدد متزايد من البلدان.

إن استخدام المقاييس غير النقدية يسمح بتقييم العلاقة بين الفقر النقدي والفقر غير النقدي وكذلك الفقر المؤقت، مما يسمح بالإلمام بأبعاد الفقر ويتيح المزيد من السبل للتدخل في تخفيف حدة الفقر، حيث أن تعدد الأبعاد يسمح بالتعرف على مواطن الضعف والاحتياج للدعم، مما يثري عملية تحديد الرفاهية بطريقة ديناميكية، ومن الناحية التطبيقية فهناك ميزة نسبية للمقاييس غير النقدية ألا وهي: أن معظم المؤشرات غير النقدية سهلة القياس مثل الإسكان والتعليم؛ وذلك مقارنة بهامش الخطأ المرتبط بقياس الاستهلاك والدخل، وقد ذكر Günther ، وآخرون، (2007) أن المقاييس غير النقدية يُمكنها أن تستخدم لتصحيح القياسات التي أجريت باستخدام المقاييس النقدية.

يتميز المنهج غير النقدي -بالإضافة إلى ما سبق- بأن عملية الحصول على بيانات سابقة تتعلق بمتغيرات المنهج تتسم بالسهولة مقارنة بمحاولة الحصول على قيمة الدخل والاستهلاك لفترات سابقة، فعلى سبيل المثال، يُمكن الحصول على المستويات التعليمية للفرد بصورة أسهل من الوقوف على ما حصّله من دخل في فترات سابقة، وعلاوة على ذلك فإن بعض المؤشرات غير النقدية يُمكنها أن تقدم صورة شاملة عن وضع المنجزات الفردية على المدى الزمني الطويل، وأخيراً يُمكن للمؤشرات غير النقدية أن تعكس الفقر البشري على مستوى الأفراد، بعكس الأمور التي تتم مراعاتها بخصوص الدخل والاستهلاك والتي تتعلق بالتشارك في الدخل والاستهلاك.

2-4 استهداف الفقراء

يؤول مصطلح استهداف الفقراء إلى عملية تركيز موارد برامج مكافحة الفقر على الفقراء أو السكان الأكثر حساسية واحتياجا؛ وقد بدأت سياسات استهداف الفقراء في الدول النامية في ثمانينات القرن الماضي، وشهدت التسعينات تحولاً كبيرا في المساعدات الموجهة للدول النامية وبصورة خاصة تجاه برامج تخفيف حدة الفقر، تماشياً مع الأهداف التنموية للألفية، وتكمن أهمية برامج الاستهداف في ضرورة توجيه الموارد والدعم باتجاه المستحقين، بدلاً من توزيعها على جميع فئات السكان.

يُعد استهداف الفقراء من أهم التبعات العملية لقياس الفقر، ومن ثم توجيه الجهود للمناطق الأكثر فقراً، وفي ظل محدودية الموارد في الدول النامية فإن كُلاً من مقاييس الفقر وبرامج الاستهداف تُساعد في الوقوف على أولويات التدخل في المناطق الأكثر فقراً (Haughton and Khandker 2009)، ويُمكننا هنا التمييز بين نوعين أساسيين من برامج استهداف الفقراء؛ الأول: عن طريق الاستثمار في القطاعات التي تمس حياة الفقراء وتحسن عمليات التنمية فيها من أحوالهم، كالتعليم الأساسي والتأمين الصحي، الثاني: هو تحديد من الفقراء، وذلك من أجل توجيه مزايا الدعم وجعلها حصراً عليهم.

يذكر Lavallée، وآخرون، (2010) "أنه بالرغم من تعدد مناهج قياس الفقر، فإن سياسات استهداف الفقراء تستخدم في معظم الأحيان المنهج النقدي"، وغالباً ما توجه سياسات وبرامج

استهداف الفقراء إلى القطاعات الاجتماعية مثل التعليم، والتأمين الصحي والتغذية، ويُمكنها أيضاً أن تشمل تطوير البنية التحتية، وتوزيع الطاقة، والإمداد بالمياه (Haughton and Khandker 2009)، كما يُمكن أن تتضمن تدخلات مثل عمليات الدعم من غير الفقراء إلى الفقراء cross subsidies، أو تدخلات على مستوى الريف والحضر.

يشير Coady وآخرون، (2003) إلى خمسة سبل للتدخل يُمكنها استخدامها كأساليب لاستهداف الفقراء هي: 1) التحويلات النقدية المُباشرة ويتمثل ذلك في الدفع النقدي للأفراد أو الأسر المستهدفة بانتظام أو على فترات زمنية محددة، 2) التحويلات العينية ويقدم في هذا النوع من التدخلات مساعدات في هيئة وجبات مجانية، وسلع غذائية أو كوبونات الغذاء، خدمات صحية وخلافه؛ 3) الدعم الموجّه، حيث يتم دعم الأسر الفقيرة استهلاكياً ببعض السلع والخدمات مثل المياه والكهرباء ومواد البناء وتقديم القروض، 4) فرص العمل، وتخصص في هذا النوع فرص للعمل بمقابل مادي أو عيني، 5) الدعم الاجتماعي، وفي هذه الحالة يتم الاستثمار في البنية التحتية للمناطق الفقيرة.

يواجه عمليات استهداف الفقراء العديد من الأزمات والتحديات، فنظرياً، وفي ضوء ميزانية مُعينة، فإن أفضل الطرق لتخفيف الفقر هي توجيه عملية الاستهداف إلى الأفراد أو الأسر الفقيرة، ولكن عملياً، توجد بعض العوامل التي قد تؤثر في جودة الاستهداف، أو حتى تحول دون تنفيذ برامج الاستهداف، وأبسطها أن حالة كل أسرة أو فرد تجاه أزمة الفقر غير معروفة بصورة واضحة، لذا فإن ذلك يعود بنا إلى التحديات التي تواجه عملية قياس الفقر، والتي في معظم الأحيان يشوبها هامش خطأ ما.

يوجد برامج وسياسات لاستهداف الفقراء تعتمد على الفقر طبقاً لما عرفه المنهج النقدي، وبالتالي يعتمد على الفقر الذي تم قياسه باستخدام الدخل أو الاستهلاك، لذا فإن الأسر أو الأفراد الذين تتدنى الظروف المعيشية لديهم عن حد threshold معين يقعون ضمن الفئات المستهدفة، وغالباً ما يستخدم ذلك المنهج في السياسات والبرامج المتعلقة بالتحويلات النقدية المباشرة، وقد أشار Lavallée، وآخرون، (2010) "أن الاستهلاك يُمكن استخدامه إذا كان برنامج الاستهداف يعني بالفقر المزمن chronic poverty، وقد أكَّد Deaton (1992) أن استهلاك الأسرة هو أفضل المؤشرات على مستوى الدخل طويل المدى، وأنه أقل حساسية تجاه تأرجح الدخل، ولكن إذا كان برنامج استهداف الفقراء يهتم بالفقر المؤقت يكون الدخل هو المؤشر المُناسب.

تستخدم المناهج الأخرى معاييراً مختلفة لتحديد الفئات المستهدفة اعتماداً على بيانات ومؤشرات تعكس مستوى الأسرة بعيداً عن الاعتماد على الدخل أو الاستهلاك تحاشياً للتكلفة المرتفعة لجمع تلك المعلومات، وكذا لتلاشي نسبة الخطأ المرتفعة والنقد المتزايد الذي تم توجيه للمنهج النقدي، وتستخدم تلك المناهج عدداً من المتغيرات بحيث تتفق مع الثلاث معايير التالية:

- أن تكون مرتبطة بمفهوم الفقر لدى الأسرة أو الفرد.
- أن تكون سهلة من حيث جمع المعلومات وقياسها.
- أن يصعب التلاعب بتلك المعلومات من قِبَلْ الأسرة أو الفرد.

تتمركز المتغيرات التي يستخدمها هذا المنهج حول جودة المسكن، والحالة العملية، وامتلاك السلع المعمرة، والتركيب الاجتماعي للأسرة، والنشاط الاقتصادي، والمستوى التعليمي لأفراد

الأسرة، ويفضل أن يكون عدد تلك المتغيرات قليلاً بحيث يحتفظ المنهج بميزته النسبية من حيث تكلفة جمع البيانات وسهولة التطبيق، ويُتيح هذا المنهج إمكانية وزن المتغيرات المختلفة التي يتم استخدامها طبقاً لأولويات برامج الاستهداف.

تميل بعض برامج الاستهداف إلى التعامل على مستوى أوسع من مستوى الأفراد والأسر، وتستهدف الفقراء على مستوى قطاع كبير من الأفراد، لذا فإنها تركز على مناطق كبيرة من السكان فيما يُعرف بالاستهداف الجغرافي geographic targeting، ويستخدم الاستهداف الجغرافي في الدول التي يضرب الفقر صنف مُعين من السكان دون غيرهم، أو إذا كان الفقر يتوطن في مناطق دون أخرى.

إن الفقر يتركز في مناطق جغرافية بعينها في الدول النامية، فيما يُعرف بجيوب الفقر (Bigman and Fofack 2000)، وعلى مستوى جغرافي مُفصّل – كالقرى على سبيل المثال - فإن السكان يتشاركون في نفس الظروف المناخية والبيئية، وكذلك نفس الأنشطة الإنتاجية وذات المستوى من توافر البنية التحتية ومستوى أداء الخدمات، وبالتالي فإن التفاوت في الدخل بين سُكان القرية الواحدة سيكون أقل من التفاوت على مستوى القرى المختلفة، وبصورة عامة فإنه كلما كانت التحليلات تُجرى على مستويات جغرافية أصغر، كان التحليل أدق، وكان التفاوت بين السكان أقل (Backer and Grosh 1994).

يعتبر العديد من الباحثين أن الاستهداف الجغرافي أفضل الطرق لاستهداف الفقراء، وهم بذلك يتغاضون عن الكثير من نقاط الضعف التي تؤثر على قابلية استخدام هذا النموذج؛ وأهمها توافر بيانات المتغيرات على هذا المستوى الدقيق جغرافياً مما يؤثر على القدرة على تعددية المتغيرات، وقد تطورت طرق الاستهداف الجغرافي كثيراً بفضل التطور الحادث في نظم المعلومات الجغرافية GIS والتي عملت على تنمية قدرات الاستهداف الجغرافي باستخدام البيانات المُتاحة والخرائط المُكونة للمناطق الإدارية للدول.

2-5 الخلاصة ومُساهمة هذا البحث

حاول الاستعراض المرجعي أن يبرز الكم الهائل من الإشكاليات المحيطة بدراسة الفقر؛ بداية من محاولة الوقوف على تعريف للفقر يُمكننا البناء عليه لإيجاد منهجية لقياسه، إلى تعدد السبل المؤدية لاستهداف الفقراء، وأظهر الاستعراض المرجعي مواضع القصور في التعريفات والمقاييس وكيف تضافرت الجهود من أجل احتواء ذلك القصور، وكذا التخفيف من حدة الفقر ومحاولة التحسين من الظروف المعيشية للفقراء؛ وكما أشارت المقدمة فإن هذا البحث يعني بدراسة الفقر على مستوى إقليم دلتا النيل بمصر، ويستخدم في ذلك المخلفات البلدية الصلبة التي تولدها الأسر كمؤشر للاستهلاك، وذلك بُغية استهداف الفقراء في هذا الإقليم.

في عام (1987)، قام Betson بدراسة العلاقة بين المستوى المعيشي للأسرة وتأثيره على استهلاك أفرادها consumer behavior، واتضح أن الفقراء لديهم نهجاً للإنفاق يختلف كلياً عن نظرائهم من غير الفقراء؛ حيث أن الفقراء يُخصصون النسبة الأكبر من نفقاتهم من أجل طعام والسلع الأساسية، بالإضافة إلى ذلك لوحظ في تلك الدراسة ارتفاع نسبة نفقات الأسر الفقيرة على التعليم، فعلى سبيل المثال كانت نسبة الانفاق على الطعام حوالي 31.5 بالمائة، و27.1 بالمائة و20.9 بالمائة للأسر الفقيرة، ومتوسطة الفقر وغير الفقيرة، على الترتيب، في

حين بلغت نسبة الإنفاق الخاص بالنقل 12.2 بالمائة و16.2 بالمائة، و22 بالمائة للأسر الفقير، ومتوسطة الفقر، وغير الفقيرة، على الترتيب[18].

إن استهلاك أغذية ذات قيمة غذائية عالية مثل: اللحوم والألبان والخضروات والفاكهة، يتطلب قدراً مرتفعاً من الدخل، حيث أن تلك السلع تعد من مصادر السعرات الحرارية مرتفعة التكلفة، وينطوي ذلك على حقيقة أن الفقراء يصعب عليهم الحصول على هذه السلع، ويرجع ذلك إلى أن أولوية الفقراء هي تأمين احتياجاتهم الأساسية من السعرات الحرارية لتجنب سوء التغذية، ويؤكد Ruel, Minot and Smith في عام (2005) "إن سلوك المستهلك والذي يُشكّل قرار توزيعه لنفقاته يُحتم على الفقراء الالتزام بمصادر السعرات الحرارية الأقل سعراً مثل الحبوب والنشويات حتّى يحققوا احتياجاتهم البدنية، وحينما تتحقق كمية السعرات الحرارية اللازمة لتجنب سوء التغذية؛ فإن المستهلك يبدأ في تنويع حميته الغذائية لتضم منتجات الألبان والفاكهة والخضروات".

اعتمدت مقاييس الفقر التي استخدمت الاستهلاك على البيانات الرسمية المتوفرة للوقوف على جملة الاستهلاك، وعلى سبيل المثال، فإن بعض المقاييس استخدمت بيانات الدخل والإنفاق[19] consumer expenditure بالولايات المتحدة الأمريكية، والبعض الآخر لجأ إلى تقسيم السلع بحسب ضروريتها، وتصنيف السكان بحسب مشترياتهم من تلك السلع.

يُعتبر بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك والذي يُصدره الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء من الأبحاث الهامة، حيث يتم الاعتماد عليه في قياس مُستوى معيشة الأفراد وكذلك توفير كم كبير من البيانات لقياس مؤشرات الفقر وتوفير الأوزان اللازمة لتركيب الأرقام القياسية لأسعار السلع التي تُعد مؤشراً هاماً لقياس التضخم (CAPMAS 2014)، ويُمثل التفاوت في مستويات الإنفاق للأسر المصرية مؤشراً رئيسياً لقياس المستوى المعيشي المتفاوت لأفراد المجتمع ومن المعرف أنه كُلما زاد الإنفاق على السلع الترفيهية والثقافية دل ذلك على ارتفاع المستوى المعيشي للأفراد، وكلما زاد الإنفاق على الطعام والشراب دل ذلك على انخفاض المستوى المعيشي للأفراد.

تُشير نتائج بحث الدخل والانفاق والاستهلاك في مصر إلى أن نسبة الإنفاق على الطعام والشراب تحتل المرتبة الأولى بين مجموعات الإنفاق الرئيسية حيث بلغت النسبة حوالي 37.6 بالمائة لإجمالي الجمهورية، وتراوحت تلك النسبة بين 34 بالمائة في الحضر و41.4 بالريف، وفي المرتبة الثانية أتى نسبة الإنفاق على المسكن ومستلزماته بواقع حوالي 18.1 بالمائة لإجمالي الجمهورية، حيث تراوحت تلك النسبة بين 19.3 بالمائة في الحضر و16.9 بالمائة في الريف؛ بينما في المركز الثالث بلغت نسبة الإنفاق على الخدمات والرعاية الصحية حوالي 9.2 بالمائة لإجمالي الجمهورية توزعت بنسبة 8.9 بالمائة في الحضر و9.6 بالمائة في الريف[20].

---

[18] من الجدير بالذكر أن هذه النتائج مبنية على أساس بحث الدخل والإنفاق على مستوى الولايات المتحدة الامريكية، والمقصود هُنا إظهار حجم التباين بين مُخصصات إنفاق الشرائح المختلفة من الأسر على السلع والخدمات.

[19] تعد بيانات إنفاق المستهلكين من أكثر الإحصاءات شمولية على مستوى الولايات المتحدة الأمريكية وهي تصدر عن مكتب إحصاءات العمل Bureau of Labor Statistics وصدرت آخر الإحصاءات في سبتمبر 2015.

[20] يُمكن الاطلاع على التوزيع النسبي للإنفاق على السلع والخدمات في عام 2013 على مستوى كلٍ من الريف والحضر بملحق رقم 2 ، جدول 19 التوزيع النسبي للإنفاق السنوي للأسرة على مجموعات الإنفاق الرئيسية وفقاً لمحل الإقامة عام 2012 - 2013

أوضحت النتائج وجود تباين في الإنفاق على مستوى أقاليم مصر ؛ فمن حيث الانفاق على الطعام والشراب فإن ريف وجه قبلي يأتي في الصدارة بنسبة 42.8 بالمائة ويليه محافظات الحدود بنسبة 41.3 بالمائة، ثم ريف وجه بحري بنسبة 40.4 بالمائة، في حين بلغت أقل نسبة للإنفاق على الطعام والشراب حوالي 33.1 بالمائة للمحافظات الحضرية، أما نسبة الإنفاق على المسكن ومستلزماته فقد حققت أعلى قيمة لها 19.7 بالمائة للمحافظات الحضرية، ويليها حضر وجه قبلي بنسبة 19.5 بالمائة، ثم حضر وجه بحري بنسبة 18.3 بالمائة، وانخفضت هذه النسبة إلى 16.5 بالمائة في ريف وجه بحري.

يُعد التوزيع النسبي للإنفاق السنوي للأسرة وفقاً لشرائح الإنفاق الخمسية من أهم نتائج بحث الدخل والانفاق والاستهلاك التي تؤسس للإطار النظري لهذه الدراسة، حيث قام البحث بتقسيم المجتمع إلى خمس شرائح وفقاً للإنفاق السنوي للأسرة حتّى يُمكن التعرف على خصائص كُل شريحة ونمط الاستهلاك الخاص بها على مستوى مجموعات الإنفاق وهذه الشرائح هي:

- الشريحة الأولى: تضم الأسر التي في الفئة (أقل من 20 بالمائة إنفاقاً) وهي الأسر الفقيرة.
- الشريحة الثانية: تضم الأسر التي تقع ف الفئة (20 بالمائة إلى أقل من 40 بالمائة) وهي الفئة التي يعد إنفاقها أقل من المتوسط.
- الشريحة الثالثة: تضم الأسر التي تقع في الفئة (40 بالمائة وحتى أقل من 60 بالمائة) وهي الفئة المتوسطة الإنفاق.
- الشريحة الرابعة: تضم الأسر التي تقع في الفئة (60 بالمائة وأقل من 80 بالمائة) وهي الفئة التي إنفاقها فوق المتوسط.
- الشريحة الخامسة: تضم الأسر التي تقع في الفئة (80 بالمائة إلى 100 بالمائة) وهي الطبقة الغنية الأعلى إنفاقاً.

أوضحت النتائج انخفاض نسبة الإنفاق السنوي للأسرة على الطعام والشراب من 39.9 بالمائة عام 20111/2010 إلى 36.0 بالمائة عام 2013/2012، كما أشارت إلى انخفاض نسبة الإنفاق على الطعام والشراب بارتفاع المستوى المعيشي للأسرة؛ حيث انخفضت النسبة من 45.8 بالمائة بين الأسر الفقيرة (أقل من 20 بالمائة إنفاقاً) إلى 28.9 بالمائة للأسر الغنية (من 80 بالمائة إلى 100 بالمائة إنفاقاً) عام 2013/2012، كما تُشير البيانات إلى ارتفاع نسبة الإنفاق على المسكن ومستلزماته من 18 بالمائة عام 2011/2010 إلى 18.6 بالمائة عام 2013/2012 وبمقارنة نسبة الإنفاق بين الشرائح الخمسة يتضح ارتفاع النسبة من 18.4 بالمائة للأسر الفقيرة إلى 19.2 بالمائة للأسر الغنية عام 2013/2012.

بالنسبة للخدمات والرعاية الصحية نجد أنه بارتفاع المستوى المعيشي للأسرة ترتفع نسبة الإنفاق على هذه الخدمات، وتشير البيانات إلى ارتفاع نسبة الإنفاق بين الأسر الفقيرة من 7.2 بالمائة إلى 8.8 بالمائة للأسر المتوسطة ثم إلى 11.2 بالمائة بين الأسر الغنية عام 2013/2012، ويتحقق نفس النمط للانتقالات والنقل حيث ارتفعت نسبة المنفق عليها من 3.6 بالمائة بين الأسر الفقيرة

إلى خمسة بالمائة للأسر التي يكون إنفاقها فوق المتوسط ثم ارتفعت لتصل إلى 7.9 بالمائة بين الأسر الغنية عام 2013/2013[21].

يؤكد Medina (2010) على العلاقة بين أثر ارتفاع دخل الأسرة وعدد أفرادها على ارتفاع كمية المخلفات الصلبة المتولدة لديها، وقد أشار Guangyu (2014) إلى أن عملية النمو الاقتصادي، وتحسن الظروف المعيشية، وزيادة عدد السكان، كُل هذه العوامل تؤدي إلى ازدياد كمية المخلفات البلدية الصلبة المتولدة بصورة كبيرة، إلى جانب ذلك فقد صنّف الدول وما تنتجه من المخلفات البلدية الصلبة كالآتي:

- الدول المتقدمة: 1.2 إلى 1.8 كجم/الفرد/اليوم.
- الدول الصناعية[22]: 0.7 إلى 1.2 كجم/الفرد/اليوم.
- الدول متوسطة الدخل: 0.5 إلى 0.75 كجم/الفرد/اليوم.
- الدول منخفضة الدخل: 0.3 إلى 0.6 كجم/الفرد/اليوم.

وبحسب Zaki، وآخرون (2013) فإن مصر انتجت في عام 2012 حوالي 57.020 طن/اليوم، وعلى ذلك فإن معدل إنتاج الفرد من المخلفات الصلبة يصل إلى 0.69 كجم/اليوم، مما يضع مصر في فئة الدول متوسطة الدخل، بالإضافة إلى ذلك ففي دراسات سابقة أُجريت على مستوى الهند ثَبُتَ أن زيادة في الدخل مقدارها 1000 روبية[23]، يُناظرها زيادة في كمية المخلفات الصلبة المتولدة بمقدار كيلوجرام واحد (Grover and Singh 2014).

يُمكننا التعامل مع العلاقة بين الدخل وكمية المخلفات الصلبة التي تولدها الأسر بمنظور أشمل إذا ما أخذنا في الاعتبار العلاقة بين الدخل وحالة البيئة Environment-Income nexus، وذلك ارتكازاً على التأثيرات البيئية التي تتبع تولد المخلفات البلدية الصلبة بكميات أكبر ومن ثَم تراكمها وبالتالي تفاقم أزمة إدارتها، ولعل مُنحنى كوزنتس البيئي Environmental Kuznets Curve والذي يشرح هذه العلاقة يؤكد على تدهور حالة البيئة –بصورة عامة- تزامناً مع ارتفاع دخل الأسر والأفراد، شكل 4، وذلك حتّى حد مُعين تبدأ فيه جودة البيئة بالتحسن[24]، ويدعي كوزنتس أن بعد هذا الحد يظهر الاهتمام بتحسين حالة البيئة نظراً لتوفر الموارد اللازمة للاستثمار في هذا المجال (Stern 2004)، ويؤكد El-Kholei (2015) وجود علاقة بين كل من حالة البيئة والفقر؛ حيث يعتمد الفقراء على الموارد الطبيعية في معيشتهم بطريقة كثيفة، ويذكر "إن فقراء الريف المصري والذين يضمون مزارعين صغاراً وعمال لا يحوزون أراضٍ، وشباب يعانون من البطالة، ونساء، وهؤلاء جميعاً لا يملكون المقومات التي تتيح دخولهم سوق التمويل الذي يُناسب قدراتهم المادية.

---

[21] يمكن الاطلاع على التوزيع النسبي للإنفاق بالنسبة للشرائح الخمسة بالتفصيل بملحق رقم 2 ، جدول 20 التوزيع النسبي للإنفاق السنوي للأسرة (بالجنيه) وفقاً لمجموعات الإنفاق الرئيسية وشرائح الإنفاق الخمسية عامي 2011/2010 - 2013/2012.

[22] يُقصد بالدول الصناعية الدول التي حققت طفرة صناعية كبيرة في العقود القليلة الماضية، الأمر الذي أنتج نمواً اقتصادياً وارتفاعاً في مستوى المعيشة مثل: جنوب إفريقيا والبرازيل والهند والصين وإندونيسيا وماليزيا والفلبين وتايلند وتركيا.

[23] أي ما يعادل 15 دولار أمريكي بأسعار 2014

[24] هناك دراسة أجراها "آلان كروجو" و"جين كروسمان" الأستاذان بجامعة برنستون الأمريكية يشيران فيها إلى أن نقطة التحول المشار إليه تحد عندما يصل الدخل الفردي إلى حوالي 5 آلاف دولار سنوياً، ومع وصول الدخل الفردي السنوي إلى 8 آلاف دولار، تبدأ معظم ملوثات البيئة في التراجع، وذلك حسب النتائج التي توصل إليها الباحثان. (منظمة التجارة العالمية 2011).

وُجهت العديد من الانتقادات لمنحنى كوزنتس البيئي، وتمحورت معظم هذه الانتقادات حول واقعية النموذج، ومدى مراعاته لجوانب استدامة التنمية[25]، فعلى سبيل المثال ذكر Alauddin (2013) " إن منحنى كوزنتس لم يضع في الاعتبار تأثيرات تدهور حالة البيئة على الإنتاج الاقتصادي"، حيث يرى Alauddin أن جودة البيئة لها أثر مُباشر على الإنتاجية بالعديد من الطرق، والتي أغفلها المنجنى، إلى جانب ذلك فإن التدهور البيئي في العديد من الأحيان لا يمكن استعادته إلى وضعه الطبيعي، وخاصة إذا تعلق الأمر بالموارد الطبيعية؛ بمعنى أنه هُناك حالات من التدهور لا يُمكن استعادة وضعها الطبيعي بسهولة مرة أخرى كما افترض كوزنتس.

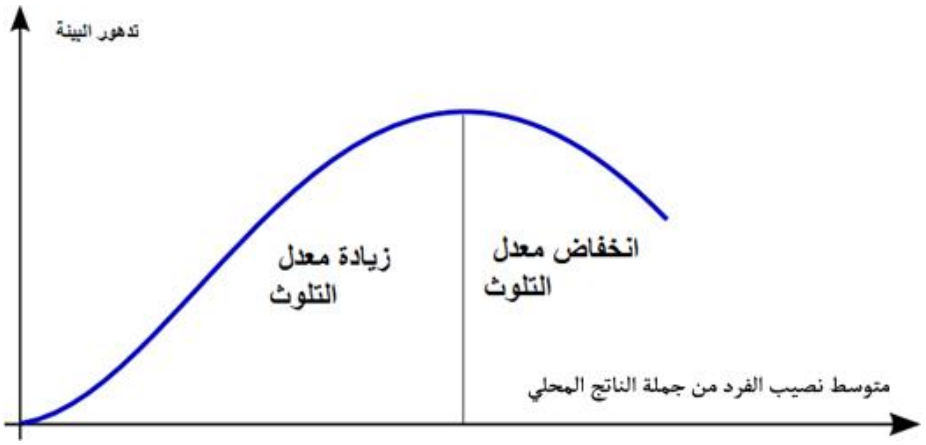


شكل 4 مُنحنى كوزنتس البيئي
المصدر: Mohamed (2012)

يُمكن القول أن هذا البحث يسعى للوصول إلى مؤشر للفقر يقوم على الاستهلاك consumption-based والذي يتم قياسه باستخدام المخلفات البلدية الصلبة التي تولدها الأسرة، ولعل ذلك يوحي بأن هذا البحث سيتخذ المنهج النقدي في سبيل ذلك؛ من منطلق أن الاستهلاك أحد ركيزتيّ المنهج النقدي، ولكن في واقع الأمر تعمل هذه الدراسة على دمج كُلاً من المنهج النقدي والمنهج غير النقدي لإنتاج مؤشر واحد يسد عجز كلا المنهجين، ويحقق المنفعة القصوى من مزاياهما النسبية.

إن كان الاستهلاك هو مشاركة المنهج النقدي، فإن الجزء الخاص بمنهج فقر القدرة هو مؤشر الفقر البشري والذي يُعد -كما ذكرنا سابقاً- منبثقاً من مفهوم فقر القدرة ويستخدم نموذجاً متعدد الأبعاد لقياس الفقر؛ حيث سيتم احتساب مؤشر الفقر البشري على مستوى مُدن وقُرى إقليم الدلتا، لذا سترصد النتائج الأولية كلاً من الفقر والحرمان في ثلاثة أبعاد هي: المعرفة والصحة، ومدى جودة الحياة المعيشية، يلي ذلك جمع عينات المخلفات البلدية الصلبة من مدن وقرى مُحافظة المنوفية، وفي هذه المرحلة سيتم فحص كُل عينة من حيث وزنها الإجمالي (كماً)، وكذا من حيث طبيعة مكوناتها (نوعاً)، ومن ثم مُضاهاة نتائج العينات – كماً ونوعاً - مع مستوى الفقر البشري الذي تم قياسه مُسبقاً، وذلك بُمساعدة التحليلات الإحصائية المُتقدمة.

[25] يكشف كوزنتس عن تناقض كبير فيما يتعلق بالاستدامة؛ حيث ذكر بكل وضوح حتمية ازدواج النمو الاقتصادي بتدهور حالة البيئة، مما يثير الجدل حول جدوى الشكل الحالي للتنظير حول الاستدامة، ولكن من الممكن أن نُعيد النظر في ذلك إذا نظرنا لكلاً من مستويات النمو الاقتصادي في دول شرق آسيا ومعدلات تلوث البيئة لديهم في فترة الانطلاقة الاقتصادية لها.

يفترض الباحث أن ذلك سيكون له أثراً بالغاً في تخطي العديد من أوجه النقد الذي تم توجيهه للمنهج النقدي، وعلى سبيل المثال فإن القصور المتعلق بمحدودية المجال الذي يغطيه المنهج النقدي وعدم تطرقه للمستوى والظروف المعيشية، قد تم تغطيتها من خلال معايرة استهلاك الأسرة بمستوى المنجزات التي حققتها كقيمة على مؤشر الفقر البشري.

يستخدم الباحث نظم المعلومات الجغرافية GIS لتمثيل نتائج التحليلات على خرائط الإقليم، من أجل إجراء تحليلات أعمق للوقوف على تباينات الفقر ومواطن تركزه، بالإضافة إلى العوامل التي ساعدت في تخفيف حدة الفقر عند السكان غير الفقراء، وبالتالي فإن البحث يوظف منهجية الاستهداف الجغرافي بناءاً على مقياساً للفقر يدمج بين المنهج النقدي والمنهج غير النقدي.

يؤسس الباب التالي الإطار النظري الذي يقوم عليه البحث، فهو يُرسي أسس العلاقة بين استهلاك الأسرة وكمية ما تولده من المخلفات البلدية الصلبة، وتعتمد بعد ذلك على العلاقة بين الدخل والاستهلاك، للانتهاء إلى أن هناك ثمة علاقة بين ما تولده الأسرة من مخلفات صلبة وما تحققه من دخل.

## 3- الباب الثالث: الإطار النظري

### 3-1 التحضر وقصة القطن

تنقسم عملية التحضر Urbanization إلى: أولا دمج المواطنين في أنشطة إنتاجية غير ريفية؛ ومن ثم ثانياً تحويل منظومة القيم والعادات والتي تتضمن طريقة التصرف والسلوك، وبالتالي التمييز بين المناطق الريفية والمستقرات الحضرية؛ ومن هنا تنطوي عملية التحضر على بعض الاختلالات، التي قد تكون مقبولة حتّى حدٍ ما؛ أما إذا بلغت هذه الاختلالات حداً من الاستغلال فإن الدولة تُعاني من فوارق إقليمية واجتماعية وربما من هيمنة حضرية (Urban primacy).

تعود بدايات التحضر – بالصورة التي نعرفها اليوم - بمصر إلى ما قام به مُحمد على وخُلفاؤه من إنشاء وتطوير للبنية التحتية الخاصة بالري والصرف، كالقناطر والسكك الحديدية، والطرق السريعة في إقليم دلتا النيل، وذلك من أجل تنمية الصادرات الزراعية، فقد اعتمدت الاستراتيجية التنموية لمحمد علي على الزراعة؛ حيث أخذت الرقعة الزراعية بالتوسع وخصوصاً فيما يخص القطن طويل التيلة والأرز، وقصب السكر[26]، بالإضافة إلى ذلك فقد اهتم محمد علي بالتنمية الصناعية[27] ؛ حيث أُنشئت الدول مصانع حديثة للغزل والنسيج[28]، والدباغة والسكر بمساعدة الآلات المستوردة والمستشارين الأجانب (Metz 1990).

بحسب Baer (1969)؛ شهد النصف الأول من القرن التاسع عشر زيادة كبيرة في عدد سكان الحضر المصريين، فعلى سبيل المثال بلغت معدلات الزيادة السكانية السنوية في الإسكندرية ودمياط وطنطا ورشيد والسويس حوالي 10.3، و4.0 و2.6 و1.2 و1.4 بالمائة على الترتيب بين عامي 1821 و1846، في الوقت الذي بلغت معدلات الزيادة السكانية على مستوى الجمهورية حوالي 0.4 بالمائة في نفس الفترة، ويُلاحظ أن معظم هذه المُدن هي مُدن موانئ؛ ويُمكن تفسير ذلك من منطلق أن الاقتصاد المصري كان قد بدأ بالتوجه خارجياً بتصدير مُنتجاته، الأمر الذي استتبع الحاجة إلى تطوير شبكة الطرق والمواصلات بخطوط للسكك الحديدية وشق الترع من أجل فتح طريق للاتصال بين المدن الداخلية والموانئ على الساحل، مما أدّى إلى دمج المُدن والقرى في نطاق تلك التطورات ضمن خريطة التحضر المصرية.

في الفترة بين عامي 1850 و1880، شهدت مصر تحولاً كبيراً في البنية الاجتماعية - الاقتصادية socio-economic لها، مهدت تلك التحولات لدخول النظام الرأسمالي العالمي، من خلال تصدير القطن إلى الأسواق العالمية، صاحب ذلك إصلاحات كبيرة فيما يخص تملك الأراضي، حيث تم إلغاء القيود على الملكية الخاصة والحق في بيع ورهن الأراضي، وقد تبع ذلك – في عهد إسماعيل باشا 1863 إلى 1879 - تنامياً ملحوظاً في زراعة القطن[29] من أجل

---

[26] ارتكزت خطط التنمية على احتكار الموارد الزراعية، حيث أجبرت الدولة الفلاحين آن ذاك على زراعة محاصيل بعينها بكميات وفي أماكن محددة، وقد قامت الحكومة بشراء الإنتاجية من الفلاحين مباشرة ومن ثم بيعها للمشتريين، وبالتالي قطعت الطريق أمام الوسطاء والتجار.

[27] وظّفت الصناعة حوالي أربعة بالمائة من جملة السكان (أكثر من 15 سنة) في هذا العصر، أي ما يتراوح بين 180 ألف إلى 200 ألف نسمة.

[28] بحسب (Metz 1990) قامت الحكومة بحظر استيراد المنسوجات البريطانية التي انتشرت حول العالم، لحماية الإنتاج المصري.

[29] ارتفع إنتاج القطن المصري من 501 ألف قنطار في عام 1860 إلى ما يزيد عن ثلاثة ملايين قنطار عام 1879، وتبع ذلك زيادة كبيرة في قيمة التجارة الخارجية المصرية من 1.5 مليون جنيه مصري عام 1805، إلى 22 مليون جنيه مصري عام 1880، وقد مثلت عوائد القطن حوالي 71 بالمائة من جملة صادرات مصر عام 1880.

إمداد مصانع الغزل البريطانية التي تُعاني من قصور في المواد الخام نتيجة الحرب الأهلية الأمريكية.

جاء نشوب الحرب الأهلية الأمريكية (1861 – 1865) في صالح الإنتاج المصري من القطن؛ حيث انقطعت إمدادات القطن الأمريكي إلى أوروبا، مما أدّى إلى ارتفاع أسعار القطن المصري، وفي هذه الفترة شَرَع الخديوي إسماعيل في تطوير وتحديث القاهرة على غرار ما فعله هوسمان[30] في باريس، وقد شجع ذلك القوى الأوروبية مثل بريطانيا وفرنسا على إقراض الخديوي لتحقيق مساعيه في تحديث مصر، ولكن حين انتهت الحرب الأهلية الأمريكية[31]، عادت أوروبا إلى استيراد القطن الأمريكي، الأمر الذي أدّى إلى انخفاض أسعار القطن المصري، ووقعت مصر تحت طائلة الديون المتراكمة عليها.

في عام 1878، أجبرت كُل من فرنسا وبريطانيا الدولة المصرية على تقديم تنازلات، ووصلت تلك التنازلات إلى هيمنة فرنسا وبريطانيا على نصيب مصر في قناة السويس، وفي عام 1881 ثار المصريون ضد الخديوي توفيق بدعوات من أحمد عرابي - وهو جندي في الجيش المصري - مُطالبين بالتغيير، وبعد ذلك بعامٍ واحد قامت القوات البريطانية بغزو مصر للسيطرة على إنتاج القطن والتحكم في حركة الملاحة في قناة السويس، ومن الجدير بالذكر أن هيمنة بريطانيا على القطن المصري تمت بمساعدة الحكومة ذاتها والإقطاعيين في الريف.

يذكر Chaichian (1988) "... بالرغم من الارتفاع الملحوظ في معدلات الزيادة السكانية في مصر بين عامي 1850 و1880، فإن إجمالي سُكان المناطق الحضرية شهد انخفاضاً في نفس الفترة[32]"، ومن الجدير بالذكر أن معدلات النمو السكاني بكل من محافظتي القاهرة والإسكندرية كانت أكثر انخفاضاً مقارنة بإجمالي النمو السكاني بالجمهورية، كدليل على انخفاض الهجرة السكان الداخلية إليها، وعلى النقيض شهدت بعض المراكز الحضرية الأخرى زيادة في معدلات النمو السكاني مثل المنصورة ودمنهور وشبين الكوم وجرجا وذلك بمعدل نمو 2.8، و2.5، و3.6، و1.9، على الترتيب.

كان لتطور شبكة المواصلات أثراً كبيراً في انتقال موجة التحضر والازدهار إلى مُدن الأقاليم المصرية؛ فعلى سبيل المثال كان اتصال المنصورة في عام 1855، وطنطا في عام 1856 بشبكة السكك الحديدية ضرورة ملحة بهدف توصيل القطن إلى الإسكندرية ومنها إلى الأسواق الأوروبية، وبالتالي أصبحت المنصورة وطنطا من أهم أسواق تجارة القطن، والأصواف والأرز والزيت في إقليم الدلتا.

قام الاقتصادي المصري طلعت حرب في عام 1920 – ضمن المساعي المبذولة لنيل الاستقلال - بتأسيس بنك مصر والشركات التابعة له والتي كانت من بينها شركات للغزل والنسيج، وقد

---

[30] في زيارة الخديوي إسماعيل لباريس عام 1867 لحضور المعرض العالمي، طلب الخديوي إسماعيل شخصيًا من الإمبراطور نابليون الثالث أن يقوم المخطط الفرنسي «هاوسمان» الذي قام بتخطيط باريس بتخطيط القاهرة الخديوية.

[31] يشير الدكتور عاصم محروس عبد المطلب، صاحب كتاب "القطن في العلاقات المصرية البريطانية .. من واقع أوراق الهيئة النيابية السابعة"، إلى الحرب الأهلية الأمريكية التي حدثت عام 1861، وأدت لانقطاع إنتاج القطن الأمريكي، وزيادة الاعتماد الدولي على القطن المصري، حيث وصلت مصر لجنة من مانشستر في بداية الحرب الأمريكية الأهلية، لتبحث على الطبيعة إمكانية زيادة إنتاج القطن في مصر، وحثت سعيد باشا، حاكم مصر آنذاك، على زراعته، واستخدام الآلات الحديثة، فتضاعفت صادرات القطن المصري خلال أربعة أعوام فقط لأكثر من الضعف، وبالتالي ارتفع سعر القنطار من 12 ريالا إلى 45 ريالا بحلول عام 1865 (خيري 2015).

[32] يُمكن الاطلاع على نتائج تعداد الجمهورية بين عامي 1821 و1907 ، ملحق رقم 3 تعداد السُكان بالمُدن المصرية التي فاقت 20 ألف نسمة بين عامي 1821-1907.

أعطت شركة "مصر-المحلة للغزل"[33] دَفْعة لصناعة الغزل والنسيج في مصر، ومثلت تلك الشركة البداية الحقيقية للصناعة المصرية وساعدت على تنميتها (Shakr and Abd El-latif 2000)، مع بداية الحرب العالمية الثانية ازدادت صادرات الشركة من المنسوجات وخاصة إلى الدول المتورطة في الحرب لتغطية احتياجاتها من القطن الطبي، والملابس، والأغطية.

2-3 التنمية التابعة

إن أهم ما يتسم به العالم حالياً هو غياب العدالة في توزيع الدخل داخل الدول وفيما بينها، ومن الجلي أن الدول المنفتحة اقتصادياً تُصبح أكثر ثراءً، مما يعمل على اتساع الفجوة بين الدول الغنية والدول الفقيرة، فيصبح الغني أكثر غنىً ويغرق الفقير في مستويات أعمق من الفقر (El-Kholei 2005)، يضغط ذلك على الدول النامية ويدفعها لمحاولة الاندماج في الكيان الاقتصادي العالمي، ولكن نظراً للتفاوت الكبير بين الدول النامية (الأطراف) والدول المتقدمة (المراكز)، تقع الدول النامية تحت وطأة التبعية الاقتصادية والسياسية.

في عام 2000 قام (Amin)[34] بتصنيف دول العالم إلى قسمين؛ القسم الأول: دول المركز Core ويقصد بذلك الدول الصناعية، القسم الثاني: يتكون من ثلاثة طبقات في الأولى: دول شرق أوروبا والدول التي انفصلت عن الاتحاد السوفيتي، والدول النامية المُصنعة، والثانية الدول النامية التي تحاول تنمية اقتصادها والاندماج في الاقتصاد العالمي مثل مصر، وأخيراً الدول التي تقع على المُحيط كدول جنوب الصحراء الكبرى.

إن التبعية ليست مجرد علاقة سياسية اجتماعية socioeconomic تحدث فجأة، إنما هي عملية وعلاقة بين الدول المتقدمة والنامية يتم تطويرها على مدى التاريخ من خلال القوى الرأسمالية (Moses 2012)، وتعتبر التبعية حالة يكون فيها اقتصاد بعض الدول تابعاً من حيث النمو والتوسع باقتصاد دول أخرى، الأمر الذي يُعرض الدول التابعة لاستغلال الدول المتقدمة، ويُسبب حالة من التأخر والتخلف في الدول النامية التابعة.

إن هيكل العرض والطلب الخاص بالعلاقة بين دول المركز والأطراف يتلخص في تصدير الخامات الأولية لدول المركز، وتقديم السلع المُصنعة إلى دول الأطراف، وبحسب قانون إنجلز[35] فإن الطلب على المواد الخام الأولية غير مرن inelastic في حين أن الطلب على السلع المُصنعة مرناً (Kuhnen 1987) ، إن التقدم التكنولوجي الصناعي في إنتاج السلع يُمكّن الدول الرأسمالية من زيادة إنتاجها ومن ثَم دخلها ورفع المستوى المعيشي بها، وكنتيجة لمرونة الطلب في الأسواق العالمية فإن ذلك يُمكنها من رفع أسعار السلع، وعلى النقيض فإن التقدم التكنولوجي في الإنتاج البدائي يؤدي إلى تخفيض الأسعار كنتيجة لعدم مرونة الطلب، ويؤدي ذلك الوضع إلى تدهور التبادل بين الدول المتقدمة والدول النامية، بالإضافة إلى اختلال العلاقة بين قطاعي الصناعة والزراعة في الدول النامية.

---

[33] بدأت شركة "مصر-المحلة للنسيج" إنتاجها في عام 1930.

[34] مفكر واقتصادي مصري .وهو من أهم أعلام مدرسة التبعية Dependency وهو من أهم مؤسسي نظرية المنظومات العالمية World System Theory.

[35] يُمكن الرجوع إلى 2-2 المنهج النقدي من أجل الاطلاع على مُنحنى إرنست إنجلز.

في عام (1916)[36] ذكر Lenin "أن مع سيطرة الرأسمالية، تزداد الحاجة إلى المواد الخام الأولية، ومن ثم البحث عن مُستعمرات تُلبّي الطلب المُتزايد على المواد الخام....، إن الإمبريالية هي المرحلة التي تدخل فيها الرأسمالية عصر الاحتكارات monopolies" ويُمكن رؤية ذلك في ضوء التحركات البريطانية لاستعمار مصر والسيطرة على إنتاج القطن الخام في القرن التاسع عشر، وقد حدد لينين Lenin خمسة ملامح أساسية من شأنها أن تزيد الأمر وضوحاً وهي:

- تركز الإنتاج ورأس المال إلى درجة تخلق مجالاً للاحتكار يلعب دوراً مخادعاً في الحياة الاقتصادية؛
- سيطرة رأس المال الصناعي والمصرفي – على حدٍ سواء - الذي يُرسخ حُكم الأقلية؛
- تصدير رأس المال بطريقة يُمكن تمييزها عن التصدير السلعي؛
- تكوين تجمع رأسمالي عالمي والذي يُقسّم العالم بين القوى الاستعمارية العظمى؛
- إتمام تقسيم واستعمار العالم بين القوى العظمى كنتيجة لكل الملامح السابقة.

ارجع سمير أمين التأخر التنموي الذي تُعاني منه الدول النامية إلى سيطرة واستغلال القوى العالمية لموارد الدول الفقيرة، وأكد في نظرية التبعية الخاصة به أن تدفق الموارد من الدول الفقيرة والمتخلفة إلى الدول الغنية[37]، مما يساعد على زيادة النمو الاقتصادي بالأخيرة وتزيد من معدلات النمو الاقتصادي بها على حساب الأولى (Zhang 2013)، وقد لخّص أمين ملامح التبعية في ثلاثة أوجه؛

- الأول: التفاوت الكبير في الأنشطة الإنتاجية بالقطاعات الاقتصادية المختلفة في الدول التابعة، ويرى الباحث أن ذلك ينطبق على تجربة الكثير من الدول النامية باعتبار أن الزراعة –على سبيل المثال- كنشاط اقتصادي لم يعد ضمن أولويات الخطط التنموية منذ أصبحت الزراعة لا تتماشى مع تعظيم العوائد الاقتصادية للدولة، والدليل على ذلك أن انخفضت مساهمة القطاع الزراعي في جملة الناتج المحلي لمصر من 16 بالمائة في عام 1990 إلى ما يقارب 14 بالمائة في 2010[38].
- الوجه الثاني من أوجه التبعية ألا وهو التفكك disarticulation أو بمعنى آخر قصور الاتصالية بين القطاعات الإنتاجية المختلفة (Amin 1991)، ويرجع ذلك إلى انتماء وتبعية القرارات السياسية والاقتصادية والاجتماعية إلى الدول المتقدمة التي تتبعها الدول النامية، ويتماشى ذلك مع ما سبق ذكره في الفصل السابق *3-1 التحضر وقصة القطن*، فيما يخص تركز عمليات التحضر والتنمية في مدن دون غيرها، بإقليم الدلتا، كيما تتماشى الأجندة التنموية المصرية كدولة نامية تابعة[39] مع الأجندة البريطانية آن ذاك.

---

36 تم تأليف كتاب Imperialism, the Highest Stage of Capitalism في عام 1916 وتم نشره لأول مرة في عام 1917، وتم إعادة نشر هذه الورقة البحثية ضمن كتاب Third World Urbanization في عام 1977.

37 يرمز سمير أمين في نظريته عن التبعية إلى الدول الفقيرة على أنها الأطراف periphery والدول الغنية باعتبارها المركز core.

38 يُمكن مراجعة القطاعات الاقتصادية من أجل الاستزادة فيما يخص حالة القطاع الزراعي المصري عامة ولإقليم الدلتا بصورة خاصة، في القطاعات الاقتصادية بملحق رقم 4 الوضع الراهن بإقليم الدلتا.

39 في مقال لسمير أمين في عام (1976) ذكر أن المناطق التابعة تشترك في بعض الخصائص؛ ومن الجدير بالذكر أن تلك الخصائص إما تنطبق على الوضع الحالي للاقتصاد المصري أو كانت تنطبق في فترة ما من تاريخ مصر، وأول هذه الخصائص هي: سيطرة الإقطاعيين في الريف على الأراضي بحيازة أجزاء كبيرة منها، وتسخيرها لزراعة المنتجات التصديرية في الأسواق العالمية، ثانياً: وجود طبقة الكومبرادور Comprador وتكون هذه الطبقة على اتصال وثيق بالبرجوازيين بالمراكز ويعملون ويسهلون عمليات

بحسب نظرية التبعية فإن الاعتماد على التحضر كأداة للتنمية له الكثير من المساوئ التي تؤدي إلى ازدياد الأعباء على الدول التابعة، وتؤكد النظرية على أهمية التنمية الريفية والزراعية من أجل توازن عمليات التنمية والتحضر (Hytenget 2011) ، وفي ضوء كُلٍ من نظرية التبعية والنظام العالمي، فإن أمين كنتيجة لعمليات التحضر فإن الأراضي الزراعية يتم تحويل استخدامها لتندمج في الحركة الحضرية باستخدامات غير زراعية، ويُساعد في ذلك المحاولات الدؤوبة للدول التابعة لدخول حركة التجارة العالمية، وعلى ذلك فإن فرصة الحفاظ على الأنشطة الزراعية المُنتجة تتركز في حوزة كبار المُزارعين، ويندمج صغار المُزارعين في الأنشطة الصناعية الناشئة.

- الوجه الثالث: هو السيطرة الاقتصادية للمراكز على الأطراف، وبالتالي الاستثمار في القطاعات الرائجة عالمياً –بغض النظر عن مدى تماشيها مع الواقع المحلي - والاعتماد على رأس المال الأجنبي، وفي هذا الصدد فإنه يرى أن على الدول النامية والفقيرة الخروج من حالة التبعية التي تستنزفها وذلك بالخروج من إطار النظام الرأسمالي العالمي، لنيل الاستقلال الحقيقي.

إن سياسة التنمية بالتبعية التي فرضها تعاقب الحقب الاستعمارية على مصر، جعلت خطط التنمية والتحضر في الأقاليم المصرية تَسير على نحو من الانحياز الذي أدّى إلى وجود تباين في مقدرات التنمية وصل في بعض الأحيان إلى حد الخلل، الأمر الذي أنتج فوارق إقليمية وهيمنة حضرية عكست غياب العدالة في التوزيع، وتباين في توطن الفقر، وجودة البيئة، وتدفق المهاجرين من الريف إلى الحضر، وتدني مستوى المعيشة.

يُعتبر نسق التحضر في مصر مُنذ بداية القرن التاسع عشر نتاجاً لسياسة التنمية التابعة Dependent development، والتي أدت إلى إنشاء المستقرات البشرية والبنية التحتية الإقليمية لخدمة إنتاج وتصدير السلع الموجهة للخارج وعلى رأسها القطن، ولذلك نجد أن مُدن الدلتا كالمحلة الكبرى وطنطا والمنصورة ودمياط وشبين الكوم أصبحت موطناً لصناعات الغزل والنسيج، وكذلك للصناعات القائمة على المنتجات الزراعية مثل الأسمدة والمُبيدات، والماكينات والزيوت والصابون، إلخ.

انعكس تركز تلك الصناعات بمُدن إقليم الدلتا على أحجام تلك المُدن؛ فبحسب تعداد عام 2006[40] فإن عدد سكان الحضر بلغ 27 بالمائة من جملة السكان بإقليم الدلتا، وقد وصلت تعداد السكان بكلٍ من المحلة الكبرى وطنطا والمنصورة ودمياط وشبين الكوم حوالي 442 ألف، 422 ألف، و 439 ألف، و206 ألف، و177 ألف نسمة، على الترتيب، وبذلك يقطن تلك المدن حوالي نصف سكان إقليم الدلتا، أي ما يُمثل حوالي 10 بالمائة من إجمالي تعداد الجمهورية، وفي نفس العام بلغ تعداد القاهرة والإسكندرية حوالي 6.8 مليون نسمة و4.1 مليون نسمة، على الترتيب، أي ما يقارب حوالي 34 بالمائة من إجمالي تعداد الجمهورية.

التجارة والبيع وتصدير المواد الخام الأولية إلى المراكز، ثالثاً: ذكر أمين أن المناطق التابعة يوجد لديها القابلية للخضوع مدنياً وعسكرياً للقوى العالمية، وأخيراً: فإن التوابع تعاني من غياب العدالة في توزيع الدخول نتيجة لتفشي البطالة والانحياز في توجيه مقدرات التنمية.

[40] آخر تعداد رسمي صادر عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء

يحاول الباحث في هذا الباب أن يؤسس لاختبار أثر التنمية بالتبعية وما تجلبه من ظروف اقتصادية واجتماعية وسياسية على تباين توطن الفقر في إقليم الدلتا والذي يُعد مثالاً واضحاً على آثار التنمية بالتبعية طبقاً لظروف التحضر التي مر بها الإقليم منذ بدايات القرن التاسع عشر، وذلك باستخدام العلاقات المنطقية بين كلٍ من الدخل والاستهلاك وكمية المخلفات الصلبة المتولدة، كما سبق وتمت الإشارة في الباب السابق بصورة عامة وفي الفصل 2-5 *الخلاصة ومُساهمة هذا البحث* بصورة خاصة، وفيما يلي يستعرض البحث مجموعة الفرضيات التي سيتم بناءاً عليها إجراء التحليلات والعمل الميداني.

3-3 الفقر والاستهلاك

من خلال الاستعراض المرجعي في الباب السابق، تم استخلاص وجود توافق ما حول جدوى استخدام الاستهلاك كمقياس لمستوى معيشة الأُسر، وقد انعكس ذلك – مؤخراً - على الجهود المعنية بتحليل ودراسة الفقر، لذا بدأ العديد من الباحثين باستخدام مقاييس للفقر تعتمد على الاستهلاك consumption-based measures من أجل تحليل تباينات المستوى المعيشي، ولتقييم كفاءة سياسات مكافحة الفقر حول العالم.

يرجع ذلك إلى كَوْن الاستهلاك يعكس صورة أكثر واقعية عن المستوى المعيشي للأسرة، بمقابل الدخل الذي يتأرجح باستمرار، بالإضافة إلى أن الاستهلاك يأخذ في الاعتبار إمكانية دخول سوق الائتمان والمدخرات الخاصة بالأسر، وكذلك يُغطي الاستهلاك نواقص استخدام الدخل فيما يخص اعتماد الأفراد على أنشطة غير رسمية وغيرها من مصادر الدخل التي لا يُمكن قياسها بسهولة ودقة، وهنا يُمكن الرجوع إلى 2-2 المنهج النقدي، بالباب السابق والذي تناول ذلك على نحو مفصل.

تقوم مقاييس الفقر التي تعتمد على الاستهلاك باعتبار الأسرة فقيرة إذا كان ما تحققه من استهلاك أقل من خط فقر ما يتم تحديده طبقاً لحالة المجتمع والظروف الاقتصادية واختلاف الأسعار، ونستنبط من ذلك ثمة اختلاف في نسق استهلاك الأفراد والأسر يفرضه المستوى المعيشي للأسرة، ولدراسة نسق الاستهلاك يُمكننا مُراجعة النظرية الاقتصادية فيما يخص قرار الأسرة household decision.

يذكر Kuma (2010) "أن الأسرة تُسخِّر كُل مواردها من عمالة ومهارات وأراضي ومعدات، لتحقيق أعلى درجة ممكنة من المنفعة"، ويتحدد قرار الأسرة من خلال مستوى الدخل، والأولويات وأسعار السوق؛ وتخضع تلك الأولويات للعديد من العوامل منها: تركيب الأسرة، والمستوى التعليمي والمعرفي، والعادات، والخلفية الثقافية، والخبرة الشخصية، وكذا الحالة الصحية لأفرادها، وسلوك المستهلك ذاته، الأمر الذي يدفعه في بعض الأحيان للجوء للتصرف بصوره معينه فيما يخص ما يتجه لشرائه أو اقتنائه أو حتّى حميته الغذائية وسُبل ترفيهه.

طالما تحدثنا عن سلوك المستهلك، فإن علم الاجتماع – وهو من أكثر العلوم اهتماماً بسلوك المستهلك - يذكر أن هُناك ثلاثة عوامل تتحكم في قرار المستهلك هي:

- ارتفاع مستوى الدخل وهو يُعد من أهم العوامل التي تتحكم في النمط الاستهلاكي؛ حيث تحصل الأسر مرتفعة الدخل على السلع عادةً من الأسواق الكبرى (Warde 2006).

- يهتم أفراد الطبقة المتوسطة بالقيمة الرمزية للسلع، لذلك يتحكم في السلوك الاستهلاكي لأفراد هذه الطبقة ما يُمكن أن يسمى بالاستهلاك الرمزي[41] symbolic consumption.
- تؤثر الثقافة الحضرية أو الثقافة الفرعية subculture في عملية الاستهلاك ويتجلى ذلك بصورة واضحة في الثقافة الاستهلاكية لطبقة محدودي الدخل، وقاطني المناطق اللارسمية.

يحاول هذا البحث أن يرصد تباين استهلاك الأسر الذي يعكس المستوى المعيشي للأسرة والدخل الذي تحققه[42]، وذلك من خلال كمية ونوعية[43] المخلفات البلدية الصلبة التي تنتجها هذه الأسر، وذلك من منطلق أن دخل الأسرة يتوزع بين نفقات الاستهلاك من جهة والمدخرات savings من جهة أخرى، وينقسم الاستهلاك على النفقات اللازمة للحصول على كل من الخدمات والسلع، وتضم الخدمات كل من التعليم والصحة والنقل والاتصالات -التي تقع بعضها ضمن منظومة الدعم الحكومي - أما السلع فتشمل كل من الطعام والشراب والملبس، وتتحول هذه السلع بعد أن يحقق المستهلك المنفعة القصوى منها إلى مخلفات صلبة، من الممكن أن تعكس مستوى استهلاك الأسرة وبالتالي مستواها المعيشي، شكل 5.

[41] بحسب نظرية الاستهلاك الرمزي فإن المستهلك يشتري ويستهلك ويتخلص من السلع على أساس قيمتها الرمزية؛ وعلى ذلك فإن المستهلك يتجه نحو السلع والخدمات التي تحمل قيمة رمزية ما له أو من لمن يتعامل معهم، دون النظر للقدر التي تحققه تلك السلع والخدمات من منفعة utility ولكن من أجل الصورة الذهنية التي تحققها، لذلك يجب الانتباه إلى أن جزءاً كبيراً من السلوك الاستهلاكي للأفراد والأسر يعتمد على القيمة الرمزية والتي تعكس قدراً من شخصية، وأسلوب حياة ورغبات المستهلكين.

[42] يتم الاعتماد هنا على ما سبق ذكره بالاستعراض المرجعي فيما يخص نتائج بحث الدخل والانفاق والاستهلاك والتي أثبتت أنه ثمة علاقة بين المستوى المعيشي للأسرة وطبيعة ونسق استهلاكها على مستوى الشرائح المختلفة للفقر من جهة، وبين الحضر والريف من جهة أخرى.

[43] عند رصد نوعية (تكوين) composition المخلفات البلدية الصلبة يتم تصنيفها إلى المكونات التالية: عضوية، وورق، وزجاج، ومعادن، وبلاستيك، ويتماشى ذلك التصنيف مع التصنيف الذي يعتمده البرنامج الوطني لإدارة المخلفات الصلبة حتّى يتثنّى إجراء مقارنات بين العينات التي سيتم جمعها على مستوى محافظة المنوفية وتلك التي أقرها البرنامج بغية الوقوف على مدى دقة العينة وتمثيلها لمحافظات الإقليم.

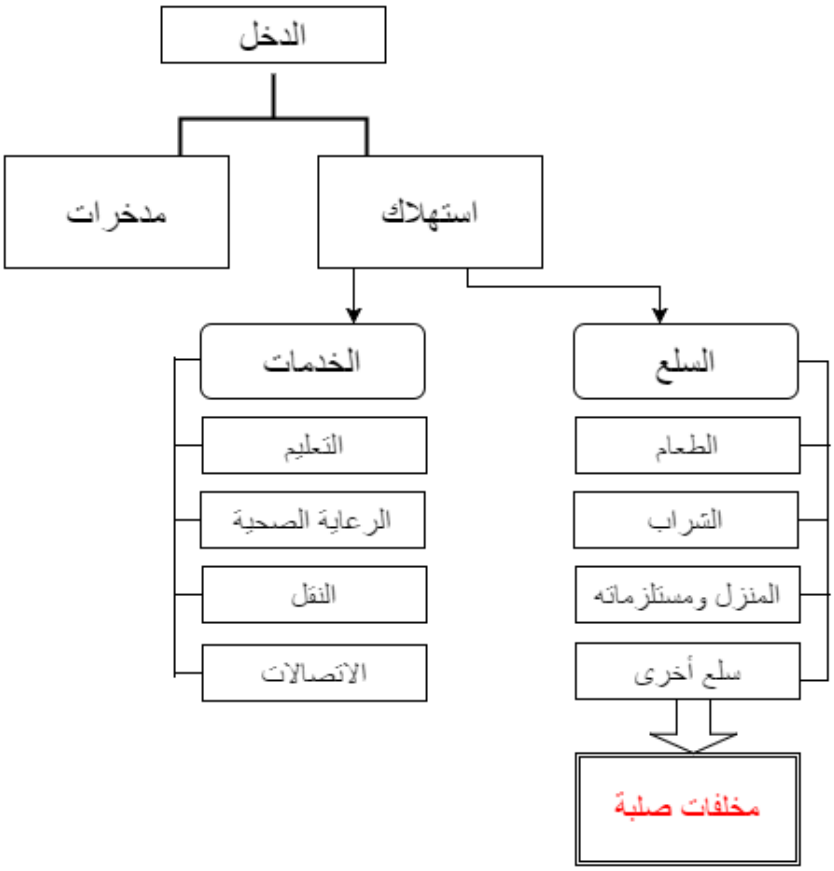


شكل 5 العلاقة بين الدخل والإنفاق والمخلفات الصلبة
المصدر: الباحث

4-3 الاستهلاك والمخلفات البلدية الصلبة

يتبع عمليات وأنشطة الإنتاج والاستهلاك تولد المخلفات الصلبة، ويزداد تولد المخلفات الصلبة بطريقة ملحوظة مع ازدياد النمو السكاني، وتتباين معدلات التولد مع اختلاف الدخل، ومستوى التحضر، واختلاف عادات الطعام، والعادات الثقافية والاجتماعية، واختلاف أسلوب الحياة lifestyle، وكذا يُمكن لاختلاف الفصول أن يؤثر على كمية المخلفات الصلبة المتولدة لدى الأسر، ويؤكد Zaki وآخرون (2013) في دراسة للمخلفات الصلبة على مستوى مصر "أن كمية وتركيب المخلفات البلدية الصلبة المتولدة لدى الأسر غير متجانسة، وبصورة عامة فإنها تتباين تبعاً للتغير في نسق الاستهلاك والوضع الاقتصادي للأسرة، بالإضافة إلى المستوى المعيشي، والموسم من العام، والموقع الجغرافي للأسرة".

يوضح شكل 6 العلاقة بين تولد المخلفات البلدية الصلبة والناتج الإجمالي المحلي للدول الموضحة؛ حيث ينتج سكان الدول المتقدمة والبالغ عددهم حوالي 0.3 مليار نسمة حوالي 0.24 مليون طن من المخلفات البلدية الصلبة أي ما يقارب 0.8 كجم للفرد في اليوم، بينما تنتج الدول منخفضة الدخل حوالي 0.26 مليون طن في اليوم ولكن بعدد سكان حوالي 1.3 مليار نسمة أي حوالي 0.2 كجم للفرد في اليوم، أي ما يُعادل رُبع معدل تولد المخلفات البلدية الصلبة في الدول مرتفعة الدخل، كما تُشير البيانات الخاصة بالاستهلاك الصافي[44] في دول منظمة التعاون

[44] لا تتضمن تلك البيانات الإنفاق العام على التعليم والصحة وما شابه.

الاقتصادي والتنمية OECD أنه كلما ارتفعت معدلات استهلاك الأفراد في المجتمع، صاحب ذلك ارتفاع في كمية المخلفات البلدية الصلبة المتولدة، ونستخلص من ذلك أن كمية المخلفات الصلبة البلدية التي تولدها الأسرة (ص) تُعدْ دالة في معدلات استهلاك هذه الأسرة (ك) من السلع، ويمكننا التعبير عن ذلك كما يظهر في معادلة 6.

معادلة 6 ص = د (ك)

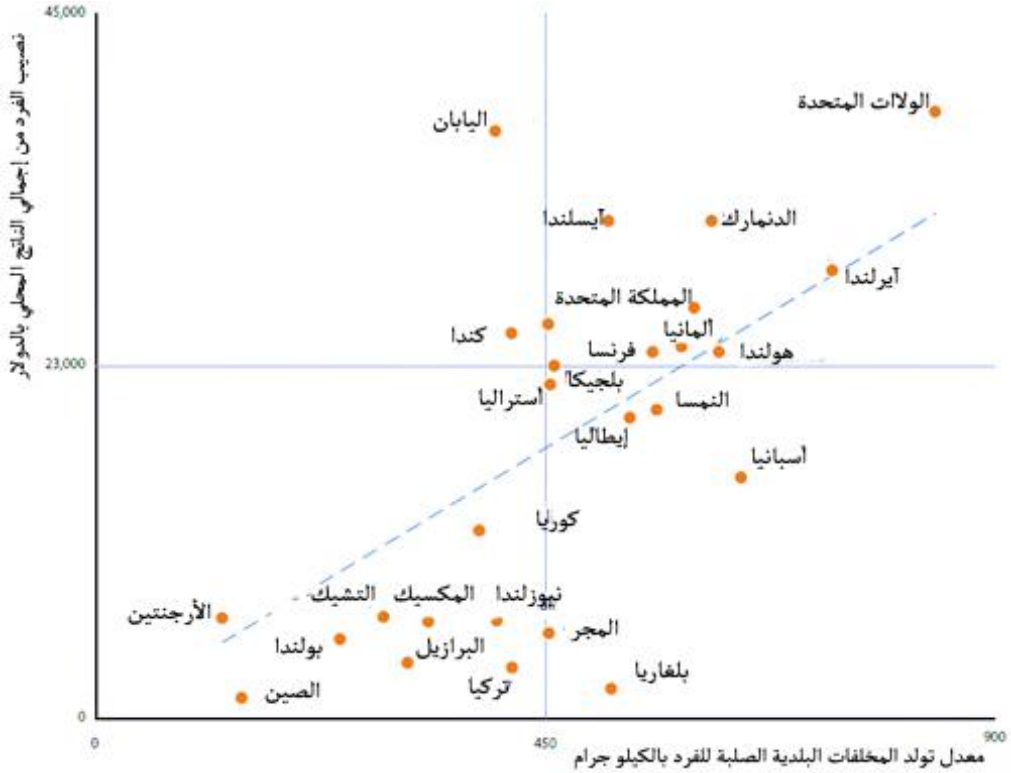


شكل 6 العلاقة بين إجمالي الناتج المحلي وكمية المخلفات الصلبة البلدية المتولدة ببعض الدول

المصدر: UNEP (2011)

## 3-5 الاستهلاك والدخل

تسعى الأسر إلى تعظيم منفعتها باستهلاك المزيد من السلع والخدمات كلما ارتفع الدخل الذي تحققه حتى حد مُعين نتيجة قانون الغلة المتناقصة diminishing returns، وتُشكّل نفقات الاستهلاك النسبة الأكبر من الناتج الإجمالي المحلي (GDP) في معظم دول العالم، فبحسب Muellbauer and Lattimore (1994) فإن نفقات الاستهلاك تتراوح بين 50 بالمائة و70 بالمائة من جملة الإنفاق في أغلب الاقتصادات حول العالم، ولذلك اعتبر أن الإستهلاك محدداً هاماً في عملية تحليل الرفاهية والفقر.

يتأثر استهلاك الأسرة بالعديد من العوامل والمحددات على رأسها ميزانية الأسرة والتي يتحكم الدخل فيها كعنصر أساسي، إلى جانب الاحتياجات والأولويات التي يُشكلها تركيب الأسرة ذاتها[45]، وتؤكد بيانات البنك الدولي الخاصة بمصر إلى وجود ارتباط بين الناتج الإجمالي

[45] تُشير دراسة أُجريت على مستوى بريطانيا وجود علاقة طردية بين الدخل الفعلي للأسرة real income والاستهلاك الفعلي لها real consumption، ويتماشى ذلك مع فرضية الدخل المطلق Absolute Income Hypothesis (AIH) والتي تنص على أن نفقات الاستهلاك consumption expenditure تزداد وتنقص بزيادة أو نقصان الدخل، ولكن بطريقة غير متناسبة non-

المحلي والاستهلاك الصافي، حيث قام الباحث بإجراء تحليل إنحدار regression analysis بين هذين المتغيرين وكانت النتيجة أن بلغت قيمة الارتباط الناتجة من التحليل r=0.991، وذلك بمعدل تباين بلغ $r^2$=0.982 بحسب جدول 3، بمعنى أن التغير في معدلات الاستهلاك يُمكن تفسير حوالي 99 بالمائة منها باستخدام التغير في الناتج الإجمالي المحلي، بالإضافة إلى ذلك فإن معدل التباين بين الناتج الإجمالي المحلي والاستهلاك الصافي وصل إلى 98 بالمائة من جملة التباين بين المتغيرين.

جدول 3 نتائج تحليل الانحدار بين النتائج الإجمالي المحلي والاستهلاك بمصر 1990-2014

| النموذج | معامل الارتباط R | معامل التباين R Square | معامل التباين المعدل | إحصاءات التغير: التغير في معامل التباين | التغير في قيمة F | القيمة المعنوية للتغير في F |
|---|---|---|---|---|---|---|
| **1** | 0.991 | 0.982 | 0.981 | 0.982 | 1244.694 | 0.00 |

بناءاً على ذلك يُمكننا صياغة الركيزة الثانية في الإطار النظري لهذا البحث والتي تؤسس العلاقة بين الدخل (ل) واستهلاك الأسرة (ك)، كما تُظهر معادلة 7:

معادلة 7 ك = د (ل)

3-6 الدخل والمخلفات البلدية الصلبة

نستنتج من كل من معادلة 6 ومعادلة 7 أن المخلفات البلدية الصلبة المتولدة لدى الأسرة (ص) يُمكنها أن تعكس دخل هذه الأسرة (ل) والمستوى المعيشي للأسرة كما تُظهر معادلة 8، ويُمكننا الاستناد في ذلك على ما تضمنه *2* الباب *الثاني: الاستعراض المرجعي*، فيما يخص العلاقة بين أثر ارتفاع دخل الأسرة وعدد أفرادها على كمية المخلفات الصلبة المتولدة وتركيبها، إلى جانب العديد من العوامل التي تؤثر على تولد المخلفات البلدية الصلبة مثل: عملية النمو الاقتصادي وتحسن الظروف المعيشية وزيادة السكان.

معادلة 8 ص = د (ل)

اعتمد هذا البحث على العلاقات المتداخلة بين كُلٍ من الاستهلاك والدخل وكمية ونوعية المخلفات البلدية الصلبة المتولدة لتأسيس الإطار النظري، الذي يحكم تدرج تلك العلاقة وتشابكها، ويحدد مجال ومدى اتساع النظرة التي يُلقيها هذا البحث على قضية الفقر قبل أن ينتقل الفصل التالي إلى التحليلات المكانية والتي تنقسم إلى جزئين، الأول: نتائج احتساب مؤشر الفقر البشري لمُدن وقرى الإقليم وكذا يستعرض الأسباب الرئيسية للفقر بالإقليم، أما الجزء الثاني: فيتناول خصائص المخلفات الصلبة البلدية المتولدة على مستوى مُدن وقرى محافظة المنوفية كماً ونوعاً، ومن ثم تحليل ارتباط سمات الفقر التي تم الوقوف عليها في الجزء الأول مع خصائص المخلفات البلدية الصلبة، لفحص مدى قابلية تطبيق هذا الإطار النظري على مستوى إقليم الدلتا.

proportionally، وقد يكون السبب في ذلك أن النزوع الهامشي للاستهلاك marginal propensity to consume إما أن يكون ثابتاً أو موجب القيمة، ولكن أقل من واحد، بحيث يؤدي ارتفاع الدخل إلى زيادة الاستهلاك.

## 4-الباب الرابع: التحليلات والعمل الميداني

### 4-1 نبذة عن الوضع الراهن بإقليم الدلتا

يبلغ عدد السكان بإقليم الدلتا حوالي 16 مليون نسمة بحسب تعداد عام 2006، وهو بذلك يحتل المرتبة الثانية بين أقاليم الجمهورية بنسبة 22.01 بالمائة من جملة السكان، تتصدر محافظة الدقهلية الإقليم من حيث عدد السكان بنسبة 31.21 بالمائة من إجمالي سكان الإقليم، وتليها محافظة الغربية بنسبة 25.09 بالمائة، وتأتي محافظة دُمياط في المركز الأخير بأقل نسبة سُكان تبلغ 6.86 بالمائة من جملة السُكان بالإقليم (CAPMAS 2006).

تتباين معدلات الأمية على مستوى مدن وقرى إقليم الدلتا وكذلك على مستوى الذكور والإناث، وتشهد قرى الإقليم الشمالية الواقعة بمحافظتي كفر الشيخ والدقهلية ارتفاعاً ملحوظاً لمعدلات الأمية بها؛ حيث تصل نسبة الأمية في معظم القرى إلى أكثر من 30 بالمائة من جملة السكان، وفي المقابل تنخفض نسبة الأمية بين الذكور بالاتجاه إلى جنوب الإقليم حيث محافظتي المنوفية والغربية والتي يتراوح نسبة الأمية بها بين 10 و20 بالمائة في معظم القرى، كما يُلاحظ التباين بين القرى المُحاذية لفرع دمياط وتلك المحاذية لفرع رشيد حيث تنخفض نسبة الأمية بشكل عام في الأولى وتزيد في الأخيرة في بعض القرى لأكثر من 30 بالمائة من الذكور.

تُشير البيانات إلى أن نسبة السكان فوق عشرة سنوات الذين لم يلتحقوا بالتعليم أقل من نصف بالمائة من جملة السُكان في سن التعليم، ولكن مدينة كفر الشيخ فاقت نسبة التسرب من التعليم بها أكثر من خمسة بالمائة، ومن الجدير بالذكر أيضا في هذا الصدد أن القرى المُحيطة ببُحيرة البرلس بمحافظة كفر الشيخ وكذلك المحيطة ببحيرة المنزلة بمحافظة الدقهلية ضمّت أعلى نسبة للتسرب من التعليم بالإقليم، قد يُفسر ذلك الهروب من التعليم إلى مُساعدة الآباء العاملين بحرفة الصيد، لا يمنع ذلك أن الأطفال بباقي قرى الإقليم والتي تعتمد على الزراعة متورطون في عمالة الأطفال، ولكن تماشياً مع العادات والتقاليد الريفية تُصر الأُسر على حصول الأبناء على شهادات دراسية.

تتراوح معدلات البطالة في إقليم الدلتا بين سبعة بالمائة في محافظة كفر الشيخ و10.8 بالمائة في محافظة الغربية بحسب تعداد عام 2006، وبمقارنة معدل البطالة بالإقليم بالمعدلات على مستوى الجمهورية والتي بلغت 10.9 في نفس العام، فإن كل محافظات إقليم الدلتا تنخفض فيها نسبة البطالة عن متوسط الجمهورية.

يوضح توزيع العاملين في القطاعات الاقتصادية بإقليم الدلتا أن حوالي40.5 بالمائة من جملة السكان - فوق ١٥ سنة - يعملون بقطاع الزراعة، وأن ١٢ بالمائة بقطاع الصناعة، 6.3 بالمائة بأنشطة التجارة والنقل والاتصالات، و5.4 بالمائة بقطاع البناء والتشييد، وبصفة عامة يتميز الهيكل القطاعي للقوى العاملة بالتركز النسبي في الأنشطة السلعية (زراعة-صناعة-تشييد) (CAPMAS 2006).

تعتبر الزراعة هي عصب الاقتصاد في إقليم الدلتا، وذلك لأن إقليم الدلتا يمتلك نصف مساحة الجمهورية الزراعية (حوالي 4.3 مليون فدان)، ويساهم الإقليم بنسبة 65 بالمائة من جملة الناتج المحلي من قطاع الزراعة، بالإضافة إلى ذلك فإن نسبة 93 بالمائة من أراضي الدلتا الزراعية تُعتبر أراضي قديمة (تربة طينية من ثقيلة إلى متوسطة) (CAPMAS 2006).

تتميز محافظات الإقليم بميزات تنافسية في قطاع الزراعة، فعلى سبيل المثال تُنتج محافظة كفر الشيخ 40 بالمائة مما تنتجه الجمهورية من الأرز وتأتي المحافظة في المركز الرابع على مستوى الجمهورية من حيث مساحة الأراضي الزراعية بنسبة 8.5 بالمائة، أما محافظة المنوفية فإن نسبة 78 بالمائة من أراضيها الزراعية تنحصر في الدرجة الأولى والثانية من حيث جودتها.

تُعد الصناعة ثاني أكبر الأنشطة توطناً بإقليم الدلتا حيث يعمل بها حوالي 12 بالمائة من جملة قوة العمل بالإقليم، وتضم محافظات الإقليم عدداً كبيراً من المُنشآت الصناعية والورش الحرفية المُسجلة، وتظهر البيانات أن محافظة الغربية تحتوي على أكبر عدد من المنشآت الصناعية تليها محافظة الدقهلية، حيث تشهد منطقة المحلة الكبرى والقرى المحيطة بها تركزاً ملحوظاً للصناعة، نظراً لأن المدينة قلعة من قلاع صناعة الغزل والنسيج في مصر وتؤكد على أن الصناعات بإقليم الدلتا يعتمد بشكل أساسي على مخرجات القطاع الزراعي كأساس لعلميات التصنيع؛ ويُلاحظ أن محافظة دمياط تسبق مُحافظتي المنوفية وكفر الشيخ في عدد المنشآت الصناعية بها بالرغم من تدّني مساهمة المحافظة في قطاع الزراعة بالإقليم لتؤكد على هوية النشاط الاقتصادي الرئيسي بها.

يتضمن ملحق رقم 4 الوضع الراهن بإقليم الدلتا على مستوى مُدن وقرى الإقليم، ويستعرض القضايا المتعلقة بالفقر والتي من شأنها أن تؤثر على تباين توزيع الفقر ويُمكن الاطلاع عليها من أجل فهم الجزء 4-2-2 الأسباب الرئيسية للفقر بالإقليم ككل وعلى مستوى محافظة المنوفية على وجه الخصوص، ينتقل البحث في الفصل التالي إلى نتائج احتساب مؤشر الفقر البشري على مستوى مُدن وقرى إقليم الدلتا ثم يستعرض في الفصل الذي يليه إلى نتائج تحليلات المخلفات البلدية الصلبة التي تم جمعها على مستوى محافظة المنوفية.

## 4-2 الحرمان والفقر البشرى بالدلتا وأسبابه

يعرض هذا الجزء من البحث نتائج مؤشر الفقر البشري ومؤشر التنمية البشرية الذي تم احتسابه للمدن للقرى على مستوى الإقليم، من أجل معرفة مدى توطن الفقر وعلاقته بالمتغيرات المُختلفة التي تعكس مدى جودة الحياة بالإقليم ويمكن اعتبارها مؤشراً لتركزه بين سكان الدلتا، وذلك تمهيداً لاستخدامه كمرجعية لقياس توطن الفقر باستخدام المخلفات البلدية الصلبة.

### 4-2-1 مواطن الفقر

#### *أ- مؤشر التنمية البشرية*

يأتي مؤشر التنمية البشرية ليؤكد أن قدرات السُكان يجب أن تكون هي معيار الحكم على مدى نجاح خطط التنمية بالدولة وليس النمو الاقتصادي فحسب، وبالتالي يُمكن من خلال هذا المؤشر معرفة مدة كفاءة سياسات اتخاذ القرار بالدولة وبالتالي تحديد مدى عقلانية أولويات متخذي القرار (UNDP n.d.)، ويعتبر المؤشر خلاصة مجموعة من المتغيرات التي تقيس مدى وصول مفردات التنمية للسكان، يتكون المؤشر من مجموعة مقاييس تدل على ما إن كانت حياة السكان طويلة وصحية، وكذلك مقاييس للدلالة على درجة توافر المعرفة، وأخيراً قياس ما إن كانت جودة الحياة ملائمة.

يقيس المؤشر العمر المتوقع عند الميلاد للدلالة على الحياة الصحية للسكان، ويستخدم 20 عاماً كحدٍ أدنى و85 عاماً كحدٍ أقصى، أما المعرفة فيتم قياسها تبعاً للمؤشر بمتغيرين يختصان

بالعملية التعليمية أولهما: هو نسبة المتعلمين بين السكان، وثانيهما: هو معدل الالتحاق بالتعليم بين الأطفال؛ بينما يتم قياس مدى جودة الحياة باستخدام إجمالي الناتج المحلي.

تُعتبر القُدرة هي عصب مؤشر التنمية البشرية، ونرى أنه من خلال أبعاده المختلفة يتمحور حولها القدرة التي يُمكن تقييمها عامةً بالصحة والمعرفة وجودة الحياة، وتمتد القدرة إلى أبعد من ذلك لتشمل إمكانية مشاركة الفرد في صياغة السياسات والقرار التي تتحكم في سير حياته، وكذلك التحكم في البيئة المحيطة به للتمتع بالحرية والاحترام المجتمعي (Henderson n.d.)، لذا يُمكننا القول إن من يتمتعون بالقدرة يملكون أدوات تؤهلهم لصياغة حياتهم بطريقةٍ أفضل، بينما فقر القدرة يجعل حياة الفرد أقل إنسانية ويعاني فيها الفرد من العديد من أوجه القصور في الخدمات المجتمعية والحقوق الشخصية. وبالتالي يمكن اعتبار التنمية البشرية وسيلة وغاية لأي جهد تنموي، فالتنمية البشرية والنمو الاقتصادي ينبغي أن يتحركا معاً لضمان تحقق العدالة الاجتماعية والرخاء بين طبقات المجتمع.

ولذلك تم احتساب مؤشر التنمية البشرية للمدن والقرى على مستوى إقليم الدلتا، لتعكس التباين بين المدن والقرى المختلفة في مدى تحقق جودة نوعية الحياة والصحة وكذلك انفتاح المجتمع على المعرفة، وبحسب النتائج تعتبر محافظة كفر الشيخ أُقل محافظات الإقليم على المؤشر حيث تبلغ قيمته 0.53 على مستوى المحافظة، في المقابل تعد محافظة دمياط هي الأعلى بين محافظات الإقليم وتبلغ قيمة المؤشر بها 0.63، وتليها محافظة الغربية بقيمة 0.62 ويظهر شكل 7 تفاوت قيمة مؤشر التنمية البشرية بمحافظات الإقليم.

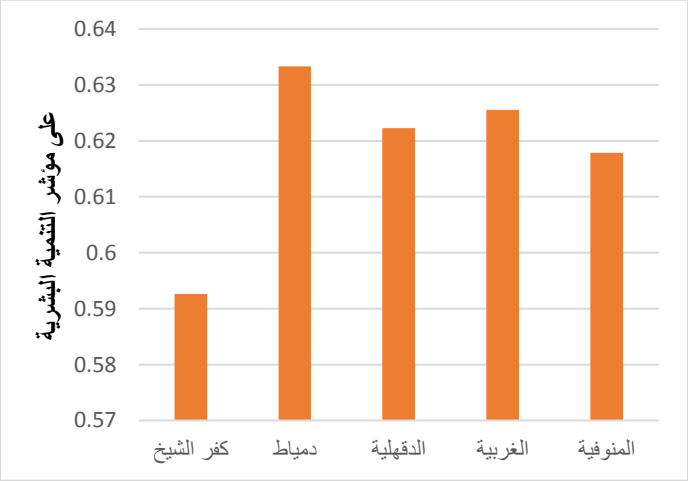


شكل 7 مؤشر التنمية البشرية على مستوى محافظات إقليم الدلتا

أما على مستوى مدن وقرى الإقليم، أظهرت الخرائط ارتفاع قيمة المؤشر بالقرى المحاذية لفرع دمياط وانخفاضه جهة فرع رشيد، بالإضافة إلى ذلك فإن المدن والقرى الواقعة ضمن حيز طريق مصر-الإسكندرية الزراعي أظهرت قيماً مرتفعة للمؤشر؛ مما يُشير إلى انعكاس تأثير الطرق كخدمة على ارتفاع جودة الحياة بالقرى.

يُلاحظ أيضاً ارتفاع قيمة مؤشر التنمية البشرية بمدينتي بلطيم وجمصة بمحافظة كفر الشيخ والدقهلية على التوالي، وقد يشي ذلك بتأثير هوية المدينتين في جانب السياحة الشاطئية لما تتمتعا به من شواطئ تجتذب العديد من سكان الإقليم في فصل الصيف، وتؤكد هنا على أهمية السياحة في الارتقاء بجودة الحياة بالإقليم، بالإضافة إلى ذلك يتبين أن معظم قرى محافظة كفر الشيخ تقع

ضمن قيم المؤشر المنخفضة باستثناء مدينة كفر الشيخ وبعض مراكز مدن المحافظة مثل بيلا وبلطيم ودسوق.

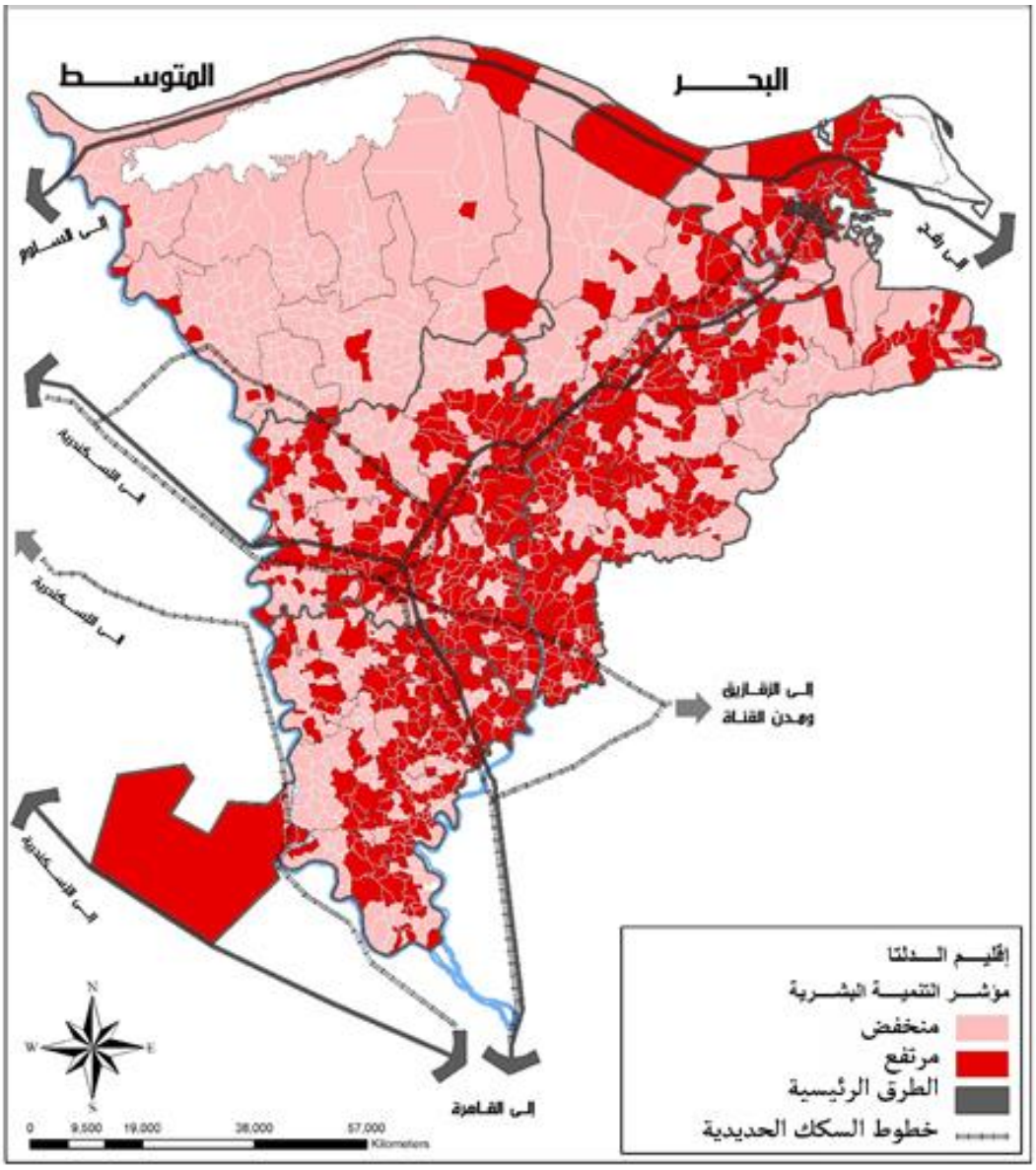


شكل 8 مؤشر التنمية البشرية لقرى إقليم الدلتا

### ب- مؤشر الفقر البشري

يقوم مؤشر الفقر البشري بالنظر في حالة الأطفال والمواليد بقياس أوزانهم نسبةً إلى أعمارهم، وكذلك فإن الصحة كمؤشر لتوطن الفقر والحرمان يتم قياسها من خلال الاطلاع على احتمالية ألا يعيش الفرد حتّى سن الأربعين حين ولادته، أما على مستوى الخدمات فيتم تقديرها من خلال نسبة من لا يتمتعون بمصدر مياه لائق لإجمالي عدد السكان، وأخيراً يتم قياس جودة العملية التعليمية من خلال معدلات الأمية بين السكان.

تتفاوت قيمة مؤشر الفقر البشري بين محافظات إقليم الدلتا، وتعتبر محافظة دمياط أقل محافظات الإقليم قيمة على مؤشر الفقر حيث بلغت نسبة الحرمان بها 18.42 بالمائة، تليها محافظة المنوفية والغربية والدقهلية بنسبة 20.8 بالمائة و21.18 بالمائة و22.7 بالمائة على التوالي، في المقابل بلغت قيمةمؤشر الفقر البشري بمحافظة كفر الشيخ 25.2 بالمائة وتُعد المحافظة أكثر محافظات الدلتا توطناً للحرمان البشري، شكل 9.

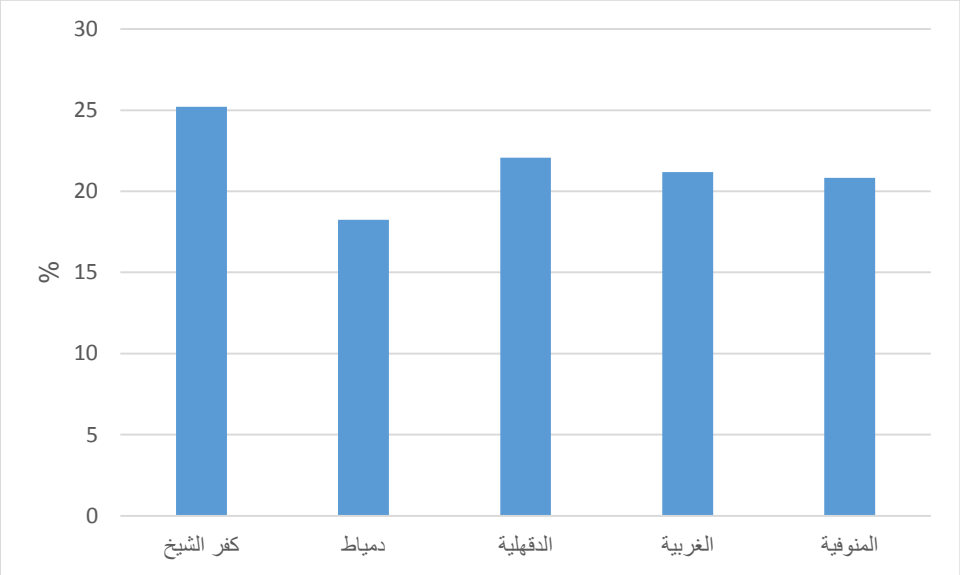


شكل 9 مؤشر الفقر البشري على مستوى محافظات الدلتا

أما على مستوى قرى الإقليم فيتضح تركزاً للفقر في مناطق الدلتا الغربية بمحاذاة فرع رشيد، يُناظرها تحسناً ملحوظاً في معدلات الحرمان في محيط فرع دمياط، ويبدو من خلال شكل 10 توطن الحرمان في شمال الإقليم بقرى محافظتي الدقهلية وكفر الشيخ باستثناء قرى محافظة دمياط ومدينتي بلطيم وجمصة، وامتد تأثير ذلك إلى القرى الشمالية لمحافظة الغربية في مناطق التماس مع محافظة كفر الشيخ.

انعكس تأثير خدمات الطرق والمواصلات على تحسن قيمة مؤشر التنمية البشرية؛ وامتد أثرها للتقليل من معدلات الحرمان ويتجلى ذلك في القرى المحيطة بطريق القاهرة-الإسكندرية الزراعي وكذلك في خط السكك الحديدية الممتد من مدينة طنطا باتجاه مدينة دسوق والمدن الغربية لمحافظة كفر الشيخ. يُلاحظ أيضاً ارتفاع معدلات الحرمان بالابتعاد عن فرع دمياط باتجاه القرى الشرقية لمحافظة الدقهلية، وقد يؤول ذلك إلى توافر وجودة المياه في القرى القريبة من فرع دمياط وانحسار توافرها وجودتها بالاتجاه شرقاً وانعكاس ذلك على إنتاجية الأراضي الزراعي وخصوبتها.

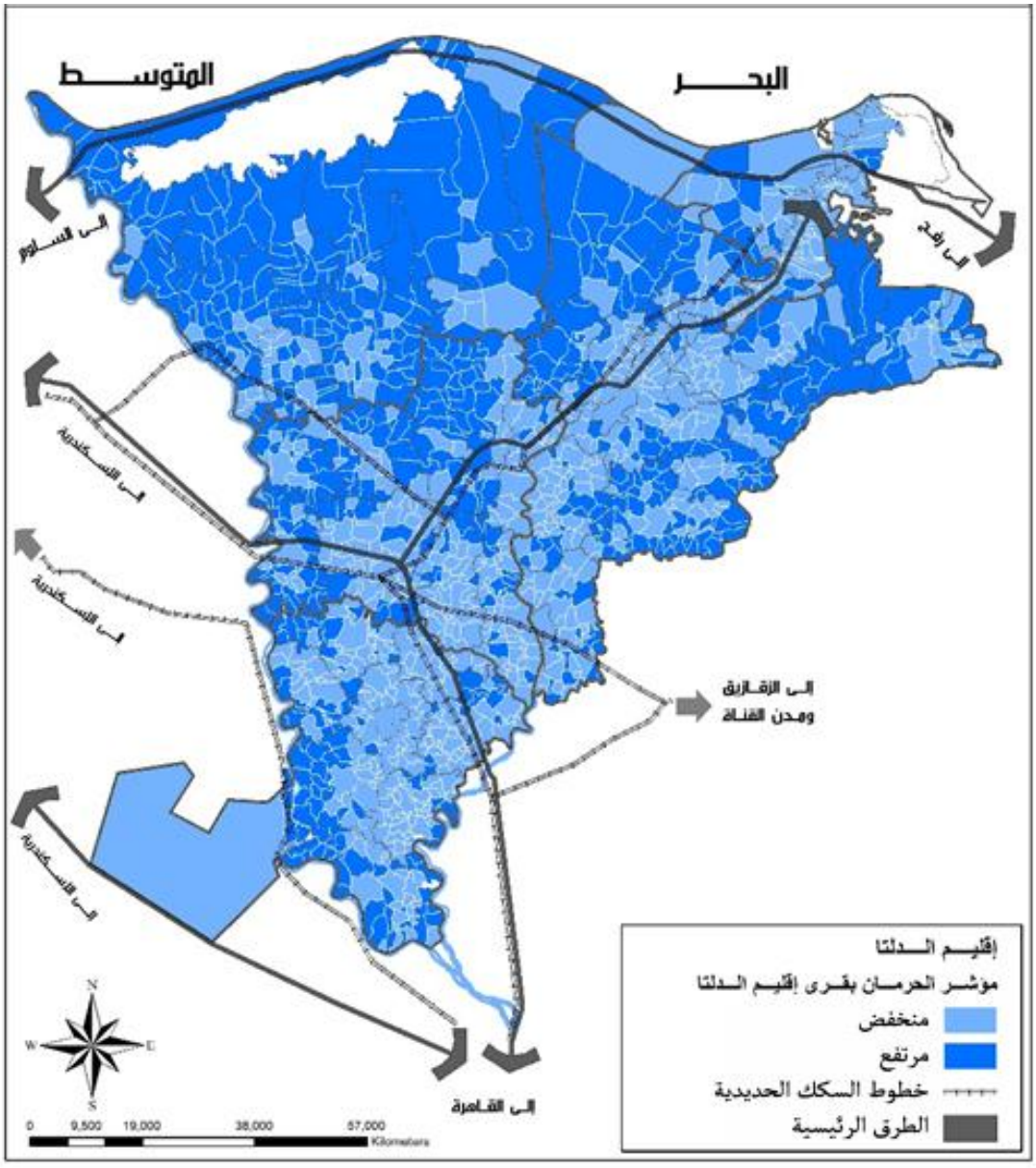


شكل 10 مؤشر الفقر البشري على مستوى قرى إقليم الدلتا

### 4-2-2 الأسباب الرئيسية للفقر

#### *أ- الفقر البشري وخدمات الصرف الصحي*

تعرض البحث في دراسته لنوعية البيئة[46] لمدى ارتباط نسبة الفقر بين السكان ومدى توافر خدمتي مياه الشرب[47] والصرف الصحي على مستوى الجمهورية، وكيف ارتفعت معدلات الفقر بين السكان مع انخفاض توافر الخدمة، وكيف أن غياب تلك الخدمات يزيد من حساسية السكان تجاه الأمراض المعدية ويعرضهم لمستويات أعمق من الفقر؛ حيث أن توافر مياه الشرب والصرف الصحي من العوامل الأساسية للحفاظ على الصحة العامة والأمان فيما يخص سُبل العيش وكذلك الحفاظ على جودة حياة ملائمة للسكان. ذلك ويعرض غياب خدمة الصرف الصحي السكان للعديد من الأمراض وخاصة الإسهال المسئول عن حوالي 21 بالمائة من وفيات الأطفال على مستوى العالم (Duflo, Galiani and Mobarak 2012).

يظهر شكل 11 العلاقة بين قيمة مؤشر الفقر البشري بإقليم الدلتا من جهة ومدى توافر خدمات الصرف الصحي من جهة أخرى، ويتضح هُنا الارتباط بين الفقر البشري وغياب خدمات الصرف الصحي وخاصة على نطاق محافظة كفر الشيخ، ولكن بالأساس يُعاني 68.64 بالمائة من سكان إقليم الدلتا من انخفاض إمدادات الصرف الصحي، ويظهر ذلك بصورة واضحة في محافظة المنوفية حيث معدلات الحرمان منخفضة تزامناً مع توافر خدمات الصرف الصحي بصورة نسبية.

تُظهر النتائج أن نسبة 35.45 بالمائة من سكان الدلتا الذين يعانون من ارتفاع قيمة مؤشر الفقر البشري يعانون كذلك من انخفاض نسبة توافر خدمات الصرف الصحي لديهم، وأن 20.56 من الذين تتوافر لديهم خدمات الصرف الصحي هُم من السكان ذوي الحرمان الأقل، جدول 4.

جدول 4 ارتباط مؤشر الفقر البشري وخدمة الصرف الصحي بإقليم الدلتا (%)

| خدمة الصرف الصحي | مؤشر الحرمان البشري | | المجموع |
|---|---|---|---|
| | مرتفع | منخفض | |
| **مرتفع** | 10.79 | 20.56 | 31.35 |
| **منخفض** | 35.45 | 33.19 | 68.64 |
| **المجموع** | 46.24 | 53.76 | 100.00 |

[46] يضم ملحق رقم 4 الوضع الراهن بإقليم الدلتا دراسة لنوعية البيئة بإقليم الدلتا، ويستعرض في سبيل ذلك نوعية المياه والهواء بالإقليم.

[47] إن مقارنة توافر خدمة مياه الشرب بمؤشر الحرمان يُعتبر تداخل (collinearity) في الاستدلال لأنه كما ذكرنا في كيفية احتساب مؤشر الحرمان فإن نسبة السكان المُتصلين بالشبكة العامة للمياه جزء أساسي من المؤشرات الفرعية.

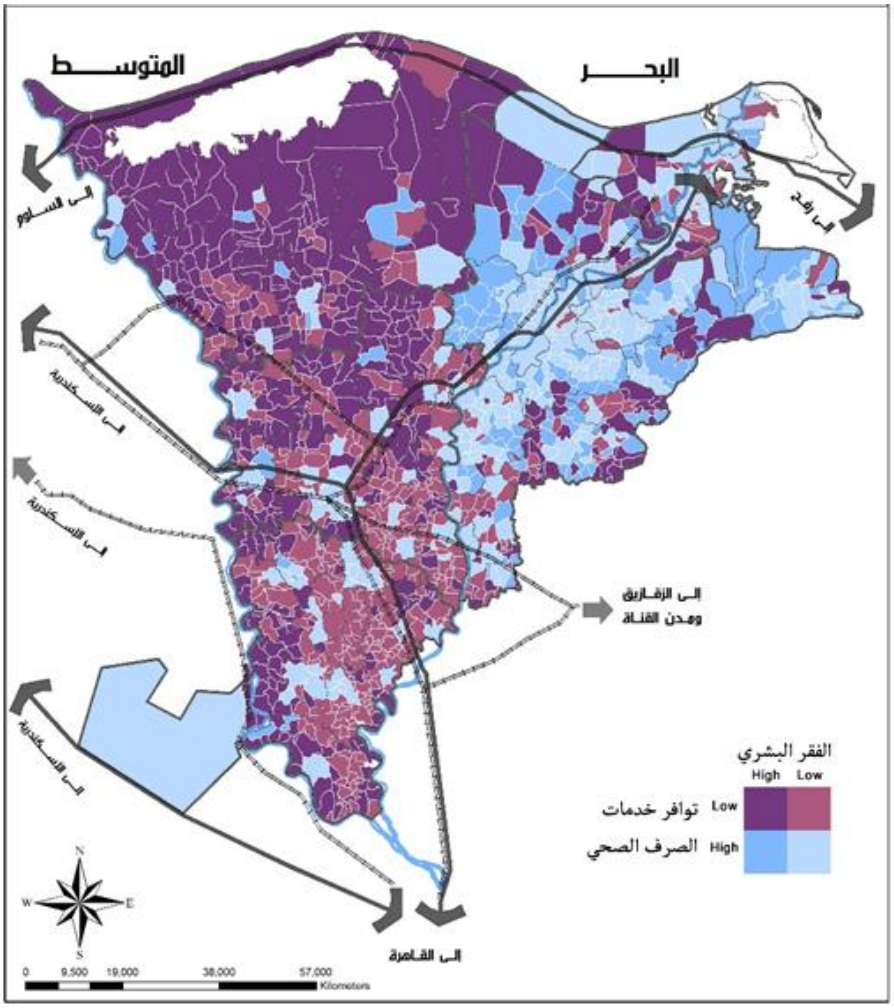


شكل 11 ارتباط مؤشر الفقر البشري وخدمة الصرف الصحي بإقليم الدلتا

### *ب- الفقر البشري والتعليم*

اثبتت احصاءات صادرة عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء أن نسبة الأمية بين الأسر التي تعاني من الفقر وصلت إلى 41 بالمائة في مقابل 24 بالمائة من الأسر غير الفقيرة، بالإضافة إلى ذلك فإن نسبة الحاصلين على شهادات جامعية بين الأسر غير الفقيرة تصل إلى 11 بالمائة مقابل اثنان بالمائة فقط في الأسر الفقيرة.

اثبت البحث أنه على مستوى إقليم الدلتا هناك 44.13 بالمائة من الفقراء لديهم نسبة أمية مرتفعة، مقابل 2.18 بالمائة فقط نسبة الأمية بين غير الفقراء بالإقليم، ويُظهر جدول 5 العلاقة بين ارتفاع الواضحة بين ارتفاع معدلات الفقر بين الأميين بإقليم الدلتا وانخفاضه وسط المتعلمين.

جدول 5 ارتباط قيمة مؤشر الفقر البشري بمعدل الأمية بإقليم الدلتا (%)

| معدل الأمية بين السكان | مؤشر الحرمان البشري | | المجموع |
|---|---|---|---|
| | مرتفع | منخفض | |
| **مرتفع** | 44.13 | 3.88 | 48.01 |
| **منخفض** | 2.18 | 49.79 | 51.97 |
| **المجموع** | 46.31 | 53.67 | 100.00 |

وكما قدمنا عند عرض *الحالة التعليمية والنوع* فإن الارتفاع الشديد لنسبة الأمية بين سكان محافظة كفر الشيخ يناظره كذلك معدلات عالية من الحرمان في قرى المحافظة، وكذا فإن المناطق التي انخفضت بها نسبة الأمية كانت نسبة الحرمان بها أقل من نظيراتها. ويرسم شكل 12 أماكن توطن كلاً من الفقر والأمية بين قرى إقليم الدلتا ويمكننا استخلاص التباين بين شرق الدلتا وغربها حيث تظهر القرى المحيطة بفرع دمياط نتائج أفضل فيما يخص الفقر والأمية بعكس تلك القرى المحيطة بفرع رشيد.

إن الأمية تُفسر توطن الفقر على مستوى إقليم الدلتا، وأن ارتفاع معدلاتها تشي بارتفاع نسبة الأسر الفقيرة في المجتمع؛ لذا يجب النظر للخدمات التعليمية ولحالة التعليم بالإقليم كأحد العوامل الأساسية التي من شأنها انتشال الفقراء من السقوط في مستويات أكبر من الفقر المُدقع، حيث أن التعليم يُساعد الأسر على الحصول على فرصٍ أفضل بين المجتمع، كما أن التعليم يُساعد في خلق الوعي بالحقوق الاجتماعية والسياسية ويُنمي عملية المشاركة السياسية، ويدعم القدرة التي هي أساس التمكين المجتمعي.

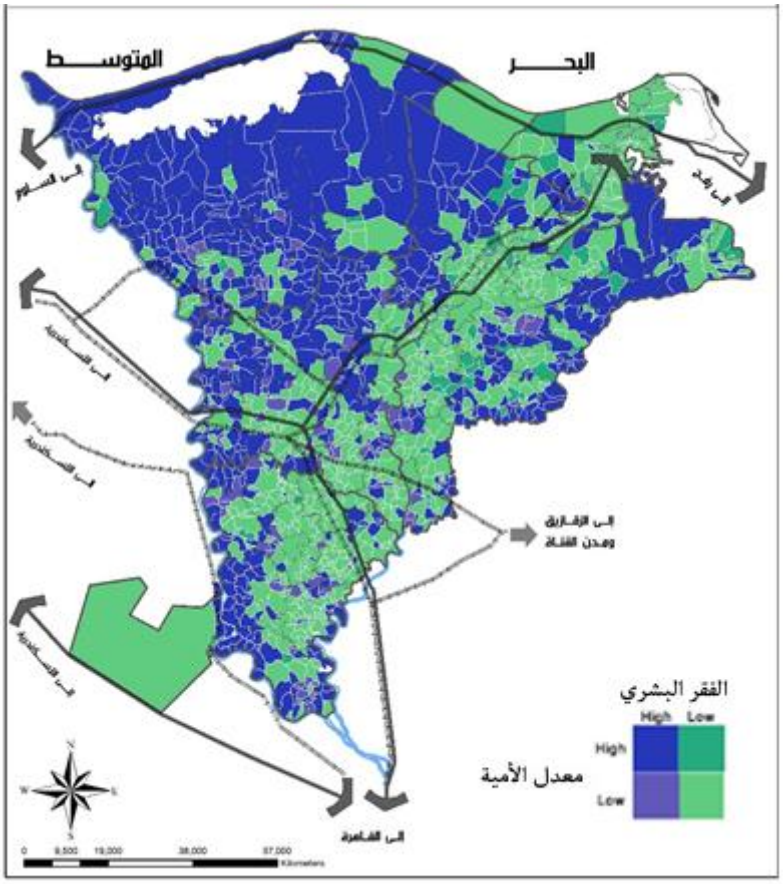


شكل 12 ارتباط نسبة الفقر البشري ومعدل الامية بإقليم الدلتا

### *ت- الفقر البشري وحيازة الأراضي الزراعية*

الأرض مصدر أساسي للدخل والثروة، وخاصة في إقليم ريفي يعتمد على القطاع الزراعي كنشاط اقتصادي رئيسي به، لذا يُفترض أن تكون الحيازات الكبيرة دليلاً على ارتفاع مستوى معيشة الأسر، ولكن حين تعرضنا لطريقة توزيع الحيازات في إقليم الدلتا وجدناها صغيرة ومجزأة مما أدى إلى زيادة تكلفة الإنتاج الزراعي وتدني حالة الزراعة في مصر بشكل عام؛ حيث وقفت الحيازات القزمية والمفتتة عائقاً أمام محاولات التنمية الزراعية؛ ولذلك فإن مُعدلات

الحيازة في محافظات الإقليم لم تعكس ارتباطاً بينها وبين توطن الفقر والحرمان البشري، حيث أن نسبة 65.92 بالمائة من القرى بالإقليم بها معدل حيازة منخفض للأراضي الزراعية.
بالإضافة إلى ذلك لم تُسجل سوى 12.91 بالمائة فقط حالات انخفضت فيها قيمة مؤشر الحرمان وفي المقابل ارتفعت فيها معدلات الحيازة، وتحقق ذلك في بعض المناطق بالإقليم كمدينة السادات بمحافظة المنوفية ومدينة كفر الشيخ، وبعض القرى المتفرقة بالمحافظات الأخرى، شكل 13، وعلى النقيض سجلت 25.06 بالمائة من القرى معدلات حيازة منخفضة في حين كانت نسبة الحرمان بها مرتفعة.

جدول 6 ارتباط الفقر البشري بمعدل حيازة الأراضي في إقليم الدلتا (%)

| معدل حيازة الأراضي الزراعية | مؤشر الحرمان البشري | | المجموع |
|---|---|---|---|
| | مرتفع | منخفض | |
| **مرتفع** | 21.17 | 12.91 | 34.08 |
| **منخفض** | 25.06 | 40.48 | 65.92 |
| **المجموع** | 46.42 | 53.78 | 100.00 |

وقد يُفسر ذلك التناقض ارتفاع حيازات الماشية والأبقار وكذلك تطور الميكنة الزراعية في محافظات المنوفية والغربية والدقهلية بالرغم من صغر معدلات الحيازة بها، وبالتالي تُعوّض تلك الحيازات القصور في جانب حيازة الأرض وترفع من مستوى المعيشة اعتماداً على الاقتصاد الذي تخلقه اعتماداً على تأمينها للحوم الحمراء والألبان والجلود، كما أنها تُشارك بقوة في نظام السوق الزراعي.

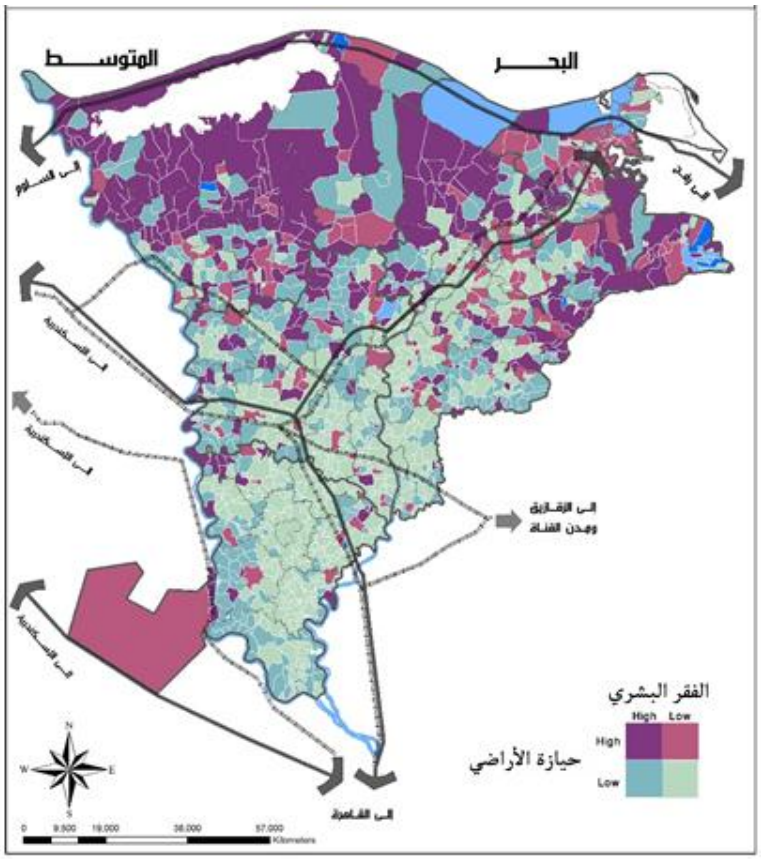


شكل 13 ارتباط الفقر البشري ومعدل حيازة الأراضي الزراعية على مستوى القرى بإقليم الدلتا

### ث- الفقر البشري وخدمات الطرق والمواصلات

ترجع أهمية الطرق والمواصلات في تخفيف حدة الفقر الحضري والحرمان البشري إلى دورها في عملية تسهيل الدخول إلى سوق العمل، والتعليم والتدريب؛ فهي وسيلة الوصول إلى الخدمات المختلفة، وبالتالي يُمكن اعتبار الطرق والمواصلات عنصر مُكمّل لجميع الخدمات. فما الخدمة التي قد تقدمها مدرسة أو مستشفى بدون تزويد السكان بطريق يؤدي إلها ويُعظّم من النطاق الذي تخدمه، بالإضافة إلى ذلك فقد ذكر David Clarck[48] أن توافر الطرق السريعة تعمل على زيادة معدلات التحضر ورفع مستوى المعيشة - بالقرى الواقعة على تلك الطرق - إلى جانب العديد من الأسباب الأخرى، والتي تؤدي إلى اثراء القطاع الاقتصادي نتيجة التبادل الذي ينشأ نتيجة سهولة الوصول إليها.

يمر الطريق الزراعي الواصل بين القاهرة والإسكندرية من خلال إقليم الدلتا بمحافظتي المنوفية والغربية بمركزي قويسنا وبركة السبع ومركزي طنطا وكفر الزيات، شكل 14، ولقد لاحظنا - من خلال دراسة كلاً من مؤشر التنمية البشرية ومؤشر الحرمان البشري-التأثير الذي تركه مرور الطريق من خلال قرى تلك المراكز من ارتفاع ملحوظ بقيمة المؤشرين في تباين واضح كلما ابتعدنا عن حيز الطريق، بالإضافة إلى ذلك تخلق خطوط السكك الحديدية الرئيسية بالإقليم –مثل خط القاهرة الإسكندرية الذي يمر من خلال مدينة طنطا وكذلك خط طنطا المتجه إلى المحلة الكبرى والمنصورة ودمياط-نطاقاً من القرى التي يقل فيها الحرمان البشري وترتفع معدلات التنمية البشرية، في المقابل نُلاحظ قصور خدمات الطرق والمواصلات في محافظة كفر الشيخ وكذلك مراكز محافظة المنوفية المحاذية لفرع رشيد، وكيف كان لذلك انعكاساً على قيمة مؤشر الحرمان بتلك القرى، ومن هنا نستخلص أن خدمات الطرق والمواصلات تُعتبر من العوامل الأساسية التي تتحكم في توطن الحرمان البشري بإقليم الدلتا، ويؤدي توافرها إلى تخفيف حدة الفقر بالإقليم

[48] Urban Geography; An Introductory Guide, David Clarck, 1982, The Johns Hopkins University Press

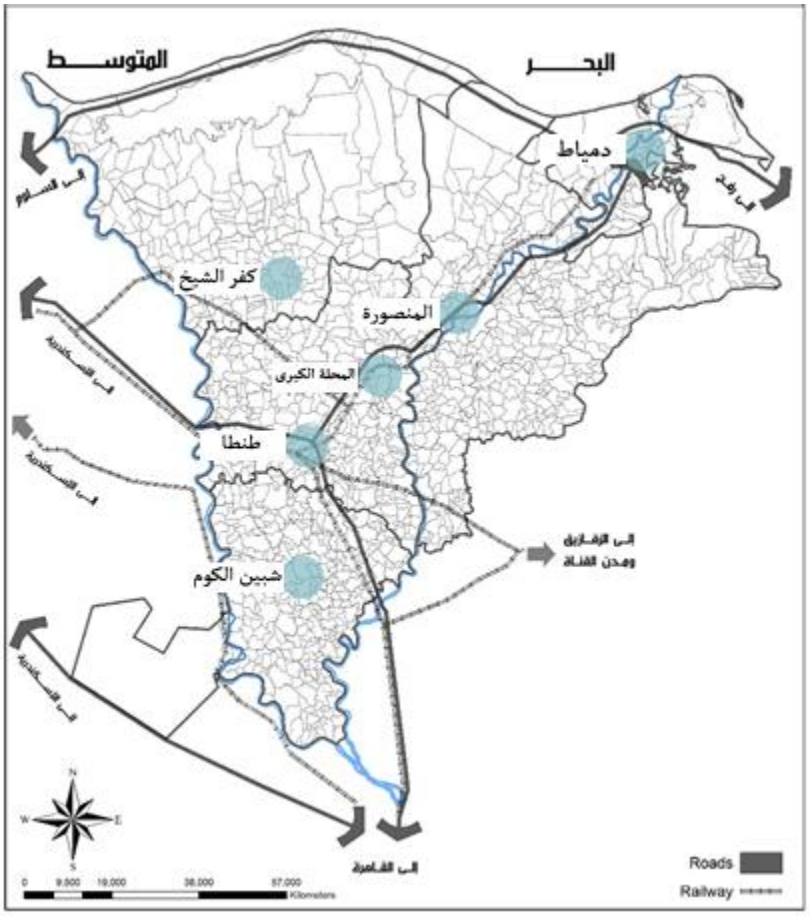


شكل 14 شبكة الطرق الرئيسية والسكك الحديدية بإقليم الدلتا

4-2-3 نتائج تحليل التمايز

يُستخدم التحليل المميز/الفيصل بصورة مبدئية في تحليل انتماء نتائج العينات إلى فئات بعينها، اعتماداً على مجموعة من المتغيرات التي تساعد في توقع ذلك الانتماء، ويستخدم البحث هذا الاختبار الإحصائي بالأساس لتصنيف المدن والقرى التي تم رصد متغيراتها في مجموعات (تصنيفات) وقياس مدى جودة ذلك التصنيف.

خلصت الدراسة بعد إجراء العديد من التحليلات إلى مجموعة من المتغيرات التي يُمكنها رسم علاقة واضحة لمناطق توطن الفقر بالإقليم، وتضمنت أربعة متغيرات هي: (نسبة الأمية بين سكان القرية-عدد الإناث المتفرغات للمنزل-نصيب الفرد من الناتج الإجمالي المحلي للقرية وأخيراً نسبة السكان المتصلين بالشبكة العامة للصرف الصحي بالقرية)، ويُظهر جدول 7 نتائج ذلك التحليل حيث تُفسر الأمية 66.2 بالمائة من الفقر بالإقليم، ويعني ذلك وجود 33.8 بالمائة فقط من الحالات غير مُفسرة بنسبة الأمية بين السكان وحدها.

جدول 7 قيمة Wilks' Lambda للمتغيرات المستخدمة في التحليل

| المتغيرات | Wilks' λ | F | قيمة المعنوية Sig. |
|---|---|---|---|
| **معدل الأمية** | 0.338 | 716.616 | 0.00 |
| **نسبة النساء المتفرغات للمنزل** | 0.844 | 67.369 | 0.00 |

| | | | |
|---|---|---|---|
| **نصيب الفرد من الناتج الإجمالي المحلي بالجنيه** | 0.995 | 1.732 | 0.140 |
| **نسبة السكان المتصلين بالشبكة العامة للصرف الصحي** | 0.943 | 21.915 | 0.00 |

يُظهر جدول 8 قيمة حَيْد Eigenvalue[49] للتحليل والتي تُسجل قيمة ارتباط قدره 0.815 للمعادلة الأولى الناتجة من التحليل والتي يُمكن صياغتها طبقاً للبيانات الواردة في جدول 9 على النحو التالي:

معادلة 9

$$ف = (م \times 0.994) + (ث \times 0.008-) + (ل \times 0.17) + (ق \times 0.07-)$$

حيث:

م : نسبة الأمية بين السكان بالقرية.
ث: نسبة الإناث المتفرغات للمنزل بالقرية.
ل: نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي للقرية بالجنيه المصري.
ق: نسبة السكان المتصلين بالشبكة العامة للصرف الصحي بالقرية.

جدول 8 نسبة التباين داخل المجموعة والـ Eigen values للمتغيرات المستخدمة في التحليل

| الدالة | قيمة الحيد | نسبة التباين | % التباين التراكمي | الارتباط الكانونيكال |
|---|---|---|---|---|
| **1** | 1.973 | 99.2 | 99.2 | 0.815 |
| **2** | 0.013 | 0.6 | 99.8 | 0.112 |
| **3** | 0.003 | 0.1 | 99.9 | 0.052 |
| **4** | 0.001 | 0.1 | 100.0 | 0.036 |

جدول 9 وزن المتغيرات المستخدمة في التحليل في تفسير نسبة الفقر بقرى إقليم الدلتا

| المتغيرات | الدالة | | | |
|---|---|---|---|---|
| | **1** | **2** | **3** | **4** |
| معدل الأمية | 0.994 | 0.092 | 0.008- | 0.0353- |
| نسبة النساء المتفرغات للمنزل | 0.008- | 0.155 | 0.188- | 1.028 |
| نصيب الفرد من الناتج الإجمالي المحلي بالجنيه | 0.017 | 0.333 | 0.944 | 0.055 |
| نسبة السكان المتصلين بالشبكة العامة للصرف الصحي | 0.070- | 0.933 | 0.278- | 0.241- |

وباستخدام القيم الناتجة من معادلة 5 لقرى الإقليم تم رسم خريطة لأماكن توطن الحرمان البشري، شكل 15، والتي تؤكد على توطن المستويات المرتفعة من الفقر في شمال الإقليم وبصفة عامة في قرى محافظة كفر الشيخ، مع ملاحظة انخفاض مستويات الفقر نزولاً إلى

(49) تُشير قيمة الحيد eigenvalue إلى نسبة التباين التي تم تفسيرها، وترتبط قيمة الحيد المرتفعة بتولد معادلات قوية.

مُحافظتي المنوفية والغربية، كما يظهر التباين بين القرى المُحاذية لفرعي رشيد ودمياط، حيث ترتفع قيمة مؤشر الفقر البشري بالقرى المحاذية لفرع رشيد وتتحسن في انخفاض واضح حول فرع رشيد، كما أظهرت النتائج تحسناً ملحوظاً في القرى التي تخدمها شبكات الطرق السريعة والسكك الحديدية وخاصة في حالة طريق القاهرة-الإسكندرية الزراعي وكذلك طريق طنطا-دمياط مروراً بمدينتي المحلة الكبرى والمنصورة.

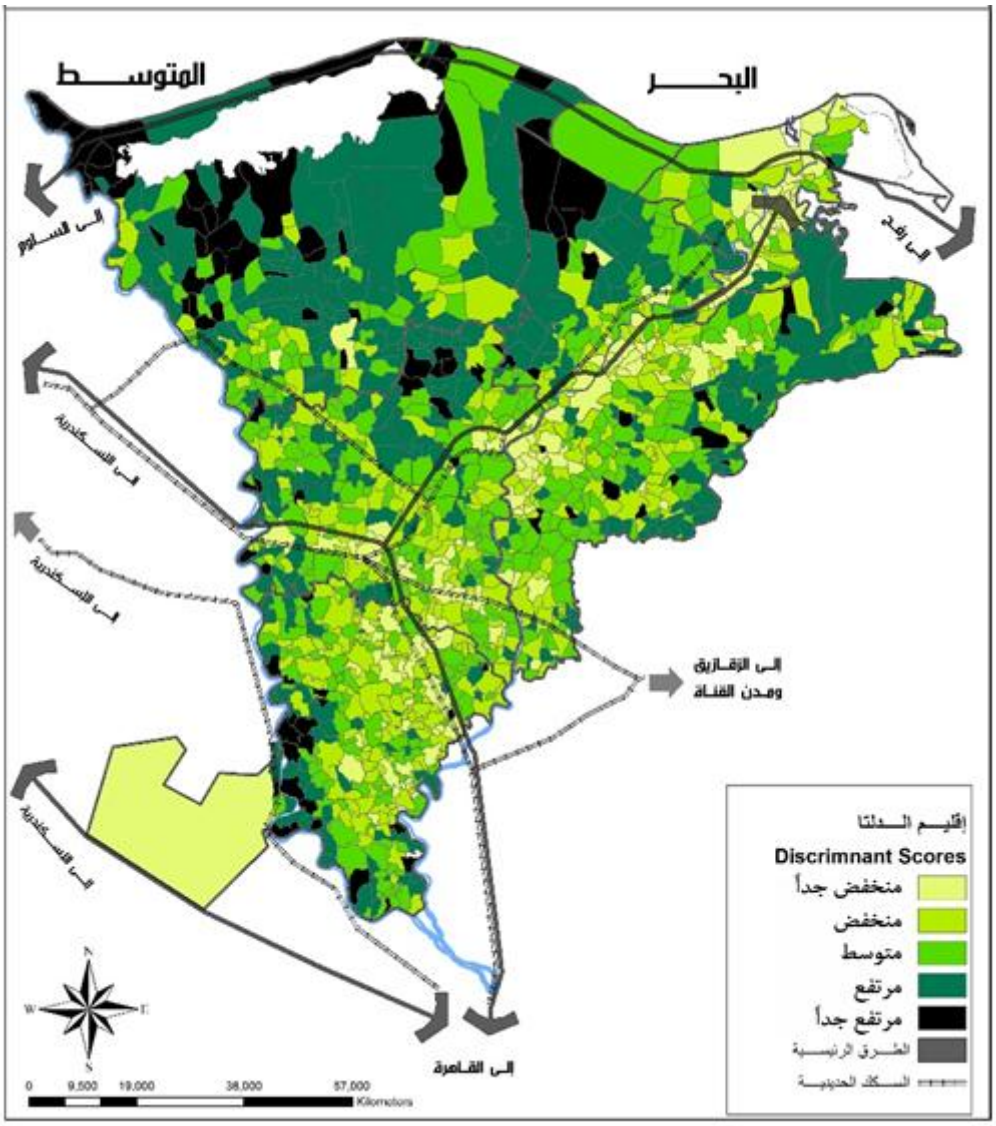


شكل 15 مناطق توطن الحرمان البشري بقرى إقليم الدلتا

## 3-4 الدراسة الميدانية ونتائجها

خلصت الفصول السابقة إلى ماهية الوضع الراهن في إقليم الدلتا، خصوصاً فيما يتعلق بمسببات وتبعات الفقر، وكما تضمن *الباب الثالث – الإطار النظري* فإن هذا البحث يعني بالوصول إلى مقياساً للفقر يعتمد على الاستهلاك، ويوظف في سبيل ذلك المخلفات البلدية الصلبة، كمؤشر لاستهلاك الأسر ومن ثَم ما يحصلونه من دخل وكذا مستوى معيشتهم؛ ومن هنا ينتقل البحث في الجزء التالي إلى الدراسة الميدانية التي تم اجرائها على مستوى مدن وقرى محافظة المنوفية.

اختار الباحث محافظة المنوفية كحالة دراسية Case Study لأنها مجتمع متباين ويعكس خصائص عديدة في المجتمع المصري، فهي ملاصقة لإقليم القاهرة الكبرى GCR، الأمر الذي يؤثر على عملية النمو الاقتصادي والحضري بالمحافظة، وينعكس على توطن الأنشطة الاقتصادية بها، وكذا تختلط بالمحافظة المناطق الريفية والحضرية بنسبة 80 بالمائة و20 بالمائة على الترتيب، كما يظهر بها المجتمع الريفي التقليدي والأراضي الزراعية المستصلحة الجديدة، وبها منطقتين صناعيتين بمدينتي قويسنا والسادات كما يتوطن بشبين الكوم صناعات غذائية ونسيجية، بالإضافة إلى الصناعات اليدوية البيئية كالفخار والسجاد الحرير بقرى مركز أشمون، وأخيراً فإن الباحث يعمل بالمحافظة مما يعطيه نظرة عن كَثَب على طبيعة المحافظة والمجتمع الأمر الذي يثري العملية البحثية.

تتكون المنوفية من تسعة مراكز، وعشرة مُدن بالإضافة إلى 70 وحدة محلية تضم 254 قرية (EVD, 2008). تبلغ مساحة المنوفية 2543 كم2 (Genina, 2008)، وهي بذلك تُشكل حوالي 0.2 بالمائة من المساحة الكلية لمصر، وما يقارب 2.5 بالمائة من المساحة المأهولة بالجمهورية، شكل 16.

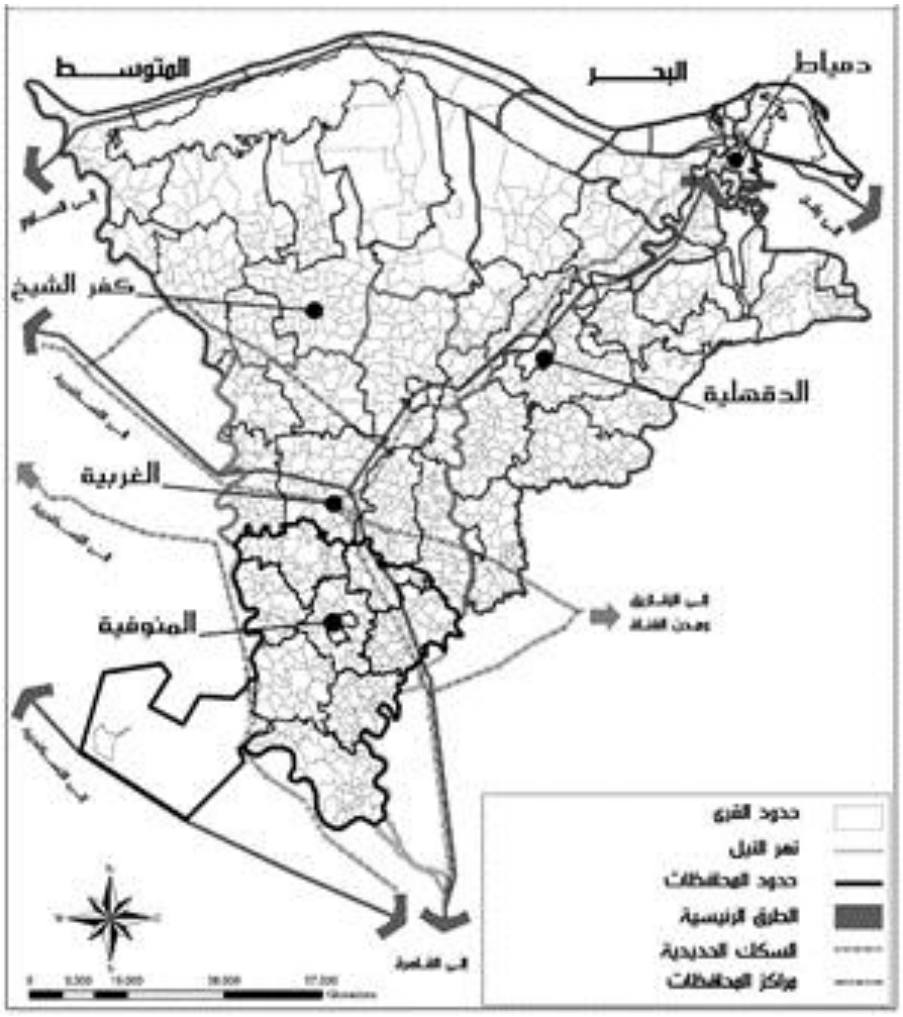


شكل 16: موقع محافظة المنوفية

يبلغ عدد المدن والقرى التي وقعت داخل حيز البحث 74 مدينة وقرية أي حوالي 30 بالمائة من إجمالي الوحدات الإدارية بمحافظة المنوفية؛ وذلك بواقع سبعة مُدن هي: شبين الكوم، وقويسنا،

وبركة السبع، ومنوف، والسادات، والباجور، وسرس الليان، بالإضافة إلى 67 قرية توزعت على مراكز المحافظة المختلفة.

استخدم الباحث نموذج يعتمد على مدى توطن الفقر بالقرية والمدينة لتحديد عدد الأكياس المطلوب فحصها من كل قرية ومدينة[50]، وقد وصل عدد الأكياس التي تم فحصها إلى حوالي 4870 كيس، حيث تراوح عدد الأكياس التي تم جمعها من كل مدينة وقرية ما بين 31 إلى 91 كيس[51]، ويوضح شكل 17 توزيع المدن والقرى التي تضمنتها العينة، وتم مراعاة أن تشمل العينة جميع مستويات الفقر البشري المتوطنة بالمحافظة؛ أي أنه عند سحب العينة تم تضمينها مُدناً وقرىً تُغطي كل شرائح الفقر التي سيتم إجراء التحليلات عليها في الفصل القادم 4-3-1 *تحليل البيانات*.

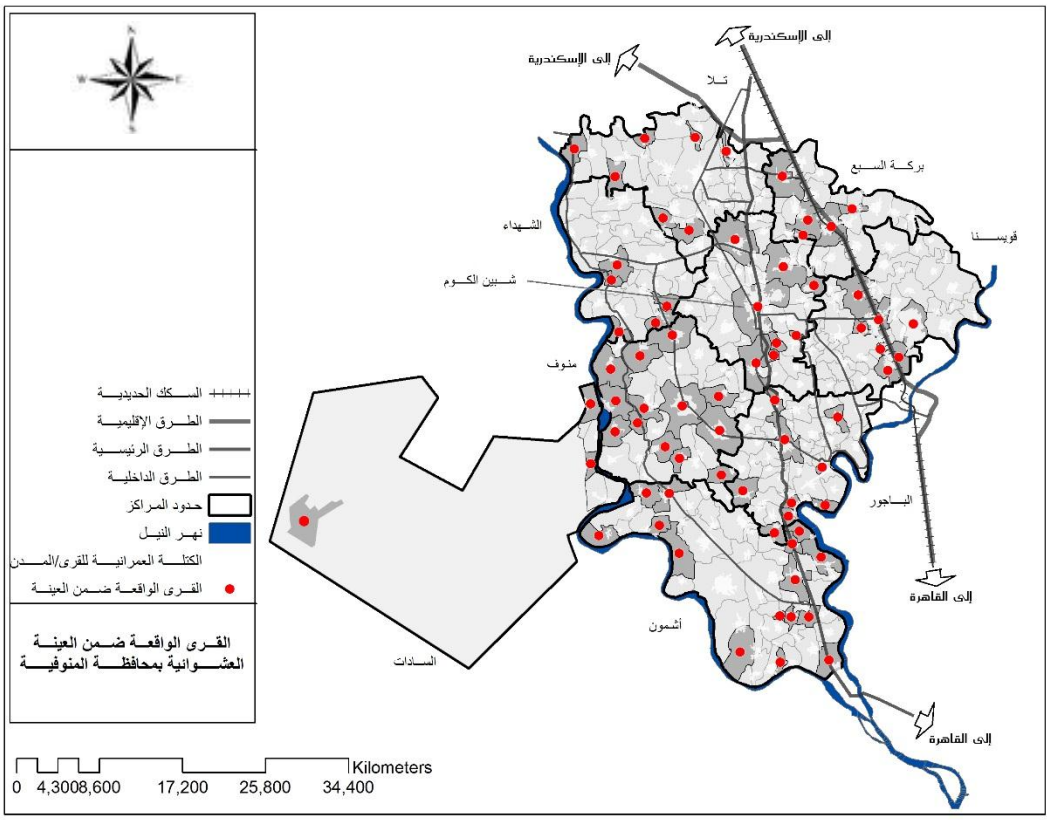


شكل 17: المدن والقرى التي تشملها العينة في محافظة المنوفية

المصدر: الباحث

قام الباحث من أجل فحص خصائص المخلفات الصلبة في المدن والقرى الواقعة ضمن العينة العشو ائية بوزن كل كيس وفرز مكوناته، ولذلك تم تصنيف المكونات تبعاً لتصنيف البرنامج الوطني لإدارة المخلفات الصلبة[52] National Solid Waste Management Program

[50] يُمكن الإطلاع على تفاصيل النموذج الذي جرى استخدامه للوقوف على عدد الأكياس التي يجب جمعها من كل مدينة وقرية بملحق رقم 5 اختيار العينة العشوائية

[51] في بعض الأحيان كان يتثنى للباحث جمع جميع الأكياس المطلوبة من المدينة أو القرية في يوم واحد، وفي أحيانٍ أخرى كان الأمر يستلزم الذهاب للقرية لأكثر من يوم.

[52] فى عام 2009، تبين للحكومة المصرية مدى الحاجة إلى برنامج وطني لإدارة المخلفات يستجيب للأزمة الحالية التى تواجهها مصر. وتم تشكيل لجنة وزارية كلفت بصياغة برنامج وطني للمخلفات الصلبة وهي تضم ممثلين من الوزارات المعنية بإدارة منظومة المخلفات الصلبة، وفي عام 2010, بعد استشارات مكثفة بين الوزارات والخبراء المحليين والأجانب وغيرهم من المعنيين، تم التوصل إلى موافقة جماعية لضرورة وضع هيكل مؤسسي للمخلفات الصلبة.

والذي يصنف مكونات المخلفات الصلبة البلدية إلى: عضوي، وورق، وبلاستيك، ومعادن، وزجاج، ومنسوجات، ومن الجدير بالذكر أن بعض القرى تم جمع العينات الخاصة بها من المقالب الرئيسية بالمراكز التي تضمها، وبعضها الآخر تم جمعها من القرى ذاتها[53]، وجرى جمع وفرز العينات باستخدام استمارة[54] تحتوي على وزن كل كيس ووزن كُل مُكوّن من مكوناته.

توضح العينة صورة عامة عن حالة المخلفات البلدية الصلبة المتولدة بمحافظة المنوفية، حيث يبلغ متوسط وزن المخلفات البلدية الصلبة المتولدة عن الأسرة بمحافظة المنوفية حوالي 3.63 كجم/يوم، وتُنتج الأسرة بمدينة السادات أكبر كمية من المخلفات البلدية الصلبة على مستوى المحافظة وصلت إلى حوالي 4.96 كجم/يوم، بالمقابل فإن الأسرة في قرية شمنديل التابعة لمركز قويسنا تنتج أقل كمية من المخلفات البلدية الصلبة بواقع 2.35 كجم/يوم، وحيث أن متوسط حجم الأسرة بمحافظة المنوفية يبلغ حوالي 4.23 فرد[55]، وبهذا يُمكن استنتاج أن معدل تولد المخلفات البلدية الصلبة الفرد بالمحافظة تتراوح بين 0.5 كجم/ الفرد/اليوم إلى 1.17 كجم/الفرد/اليوم، أي حوالي 0.858 كجم في المتوسط وهو معدل أعلى نسبيا مقارنة بالمعدلات المقررة للريف على مستوى الجمهورية.

تُشكل المخلفات العضوية النسبة الأكبر ضمن مكونات المخلفات البلدية الصلبة المتولدة بمحافظة المنوفية، حيث تتراوح نسبة المخلفات العضوية بين 70.64 بالمائة إلى 86.50 بالمائة من جملة المخلفات البلدية الصلبة المتولدة، ويتراوح محتوى المخلفات البلدية الصلبة من الورق بين 3.49 بالمائة و11.06 بالمائة من جملة المخلفات البلدية الصلبة المتولدة، أما بالنسبة لمحتوى البلاستيك فقد تراوح بين 7.14 بالمائة و13.23 بالمائة من جملة المخلفات البلدية الصلبة المتولدة، ويُبيّن جدول 10 نسبة مشاركة كل محتوىً في تركيب المخلفات البلدية الصلبة بمحافظة المنوفية.

جدول 10 محتوى المخلفات الصلبة البلدية بمحافظة المنوفية

| | مكونات المخلفات الصلبة البلدية | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | عضوي (%) | ورق (%) | بلاستيك (%) | معادن (%) | زجاج (%) | منسوجات (%) |
| الحد الأدنى | 70.64 | 3.49 | 7.14 | 0.07 | 0.34 | 0 |
| الحد الأقصى | 86.50 | 11.06 | 13.23 | 3.60 | 4.44 | 2.38 |
| المتوسط | 77.86 | 8.86 | 9.15 | 1.45 | 1.79 | 1.19 |

المصدر: الباحث، بناءاً على العينة التي تم جمعها بالمدن والقرى.

استخدم الباحث البيانات الخاصة بالمخلفات البلدية الصلبة المتولدة في محافظتي الغربية وكفر الشيخ طبقاً لتقرير البرنامج الوطني لإدارة المخلفات الصلبة، بغية التأكد من صلاحية validity العينة، يوضح جدول 11 أن نتائج العينات التي تم جمعها على مستوى محافظة المنوفية تقع ضمن نطاق كلاً من وزن وتركيب المخلفات البلدية الصلبة في محافظتي الغربية وكفر الشيخ، مما يؤكد القدرة على الاعتماد على البيانات التي تم جمعها بالعينة.

[53] من الإشكاليات الهامة التي تم التركيز عليها عند جمع وفرز العينات هي المكونات التي تستهوي ملتقطي القمامة garbage scavengers مثل البلاستيك والمعادن، الأمر الذي من الممكن أن يؤثر على جودة البيانات، لذا قام الباحث بانتقاء أكياس القمامة التي يبدوا عليها أنها لم يتم نبشها من قبل الزبالين، بالتوازي مع اختيار أوقات لا يتم فيها مرور الزبالين، ووصل الأمر في بعض الأحيان إلى الاتفاق مع العاملين الرسميين في جمع القمامة إلى الاحتفاظ ببعض الأكياس دون فتحها.

[54] توجد الاستمارة التي تم استخدامها بملحق رقم 6 استمارة جمع العينات.

[55] طبقاً للجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء في 2006.

جدول 11 تركيب المخلفات الصلبة البلدية في محافظتي الغربية وكفر الشيخ

| المحافظة | مكونات المخلفات الصلبة البلدية | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | عضوي | ورق | بلاستيك | معادن | زجاج | منسوجات | أخرى |
| الغربية | 55 | 17.0 | 7.0 | 4.0 | 3.0 | 4.0 | 10.0 |
| كفر الشيخ | 85 | 2.5 | 5.0 | 0.5 | 0.8 | 1.0 | 5.2 |

المصدر: Zaki et al. (2013)

1-3-4 تحليل البيانات

يستخدم البحث الطرق الإحصائية المتقدمة متعددة المتغيرات advanced multivariate statistical techniques من أجل الوصول إلى معادلات التمايز/الفيصل discriminant functions التي تحكم العلاقات والفرضيات المختلفة والتي تم طرحها واختبار منطقيتها في *3- الباب الثالث: الإطار النظري*، يُمكننا اعتبار معادلات التمايز تلك بمثابة النموذج الإمبريقي Empirical model لقياس الفقر البشري في الإقليم[56].

تحتوي العينة على مُدنٍ وقرى يختلف مستوى توطن الفقر بها وكذلك الظروف التي أدّت لتوطنه في كُل منها، ولذلك تم إجراء التحليلات ارتكازاً على التمايز بين المُدن (سبعة مُدن) والقرى (67 قرية)، وذلك باستخدام مُتغير وهمي Dummy variable[57]، وأظهرت نتائج التحليلات أنه لا توجد فروق جوهرية بين الريف والحضر في المنوفية، ويؤكد ذلك أن كُلاً من تحليل الانحدار وتحليل التمايز عكسا قيماً منخفضة للتباين[58] بين المدن والقرى بمحافظة المنوفية بدرجة لا تؤثر على جودة التحليلات إذا ما أُدخلت القرى والمُدن في معاً في نفس الوقت؛ قد يؤول ذلك إلى عدة أسباب منها: أن حضر المنوفية يتسم بصفات ريفية مثل تربية الدواجن وتُعتبر الصفة الحضرية به أنه يُعد مراكز إدارية للمحافظة؛ لذا تم الاعتماد على مستوى تركز الفقر كمعيار للتصنيف

*أ- العلاقة بين المخلفات البلدية الصلبة وقيمة مؤشر الفقر البشري*

استخدم الباحث متغيريْن لإجراء التحليل المميز، الأول: المجموعات التي تعبر عن مستوى الفقر كأساس للتصنيف؛ وضمت ثلاثة شرائح للفقر: (فقر مرتفع وفقر متوسط وفقر منخفض)، الثاني: وزن المخلفات البلدية الصلبة.

أظهرت نتائج التحليل تبايناً واضحاً من حيث وزن المخلفات البلدية الصلبة التي تنتجها كل شريحة من شرائح الفقر الثلاث، حيث تراوحت المخلفات البلدية الصلبة المتولدة بين 2.82 كجم/ اليوم إلى 4.31 كجم/ اليوم بين الأسر التي تعاني من الفقر البشري بصورة مرتفعة[59]، والأسر الأقل فقراً[60]، على الترتيب، جدول 12.

جدول 12 وزن المخلفات الصلبة البلدية المتولدة بالنسبة لقيمة مؤشر الفقر البشري

[56] في عام 2011 قام (El-Kholei and Sedky) باستخدام تحليل التمايز من أجل الوصول إلى مؤشرات الفقر في إقليم القاهرة الكبرى، وشملت الدراسة محافظات القاهرة والجيزة والقليوبية وحلوان و6 أكتوبر، علماً بأن الأخيرتان كانتا محافظتان مستقلتان حينها.

(57) المُتغير الوهمي هو مصطلح يُستخدم غالباً في الاقتصاد القياسي والإحصاء خاصة في تحليل الانحدار، ويأخذ قيمة صفر أو واحد ليُعبر عن غياب أو حضور ظاهرة ما يتوقع أن تؤثر على المخرجات، وبالتالي فإن المتغير الوهمي يُستخدم للتصنيف أو التمييز بين مجموعات المتغيرات؛ على سبيل المثال: ذكور أو إناث.

(58) أظهرت التحليلات التي أجريت على مستوى المُدن والقرى أن معامل الارتباط r=0.493، وبلغت قيمة معامل التباين $r^2$=0.243، أما عن نتائج التحليل الفيصل Discriminant analysis فإن قيمة الحيد بلغت eigenvalue=0.321، بينما بلغت قيمة Wilk's Lambda=0.757 وجميعها قيم لا تشي بتباينٍ يؤخذ في الاعتبار.

[59] أكثر من 20.82 بالمائة على مؤشر الفقر البشري.

[60] أقل من 15.52 بالمائة على مؤشر الفقر البشري.

| مؤشر الفقر البشري | متوسط كمية المخلفات الصلبة | الانحراف المعياري | عدد العينات | |
|---|---|---|---|---|
| | | | مرجح | غير مرجح |
| منخفض (اقل من 15.52%) | 4.31 | 0.4567 | 12 | 12 |
| متوسط (15.52:20.82%) | 3.95 | 0.4197 | 37 | 37 |
| مرتفع (20.82% فأكثر) | 2.82 | 0.2519 | 25 | 25 |
| الإجمالي | 3.63 | 0.7012 | 74 | 74 |

تُشير نتائج التحليلات إلى أن حوالي 83.8 بالمائة من الحالات التي تم إدخالها في التحليل تم تصنيفها تصنيفاً صحيحاً، جدول 13، يتناسب وزن المخلفات البلدية الصلبة المتولدة من المدينة أو القرية تناسبا عكسيا مع مستوى الفقر البشري لتلك الحالة، أي أنه كلما كان وزن المخلفات البلدية الصلبة التي تولدها الأسر مرتفعاً أشار ذلك إلى انخفاض قيمة مؤشر الفقر البشري لديها، وكذا كلما كان وزن المخلفات البلدية الصلبة التي تولدها الأسر منخفضاً فإن ذلك يعكس ارتفاعاً في قيمة مؤشر الفقر البشري التي تُعاني منها الأسر.

نتج عن التحليل معادلة تمايز واحدة، ذات قيمة حَيْد Eigenvalue تساوي 2.534، ويُظهر جدول 14 معاملات دالة التمايز التي تحكم العلاقة بين وزن المخلفات الصلبة البلدية ومستوى الفقر البشري للأسرة.

جدول 13 نتائج التصنيف

| | مؤشر التنمية البشرية | المجموعة المتوقعة | | | الإجمالي |
|---|---|---|---|---|---|
| | | منخفض | متوسط | مرتفع | |
| % | منخفض (اقل من 15.52%) | 41.7 | 58.3 | 0.0 | 100.0 |
| | متوسط (15.52:20.82%) | 5.4 | 86.5 | 8.1 | 100.0 |
| | مرتفع (20.82% فأكثر) | 0.0 | 0.0 | 100.0 | 100.0 |
| 83.8 بالمائة من الحالات تم تصنيفها تصنيفاً صحيحاً | | | | | |

جدول 14 معاملات دالة التمايز

| | الدالة (1) |
|---|---|
| متوسط الوزن | 2.644 |
| الثابت | 9.600- |

### *ب- العلاقة بين تركيب المخلفات البلدية الصلبة وقيمة مؤشر الفقر البشري*

بالنسبة لتركيب المخلفات البلدية الصلبة فقد تم استخدام نفس مجموعات التصنيف الثلاثة السابقة مع المكونات الست والتي تُشكل تركيب المخلفات الصلبة البلدية وهي: 1) المخلفات العضوية، 2) المخلفات الورقية، 3) المخلفات البلاستيكية، 4) المخلفات المعدنية، 5) المخلفات الزجاجية، 6) المنسوجات؛ وقد نتج عن هذا التحليل معادلتان؛ الأولى تفسر حوالي 71 بالمائة من التباين بقيمة حَيْد تساوي 3.170، والثانية تفسر 29 بالمائة من التباين بقيمة حَيْد 1.294، جدول 15.

جدول 15 قيم الحيد لدوال التمايز

| الدالة | قيمة الحيد | % من التباين | % التراكمي | الارتباط الكانونيكال |
|---|---|---|---|---|
| 1 | 3.170 | 71.0 | 71.0 | 0.872 |
| 2 | 1.294 | 29.0 | 100.0 | 0.751 |
| تم التحليل باستخدام أول معادلتي تميز | | | | |

يتناول جدول 16 معاملات الدوال التي تصيغ العلاقة بين كلٍ من مركبات المخلفات البلدية الصلبة ومستوى الفقر البشري للأسرة، وتظهر المعادلات الوزن النسبي لكل محتوىً من محتويات المخلفات البلدية الصلبة المتولدة وكيف ينعكس على المستوى المعيشي للأسرة، يتضح من المعادلة الأولى مدى تأثير المواد العضوية والورقية والبلاستيكية على مستوى الأسرة المعيشي، في حين تتركز المعادلة الثانية على محتوى المخلفات البلدية الصلبة من الزجاج والمواد البلاستيكية لإظهار التباين.

جدول 16 معاملات دوال التمايز

| المكونات | الدالة | |
|---|---|---|
| | 1 | 2 |
| عضوي | 3.346 | 0.991 |
| ورقي | 2.874 | 15.891- |
| زجاجي | 12.499- | 33.386 |
| معدني | 1.201 | 8.964- |
| بلاستيكي | 3.142 | 16.047 |
| منسوجات | 2.375- | 0.39- |
| (الثابت) | 10.580- | 4.705- |

ومن ثم يُمكننا صياغة المعادلات الناتجة من تحليل التمايز كما يلي:

*معادلة 10* *ف= – 9.6 + 2.644 متوسط الوزن*

*معادلة 11* *ف= -10.580+ [(3.346 ع)+(2.874 و)-(12.499 ز)+(12.201 م) +(3.142 ب)-(2.375 ن)]*

*معادلة 12* *ف=-4.705+ [(0.991ع)-(15.891 و)-(33.38 ز)-(8.964 م) +(16.047 ب)-(0.039 ن)]*

حيث: ع: عضوي، و: ورق، ز: زجاج، م: معادن، ب: بلاستيك، ن: منسوجات

إذا ما اعتبرنا تحليل التمايز تحليلاً استكشافياً explanatory، فإن البحث يستخدم تحليل الانحدار من أجل تعزيز القدرة على تعميم النتائج السابقة على كامل نطاق المحافظة، لذلك استخدم الباحث متغيرين لتحليل الانحدار هما: كمية المخلفات البلدية الصلبة الناتجة (كمتغير مستقل)، وقيمة مؤشر الفقر البشري (كمتغير تابع)، وبحسب نتائج التحليل، بلغت قيمة معامل الارتباط بين المتغيرين R=0.840، أي أن كمية المخلفات البلدية الصلبة التي تولدها الأسرة ترتبط بنسبة 84 بالمائة بمستوى الفقر البشري لدى الأسرة، جدول 17.

جدول 17 نتائج تحليل الإنحدار

| النموذج | معامل الارتباط R | قيمة التباين R square | قيمة التباين المُعدّل | الخطأ القياسي |
|---|---|---|---|---|
| 1 | 0.840 | 0.706 | 0.701 | 4.01459 |

أوضحت نتائج تحليل الانحدار أن قيمة التباين في التغير بين المتغيرين $R^2$=0.706، مما يعني أن حوالي 70 بالمائة من التغير في مستوى الفقر البشري يُمكن تفسيره من خلال التغير في

كميات المخلفات البلدية الصلبة المتولدة، وعلى ذلك يُمكن استخدام المعادلة المستنبطة من تحليل الانحدار في عمل اسقاطات Projection وتقديرات مستقبلية Prediction، جدول 18 يوضح معاملات المعادلة التي ترسم العلاقة بين كل من مؤشر الفقر البشري وكمية المخلفات البلدية الصلبة المتولدة.

جدول 18 معادلة تحليل الانحدار

| النموذج | المعاملات | | T | Sig. | الارتباط | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | المضاعف | الخطأ القياسي | | | الترتيب الصفري | الجزئي | الجزء |
| (الثابت) | 54.249 | 2.478 | 21.896 | 0.0 | | | |
| الوزن (و) | 8.800- | 0.670 | 13.134- | 0.0 | 0.840- | 0.840- | 0.840- |

المتغير المستقل هو مؤشر الفقر البشري (ف)

تُعتبر المعادلة الناتجة من تحليل الانحدار ذات دلالة إحصائية مُرتفعة المعنوية؛ حيث أن قيمة (t) تساوي 8.76 ويمكن صياغتها كما تظهر معادلة 13

معادلة *13* ف = 54.249 -8.800 و

يمكننا الحصول على متوسط وزن المخلفات البلدية الصلبة المتولدة من كل مدينة/ قرية وذلك باستنتاج *معادلة 14* من معادلة *13*، وبمعلومية قيمة مؤشر الفقر البشري لكافة مُدن وقرى محافظة المنوفية.

*معادلة 14* $و = (ف - 54.249) \times 8.800$

$$و = (ف - 54.249) \times 8.800$$

بالتعويض في معادلة 14 بقيمة مؤشر الفقر البشري نحصل على وزن المخلفات البلدية الصلبة المتولدة لكل قرية ومدينة، والتي يُمكننا تمثيلها جغرافياً كما يظهر شكل 18.

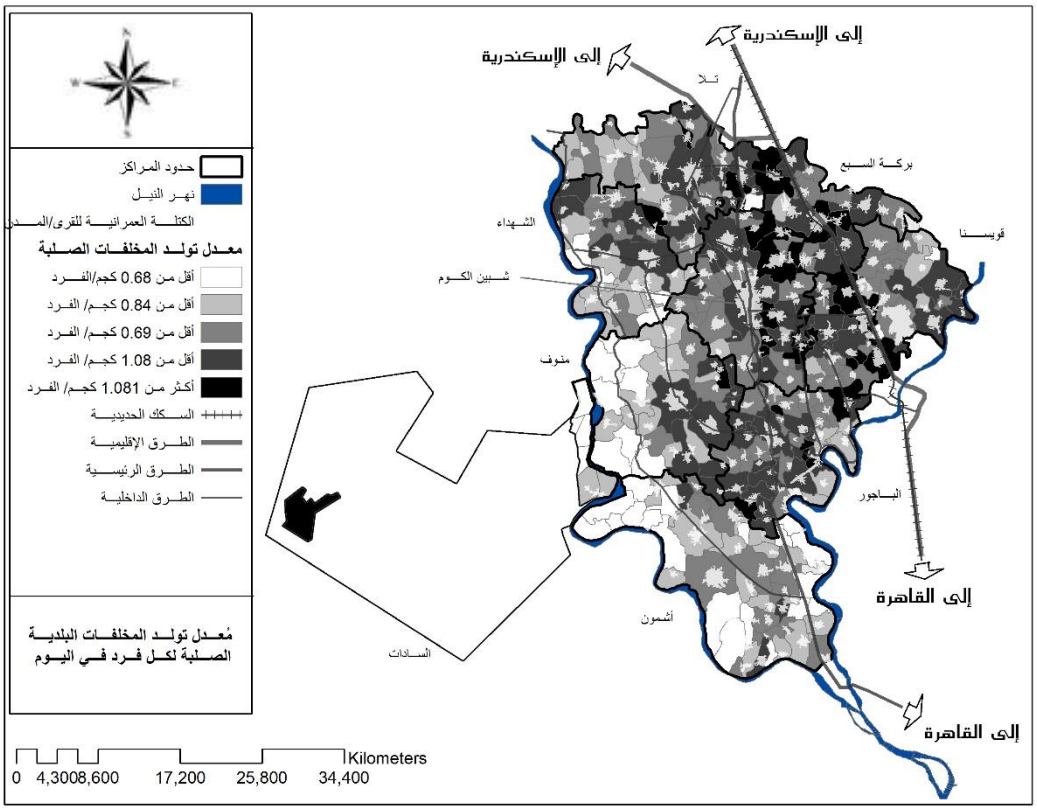


شكل 18 وزن الإنتاج اليومي للفرد من المخلفات الصلبة البلدية في محافظة المنوفية
المصدر: الباحث بناءاً على تحليل البيانات.

مما سبق، يتضح حجم التباين بين مدن وقرى محافظة المنوفية من حيث وزن ما ينتجه الفرد يومياً من المخلفات البلدية الصلبة، الأمر الذي يعكس معدلات استهلاك الأسر وبالتالي مستوى معيشتها، ويتسق ذلك التباين مع توزيع الفقر البشري على مستوى محافظة المنوفية، شكل 15.

تُشير نتائج التحليلات إلى صحة العلاقات والفرضيات التي تضمنها *الباب الثالث -الإطار النظري، الأمر الذي يؤكد* إمكانية استخدام المخلفات البلدية الصلبة في عملية استهداف الفقراء؛ وعلاوة على ذلك فإن بمعلومية تركيب المخلفات البلدية الصلبة التي تولدها الأُسر وقيمة كُل مركب منها، يُمكننا صياغة آليات عملية إدارة المخلفات البلدية الصلبة MSWM وخاصة امكانية استعادة تكلفة الجمع والفرز والتخلص الامن من النفايات، إلى جانب العديد من الأمور التي سيعرضها الباب التالي والذي يضم *الخلاصة والتوصيات*.

## 5- الباب الخامس: الخلاصة والتوصيات

يتكون هذا الباب من ثلاثة أجزاء، يتضمن الأول الخلاصة والنتائج التي توصل إليها البحث، ويشمل ذلك الإجابة على الأسئلة البحثية التي وردت في الباب الأول، ويضم الجزء الثاني التوصيات والمقترحات الواجب اتخاذها، أم الجزء الثالث فيحتوي على جدول أعمال للأبحاث المستقبلية، والتوصيات التي من شأنها تسهيل عملية البحث في دراسة الفقر.

### 5-1 الخلاصة والنتائج

تركزت جهود هذا البحث في محاولة استخلاص مؤشرات للفقر تتماشى مع طبيعة الوضع الراهن لإقليم الدلتا بصورة عامة ومحافظة المنوفية بصورة خاصة، واستعرض البحث مدى قصور المقاييس المعتمدة عالمياً خاصة مع محاولات تطبيقها محلياً في ظل الأوضاع الاقتصادية الشائكة وتعدد أوجه القصور في الخدمات والقضايا التي ترتبط بالفقر، كما أكدت النتائج على أهمية الاعتماد على التحليلات المكانية من أجل صياغة سياسات أكثر دقة وموضوعية قادرة على التحسين من الأحوال المعيشية للسكان.

يُعد التحول إلى مقاييس الفقر متعددة الأبعاد ضرورة مُلحة تُساعد على الإلمام بالمسببات والتبعات المختلفة للفقر والحرمان وسوء الأحوال المعيشية، وبالتالي تظهر مميزات منهج فقر القدرة Capibaility في الوقوف على مؤشرات تضمن شمولية مقاييس الفقر، وتُساعد على صياغة سياسات وبرامج التخفيف من حدة الفقر وتضمن جدوى محاولات استهداف الفقراء.

إن التباين في توطن الفقر على مستوى مصر بصورة عامة وبين الحضر والريف بصورة خاصة، يُعد ترجمة لسياسات التنمية التابعة التي أنتجت إنحيازاً واضحاً في رسم خطط التحضر والنمو بما يخدم أصحاب النفوذ ورؤوس الأموال من أجل مسايرة الأسواق العالمية، الأمر الذي أدّى فوارق إقليمية تظهر في أوضح صورها في الهيمنة الحضرية لبعض المُدن منها طنطا والمحلة الكبرى والمنصورة وشبين الكوم على سبيل المثال، وبالتالي تراكم الفقر في مُدنٍ وقرى على حساب أُخرى.

يُمكن عرض النتائج التي توصل إليها البحث من خلال الإجابة على الأسئلة البحثية التي مثلت إطاراً للبحث كالآتي:

- من هم الفقراء بإقليم الدلتا؟ وأين يعيشون؟

أظهرت التحليلات أن الفقر بإقليم الدلتا يتركز بين السكان الذين تتدنى لديهم الحالة التعليمية، لذا تركزت أعلى معدلات الفقر البشري بين الأميين والمتسربين من التعليم، ولعل تدنى المستوى التعليمي يؤثر على الإلتحاق بالفرص، ويُقلص الخيارات المتاحة من أجل التخلص من الفقر، كما أثبتت التحليلات وجود ارتباط وثيق بين العمل بالزراعة وارتفاع معدلات الفقر البشري، ومن الممكن أن يئول ذلك إلى أن تنويع القاعدة الاقتصادية أدّى إلى انخفاض توطن الفقر البشري ببعض مُدن وقرى إقليم الدلتا، حيث أن اتزان العلاقة بين القطاعات الاقتصادية المختلفة كالصناعة والزراعة والسياحة – على سبيل المثال – ساعد على تحسن الأوضاع المعيشية وانخفاض معدلات الفقر البشري في مناطق مثل جمصة ورأس البر والقرى المحيطة بالمدن التي تحتوي على قاعدة صناعية واضحة مثل المحلة الكبرى وقويسنا.

يعد مدى توافر أو قصور خدمات الصرف الصحي من أهم العوامل التي ساعدت على تفسير تباين توطن الفقر بإقليم الدلتا، حيث تزامن تركز الفقر البشري بمعدلات مرتفعة مع غياب خدمات الصرف الصحي، ويرجع ذلك إلى الدائرة المغلقة التي يخلقها غياب خدمات الصرف الصحي من توطن الأمراض المرتبطة بالماء التي تضيف المزيد من الأعباء على الأسر الفقيرة، وتؤدي إلى زيادة معدلات الإعالة كنتيجة لخروج أفراد الأسرة من سوق العمل.

أوضح البحث أن تمكين المرأة وتمتعها بتكافؤٍ في فرص الدخول إلى سوق العمل والائتمان والتعليم من شأنه أن ينتشل بعض الأسر من الفقر، لذلك فإن المرأة غير العاملة بإقليم الدلتا تُعاني من الفقر الذي ينصب بدوره على أسرتها والمجتمع بصورة عامة، وقد أظهرت التحليلات ارتفاع مستويات الفقر بين الأسر التي تعولها امرأة أمية عن مثيلاتها من الأسر التي تعولها امرأة مُتعلمة، مما يُشير إلى أهمية دور المرأة في التخفيف من حدة الفقر.

رصدت الدراسة وجود تباين في مستوى توطن الفقر البشري خلقه مرور طريق القاهرة – الإسكندرية الزراعي من خلال محافظتي المنوفية والغربية بإقليم الدلتا، حيث انخفض مستوى توطن الفقر البشري بالمدن والقرى المحاذية للطريق في تباين واضح عن المدن والقرى غير المخدومة بطريق يُتيح لسكانها فرصة للوصول إلى مراكز الأعمال في القاهرة والإسكندرية أو حتى مُدن الأقاليم.

مما سبق يُمكننا أن نستخلص أن الفقراء في إقليم الدلتا يتركزون في الفئات التالية:

- الأميون والمتسربون من التعليم.
- العاملون في الزراعة وغير الحائزين.
- المحرومون من خدمات الصرف الصحي ومياه الشرب.
- المرأة غير العاملة.
- سُكان القرى النائية غير المخدومة بشبكة مواصلات مُناسبة.

أما بالنسبة لأماكن توطن الفقراء بإقليم الدلتا فقد تركز الفقراء بشمال الإقليم وخاصة في نطاق محافظة كفر الشيخ، وأظهرت قيمة مؤشر الفقر البشري انخفاضاً تدريجياً كلما اتجهنا إلى الجنوب، بالإضافة إلى ذلك يتباين تركز الفقر بين المدن والقرى المحيطة بفرع رشيد وفرع دمياط، حيث ارتفعت قيمة مؤشر الفقر البشري بالمدن والقرى المحيطة بفرع رشيد، بينما انخفضت في المدن والقرى المحيطة بفرع دمياط، كما شهدت المناطق الداخلية من الإقليم وغير المخدومة بشبكة طرق ومواصلات وسكك حديدية مناسبة تركزاً مرتفعاً للفقر، ويعد التباين في تركز الفقر البشري بين شرق وغرب محافظة المنوفية دليلاً واضحاً على ذلك، حيث تخدم الأولى شبكة مواصلات جيدة تتمثل في طريق القاهرة الإسكندرية - الزراعي والسكك الحديدية بين القاهرة والإسكندرية، بينما تُعاني الثانية من تردي أحوال الطرق وسوء خدمات السكك الحديدية بها.

- ما هي مؤشرات الفقر في إقليم الدلتا؟

أمكن من خلال التحليلات الإحصائية الوقوف على مجموعة المتغيرات التي تفسر توطن الفقر وتباينه على مستوى إقليم الدلتا، والتي من خلالها يُمكن رسم خريطة الفقر للإقليم بناءاً على

تحديث البيانات باستخدام النموذج الناتج من تحليل التمايز Discriminant analysis، وهذه المؤشرات هي:

- مُعدل الأمية بين السُكان.
- نسبة النساء المتفرغات للمنزل.
- نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي بالجنيه المصري.
- نسبة السكان المتصلين بالشبكة العامة للصرف الصحي.

ومن الملاحظ أن تلك المؤشرات جميعها بيانات مُتاحة ومتوفرة على مستوى الشياخة والقرية؛ فمعدلات الأمية ونسبة النساء المتفرغات للمنزل، ونسبة السكان المتصلين بالشبكة العامة للصرف الصحي، يصدرها الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، بالإضافة إلى ذلك فإن نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي متوفر في بيانات تقارير التنمية البشرية للمحافظات المصرية، وكذا يُمكن احتسابه باستخدام النموذج الخاص ببرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية[61].

- استخدام المخلفات البلدية الصلبة كمؤشر للفقر بمحافظة المنوفية

اثبتت التحليلات التي أجريت بين قيمة مؤشر الفقر البشري ونتائج عينات المخلفات البلدية الصلبة التي تم جمعها على مستوى مدن وقرى محافظة المنوفية وجود علاقة عكسية بين كُل من قيمة مؤشر الفقر البشري وكمية المخلفات البلدية الصلبة التي تولدها الأسرة، فكلما ارتفع قيمة مؤشر الفقر البشري انخفضت كمية المخلفات البلدية الصلبة التي تولدها الأسرة، ومن ناحية أخرى فإن تركيب المخلفات البلدية الصلبة يُمكنه أن يعكس مدى توطن الفقر لدى الأسرة؛ حيث أشار ارتفاع نسبة وجود بعض المكونات مثل: المخلفات العضوية والمعدنية والبلاستيكية إلى ارتفاع المستوى المعيشي للأسرة، بينما أشار استحواذ المخلفات العضوية وحدها على تركيب المخلفات إلى انخفاض في مستوى المعيشة وارتفاع قيمة مؤشر الفقر البشري بين الأسر.

يُعد بناء نموذج لاستخدام المخلفات البلدية الصلبة كمؤشر للفقر - ارتكازاً على مؤشر الفقر البشري كمرجعية تعكس التباين – بمثابة دمج لكل من منهجي الفقر المادي وفقر القدرة؛ حيث يعتبر استخدام المخلفات البلدية الصلبة كمؤشر لاستهلاك الأسرة تطبيقاً لمنهج الفقر المادي، بينما يعد تفعيل مؤشر الفقر البشري كمرجعية لقياس التباين تطبيقاً لمنهج فقر القدرة والفقر متعدد الأبعاد، لذا فإن هذا النموذج يمزج بين مميزات تلك المناهج المختلفة ليضمن الإحاطة بأشكال الفقر المختلفة، ويتيح قابلية التطبيق على المستوى المحلي.

### 5-2 التوصيات

بناءاً على نتائج البحث، تتوزع التوصيات بين توصيات خاصة بمناهج وطرق قياس الفقر، وتوصيات تدور حول جدوى سياسات وبرامج استهداف الفقراء وتخفيف حدة الفقر على مستوى إقليم الدلتا بصورة عامة ومحافظة المنوفية بصورة خاصة

[61] يوضح ملحق رقم 7 احتساب إجمالي الناتج المحلي على مستوى القرية والشياخة النموذج المستخدم لاحتساب إجمالي الناتج المحلي على مستوى القرى والشياخات.

5-2-1 توصيات خاصة بعملية التخطيط العمراني

أ- الاعتماد على التحليلات المكانية لما لها من أثر على تحسين جودة برامج وخطط التنمية واستهداف الفقراء.

ب- الأخذ بعين الاعتبار الأثر المباشر وغير المباشر للمخططات الاستراتيجية الموضوعية على مستوى توطن الفقر، لما توفره من خدمات وبنية أساسية.

ج- التأكيد على أهمية النماذج Models والأدوات Tools في احتساب أثر القرارات التخطيطية المختلفة على مستوى التنمية البشري والفقر البشري بالمدن والقرى بصورة دقيقة وعلمية.

5-2-2 توصيات خاصة بمناهج وطرق قياس الفقر

إن إيجاد مؤشرات فقر محلية قادرة على الإحاطة بخصائص الفقر والفقراء على مستوى الأقاليم المصرية ضرورة حتمية من أجل صياغة ملفاً للفقر يعكس بصورة واضحة حقيقة الوضع الحالي المصري من قضية الفقر؛ ويجب أن تُبنى هذه المؤشرات من منطلق فهم الواقع المصري وإدراك التباين داخل أقاليمه ومحافظاته وفيما بينها.

نظراً لتعدد القضايا والازمات التي ترتبط بالفقر فإن على مؤشرات الفقر أن تبتعد عن المناهج التي أثبتت قصوراً في أن تعكس الفقر بصور واقعية، وحتى عن المناهج أحادية البعد التي لا تتماشى مع طبيعة وتعريف الفقر، وكذا فإن إيجاد مؤشرات للفقر يستلزم أن تكون قابلة للتطبيق بفاعلية تُمكّن المسئولين ومتخذي القرار من تطبيقها على المستويات الإدارية المختلفة بالهيكل الإداري بمصر، فعلى سبيل المثال فإن الوحدات المحلية بمراكز المحافظات يُمكنها استخدام النموذج الذي يعتمد على المخلفات البلدية الصلبة لقياس مستويات توطن الفقر بالقرى التابعة له، وكذلك بالنسبة للمراكز والمحافظات والأقاليم.

5-2-3 توصيات خاصة بسياسات وبرامج استهداف الفقراء وتخفيف حدة الفقر

تساعد مؤشرات الفقر المناسبة صياغة خطط الدولة والمؤسسات للتخفيف من حدة الفقر ورفع الأعباء عن الفقراء، ويمكن من خلال نتائج البحث ومعرفة مناطق تركز جيوب الفقر وأسبابه بإقليم الدلتا أن نطرح بعض التوصيات التي من شأنها أن تخفف من آثار الفقر وتساعد الفقراء على الخروج من دائرة الفقر، وتتعلق تلك التوصيات في المجالات الآتي:

*أ- الجوانب التعليمية والتثقيفية*

- الاهتمام بتحسين الخدمات التعليمية للوصول بالكثافة الفصلية إلى الحد المسموح والمُحدد من قِبَلْ وزارة التربية والتعليم ومحاولة تقليل الفجوة في مستويات جودة التعليم بين الريف والحضر بمحافظات الإقليم، وذلك من خلال رفع مستوى الخدمة التعليمية خاصة في المراحل المُبكرة منهُ – فترة التعليم الأساسي -مما يُساعد على خفض مُعدلات التسرب من التعليم والتي تنعكس فيما بعد في انتشار وزيادة نسبة الأمية بين السكان، وكذلك التأكيد على أهمية تدريب الكادر التعليمي وتأهيله ليصبح نواة التنمية والارتقاء بالعملية التعليمية، بالإضافة إلى الاهتمام بأوضاع المُعلمين المادية والمعنوية.
- إعادة هيكلة نظام التعليم الفني والزراعي من أجل الارتقاء بالصناعات الحرفية والتحويلية المتوطنة بالإقليم، وتعظيم المنفعة بالقطاع الزراعي حتّى يُصبح قادر على

تحسين جودة الحياة للمزارعين، لا شك في أن منظومة التعليم الفني والزراعي في مصر تُعاني كلاً من التهميش المجتمعي وعدم الاهتمام الحكومي بها، وقد يُعتبر ذلك نتيجة طبيعية للاختلالات الواضحة والمتراكمة في سوق العمالة بمصر وتداخل التخصصات وزيادة مُعدلات البطالة؛ بالإضافة إلى ذلك فإن غياب العدالة الاجتماعية بين طبقات المجتمع وتلاشي الطبقة المتوسطة كان من ضمن أسباب انحدار قيمة وجودة التعليم الفني والزراعي في مصر، ومن هُنا يُمكن للدولة من خلال الاهتمام بسوق الصناعات الحرفية ودعم صغار المصنعين وشباب الخريجين، وضخ الاستثمارات في قطاع الزراعة مما يخلق فرص عمل جديدة؛ ومن ثم يدفع للالتحاق بمنظومة التعليم الفني والزراعي وعودة القيمة لها نظراً لارتباطها بسوق العمل.

*ب- القطاعات الاقتصادية*

- تركيز الاستثمارات في القطاعات الاقتصادية ذات الإنتاجية والعائد الأعلى لتحسين الرواتب، لما لذلك من مكاسب على مستوى الأسرة والمجتمع ككل، حيث يُعتبر إقليم الدلتا نموذجاً واضحاً على أهمية تعدد القطاعات الإنتاجية لخلق مناخ أكثر استقراراً اقتصادياً، فعلى سبيل المثال فإن توحد القاعدة الاقتصادية لمحافظة كفر الشيخ على الزراعة كنشاط أساسي انعكس في صورة فقر بشري أعلى، وعلى النقيض فإن محافظة دمياط والغربية أظهرت قيماً أقل على مؤشر الفقر البشري نظراً لتواجد القطاع الصناعي بها بطريقة تُساعد وتعاون النشاط الزراعي، في تحسين مستوى وجودة الحياة.
- توجيه الاستثمارات لمجال الأعمال الزراعية لإعادة جذب العمالة الزراعية ورفع مستوى ارتباطها بحرفة الزراعة من خلال زيادة العوائد الزراعية، وتحفيز توطن العمالة الزراعية وربطها بصناعات قائمة على المنتج الزراعي، وبالتالي خفض نسبة هجرتها لمجالات الصناعة وللمناطق الحضرية، حيث يُعتبر انخفاض العائدات الزراعية أحد أهم العوامل التي تدفع سكان الريف إلى الهجرة باتجاه المناطق الحضرية بمُدن الأقاليم والمُدن الرئيسية بالجمهورية، مما يُفاقم أزمة قلة الإنتاج الزراعي، وكذلك فإن تلك العملية تدفع بعض المزارعين إلى تبوير أراضيهم والبناء عليها، وقد فقدت منطقة الدلتا الكثير من أخصب أراضيها جراء الامتداد العمراني عليها. لذا فإن ضخ استثمارات في القطاع الزراعي من شأنه رفع كفاءة الزراعة بالإقليم وبالتالي تحسين الحالة الاقتصادية للمزارعين.
- الاهتمام بالثروة الحيوانية لأنها القطاع الأكثر إدراراً للربح في النشاط الزراعي، في ظل تفتت حيازات الأراضي الزراعي وتفرقها، حيث اتضح كيف عوّضت حيازات الماشية والأبقار انخفاض مساحات حيازة الأراضي الزراعية بمحافظات الإقليم، واتضح ذلك في محافظتي المنوفية والغربية فبالرغم من تفتت الحيازات بالمحافظتين إلا أن الثروة الحيوانية بهما انعكسا على الناتج الإجمالي المحلي، بعكس الحال في محافظة كفر الشيخ. لذا يستلزم الأمر الاهتمام من جانب وزارة الزراعة على تعزيز ملكيات المواطنين من الماشية والأبقار وامدادهم بالسلالات الجيدة، وقد يتم ذلك بمشاركة الوزارة مع كليات الزراعة بمحافظات الإقليم.

### ت- جانب السياسات الحكومية

- تُشير النتائج إلى إمكانية استخدام المخلفات البلدية الصلبة في عملية استهداف الفقراء من جهة؛ علاوة على ذلك فإن بمعلومية تركيب المخلفات البلدية الصلبة التي تولدها الأُسر وقيمة كُل مركب منها، يُمكننا صياغة آليات عملية إدارة المخلفات البلدية الصلبة (MSWM) وخاصة امكانية استعادة تكلفة الجمع والفرز والتخلص الامن من النفايات.
- التأكد من وصول دعم الغذاء لمُستحقيه، لما لذلك من دور في تخفيف مخاطر سوء التغذية والأمن الغذائي، حيث أن للخدمات التموينية ودعم الخبز دور كبير في الوقوف أمام تعرض الأسر الفقيرة لمخاطر سوء التغذية، لذا على الحكومة الاستمرار في دعم الخبز والاهتمام بالخدمات التموينية، والحرص على وصول الدعم لمُستحقيه بما يضمن تحقق قدراً من العدالة الاجتماعية.

### ث- المحليات

- تمكين المحليات وزيادة صلاحياتها لأنها الفاعل الأساسي الأكثر احتكاكاً واتصالاً بوضع المواطنين لديها، قد يتضمن ذلك تدريب العاملين للرفع من قدراتهم الإدارية والتنفيذية، حيث لا تتمتع الوحدات المحلية باستقلال مالي نظراً لاعتمادها على الحكومة المركزية في توفير ما يعادل 80 بالمائة من المخصصات المالية لها وبالتالي تخضع الكيانات المحلية لسيطرة الدولة المركزية في فرض الخطط التنموية والخدمية التي تقوم الوحدات المحلية بتنفيذها لمواطنيها وإن كانت لا تلبي احتياجات مواطنيها؛ بالإضافة لما سبق، فأن الوزارات المعنية بالاستثمار والتنمية الاقتصادية مثل السياحة والصناعة هي وزارات مركزية جدا وغير ممثلة بفروع في المحافظات ولذلك فليس لها علاقة بالجهاز الإداري على المستوى المحلي وبالتالي لا تستفيد ولا تتحكم المحافظات من هذه الموارد أو المشروعات التي تنفذها هذه الوزارات على أرضها.

### ج- البنية الأساسية والخدمات

- العمل على زيادة نسبة السكان المتصلين بمياه الشرب والصرف الصحي نظراً لتأثيرهم الشديد على توطن الفقر البشري بقرى الإقليم، حيث توجد الكثير من القرى بالإقليم تعاني من قصور خدمات الصرف الصحي والامداد بمياه الشرب، وتكمن الأزمة في أن قصور هذه الخدمات ينتشر ليشمل الصحة العامة وانتشار الأمراض المعدية، وبالتالي يزيد من حساسية الأسر الفقيرة تجاه الحرمان البشري وقضايا الفقر المختلفة، لذا يجب البدء في تعزيز قدرات شبكات الصرف الصحي وخاصة في القرى الأشد فقراً بالإقليم.
- تعزيز قدرات محطات معالجة الصرف بمحافظات الإقليم وخاصة التي تصب في فرع رشيد، من أجل العمل على تحسين جودة المياه، ورفع الحالة الصحية من خلال القضاء على توطن أمراض التيفويد والالتهاب الكبدي الوبائي وتحسين جودة الحياة في قرى الإقليم، حيث ترتبط مستويات توطن الفقر بجودة البيئة بشكل عام وجودة المياه بشكل خاص، وكما أظهرت الدراسة تضرر مياه النيل بفرع رشيد من تركز عالٍ للملوثات به وأن السبب وراء ذلك كان محطات معالجة مياه الصرف وصل إلى حد أن بعض المحطات تصب الصرف الصناعي الخام في المصارف، مما يستدعي تعزيز قدرات تلك

المحطات للحيلولة دون انتشار أوسع للأمراض التي ترتبط بتلوث المياه مثل أمراض الكبد الوبائي وغيرها.

- يتضمن ذلك إعادة النظر في تخطيط شبكات المواصلات العامة التي تربط مدن الإقليم وكذلك المواصلات الداخلية بالمحافظات، وتسيير خطوط ثابتة للمواصلات العامة داخل المحافظة لما لذلك من مكاسب في تقليل الاعتماد على السيارات الخاصة.

*ح- الجوانب المجتمعية*

- دمج المُشاركة الشعبية، لما لاقت تجارب تعزيز المشاركة الشعبية في الارتقاء بجودة الحياة بالمدن والقرى، حيث أن العمل على التخفيف من الفقر من خلال برامج استهداف الفقراء وحدها ربما لا تجدي دون التشبيك مع المعنيين (Stakeholder) بالتدخلات من أجل مشاركة شعبية بناءه تدعم نجاح برامج التنمية المستهدفة، وتعكس المتطلبات الحقيقية للسكان، وتُعطي رؤية أوضح للجانب الكيفي لأداء الخدمات وتضفي طابع الإنسانية على الخطط والسياسات محل التنفيذ.

## 5-3 اقتراحات للدراسات المستقبلية

### 5-3-1 حداثة البيانات

تم إجراء التحليلات في هذا البحث اعتماداً على البيانات الرسمية الصادرة في عام 2006 عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ومن الممكن إعادة التحليلات باستخدام بيانات التعداد العام للسكان وظروفهم المعيشية الخاصة بعام 2016 من أجل خريطة للفقر مُحدثة وتتطابق مع أحدث حدود إدارية مصرية.

### 5-3-2 حيز وحجم العينة

يُمكن أن تشمل خطة البحث في مرحلة مستقبلية أن يضم حيز العينة أكثر من محافظة مع حجم أكبر للعينة، فنظراً لمحدودية الموارد تم اختيار محافظة المنوفية لجمع عينات المخلفات البلدية الصلبة منها، وتحت ظروفٍ مختلفة ومع اتساع العينة يُمكن أن يضيف ذلك إلى مستوى معنوية النتائج، بالإضافة إلى ذلك يُمكن أن تطبق الدراسة على أقاليم مصرية تضم تنوعات أخرى على مستوى التركيبة الاجتماعية وتوطن الفقر والقطاعات الاقتصادية الرئيسية بها، من أجل الوقوف على الاختلافات التي قد تفسرها المخلفات البلدية الصلبة بين الأسر.

### 5-3-4 المدى الزمني لسحب العينة

تعد قضية ديناميكية الفقر من أهم القضايا التي تناولها البحث والتي مثّلت عقبة أمام العديد من مناهج وطرق قياس الفقر، وهنا تكمن إحدى مزايا الاعتماد على المخلفات البلدية الصلبة، حيث يُتيح إمكانية جمع العينات على فترات زمنية مختلفة، أو تبعاً للفصول المناخية المختلفة والتي تعد من أبرز العوامل للتأثير على كمية ونوعية المخلفات الصلبة المتولدة، وبالتالي يُمكننا الاطلاع على تأرجح الأحوال المعيشية للأسرة وما تحصله من دخل، وبالتالي نوبات الفقر التي تمر بها، وكذلك مدى هشاشتها عند الصدمات الاقتصادية.

# المراجع


Ahmed O .El-Kholei .2011 .*Country Study on Status of Land Tenure, Land Management and Land Use Planning in SNO Countries - Case of Egypt* .- Cairo: FAO.

Ahmed O. Elkholei .2015 .*Social Justice and Environmental Nexus* . Background paper ،Cairo: UNDP.

Ahmed O. El-Kholei .2005 .*Transformations in Popular Attitude, Customs and Beliefs: A Framework for the Development of Poor Rural Settlements in Egypt* .Cairo: Ministry of Housing, Utilities and Urban Communities.

Alan Warde .2006 .*Sociology of Consumption and a Theory of Practice* . Manchester: The University of Manchester.

Alkire, Sabina. 2002. *Valuing Freedoms: Sen's Capability Approach and Poverty Reduction.* Oxford: Oxford University Press.

Alkire, Sabina, and María Emma Santos. 2011. *Acute Multidimensional Poverty: A New Index for Developing Countries.* Oxford: Oxford Poverty & Human Development Initiative (OPHI).

Amartya Sen .1999 .*Development as Freedom* .Oxford: Oxford University Press.

Amartya Sen .1983 .*Poor, Relatively Speaking* .Oxford: Oxford Economic Papers.

Amartya Sen .1976 .*Poverty: An Ordinal Approach to Measurement* .The Econometric Society.

Amartya Sen .1985 .*Wellbeing, Agency and Freedom* .The Journal of Philosophy.

Amin, Samir. 2000. *Economic Globalism and Political Universalism: Conflicting Issues?* Mexico City: Journal of World-Systems.

—. 1991. *The State and Development.* Oxford: Oxford Polity Press.

Angus Deaton" .2003 .Health, Inequality, and Economic Development ". )Journal of Economic Literature, American Economic Association.158-113 :41 (

Angus Deaton .2004 .*Measuring Poverty* .New Haven, CT: Yale University Press.

Angus Deaton .1997 .*The Analysis of Household Survey: A Microeconometric Approach to Development Policy* .Washington, D.C.: The World Bank.

Angus Deaton .1992 .*Understanding Consumption* .Oxford: Oxford University Press.

Anirudh Krishna .n.d .*Poverty, Participation, and Democracy* .Duke University.

Atkinson, Anthony B, P James Gordon, and Alan Harrison. 1989. *Trends in The Share of Top Wealth Holders in Britain 1923-1981*. Oxford: Oxford Bulletin of Economics and Statistics.

Backer , J, and M Grosh. 1994. *Poverty Reduction Through Geographic Targeting: How Well Does It Work?* Washington, D.C.: The World Bank.

Baer, G. 1969. *Studies in the Social History of Modern Egypt.* Chicago: The University of Chicago Press.

Betson, David. 1987. *Counsumption Patterns of the Poor from the 1980-81 Consumr Expenditure Survey.* Indiana: University of Notre Dame.

Bigman , D, and H Fofack. 2000. "Geographic Targeting for Poverty Alleviation, an Introduction to Special Issue." *The World Bank economic review* (The World Bank Economic Review) 129-145. http://documents.worldbank.org/curated/en/2000/01/17736784/geographical-targeting-poverty-alleviation-introduction-special-issu.

Bossert, W, S. Chakravarty, and C. D'Ambrosio. 2012. *Poverty and Time.* The Journal of Economic Inequality.

Bradshaw, Jonathan , and Emese Mayhew. 2011. *The Measurment of Extreme Poverty in The European Union.* European Union, Directorate-General for Employment, Social Affairs and Inclusion.

Braithwaite, Jeanine , and Daniel Mont. 2008. *Disability and Poverty: A Survey of World Bank Poverty Assessments and Implications.* Working Paper, Washington, D.C.: World Bank. http://documents.worldbank.org/curated/en/2008/02/9061743/disability-poverty-survey-world-bank-poverty-assessments-implications.

Brunn, Stanley D., Maureen Hays-Mitchell, Donald J. Zeigler, and Ellen R. White. 2008. *Cities of The World: World Regional Urban Development.* Lanham: Rowman & Littlefield Publishers.

CAPMAS الجهاز المركزي القاهرة: *إنفاق الأسرة المصرية على الطعام والشراب*. 2014 . للتعبئة العامة والاحصاء.

CAPMAS الجهاز المركزي للتعبئة العامة القاهرة: *تعداد السكان وظروف الإسكان*. 2006 . والإحصاء.

Chaichian, Mohammad A. 1988. *The Effects of World Capitalist Economy on Urbanization in Egypt, 1800-1970.* Cambridge: International Journal of Middle East Studies.

Coady, D, M Grosh, and J Hoddinott. 2003. *Targeted Anti-Poverty Interventions: A Selected Annotated Bibliography.* Washington, D.C.: International Food Policy Research Institute.

Coudouel, Aline, Jesko S. Hentschel, and Quentin T. Wodon. 2002. *Poverty Measurement and Analysis.* Washington D.C.: PRSP Sourcebook, World Bank.

David Gordon .2005 .*Indicators of Poverty & Hunger* .New York: Expert Group Meeting on Youth Development Indicators.

Deaton, Angus, and Salman Zaidi. 2002. *Guidelines for Constructing Consumption Aggregates For Welfare Analysis.* Washington, D.C.: The World Bank. http://documents.worldbank.org/curated/en/2002/05/1944189/guidelines-constructing-consumption-aggregates-welfare-analysis.

Dhatt, G., and M. Ravallion. 1999. *Why Have Some Indian States Done Better Than Others at Reducing Rural Poverty?* Policy Research Working Papers.

Duflo, Esther , Sebastian Galiani, and Mushfiq Mobarak. 2012. *Improving Access to Urban; Services for the Poor.* Abdul Latif Jameel Poverty Action Lab.

Duncan, G, and W Rogers. 1991. *Has children's poverty become more persistent?* American Sociological Review, 538-550.

Dylan Moses .2012 .*Understanding Dependency Theory :A Comparative Evaluation of Gunder Franks .* Economic Development in Comparative Perspectives.

Foster, James E. , and Maria Emma Santos. 2012. *Measuring Chronic Poverty.* Oxford: Oxford Poverty & Human Development Initiative.

Foster, James. E. 2009. *A Class of Chronic Poverty Measures.* Oxford: Oxford University Press.

Friedman, Milton. 1957. *The Permanent Income Hypothesis.* New Jersey: Princeton University Press.

Grosh, Margret, and Paul Glewwe. 2000. *Designing a Household Survey Quesionnaires for Developing Countries.* Washington D.C.: The World Bank.

Grover, Priya , and Pavitra Singh. 2014. *An Analytical Study oif Effect of Family Income and Size on Per Capita Household Solid Waste Generation in Developing Countries.* Washington, D.C.: American Research Institute for Policy Development.

Günther, Isabel , and Stephan Klasen. 2007. *Measuring Chronic Non-Income Poverty.* Göttingen, Germany.: Department of Economics, University of Göttingen.

Haughton, Jonathan , and Shahidur R. Khandker. 2009. *Handbook of Poverty and Inequality.* Washington, D.C.: The International Bank for Reconstruction and Development/The World Bank.

Henderson, Eric J. . n.d. *About Human Development.* Accessed December 11, 2014. http://www.measureofamerica.org/human-development/.

Hytenget, Eva. 2011. "The Impact of Urbanization on GDP per capita: A study of sub-Saharan Africa." Bachelor's Thesis.

Jalan, Jyotsna, and Martin Ravallion. 2002. *Geographic Poverty Traps: A micro Model of Consumption Growth In Rural China.* Journal of Applied Economics.

Kanbur, Ravi , and Andy Sumner. 2011. "Poor Countries or Poor People? Development Assistance and the New Geography of Global Poverty."

Ki-moon, Ban . 2014. *اليوم العالمي للعدالة الإجتماعية.* 2 20. Accessed 11 2, 2015. http://www.un.org/ar/events/socialjusticeday/.

Kingdon, Geeta Gandhi , and John Knight. 2004. *Subjective Well-being Poverty Versus Income Poverty and Capabilities Poverty?* Oxford: Global Poverty Research Group.

Kuhnen, Frithjof. 1987. *Causes of Underdevelopment and Concepts for Development.* Peshawar: The Journal of Institute of Development Development Studies, Studies, NWFP Agricultural.

Kuma, Tadesse. 2010. *Analysis of Changes in Food Consumption Patterns in Urban Ethiopia.* PhD, Addis Ababa, Ethiopia: Ethiopian Development Research Institute.

L. Doyal و، I. Gough .1991 .*A Theory of Human Need* .London: Macmillan.

Laderchi, Caterina Ruggeri , Ruhi Saith, and Frances Stewart. 2003. *Does It Matter That We Don't Agree on The Definition of Poverty? A Comparison of Four Approaches.* Oxford: Queen Elizabeth House, University of Oxford.

Laderchi, Ruggeri. 2001. *Do Concepts of Poverty Matter? An Empirical Investigation of The Differences Between a Capability and a Monetary Assessment of Poverty in Peru.* Oxford: University of Oxford.

Lavallée, Emmanuelle , Anne Olivier, Laure Pasquier Doumer, and Anne Sophie Robilliard. 2010. *Poverty Alleviation Policy Targeting: A Review of Experiences in Developing Country.* Paris: Institut de Recherche Pour le Developpement.

M .T.M Mahees ،C .Sivayoganathan و، B. F.A .Basnayake .2011 . *Consumption, Solid Waste Generation and Water Pollution in*

*Pinga Oya Catchment area* .Tropical Agricultural Research Vol. 22.

M. Nussbaum .2000 .*Women and Human Development: A Study in Human Capabilities* .Cambridge : Cambridge University Press.

Marie T Ruel ،Nicholas Minot و،Lisa Smith .2005 .*Patterns and Determinants of Fruit and Vegetable Consumption in Sub-Saharan Africa: A Multicountry Comparison* .International Food Policy Research Institute.

Marimuthu Sivakumar و،A Sarvalingam .2010 .*Human Deprivation Index: A Measure of Multidimensional Poverty* .Munich: Munich Personal RePEc Archive.

Martin Medina .2010 .*Solid Wastes, Poverty and the Environment in Developing Country Cities* .Tokyo: United Nation University.

Martin Ravallion .2002 .*Is India's Economic Growth Leaving the Poor Behind ?*Journal of Economic Perspectives—Volume 16, Number 3.

Martin Ravallion .1998 .*Poverty Lines in Theory and Practice* . Washington, DC.: The World Bank.

Md. Alauddin .2013 .*Environmental Kuznets Curve (EKC): A Critical Analysis in Developing Country Perspective* .South Asian University.

Mehmet Odekon .2002 .*Encyclopedia of World Poverty* .California: Sage Publications.

Metz, Helen Chapin. 1990. *Egypt: A Country Study.* Washington: Library of Congress.

Morduch, Jonathan. 1995. *Income Smoothing and Consumption Smoothing.* New York: Journal of eonomic perspective.

Mostafa Abdel Rahman Ibrahim" .2011 .Water Buffalo for Our Next Generation in Egypt and in the World ".*Scientific Papers, Animal Science, Series D, vol. LV*) Scientific Papers, Animal Science (.LV.

Muellbauer, J N, and R Lattimore. 1994. *The Consumption Function: A Theoretical and Empirical Overview in Pesaran.* Oxford: Blackwell: Handbook of Applied Econometrics.

Nagwa Mosad El-Agrody ،Afaf Zaki Othman و ،Monia Bahaa El-Din Hassan .2010 .*Economic Study of Unemployment in Egypt and Impacts on GDP* .Cairo: Nature and Science.

Naila Kabeer .1991 .*Gender, Production and Well-being: Rethinking the Household Economy* .Brighton: Institute of Development Studies.

OECD. 2013. *Economic well-being.* OECD Framework for Statistics on the Distribution of Household Income, Consumption and Wealth. https://www.google.com.eg/url?sa=t&rct=j&q=&esrc=s&source=web&cd=4&cad=rja&uact=8&ved=0ahUKEwiQsYbWtZ_KAhVJbBoKHYh3DxIQFgg0MAM&url=http%3A%2F%2Fwww.oecd.org%2Fstatistics%2FOECD-ICW-Framework-Chapter2.pdf&usg=AFQjCNGk-MPHlCNDjQXHZhSqpJwatOCaxQ&sig2=epdshXH.

Pogge, Thomas , and Sanjay G. Reddy. 2003. *Unknown: The Extent, Distribution, and Trend of Global Income Poverty.* New York: Department of Political Science, Columbia University and Department of Economics, Barnard College, Columbia University.

Rawe, Kathryn , Daphne Jayasinghe, Frances Mason, Anthony Davis, Maria Pizzini, Maricar Garde, and Liam Crosby. 2012. *A Life Free From Hunger: Tackling Child Malnuration.* London: Save the Children.

Río, Coral del , and Olga Cantó. 2011. *Measuring Poverty Accounting for Time.* Instituto de Estudios Fiscales and Universidade de Vigo.

Samir Amin" .1976 .Unequal Development: An Essay on Social Formation of Peripheral Capitalism ".*Monthly Review Press*-219 ، .222

Sen, Amartya, and J. Foster. 1997. *Inequality after a Quarter Century.* Oxford: Clarendon Press.

Shahin Yaqub .2000 .*Intertemporal Welfare Dynamics* . England: Sussex University.

Shakr, M, and L Abd El-latif. 2000. *International Competitiveness of Egypt''s Textile.* Cairo: Economic Studies Series. Cairo University.

Sohaila Mohamed 21 تاريخ الوصول 12 22. *المنحنى البيئي-منحنى كوزنتس*. 2012 . .2015 ,11

Stern, David I. 2004. *The Rise and Fall of the Environmental Kuznets Curve.* London: World Development Vol. 32, No. 8, pp. 1419–1439.

The Economic Network" .2005 .Does income constrain household spending "?London.

The World Bank. 2015. *Final consumption expenditure, etc.* Accessed 11 27, 2015. http://data.worldbank.org/indicator/NE.CON.TETC.KN/countries/1W?display=default.

Tim Miller" .1996 .Explaining Keynes' theory of consumption and assessing its strengths and weaknesses".

UNDESA. n.d. *Poverty and Inequality.* Accessed September 17, 2015. http://undesadspd.org/Poverty/PovertyandInequality.aspx.

UNDP. 2014. *Gender and Poverty Reduction.* Accessed 8 28, 2015. http://www.undp.org/content/undp/en/home/ourwork/povertyreduction/focus_areas/focus_gender_and_poverty/.

—. n.d. *Human Development Index (HDI).* Accessed December 10, 2014. http://hdr.undp.org/en/content/human-development-index-hdi.

UNDP. 1997. *Human Development Report.* New York: Oxford University Press.

UNDP. 2007. *Human Development Report.* New York: UNDP.

—. 2011. *Multidimensional Poverty Index (MPI).* Accessed 8 31, 2015. http://hdr.undp.org/en/content/multidimensional-poverty-index-mpi.

UNEP. 2011. *Towards a Green Economy.* New York: United Nations Environment Programme.

United Nations. 2007. *The Millennium Development Goals Report.* New York: United Nations.

V. I. Lenin .1916 .*Imperialism The Highest Stage of Capitalism* . Moscow: Progress Publishers.

World Bank .2015 .*Ending Poverty and Sharing Prosperity* .Washington DC: International Bank for Reconstruction and Development.

World Food Programme .2013 .*The Status of Poverty and Food Security in Egypt: Analysis and Policy Recommendation* .Cairo: WFP.

Yong-hong Zhang .2013 .*On Samir Amin's Strategy of "Delinking" and "Socialist Transition* ."Chongqing: Research Center for Marxist Theory, Southwest University, Chongqing, China.

Yuan Guangyu .2014 .*Amounts and Composition of Municipal Solid Waste* .Encyclopedia of Life Support System.

Zaki, Tarek, Abdel Ghafour Kafafi, Mounir Boushra Mina, and Abd El-Halim Mohamed Abd El-Halim. 2013. *Annual Report for Solid Waste Management in Egypt.* Cairo: National Solid Waste Management Programme.

أحمد زايد. 2015. "العدالة الإجتماعية إطار مفاهيمي." ورقة عمل، القاهرة.

البنك الدولي. 2015. *نظرة عامة على الفقر*. 6 4. تاريخ الوصول 28 8, 2015. .http://www.worldbank.org/en/topic/poverty/overview

الهيئة العامة للتخطيط العمراني. 2008. *إستراتيجية التنمية لمحافظات الجمهورية: إقليم الدلتا*. القاهرة: وزارة الإسكان.

أيمن عبد العزيز البيلي. 2013. *التسرب من التعليم فى مصر: ظاهرة تهدد مستقبل الوطن*. 22 4. تاريخ الوصول 23 12, 2015. .http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=355673

سحر فاوي. 2011. "تعظيم الاستفادة من البرسيم." *مجلة الأهرام الزراعي*.

طارق جنينه. 2008. *تقرير التوصيف البيئي لمحافظة الغربية*. القاهرة: جهاز الدولة لشئون البيئة.

منظمة التجارة العالمية. 2011. *العولمة والبلدان النامية - إنقاذ الفقراء من الآثار الجانبية للتنمية*. تاريخ الوصول 5 11, 2015. -http://www.cipe .arabia.org/files/html/case37.htm

هبة رؤوف عزت. 2009. *العمران والبشرية: بين التفكير.. والتدبير*. تاريخ الوصول 17 سبتمبر, 2015.

V&http://alwaei.gov.kw/site/pages/ChildDetails.aspx?PageId=389
.ol=588

هيثم خيري. 2015. *قصة القطن في مصر.. من اكتشافه بالصدفة السعيدة إلى الاحتلال الإنجليزي لنهبه*. 15 11. تاريخ الوصول 23 12, 2015.
http://taawen.ahram.org.eg/NewsC/1076/1105/11501/%D8%AA%
D9%82%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%B1-
%D8%A5%D8%AE%D8%A8%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8
%A9/%D8%B1%D8%A6%D8%A7%D8%B3%D8%A9-
%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%85%D9%87%D9%88%D8%
B1%D9%8A%D8%A9--%D9%85%D8%AC%D9%84%D8%B3-
.%D8%A7%D9%84%D

يحيى شوكت، عمرو أبوطويلة، رحمة بافلار، دوز فاندوزيلبير، و رشا عروس. 2013. *العدالة الاجتماعية والعمران- خريطة مصر*. القاهرة: وزارة إسكان الظل.

# الملاحق

## ملحق رقم 1 قيمة مؤشر الفقر البشري على مستوى مُدن وقرى إقليم الدلتا

| الرتبة | المحافظة | القرية/المدينة | قيمة |
|---|---|---|---|
| 1 | دمياط | مدينة دمياط الجديدة | 7.43 |
| 2 | دمياط | الزعاترة | 7.77 |
| 3 | دمياط | العطوى | 8.38 |
| 4 | دمياط | شرباص | 8.67 |
| 5 | المنوفية | مدينة السادات- | 8.87 |
| 6 | الدقهلية | القطشة | 9.11 |
| 7 | دمياط | السالمية | 9.35 |
| 8 | الدقهلية | كفر محمد الشناوى | 9.69 |
| 9 | الدقهلية | كفر اللاوندى | 9.85 |
| 10 | الدقهلية | الشريفية | 9.92 |
| 11 | الدقهلية | مدينة المنصورة | 9.95 |
| 12 | دمياط | مدينة كفر سعد | 9.98 |
| 13 | دمياط | مدينة الزرقا | 10.04 |
| 14 | المنوفية | مدينة قويسنا | 10.56 |
| 15 | دمياط | مدينة فارسكور | 10.57 |
| 16 | دمياط | الغنيمية | 10.79 |
| 17 | دمياط | تفتيش ثانى | 10.80 |
| 18 | دمياط | الطرحة | 10.98 |
| 19 | المنوفية | القرينين | 11.03 |
| 20 | دمياط | العدلية | 11.05 |
| 21 | المنوفية | مدينة بركة السبع | 11.11 |
| 22 | المنوفية | العسالته | 11.18 |
| 23 | الدقهلية | البيلوق | 11.21 |
| 24 | دمياط | البراشية | 11.22 |
| 25 | الغربية | كفر قرطام | 11.28 |
| 26 | الدقهلية | مدينة طلخا | 11.37 |
| 27 | الغربية | شندلات | 11.42 |
| 28 | الدقهلية | مجـــــــر | 11.48 |
| 29 | دمياط | الغوابين | 11.56 |
| 30 | دمياط | العبيدية | 11.58 |
| 31 | المنوفية | كفر الشيخ إبراهيم | 11.66 |
| 32 | الدقهلية | الريدانية | 11.68 |
| 33 | المنوفية | عرب الرمل | 11.70 |
| 34 | الغربية | مدينة طنطا | 11.71 |
| 35 | دمياط | الحورانى | 11.80 |
| 36 | الدقهلية | النزهة | 11.84 |
| 37 | دمياط | العزازمة | 11.92 |
| 38 | المنوفية | جنزور | 12.03 |
| 39 | الغربية | سبطاس | 12.05 |
| 40 | الدقهلية | منشأة السلام | 12.05 |
| 41 | الغربية | المنشاة الكبرى | 12.11 |
| 42 | دمياط | اولاد حمام | 12.11 |
| 43 | دمياط | دقهلة | 12.11 |
| 44 | الدقهلية | كفر الخوزام | 12.13 |
| 45 | الدقهلية | كفر الشيخ عطية | 12.14 |
| 46 | الدقهلية | شبراويش | 12.18 |
| 47 | الدقهلية | القليوبية | 12.18 |
| 48 | الدقهلية | منية سمنود | 12.18 |
| 49 | الدقهلية | كفر بربرى سليمان | 12.19 |
| 50 | الدقهلية | كفر الطويلة | 12.23 |
| 51 | الدقهلية | منشأة عبدالنبى | 12.32 |
| 52 | الغربية | كفر السحيمية | 12.36 |
| 53 | دمياط | ميت الشيوخ | 12.38 |
| 54 | الدقهلية | كفر سعفان | 12.41 |
| 55 | الدقهلية | البدالة | 12.44 |
| 56 | المنوفية | أجهور الرمل | 12.47 |
| 57 | المنوفية | كفر عليم | 12.52 |
| 58 | الدقهلية | بدواى | 12.53 |
| 59 | الدقهلية | كوم النور وكفر | 12.60 |
| 60 | المنوفية | كفر زرقان | 12.61 |
| 61 | الدقهلية | أولاد سراج | 12.65 |
| 62 | الغربية | كفر المنشى القبلى | 12.70 |
| 63 | الغربية | مدينة كفر الزيات | 12.72 |
| 64 | الدقهلية | ميت عاصم | 12.77 |
| 65 | كفر الشيخ | مدينة كفر الشيخ | 12.78 |
| 66 | الغربية | مدينة السنطة | 12.78 |
| 67 | المنوفية | أسطنها | 12.86 |
| 68 | الغربية | كفر خزاعل | 12.88 |
| 69 | كفر الشيخ | كفر يوسف داود | 12.90 |
| 70 | المنوفية | العامرة | 13.03 |
| 71 | الغربية | مسهلة | 13.09 |
| 72 | دمياط | ميت الخولى عبداللا | 13.10 |
| 73 | الدقهلية | شها | 13.11 |
| 74 | دمياط | مدينة دمياط | 13.11 |
| 75 | الغربية | أبو الجهور | 13.12 |
| 76 | المنوفية | الدبابية | 13.20 |
| 77 | دمياط | كفر العرب | 13.35 |
| 78 | المنوفية | زنارة | 13.44 |
| 79 | الغربية | سبرباى | 13.45 |
| 80 | المنوفية | كفر السلامية | 13.45 |
| 81 | الدقهلية | كفر ميت فاتك | 13.46 |
| 82 | الدقهلية | كفر بدواى الجديد | 13.48 |
| 83 | الدقهلية | الرملة | 13.49 |
| 84 | الدقهلية | كفر سرنجا | 13.50 |
| 85 | الدقهلية | أويش الحجر | 13.56 |
| 86 | الغربية | الكرما | 13.56 |
| 87 | المنوفية | قلتى الكبرى | 13.57 |
| 88 | المنوفية | حصة مليج | 13.61 |
| 89 | المنوفية | مليج | 13.62 |
| 90 | المنوفية | مدينة الباجور | 13.65 |
| 91 | المنوفية | البرانقة | 13.69 |
| 92 | الدقهلية | كفر عوض السنيطة | 13.70 |
| 93 | الدقهلية | السلامية | 13.71 |
| 94 | الدقهلية | كفرى عبد المؤمن | 13.81 |
| 95 | الدقهلية | قرموط البهو | 13.88 |
| 96 | الغربية | منشاة أبو عبد الله | 13.91 |
| 97 | المنوفية | منشاة سيف | 13.91 |
| 98 | الغربية | كفر علوان | 13.94 |
| 99 | الدقهلية | ميت معاند | 13.95 |
| 100 | المنوفية | كفر مليج | 14.00 |
| 101 | الدقهلية | القزاقزة | 14.02 |
| 102 | الدقهلية | منشأة الأخوة | 14.04 |
| 103 | دمياط | مدينة الروضة | 14.04 |
| 104 | الدقهلية | الحوتة | 14.05 |
| 105 | المنوفية | ميت أبو شيخة | 14.05 |
| 106 | دمياط | مدينة السرو | 14.08 |
| 107 | الدقهلية | الدبوس وكفر لطيف | 14.17 |
| 108 | دمياط | مدينة عزبةالبرج | 14.20 |
| 109 | المنوفية | ميت موسى | 14.20 |
| 110 | الدقهلية | ميت ضافر | 14.27 |
| 111 | الدقهلية | ميت خميس وكفر | 14.27 |
| 112 | الغربية | كفر نصير | 14.28 |
| 113 | دمياط | البستان وكفر | 14.28 |
| 114 | الدقهلية | الجمامله | 14.35 |
| 115 | الدقهلية | عزب العرب | 14.39 |
| 116 | الغربية | كفر الحاج داود | 14.39 |
| 117 | الدقهلية | ميت النحال | 14.41 |
| 118 | الغربية | كفر الشرفا الشرقى | 14.41 |
| 119 | المنوفية | هورين | 14.41 |
| 120 | الدقهلية | مدينة منية النصر | 14.42 |

| الرتبة | المحافظة | القرية/المدينة | قيمة |
|---|---|---|---|
| 121 | الدقهلية | الخيارية | 14.44 |
| 122 | المنوفية | الجزيرة الشرقية | 14.44 |
| 123 | المنوفية | كفر هورين | 14.46 |
| 124 | الغربية | منية شنتنا عياش | 14.49 |
| 125 | الغربية | شبرا قاص | 14.52 |
| 126 | الغربية | كفر الحما | 14.53 |
| 127 | الغربية | كفر الدغايده | 14.54 |
| 128 | الغربية | محلة أبو علي | 14.55 |
| 129 | المنوفية | ميت القصرى | 14.56 |
| 130 | الغربية | نهطاى | 14.56 |
| 131 | دمياط | الضهرة | 14.57 |
| 132 | دمياط | كفر سليمان البحرى | 14.59 |
| 133 | المنوفية | كفر البتانون | 14.61 |
| 134 | الغربية | كفر حسين | 14.61 |
| 135 | الدقهلية | كفر أبو نبهان | 14.62 |
| 136 | الدقهلية | البرامون | 14.65 |
| 137 | المنوفية | سبك الضحاك | 14.66 |
| 138 | الغربية | ميت ميمون | 14.68 |
| 139 | المنوفية | أبو سنيطة | 14.69 |
| 140 | الغربية | مدينة سمنود | 14.71 |
| 141 | الدقهلية | شنيسة | 14.73 |
| 142 | دمياط | كفر المنازلة | 14.73 |
| 143 | الدقهلية | مدينة دكرنس | 14.78 |
| 144 | الغربية | شبرا النملة | 14.78 |
| 145 | دمياط | مدينة رأس البر | 14.79 |
| 146 | الدقهلية | الوشايحه | 14.84 |
| 147 | الدقهلية | شيوة الشرقية | 14.86 |
| 148 | الدقهلية | مدينة شربين | 14.90 |
| 149 | الدقهلية | شيوة الغربية | 14.90 |
| 150 | الدقهلية | جصفا | 14.91 |
| 151 | الدقهلية | ميت شرف | 14.91 |
| 152 | المنوفية | الراهب | 14.91 |
| 153 | الغربية | الجميزة | 14.94 |
| 154 | الدقهلية | نوسا الغيط | 14.97 |
| 155 | الدقهلية | مدينة أجا | 14.99 |
| 156 | الدقهلية | دار السلام-شرنقاش | 15.04 |
| 157 | المنوفية | كفر الخضرة | 15.05 |
| 158 | الغربية | ميت عساس | 15.16 |
| 159 | الدقهلية | كفر العلو | 15.16 |
| 160 | المنوفية | كفر عبده ومنشاة | 15.16 |
| 161 | المنوفية | العجايزة ومنشاة | 15.18 |
| 162 | الغربية | الراهبين | 15.19 |
| 163 | المنوفية | مدينة سرس الليان | 15.20 |
| 164 | الغربية | كفر أبرى | 15.21 |
| 165 | الغربية | الجوهرية | 15.24 |
| 166 | الدقهلية | الضهير | 15.25 |
| 167 | الدقهلية | سلكا | 15.30 |
| 168 | دمياط | شط الشيخ درغام | 15.34 |
| 169 | الغربية | خرسيت | 15.35 |
| 170 | الدقهلية | برج نور الحمص | 15.39 |
| 171 | دمياط | الدهايمة | 15.40 |
| 172 | المنوفية | كفر شنوان | 15.40 |
| 173 | المنوفية | المصيلحة | 15.42 |
| 174 | الغربية | القرشية | 15.42 |
| 175 | المنوفية | طنبدى | 15.43 |
| 176 | الغربية | ميت المخلص | 15.44 |
| 177 | الغربية | كفر عصام | 15.52 |
| 178 | الغربية | كفر الصارم القبلي | 15.53 |
| 179 | المنوفية | سروهيت | 15.59 |
| 180 | المنوفية | كفر شبرا زنجى | 15.59 |
| 181 | الدقهلية | منشأة منصور | 15.60 |
| 182 | المنوفية | طنبشا | 15.65 |
| 183 | الغربية | ميت حواى | 15.69 |

| الرتبة | المحافظة | القرية/المدينة | قيمة |
|---|---|---|---|
| 184 | الدقهلية | ميت محسن | 15.69 |
| 185 | الدقهلية | تفاهنه الأشراف | 15.70 |
| 186 | المنوفية | كفر سبك | 15.71 |
| 187 | الغربية | منية البندرة | 15.72 |
| 188 | الدقهلية | منية سندوب | 15.72 |
| 189 | الغربية | البندرة | 15.72 |
| 190 | المنوفية | ميت أبو الكوم | 15.73 |
| 191 | المنوفية | الغورى | 15.76 |
| 192 | الدقهلية | مدينة المنزلة | 15.76 |
| 193 | الدقهلية | ميت سعدان | 15.76 |
| 194 | دمياط | الرحامنة | 15.77 |
| 195 | الدقهلية | جراح | 15.81 |
| 196 | المنوفية | أسريجة | 15.81 |
| 197 | الدقهلية | الربع | 15.84 |
| 198 | الدقهلية | الكمال | 15.84 |
| 199 | كفر الشيخ | مدينة دسوق | 15.85 |
| 200 | الدقهلية | البهو فريك | 15.90 |
| 201 | الغربية | شنراق | 15.92 |
| 202 | الغربية | الرملية | 15.93 |
| 203 | المنوفية | الخضرة-قلتي | 15.93 |
| 204 | المنوفية | شبرا بلولة | 15.93 |
| 205 | الدقهلية | كفر أبو ناصر | 15.96 |
| 206 | الدقهلية | كفر الدبوسى | 15.96 |
| 207 | الغربية | كفر سليمان عوض | 15.97 |
| 208 | الغربية | كفر بلضم | 15.98 |
| 209 | الدقهلية | نوسا البحر | 15.99 |
| 210 | كفر الشيخ | كفر المرازقة | 16.00 |
| 211 | المنوفية | تلوانة | 16.02 |
| 212 | الدقهلية | تلبنت أجا | 16.02 |
| 213 | المنوفية | طوخ طنبشا | 16.02 |
| 214 | الدقهلية | كفر الباز | 16.03 |
| 215 | الدقهلية | الحواوشة | 16.05 |
| 216 | الغربية | ميت شريف | 16.07 |
| 217 | دمياط | عزب النهضة | 16.09 |
| 218 | الغربية | الرياض | 16.09 |
| 219 | المنوفية | ميت العبسى | 16.11 |
| 220 | الغربية | فرسيس | 16.12 |
| 221 | المنوفية | بروى | 16.15 |
| 222 | دمياط | الناصرية | 16.15 |
| 223 | الدقهلية | المندرة | 16.16 |
| 224 | الغربية | ميت حبيب الشرقية | 16.16 |
| 225 | دمياط | عزبة الباز | 16.17 |
| 226 | الغربية | كفر الزيتون | 16.17 |
| 227 | المنوفية | بهناى ومنشاتها | 16.17 |
| 228 | دمياط | النجارين | 16.18 |
| 229 | الغربية | محلة زياد | 16.18 |
| 230 | الغربية | كفر الساحل | 16.19 |
| 231 | الغربية | كفر ميت حواى | 16.19 |
| 232 | المنوفية | فيشا الكبرى | 16.25 |
| 233 | كفر الشيخ | الغنيمى | 16.26 |
| 234 | الدقهلية | سنجيد | 16.26 |
| 235 | المنوفية | طه شبرا | 16.28 |
| 236 | دمياط | العنانية | 16.29 |
| 237 | دمياط | شط الشعرا | 16.29 |
| 238 | الغربية | كفر سنبو | 16.30 |
| 239 | المنوفية | المنشاة الجديدة | 16.30 |
| 240 | الدقهلية | كفر إبراهيم يوسف | 16.31 |
| 241 | المنوفية | كفر محمود | 16.31 |
| 242 | المنوفية | منشاة الرافعى | 16.31 |
| 243 | المنوفية | ميت فارس | 16.31 |
| 244 | المنوفية | مدينة تلا | 16.32 |
| 245 | الدقهلية | ميت زنقر | 16.35 |
| 246 | الدقهلية | ميت شريف | 16.38 |

| الرتبة | المحافظة | القرية/المدينة | قيمة |
|---|---|---|---|
| 247 | الدقهلية | سماحة | 16.39 |
| 248 | الغربية | شبرا بلولة | 16.41 |
| 249 | المنوفية | كفر الجمالة | 16.42 |
| 250 | كفر الشيخ | مدينة قلين | 16.43 |
| 251 | الغربية | حنون | 16.43 |
| 252 | الدقهلية | ميت خضير | 16.44 |
| 253 | دمياط | الإسماعيلية تشمل | 16.47 |
| 254 | المنوفية | ميت سراج | 16.49 |
| 255 | الغربية | كنيسة دمشيت | 16.51 |
| 256 | الغربية | منشاة حاتم | 16.52 |
| 257 | المنوفية | بابل | 16.53 |
| 258 | الدقهلية | بقطارس | 16.58 |
| 259 | المنوفية | زاوية بمم | 16.59 |
| 260 | الغربية | شبرا ملكان | 16.60 |
| 261 | الغربية | شرشابة | 16.60 |
| 262 | المنوفية | كفر الغنامية | 16.63 |
| 263 | المنوفية | سماليج | 16.64 |
| 264 | الدقهلية | كفر النجبا | 16.67 |
| 265 | المنوفية | جروان | 16.69 |
| 266 | المنوفية | شبرا بخوم | 16.70 |
| 267 | الدقهلية | مدينة تمي الأمديد- | 16.72 |
| 268 | الدقهلية | مدينة السنبلاوين | 16.72 |
| 269 | الدقهلية | مدينة بلقاس | 16.72 |
| 270 | الدقهلية | كفر الشراقوة | 16.73 |
| 271 | الغربية | كفر محلة مسير | 16.73 |
| 272 | المنوفية | زاوية جروان | 16.78 |
| 273 | الغربية | سملا | 16.78 |
| 274 | الدقهلية | كفر أبو العينين | 16.79 |
| 275 | الدقهلية | كوم الدربى | 16.79 |
| 276 | دمياط | شرمساح | 16.79 |
| 277 | كفر الشيخ | ميت الأشراف | 16.81 |
| 278 | المنوفية | بجيرم | 16.82 |
| 279 | دمياط | الزهراء-كفر ميت | 16.82 |
| 280 | الغربية | برما | 16.83 |
| 281 | الدقهلية | مدينة ميت غمر- | 16.84 |
| 282 | الدقهلية | كفر بدوى جرجس | 16.85 |
| 283 | الدقهلية | سنتماى | 16.85 |
| 284 | الدقهلية | مدينة ميت سلسيل | 16.87 |
| 285 | الدقهلية | الحميدية | 16.88 |
| 286 | الغربية | الرجابية | 16.88 |
| 287 | الدقهلية | كفر الأمشوطى | 16.90 |
| 288 | الغربية | حصة برما | 16.90 |
| 289 | كفر الشيخ | سنديون | 16.91 |
| 290 | دمياط | كفر تقى | 16.94 |
| 291 | الغربية | مدينة زفتى | 16.94 |
| 292 | الدقهلية | المنيل | 16.95 |
| 293 | الغربية | محلة مرحوم | 16.96 |
| 294 | الدقهلية | كفر العرب | 16.96 |
| 295 | الغربية | نواج | 16.96 |
| 296 | المنوفية | سنتريس | 16.97 |
| 297 | المنوفية | كفر ابو رقبة | 16.99 |
| 298 | المنوفية | مدينة الشهداء | 16.99 |
| 299 | الغربية | فيشا سليم | 17.01 |
| 300 | دمياط | أولاد خلف | 17.02 |
| 301 | الدقهلية | أولاد نور | 17.02 |
| 302 | الدقهلية | الدروتين | 17.02 |
| 303 | الدقهلية | ميت الفرماوى | 17.04 |
| 304 | المنوفية | كفر ميت العبسى | 17.08 |
| 305 | المنوفية | منشاة شنوان | 17.11 |
| 306 | الدقهلية | كوم بنى مراسى | 17.12 |
| 307 | المنوفية | الكوم الأحمر | 17.12 |
| 308 | الدقهلية | دنديط وكفر محمود | 17.14 |
| 309 | دمياط | كفر المياسرة | 17.15 |

| الرتبة | المحافظة | القرية/المدينة | قيمة |
|---|---|---|---|
| 310 | الدقهلية | الخلايفة | 17.15 |
| 311 | الغربية | كفر السنادية | 17.15 |
| 312 | الغربية | ديرب هاشم | 17.16 |
| 313 | المنوفية | ميت مسعود | 17.18 |
| 314 | المنوفية | هيت | 17.19 |
| 315 | الدقهلية | ميت مزاح | 17.19 |
| 316 | المنوفية | أبو مشهور | 17.21 |
| 317 | الغربية | منشاة حسن | 17.21 |
| 318 | المنوفية | الكوم الأخضر | 17.22 |
| 319 | كفر الشيخ | كفر الخير | 17.22 |
| 320 | الدقهلية | العزازنه | 17.23 |
| 321 | الغربية | المنشاة الجديدة | 17.23 |
| 322 | الغربية | كفر الشوربجى | 17.23 |
| 323 | المنوفية | السكرية | 17.23 |
| 324 | المنوفية | كفر ميت سراج | 17.24 |
| 325 | الغربية | الأنشا | 17.25 |
| 326 | كفر الشيخ | منية قلين | 17.27 |
| 327 | كفر الشيخ | حصة الغنيمى | 17.28 |
| 328 | المنوفية | كفر جنزور | 17.29 |
| 329 | الغربية | كفر كلا الباب | 17.29 |
| 330 | الغربية | كفر فرسيس | 17.30 |
| 331 | الدقهلية | الناصرة | 17.34 |
| 332 | الدقهلية | كفر القباب | 17.38 |
| 333 | الدقهلية | ميت السودان | 17.39 |
| 334 | الدقهلية | سلامون | 17.39 |
| 335 | المنوفية | كفر هلال | 17.39 |
| 336 | الغربية | مجول | 17.40 |
| 337 | دمياط | مدينة كفر البطيخ | 17.40 |
| 338 | الدقهلية | أشمون الرمان | 17.41 |
| 339 | المنوفية | كفر العامرة | 17.41 |
| 340 | المنوفية | ساحل الجوابر | 17.41 |
| 341 | الدقهلية | نجير وميت شداد | 17.43 |
| 342 | كفر الشيخ | كفر الحمراوى | 17.46 |
| 343 | الدقهلية | البساتين-ميت بزو | 17.48 |
| 344 | الدقهلية | أورمان طلخا | 17.49 |
| 345 | المنوفية | اشليم | 17.52 |
| 346 | الغربية | الجعفرية | 17.52 |
| 347 | كفر الشيخ | مدينة مطوبس | 17.52 |
| 348 | الدقهلية | كفور البهايتة | 17.52 |
| 349 | المنوفية | ميت عافية | 17.52 |
| 350 | الغربية | ميت السودان | 17.52 |
| 351 | المنوفية | بير شمس | 17.53 |
| 352 | الدقهلية | الخشاشنة | 17.54 |
| 353 | المنوفية | شنشور وحصتها | 17.54 |
| 354 | الدقهلية | كفر بدواى القديم | 17.55 |
| 355 | الغربية | مسجد وصيف | 17.56 |
| 356 | الدقهلية | طوخ الأقلام | 17.56 |
| 357 | الدقهلية | ميت عنتر | 17.57 |
| 358 | الدقهلية | كفر بساط | 17.58 |
| 359 | الغربية | مدينة قطور | 17.59 |
| 360 | الغربية | منشية الأمراء | 17.61 |
| 361 | المنوفية | كفر طبلوها | 17.61 |
| 362 | الدقهلية | ميت الكرماء | 17.62 |
| 363 | المنوفية | شبرا قبالة وخلوة | 17.62 |
| 364 | الدقهلية | منية بدواى | 17.62 |
| 365 | الغربية | القصرية | 17.62 |
| 366 | المنوفية | منشاة مسجد | 17.66 |
| 367 | المنوفية | كفر القلشى | 17.66 |
| 368 | الغربية | القضابة | 17.67 |
| 369 | الغربية | كفر العزيزية | 17.67 |
| 370 | كفر الشيخ | مدينة بيلا | 17.71 |
| 371 | الدقهلية | بشالوش | 17.73 |
| 372 | المنوفية | كفر رماح | 17.73 |

| الرتبة | المحافظة | القرية/المدينة | قيمة |
|---|---|---|---|
| 373 | المنوفية | دروة | 17.74 |
| 374 | الدقهلية | صهرجت الكبرى | 17.76 |
| 375 | المنوفية | شمنديل | 17.77 |
| 376 | دمياط | منشأة كرم ورزوق | 17.77 |
| 377 | المنوفية | ميت العز | 17.77 |
| 378 | دمياط | كفور الغاب-بلقاس | 17.80 |
| 379 | الغربية | كفر أبو داود | 17.82 |
| 380 | الدقهلية | ميت بدر خميس | 17.85 |
| 381 | الدقهلية | محلة دمنه- مقر | 17.87 |
| 382 | الغربية | كفر التعبانية | 17.89 |
| 383 | كفر الشيخ | الهمة | 17.89 |
| 384 | المنوفية | كفر أبو الحسن | 17.91 |
| 385 | الدقهلية | ميت عزون | 17.92 |
| 386 | الغربية | الشين | 17.93 |
| 387 | الغربية | كفر ميت الحارون | 17.93 |
| 388 | الغربية | شبرابيل الكنانية | 17.95 |
| 389 | الغربية | كفر شماخ | 17.97 |
| 390 | المنوفية | إصطبارى | 17.97 |
| 391 | المنوفية | مدينة شبين الكوم | 17.99 |
| 392 | المنوفية | كفر طه شبرا | 18.00 |
| 393 | الغربية | خباطه | 18.01 |
| 394 | الدقهلية | ديرب بقطارس | 18.02 |
| 395 | كفر الشيخ | القرضا | 18.02 |
| 396 | الدقهلية | الجوابر | 18.03 |
| 397 | دمياط | كفر أبوسعد | 18.03 |
| 398 | الدقهلية | ميت العز | 18.06 |
| 399 | الدقهلية | ديو الوسطى | 18.06 |
| 400 | المنوفية | كفر حمام | 18.07 |
| 401 | الغربية | منية طوخ | 18.07 |
| 402 | المنوفية | منشاة دملو | 18.08 |
| 403 | الغربية | الدلجمون | 18.08 |
| 404 | الدقهلية | البوها | 18.08 |
| 405 | المنوفية | أبو كلس | 18.10 |
| 406 | الدقهلية | مبارك الجديدة | 18.13 |
| 407 | الدقهلية | الجزيره-جزيرة | 18.14 |
| 408 | الدقهلية | سللنت | 18.14 |
| 409 | كفر الشيخ | تيدة | 18.15 |
| 410 | الغربية | أخناواى الزلاقة | 18.15 |
| 411 | دمياط | سيف الدين | 18.16 |
| 412 | الغربية | العزيزية | 18.17 |
| 413 | كفر الشيخ | دفرية | 18.17 |
| 414 | الدقهلية | كفر الزهايرة | 18.17 |
| 415 | المنوفية | منشأة عصام-طوخ | 18.17 |
| 416 | الدقهلية | كفر أبو شوارب | 18.18 |
| 417 | المنوفية | القلشى | 18.18 |
| 418 | المنوفية | كفر قرشوم | 18.18 |
| 419 | الغربية | حوين | 18.19 |
| 420 | الغربية | حصة شبشير | 18.20 |
| 421 | المنوفية | كفر القرينين | 18.20 |
| 422 | الغربية | بلوس الهوى | 18.21 |
| 423 | المنوفية | مجرية وكفر مجاهد | 18.21 |
| 424 | المنوفية | قشطوخ | 18.22 |
| 425 | الدقهلية | كفر على عبد الله | 18.24 |
| 426 | الغربية | بنا أبو صير | 18.25 |
| 427 | الغربية | تفهنا العزب | 18.26 |
| 428 | المنوفية | كفر الشيخ طعيمة | 18.26 |
| 429 | الدقهلية | الأحمدية | 18.29 |
| 430 | دمياط | كفر الشناوى | 18.30 |
| 431 | المنوفية | كفر سنجلف القديم | 18.31 |
| 432 | الدقهلية | ميت عوام | 18.31 |
| 433 | الغربية | ميت حبيش القبلية | 18.32 |
| 434 | المنوفية | كوم الشيخ عبيد | 18.32 |
| 435 | المنوفية | رملة الأنجب | 18.38 |

| الرتبة | المحافظة | القرية/المدينة | قيمة |
|---|---|---|---|
| 436 | المنوفية | شنتنا الحجر | 18.38 |
| 437 | الغربية | بار الحمام | 18.39 |
| 438 | الدقهلية | كفر بنى سالم | 18.41 |
| 439 | الدقهلية | ميت عدلان | 18.43 |
| 440 | دمياط | عزبة اللوزى | 18.44 |
| 441 | الغربية | قصر نصر الدين | 18.46 |
| 442 | المنوفية | كفر العرب البحرى | 18.49 |
| 443 | المنوفية | البتانون وحصتها | 18.52 |
| 444 | المنوفية | الدلاتون ورزقة | 18.52 |
| 445 | الغربية | العامرية | 18.55 |
| 446 | كفر الشيخ | كفر مجر | 18.55 |
| 447 | الغربية | منية ابيار | 18.55 |
| 448 | المنوفية | زرقان | 18.57 |
| 449 | المنوفية | سمان | 18.58 |
| 450 | الغربية | أبو الغر | 18.59 |
| 451 | الغربية | كفر المنشى أبو | 18.60 |
| 452 | المنوفية | عمروس | 18.60 |
| 453 | المنوفية | سلكة | 18.63 |
| 454 | المنوفية | شبرا بتوش | 18.64 |
| 455 | الدقهلية | جوجر | 18.65 |
| 456 | المنوفية | أم خنان | 18.66 |
| 457 | كفر الشيخ | مدينة الرياض | 18.66 |
| 458 | الغربية | كفر غازى | 18.70 |
| 459 | كفر الشيخ | صروة | 18.71 |
| 460 | الدقهلية | كفر المندرة | 18.71 |
| 461 | الدقهلية | الدير | 18.72 |
| 462 | الغربية | كفر الهواشم | 18.73 |
| 463 | المنوفية | مدينة منوف | 18.76 |
| 464 | المنوفية | كفر الشيخ شحاته | 18.76 |
| 465 | المنوفية | شبرا زنجى | 18.77 |
| 466 | المنوفية | ميت بره وكفر | 18.78 |
| 467 | المنوفية | كفر سنجلف الجديد | 18.78 |
| 468 | المنوفية | كفر الشيخ خليل | 18.79 |
| 469 | المنوفية | ميت خلف | 18.80 |
| 470 | الدقهلية | القباب الكبرى | 18.81 |
| 471 | كفر الشيخ | الزعفران | 18.82 |
| 472 | كفر الشيخ | دار السلام | 18.83 |
| 473 | الغربية | شنره البحرية | 18.84 |
| 474 | المنوفية | منشاة بخاتى | 18.84 |
| 475 | كفر الشيخ | كوم الحجر- تشمل | 18.86 |
| 476 | الدقهلية | بنى هلال | 18.87 |
| 477 | كفر الشيخ | الهندسة | 18.88 |
| 478 | المنوفية | كفر شبرا بلولة | 18.90 |
| 479 | المنوفية | المای | 18.91 |
| 480 | الدقهلية | الطويلة | 18.94 |
| 481 | كفر الشيخ | شباسى عمير | 18.94 |
| 482 | كفر الشيخ | كوم الحجنة | 18.95 |
| 483 | دمياط | أم الرضا | 18.95 |
| 484 | المنوفية | كفر نفرة البحرى | 18.96 |
| 485 | المنوفية | ميت الوسطى | 18.96 |
| 486 | الدقهلية | دمشلت | 18.97 |
| 487 | الغربية | دهتورة | 18.98 |
| 488 | الدقهلية | منية محلة دمنة | 18.98 |
| 489 | الغربية | مدينة بسيون | 18.99 |
| 490 | الغربية | كفر مسعود | 19.00 |
| 491 | المنوفية | كفر العرب القبلى | 19.01 |
| 492 | الدقهلية | ميت أبو الحسن | 19.02 |
| 493 | الدقهلية | الصلاحات | 19.03 |
| 494 | الدقهلية | ميت حديد | 19.03 |
| 495 | الدقهلية | برقين | 19.04 |
| 496 | الدقهلية | كتامة الشرقية | 19.05 |
| 497 | الدقهلية | الكرامة | 19.06 |
| 498 | الغربية | تطاى | 19.06 |

| الرتبة | المحافظة | القرية/المدينة | قيمة |
|---|---|---|---|
| 499 | المنوفية | براشيم | 19.09 |
| 500 | المنوفية | كفر الشبع | 19.13 |
| 501 | الغربية | محلة روح | 19.14 |
| 502 | الدقهلية | ميت أبو الحارس | 19.17 |
| 503 | الغربية | بهبيت الحجارة | 19.19 |
| 504 | الدقهلية | كفر نعمان | 19.20 |
| 505 | المنوفية | كفر الباجور | 19.21 |
| 506 | الغربية | كفر المنصورة | 19.21 |
| 507 | الدقهلية | شبرا سندى | 19.22 |
| 508 | الدقهلية | كرم الجديدة | 19.22 |
| 509 | الدقهلية | منشأة رضا | 19.22 |
| 510 | الغربية | الناصرية | 19.25 |
| 511 | المنوفية | أبخاص | 19.25 |
| 512 | الغربية | منشاة نظيف | 19.27 |
| 513 | المنوفية | شبرا باص | 19.29 |
| 514 | الغربية | كفر اسماعيل | 19.31 |
| 515 | الدقهلية | كفر النعيم | 19.33 |
| 516 | الغربية | شبشير الحصة | 19.36 |
| 517 | المنوفية | بى العرب | 19.37 |
| 518 | المنوفية | بنى غريان | 19.37 |
| 519 | الدقهلية | الرياض | 19.37 |
| 520 | الغربية | منشاة الكردى | 19.39 |
| 521 | الدقهلية | كفر دميره الجديد | 19.39 |
| 522 | الغربية | ميت الرخا | 19.39 |
| 523 | الدقهلية | ميت دمسيس وكفر | 19.39 |
| 524 | دمياط | السعيدية القبلية | 19.40 |
| 525 | الدقهلية | أولاد علم | 19.40 |
| 526 | دمياط | كفر الوسطانى | 19.41 |
| 527 | الدقهلية | مدينة الكردى-تشمل | 19.44 |
| 528 | الغربية | السملاوية | 19.47 |
| 529 | الدقهلية | برهمتوش | 19.48 |
| 530 | الدقهلية | كفر الحطبه | 19.49 |
| 531 | الدقهلية | الحصاينة | 19.50 |
| 532 | الدقهلية | كفر البرامون | 19.54 |
| 533 | المنوفية | سنجرج | 19.56 |
| 534 | الدقهلية | عزبة الطوابرة | 19.57 |
| 535 | المنوفية | القناطرين | 19.58 |
| 536 | الدقهلية | ميت على | 19.58 |
| 537 | الدقهلية | العوضية | 19.59 |
| 538 | الدقهلية | منشأة عاصم | 19.59 |
| 539 | الدقهلية | تاج العز | 19.59 |
| 540 | الغربية | أشناواى | 19.59 |
| 541 | المنوفية | زاوية الناعورة | 19.60 |
| 542 | كفر الشيخ | منية جناج | 19.62 |
| 543 | كفر الشيخ | كفر أبو طبل | 19.63 |
| 544 | الدقهلية | الستايتة | 19.65 |
| 545 | الغربية | البدنجانية | 19.65 |
| 546 | الدقهلية | السبخا | 19.66 |
| 547 | الغربية | دمشيت | 19.66 |
| 548 | دمياط | شط الخياطة | 19.67 |
| 549 | الدقهلية | أوليلة | 19.67 |
| 550 | كفر الشيخ | محلة دياى | 19.68 |
| 551 | الغربية | دماط | 19.73 |
| 552 | الدقهلية | الروضة | 19.75 |
| 553 | الدقهلية | جديدة المنزلة | 19.76 |
| 554 | المنوفية | بشتامى | 19.76 |
| 555 | المنوفية | الحامول | 19.76 |
| 556 | المنوفية | الشهيد فكرى- | 19.77 |
| 557 | الدقهلية | كفر طنبول | 19.78 |
| 558 | الغربية | كفر الشيخ مفتاح | 19.79 |
| 559 | الدقهلية | سرنجا | 19.79 |
| 560 | كفر الشيخ | الشقة | 19.80 |
| 561 | دمياط | السنانية | 19.80 |

| الرتبة | المحافظة | القرية/المدينة | قيمة |
|---|---|---|---|
| 562 | المنوفية | بخاتى | 19.80 |
| 563 | الدقهلية | كفر الشنهاب | 19.81 |
| 564 | المنوفية | كفر زين الدين | 19.82 |
| 565 | المنوفية | تلبنت أبشيش | 19.84 |
| 566 | المنوفية | ميت الموز | 19.84 |
| 567 | المنوفية | زوير ومنشاة | 19.84 |
| 568 | الغربية | كفر الشيخ سليم | 19.86 |
| 569 | الغربية | الغريب | 19.86 |
| 570 | الدقهلية | بحقيرة | 19.87 |
| 571 | المنوفية | سلامون بحرى | 19.87 |
| 572 | المنوفية | سنجلف | 19.88 |
| 573 | المنوفية | منشأة السلام | 19.89 |
| 574 | الدقهلية | القباب الصغرى | 19.89 |
| 575 | المنوفية | كفر عسكر | 19.89 |
| 576 | المنوفية | قويسنا البلد | 19.89 |
| 577 | الدقهلية | المقاطعة | 19.90 |
| 578 | الدقهلية | فيشا بنا | 19.90 |
| 579 | الدقهلية | ميت الصارم | 19.90 |
| 580 | الدقهلية | الهنايدة | 19.90 |
| 581 | دمياط | حجاجة | 19.92 |
| 582 | دمياط | كفر الفوابين | 19.94 |
| 583 | الدقهلية | المرساة | 19.96 |
| 584 | المنوفية | شمياطس | 19.96 |
| 585 | الغربية | الرجدية | 19.96 |
| 586 | المنوفية | دنشواى | 19.96 |
| 587 | المنوفية | كفور الرمل | 19.97 |
| 588 | المنوفية | سبك الأحد | 19.98 |
| 589 | المنوفية | كوم عياد | 19.99 |
| 590 | الدقهلية | كفر الأمير عبد الله | 20.00 |
| 591 | الدقهلية | البقلية | 20.00 |
| 592 | الدقهلية | ميت يعيش | 20.00 |
| 593 | المنوفية | كفر السوالمية | 20.01 |
| 594 | الدقهلية | السعدية | 20.03 |
| 595 | الغربية | كفر حسان | 20.03 |
| 596 | الغربية | سنبو ومنشاة | 20.04 |
| 597 | الدقهلية | أخطاب | 20.05 |
| 598 | الدقهلية | البيضا | 20.06 |
| 599 | المنوفية | كوم الضبع | 20.06 |
| 600 | الغربية | ميت حبيش البحرية | 20.07 |
| 601 | المنوفية | بتبس | 20.07 |
| 602 | كفر الشيخ | النطاف | 20.08 |
| 603 | المنوفية | الكتامية | 20.08 |
| 604 | الغربية | سحيم | 20.08 |
| 605 | المنوفية | بقسا | 20.08 |
| 606 | المنوفية | الكوادى | 20.10 |
| 607 | دمياط | الاربعين | 20.11 |
| 608 | المنوفية | كفر قورص | 20.13 |
| 609 | الدقهلية | ديرب الخضر | 20.14 |
| 610 | الغربية | محلة اللبن | 20.14 |
| 611 | دمياط | شط عزبة اللحم | 20.14 |
| 612 | المنوفية | دكما | 20.14 |
| 613 | الغربية | ميت هاشم | 20.15 |
| 614 | الغربية | سنباط وحصتها | 20.15 |
| 615 | الدقهلية | ديسط | 20.15 |
| 616 | كفر الشيخ | الشون | 20.16 |
| 617 | الدقهلية | كفر بهوت | 20.16 |
| 618 | المنوفية | منيل عروس | 20.17 |
| 619 | الدقهلية | محله أنشاق | 20.17 |
| 620 | المنوفية | جدام | 20.21 |
| 621 | المنوفية | الأطارشة | 20.22 |
| 622 | المنوفية | ميت أم صالح | 20.23 |
| 623 | الغربية | ميت بدر حلاوة | 20.23 |
| 624 | الغربية | سجين الكوم | 20.24 |

| الرتبة | المحافظة | القرية/المدينة | قيمة |
|---|---|---|---|
| 625 | المنوفية | الروضة | 20.24 |
| 626 | الغربية | الكرسة | 20.24 |
| 627 | الدقهلية | دماص | 20.27 |
| 628 | المنوفية | فيشا الصغرى | 20.30 |
| 629 | الغربية | سند بسط | 20.31 |
| 630 | كفر الشيخ | منشأة الشاذلى | 20.33 |
| 631 | الدقهلية | بشلا | 20.33 |
| 632 | الدقهلية | ميت خيرون | 20.34 |
| 633 | الدقهلية | سنفا | 20.35 |
| 634 | المنوفية | لبيشة وحصتها | 20.35 |
| 635 | المنوفية | سدود | 20.36 |
| 636 | المنوفية | منشأة الشهيد عبد | 20.36 |
| 637 | المنوفية | دراجيل | 20.36 |
| 638 | الدقهلية | كفر ميت العز | 20.38 |
| 639 | الغربية | شبرا اليمن | 20.39 |
| 640 | المنوفية | كفر اشليم | 20.39 |
| 641 | الدقهلية | الدنابيق | 20.43 |
| 642 | كفر الشيخ | أبيوقا | 20.43 |
| 643 | الدقهلية | العريان | 20.43 |
| 644 | الدقهلية | الكرماء الجديدة | 20.44 |
| 645 | الغربية | كفر العرب | 20.44 |
| 646 | دمياط | عزب البصارطة | 20.45 |
| 647 | المنوفية | كفر السكرية | 20.45 |
| 648 | الدقهلية | كفر العنانية | 20.47 |
| 649 | الغربية | كفر العراقى | 20.47 |
| 650 | المنوفية | طبلوها | 20.48 |
| 651 | الدقهلية | بهيدة | 20.48 |
| 652 | الغربية | كفر سعدون | 20.50 |
| 653 | كفر الشيخ | أبشان | 20.52 |
| 654 | الدقهلية | كفر داودمطر | 20.52 |
| 655 | دمياط | الخليفية | 20.52 |
| 656 | المنوفية | كفر وهب | 20.53 |
| 657 | الغربية | محلة خلف | 20.55 |
| 658 | كفر الشيخ | كفر الجزائر | 20.55 |
| 659 | الدقهلية | كفر أبو ذكرى | 20.56 |
| 660 | كفر الشيخ | منشأة عجلان | 20.56 |
| 661 | الدقهلية | ناصر | 20.58 |
| 662 | الغربية | كفر شاهين | 20.58 |
| 663 | الدقهلية | أولاد ناصر | 20.60 |
| 664 | الغربية | كفر شمارة | 20.62 |
| 665 | الغربية | بطينة | 20.62 |
| 666 | الدقهلية | شبرا قبالة | 20.65 |
| 667 | الدقهلية | ميت أبو خالد وكفر | 20.66 |
| 668 | دمياط | السواحل | 20.69 |
| 669 | دمياط | كفر المرابعين | 20.70 |
| 670 | الدقهلية | كفر الوكاله | 20.71 |
| 671 | دمياط | العباسية | 20.72 |
| 672 | دمياط | الابراهيمية البحرية | 20.74 |
| 673 | الدقهلية | ميت نابت | 20.77 |
| 674 | الدقهلية | كفر الترعة الجديدة | 20.78 |
| 675 | الغربية | منيل الهويشات | 20.80 |
| 676 | دمياط | شط محب والسيالة | 20.81 |
| 677 | الدقهلية | العصافرة | 20.81 |
| 678 | كفر الشيخ | ميت الدبية | 20.83 |
| 679 | المنوفية | كفر طنبدى | 20.83 |
| 680 | الغربية | كفر خضر | 20.83 |
| 681 | كفر الشيخ | مدينة بلطيم | 20.84 |
| 682 | كفر الشيخ | المرابعين | 20.85 |
| 683 | الدقهلية | ميت فضالة | 20.85 |
| 684 | الدقهلية | ترعة غنيم | 20.85 |
| 685 | الدقهلية | الانشاصية | 20.87 |
| 686 | الغربية | الهياتم | 20.88 |
| 687 | المنوفية | شنوان | 20.88 |

| الرتبة | المحافظة | القرية/المدينة | قيمة |
|---|---|---|---|
| 688 | الدقهلية | أبو بصل | 20.93 |
| 689 | الغربية | كفر حجازى | 20.93 |
| 690 | الدقهلية | مدينة جمصة | 20.94 |
| 691 | الغربية | العتمانية | 20.95 |
| 692 | المنوفية | سملاى | 20.97 |
| 693 | الغربية | بريك الحجر | 20.97 |
| 694 | الدقهلية | الحصوة | 20.99 |
| 695 | كفر الشيخ | رزقة أماى | 20.99 |
| 696 | دمياط | الحسينية | 20.99 |
| 697 | الغربية | الناوية | 21.00 |
| 698 | دمياط | أبوجريدة | 21.01 |
| 699 | الغربية | كفر دمنهور القديم | 21.01 |
| 700 | الغربية | كفر الجزيرة | 21.04 |
| 701 | المنوفية | طوخ دلكة | 21.05 |
| 702 | الدقهلية | النسيمية | 21.05 |
| 703 | الدقهلية | كفر طناح | 21.05 |
| 704 | الغربية | شوبر | 21.06 |
| 705 | الغربية | ميت المباشرين | 21.08 |
| 706 | الدقهلية | شبرا البهو | 21.08 |
| 707 | المنوفية | بوهة شطانوف | 21.08 |
| 708 | الدقهلية | الحاكمية | 21.09 |
| 709 | المنوفية | كفر العجايزة | 21.11 |
| 710 | المنوفية | قورص | 21.12 |
| 711 | الدقهلية | العزيزة | 21.12 |
| 712 | كفر الشيخ | الخضيرى | 21.16 |
| 713 | المنوفية | شرانيس | 21.17 |
| 714 | الدقهلية | كفر الشرفا | 21.17 |
| 715 | الغربية | نفيا | 21.18 |
| 716 | الغربية | شبراتنا | 21.18 |
| 717 | الغربية | كفر عبد الرحمن | 21.20 |
| 718 | الدقهلية | بساط | 21.20 |
| 719 | الغربية | أبو صيرينا | 21.20 |
| 720 | الدقهلية | كفر بهيدة | 21.20 |
| 721 | الدقهلية | بلجاى | 21.21 |
| 722 | الدقهلية | الخليج | 21.22 |
| 723 | الدقهلية | برمبال الجديدة | 21.23 |
| 724 | الدقهلية | كفر الروك | 21.23 |
| 725 | الغربية | بلكيم | 21.25 |
| 726 | الدقهلية | دموه-دموه السباخ | 21.26 |
| 727 | المنوفية | أبشيش | 21.26 |
| 728 | الدقهلية | كفر ميت غراب | 21.26 |
| 729 | الغربية | ميت الليت بقلولة | 21.27 |
| 730 | الدقهلية | طناح | 21.27 |
| 731 | الغربية | شبرا ريس | 21.28 |
| 732 | الغربية | كفر نواى | 21.28 |
| 733 | المنوفية | كفر أبو محمود | 21.30 |
| 734 | دمياط | كحيل | 21.30 |
| 735 | المنوفية | الحلامشة | 21.30 |
| 736 | دمياط | عزب أم الرزق | 21.31 |
| 737 | الدقهلية | ميت سويد | 21.31 |
| 738 | الدقهلية | دبو عوام | 21.31 |
| 739 | الغربية | كفر الديب | 21.32 |
| 740 | الغربية | كفر الجنيدى | 21.32 |
| 741 | المنوفية | الحلواصى | 21.32 |
| 742 | الغربية | الدواخلية | 21.33 |
| 743 | الدقهلية | كفر الصلاحات | 21.34 |
| 744 | الدقهلية | سرسق | 21.34 |
| 745 | الغربية | النحارية | 21.36 |
| 746 | المنوفية | شبرا خلفون | 21.36 |
| 747 | الدقهلية | دميرة | 21.37 |
| 748 | الدقهلية | دنجواى | 21.38 |
| 749 | كفر الشيخ | بلنكومة | 21.40 |
| 750 | المنوفية | منيل جويدة | 21.41 |

| الرتبة | المحافظة | القرية/المدينة | قيمة |
|---|---|---|---|
| 751 | الغربية | قرنشو | 21.41 |
| 752 | المنوفية | شعشاع | 21.41 |
| 753 | المنوفية | أبشادى | 21.43 |
| 754 | المنوفية | كفر الجلابطه | 21.44 |
| 755 | الدقهلية | المعصرة وكفورها | 21.45 |
| 756 | الغربية | ميت السراج | 21.46 |
| 757 | كفر الشيخ | كفر عبد الرحمن | 21.49 |
| 758 | المنوفية | مسجد الخضر | 21.49 |
| 759 | الدقهلية | شبرا بدين | 21.50 |
| 760 | المنوفية | ميت ربيعة | 21.51 |
| 761 | كفر الشيخ | البشاير | 21.53 |
| 762 | الدقهلية | الصفا- غرور سابقا | 21.53 |
| 763 | كفر الشيخ | الشيخ مبارك | 21.53 |
| 764 | المنوفية | مدينة أشمون | 21.58 |
| 765 | المنوفية | العطف | 21.63 |
| 766 | كفر الشيخ | قزمان | 21.64 |
| 767 | الغربية | اسديمة | 21.64 |
| 768 | المنوفية | سرسموس | 21.66 |
| 769 | دمياط | المحمدية-منشأة | 21.67 |
| 770 | الغربية | كوم النجار | 21.67 |
| 771 | الدقهلية | كفر شبرا هور | 21.67 |
| 772 | الدقهلية | أتميدة | 21.68 |
| 773 | كفر الشيخ | الكردى | 21.70 |
| 774 | الدقهلية | المواجد | 21.71 |
| 775 | المنوفية | الخطاطبة | 21.71 |
| 776 | دمياط | الركايبة | 21.72 |
| 777 | الدقهلية | كفر دميره القديم | 21.72 |
| 778 | الدقهلية | كفر الأطرش | 21.73 |
| 779 | كفر الشيخ | شنو | 21.74 |
| 780 | الدقهلية | طرانيس العرب | 21.75 |
| 781 | الغربية | ميت يزيد | 21.77 |
| 782 | الدقهلية | كفر ابو زاهر | 21.77 |
| 783 | المنوفية | مناوهلة | 21.77 |
| 784 | دمياط | مدينة ميت أبو غالب | 21.78 |
| 785 | المنوفية | كفر الحمادية | 21.79 |
| 786 | الغربية | كفر سالم النحال | 21.79 |
| 787 | المنوفية | كفر بنى غريان | 21.80 |
| 788 | الدقهلية | النزل | 21.83 |
| 789 | الدقهلية | كفر سلامة | 21.83 |
| 790 | كفر الشيخ | مدينة فوه | 21.87 |
| 791 | الدقهلية | كفر حجاج | 21.87 |
| 792 | الدقهلية | كفر الحاج شربيني | 21.88 |
| 793 | الدقهلية | الميهى | 21.91 |
| 794 | كفر الشيخ | لا صيفر | 21.91 |
| 795 | الغربية | منشية جنزور | 21.92 |
| 796 | المنوفية | كفر السادات | 21.93 |
| 797 | الغربية | صفط تراب | 21.95 |
| 798 | الدقهلية | البصراط | 21.95 |
| 799 | المنوفية | شما | 21.96 |
| 800 | الدقهلية | بانوب | 22.00 |
| 801 | الدقهلية | ميت عياد | 22.01 |
| 802 | الدقهلية | شاوه | 22.04 |
| 803 | كفر الشيخ | كفر المرابعين | 22.05 |
| 804 | الدقهلية | كفر الحجازى | 22.05 |
| 805 | الغربية | كفر الحمام | 22.06 |
| 806 | الدقهلية | كفر منشأة النصر | 22.07 |
| 807 | الغربية | كفر الصارم | 22.07 |
| 808 | الغربية | الضبابشة | 22.08 |
| 809 | كفر الشيخ | الخادمية | 22.10 |
| 810 | الدقهلية | الديونية | 22.12 |
| 811 | المنوفية | سمادون | 22.14 |
| 812 | كفر الشيخ | عزبة بدوى | 22.15 |
| 813 | الدقهلية | منشأة عبد الرحمن | 22.17 |

| الرتبة | المحافظة | القرية/المدينة | قيمة |
|---|---|---|---|
| 814 | دمياط | منشية ناصر | 22.18 |
| 815 | الغربية | صا الحجر | 22.19 |
| 816 | الدقهلية | غنيم شطا | 22.21 |
| 817 | الغربية | كتامة الغابة | 22.22 |
| 818 | الغربية | طليمة | 22.24 |
| 819 | الدقهلية | سنبو مقام | 22.24 |
| 820 | المنوفية | ميت عفيف | 22.27 |
| 821 | دمياط | التوفيقية | 22.28 |
| 822 | كفر الشيخ | المنشلين | 22.30 |
| 823 | الدقهلية | كفر قنيش | 22.30 |
| 824 | كفر الشيخ | كفر أبو زيادة | 22.30 |
| 825 | الغربية | العتوه البحرية | 22.30 |
| 826 | كفر الشيخ | نشرت | 22.30 |
| 827 | المنوفية | كفر ربيع | 22.34 |
| 828 | الدقهلية | بطرة | 22.35 |
| 829 | الدقهلية | كفر المقدام | 22.38 |
| 830 | الدقهلية | ميت العامل | 22.39 |
| 831 | الدقهلية | كفر ديرب بقطارس | 22.42 |
| 832 | الغربية | ميت البز | 22.43 |
| 833 | المنوفية | شوشاى وكفر عطا | 22.44 |
| 834 | الدقهلية | طنامل الشرقى | 22.44 |
| 835 | الدقهلية | كفر ميت فارس | 22.46 |
| 836 | المنوفية | كفر عون | 22.47 |
| 837 | الغربية | ابيار | 22.47 |
| 838 | المنوفية | كفر سرسموس | 22.48 |
| 839 | الغربية | منصورية الفراستق | 22.48 |
| 840 | الغربية | كفر أحمد شلبى | 22.48 |
| 841 | كفر الشيخ | شباس الشهداء | 22.49 |
| 842 | الدقهلية | طرانيس البحر | 22.50 |
| 843 | الغربية | نجريج | 22.52 |
| 844 | الغربية | حصة اكوه | 22.56 |
| 845 | المنوفية | الرمالى | 22.57 |
| 846 | كفر الشيخ | المنشاة الصغرى | 22.59 |
| 847 | كفر الشيخ | كفر الطايفة | 22.60 |
| 848 | الدقهلية | ميت الأكراد | 22.62 |
| 849 | الدقهلية | السعودية | 22.66 |
| 850 | المنوفية | منشاة الشريكين | 22.66 |
| 851 | كفر الشيخ | دمرو سلمان | 22.67 |
| 852 | الغربية | ادشاى | 22.67 |
| 853 | الغربية | بلتاج | 22.69 |
| 854 | الدقهلية | أولاد صبور | 22.69 |
| 855 | كفر الشيخ | الكفر الشرقى | 22.71 |
| 856 | الغربية | مشال | 22.71 |
| 857 | المنوفية | كفر المنشى القبلى | 22.72 |
| 858 | كفر الشيخ | الكوم الطويل | 22.73 |
| 859 | الغربية | محلة منوف | 22.74 |
| 860 | كفر الشيخ | كفر إبراهيم | 22.76 |
| 861 | دمياط | أبو عياد | 22.77 |
| 862 | الغربية | ميت غزال | 22.77 |
| 863 | الغربية | أميوط | 22.77 |
| 864 | كفر الشيخ | كفر يوسف حنس | 22.78 |
| 865 | المنوفية | كفر الغريب | 22.79 |
| 866 | الغربية | الأنبوطين | 22.81 |
| 867 | المنوفية | كمشيش | 22.81 |
| 868 | الغربية | المعتمدية | 22.83 |
| 869 | الدقهلية | الشوامى | 22.83 |
| 870 | كفر الشيخ | قطاع الحامول | 22.84 |
| 871 | المنوفية | كفر ابشيش | 22.84 |
| 872 | المنوفية | مصطاى | 22.88 |
| 873 | الدقهلية | تلبانة | 22.89 |
| 874 | الغربية | منشاة سليمان | 22.91 |
| 875 | كفر الشيخ | قونة | 22.94 |
| 876 | الغربية | دمنهور الوحش | 22.98 |

| الرتبة | المحافظة | القرية/المدينة | قيمة |
|---|---|---|---|
| 877 | دمياط | البدراوى | 23.02 |
| 878 | المنوفية | كفر الدوار | 23.02 |
| 879 | كفر الشيخ | كفر السودان | 23.02 |
| 880 | كفر الشيخ | القنى | 23.04 |
| 881 | الغربية | كفر الجنينة القبلى | 23.04 |
| 882 | المنوفية | بالمشط | 23.06 |
| 883 | المنوفية | البندارية | 23.07 |
| 884 | المنوفية | شطانوف | 23.07 |
| 885 | كفر الشيخ | بطيطة | 23.07 |
| 886 | الغربية | شبرا بابل | 23.08 |
| 887 | الدقهلية | كفر أبو على | 23.08 |
| 888 | المنوفية | كفر ميت أبو الكوم | 23.09 |
| 889 | الغربية | تاج العجم | 23.10 |
| 890 | الدقهلية | دروة | 23.10 |
| 891 | كفر الشيخ | مدينة سيدى سالم | 23.13 |
| 892 | دمياط | شط جريبه | 23.15 |
| 893 | كفر الشيخ | المندورة | 23.15 |
| 894 | الغربية | مدينة المحلة | 23.16 |
| 895 | الدقهلية | السماحية الكبرى | 23.17 |
| 896 | الغربية | شبرا ملس | 23.17 |
| 897 | الدقهلية | المالحة | 23.18 |
| 898 | الغربية | كفر حشاد | 23.19 |
| 899 | الدقهلية | طنينج | 23.21 |
| 900 | كفر الشيخ | مدينة الحامول | 23.22 |
| 901 | الدقهلية | صهرجت الصغرى | 23.22 |
| 902 | الغربية | طوخ مزيد | 23.23 |
| 903 | الدقهلية | اليوسيفية | 23.25 |
| 904 | كفر الشيخ | أبو دراز | 23.26 |
| 905 | الدقهلية | كفر علام | 23.27 |
| 906 | الغربية | الفرستق | 23.27 |
| 907 | دمياط | جمصة | 23.29 |
| 908 | الغربية | العتوه القبلية | 23.31 |
| 909 | كفر الشيخ | أبيانة | 23.32 |
| 910 | الغربية | كفر الدوار | 23.33 |
| 911 | كفر الشيخ | منشأة شبراطو | 23.34 |
| 912 | كفر الشيخ | كفر دفرية | 23.35 |
| 913 | كفر الشيخ | الصافية وميت | 23.35 |
| 914 | الغربية | الحداد | 23.35 |
| 915 | الدقهلية | هلا | 23.35 |
| 916 | كفر الشيخ | العيسوية | 23.36 |
| 917 | الغربية | شبراطو | 23.37 |
| 918 | المنوفية | كفر السيد | 23.39 |
| 919 | المنوفية | شنوفة | 23.39 |
| 920 | الغربية | كفر دخميس | 23.40 |
| 921 | الدقهلية | المحمودية | 23.40 |
| 922 | الدقهلية | كفر الترعة القديم | 23.40 |
| 923 | المنوفية | منشاة غمرين | 23.41 |
| 924 | الغربية | منشأة الجنيدى | 23.45 |
| 925 | الغربية | حانوت | 23.45 |
| 926 | الغربية | العايشة | 23.47 |
| 927 | كفر الشيخ | دقلت | 23.47 |
| 928 | الدقهلية | الحدادة | 23.48 |
| 929 | المنوفية | ميت البيضة | 23.48 |
| 930 | الدقهلية | الغراقة | 23.48 |
| 931 | الغربية | كفر طرنه | 23.52 |
| 932 | الدقهلية | الضهرية | 23.52 |
| 933 | الدقهلية | منشأة صبرى | 23.52 |
| 934 | الغربية | سلامون الغبار | 23.53 |
| 935 | الدقهلية | برمبال القديمة | 23.53 |
| 936 | المنوفية | زاوية البقلى | 23.53 |
| 937 | المنوفية | كفر الأكرم | 23.54 |
| 938 | الغربية | شبرا بلولة | 23.54 |
| 939 | الغربية | كفر دمنتو | 23.56 |

| الرتبة | المحافظة | القرية/المدينة | قيمة |
|---|---|---|---|
| 940 | الغربية | كفر سليمان | 23.57 |
| 941 | الدقهلية | الحصص | 23.57 |
| 942 | كفر الشيخ | سيدى غازى- تشمل | 23.58 |
| 943 | كفر الشيخ | الوزيرية | 23.61 |
| 944 | كفر الشيخ | قراجة | 23.62 |
| 945 | الدقهلية | كفر الوزير | 23.63 |
| 946 | كفر الشيخ | محلة موسى | 23.65 |
| 947 | كفر الشيخ | العلامية | 23.66 |
| 948 | الدقهلية | ميت لوزة | 23.68 |
| 949 | الدقهلية | كفر الجنينة البحرى | 23.68 |
| 950 | الغربية | كفر أبو جندى | 23.69 |
| 951 | المنوفية | نادر | 23.69 |
| 952 | الدقهلية | كفر الدكرورى | 23.69 |
| 953 | الدقهلية | الجنينة | 23.70 |
| 954 | الدقهلية | صدقا | 23.70 |
| 955 | كفر الشيخ | رزقة الشناوى | 23.71 |
| 956 | الدقهلية | كفر الغنامة | 23.71 |
| 957 | الغربية | كنيسة شبراطو | 23.71 |
| 958 | الدقهلية | أبو الصير | 23.71 |
| 959 | كفر الشيخ | أبو رية | 23.72 |
| 960 | الدقهلية | ميت تمامة | 23.73 |
| 961 | الغربية | بلاى | 23.73 |
| 962 | الدقهلية | بسنديلة | 23.76 |
| 963 | الدقهلية | الأتحاد | 23.77 |
| 964 | المنوفية | المقاطع | 23.78 |
| 965 | المنوفية | كفر السنابسة | 23.78 |
| 966 | المنوفية | منشأة محمد | 23.78 |
| 967 | كفر الشيخ | محلة مالك | 23.83 |
| 968 | المنوفية | شنواى وكفر | 23.84 |
| 969 | كفر الشيخ | شمشيرة | 23.86 |
| 970 | المنوفية | بره العجوز | 23.86 |
| 971 | الغربية | بوريج | 23.87 |
| 972 | كفر الشيخ | الشمارقه | 23.92 |
| 973 | الدقهلية | كفر طنبول القديم | 23.93 |
| 974 | الدقهلية | السلام | 23.94 |
| 975 | المنوفية | ابنهس | 23.94 |
| 976 | الدقهلية | الشركة-بلقاس | 23.94 |
| 977 | الغربية | بشبيش | 23.94 |
| 978 | المنوفية | منية طوخ دلكة | 23.95 |
| 979 | الغربية | بلقينا | 23.99 |
| 980 | الدقهلية | طلمبات بنى عبيد | 24.00 |
| 981 | الغربية | منشية الشيخ | 24.01 |
| 982 | المنوفية | سلامون قبلى | 24.02 |
| 983 | المنوفية | كفر صراوه | 24.02 |
| 984 | المنوفية | كفر العلوى | 24.02 |
| 985 | الغربية | ششتا | 24.02 |
| 986 | الدقهلية | اسكندرية الجديدة | 24.03 |
| 987 | كفر الشيخ | العجوزين | 24.04 |
| 988 | الدقهلية | كفر يوسف | 24.05 |
| 989 | كفر الشيخ | بلشاشة | 24.05 |
| 990 | الدقهلية | البجلات | 24.06 |
| 991 | الدقهلية | غزالة | 24.09 |
| 992 | كفر الشيخ | قبريط | 24.14 |
| 993 | الغربية | ميت الحارون | 24.16 |
| 994 | الغربية | بقلولة | 24.16 |
| 995 | كفر الشيخ | كفر القتة | 24.17 |
| 996 | الدقهلية | بساط كريم الدين | 24.17 |
| 997 | الدقهلية | الأورمان | 24.18 |
| 998 | كفر الشيخ | كفر العجمى | 24.20 |
| 999 | الغربية | شبرا نياص | 24.22 |
| 1000 | المنوفية | جزيرة الحجر | 24.23 |
| 1001 | الدقهلية | الديسة | 24.25 |
| 1002 | كفر الشيخ | شابة | 24.32 |

| الرتبة | المحافظة | القرية/المدينة | قيمة |
|---|---|---|---|
| 1003 | الدقهلية | ميت طريف | 24.33 |
| 1004 | كفر الشيخ | دقميرة | 24.34 |
| 1005 | الدقهلية | الزمار | 24.36 |
| 1006 | كفر الشيخ | البكاتوش | 24.37 |
| 1007 | كفر الشيخ | أبعادية الروضة | 24.38 |
| 1008 | الغربية | محلة مسير | 24.39 |
| 1009 | الدقهلية | طنامل الغربى | 24.39 |
| 1010 | الدقهلية | ميت غريطة | 24.41 |
| 1011 | الدقهلية | درين | 24.42 |
| 1012 | الغربية | ساموال | 24.43 |
| 1013 | كفر الشيخ | عزب الزوامل | 24.44 |
| 1014 | كفر الشيخ | الكفر البحرى | 24.44 |
| 1015 | المنوفية | أبو نشابة | 24.45 |
| 1016 | الدقهلية | العزاوى | 24.46 |
| 1017 | الغربية | كفر العبايدة | 24.46 |
| 1018 | الغربية | السجاعية | 24.46 |
| 1019 | الدقهلية | ميت مرجا سلسيل | 24.47 |
| 1020 | المنوفية | بمم وعزبة الكوم | 24.47 |
| 1021 | كفر الشيخ | العاقولة | 24.48 |
| 1022 | الدقهلية | الأحمدية | 24.48 |
| 1023 | كفر الشيخ | أدريجة | 24.50 |
| 1024 | الدقهلية | مدينة نبروه | 24.50 |
| 1025 | الدقهلية | ميت فارس و | 24.53 |
| 1026 | الدقهلية | كفر الحاج عزب | 24.54 |
| 1027 | المنوفية | بهواش | 24.55 |
| 1028 | الغربية | عزبة طوخ | 24.56 |
| 1029 | الغربية | دلبشان | 24.58 |
| 1030 | المنوفية | أبو رقبة | 24.58 |
| 1031 | كفر الشيخ | الشطوط | 24.59 |
| 1032 | كفر الشيخ | مصطفى كامل- | 24.61 |
| 1033 | الدقهلية | كفر سعد | 24.62 |
| 1034 | الدقهلية | الكرماء | 24.62 |
| 1035 | الغربية | شقرف | 24.62 |
| 1036 | الغربية | كفر الاشقر | 24.62 |
| 1037 | كفر الشيخ | شالمة | 24.63 |
| 1038 | الدقهلية | برق العز | 24.63 |
| 1039 | كفر الشيخ | عريان | 24.64 |
| 1040 | الدقهلية | كفر الشيخ | 24.64 |
| 1041 | كفر الشيخ | روينة | 24.66 |
| 1042 | كفر الشيخ | دمنكة | 24.66 |
| 1043 | كفر الشيخ | الأبعادية البجرية | 24.66 |
| 1044 | الغربية | عطاف | 24.66 |
| 1045 | الدقهلية | كفر الجوهرى | 24.69 |
| 1046 | الدقهلية | أبو داود | 24.69 |
| 1047 | الدقهلية | الشناوى | 24.70 |
| 1048 | الدقهلية | البصايلة | 24.71 |
| 1049 | الدقهلية | رأس الخليج | 24.72 |
| 1050 | الغربية | سماتاى | 24.73 |
| 1051 | الدقهلية | طهواى | 24.73 |
| 1052 | المنوفية | كفر بتبس | 24.74 |
| 1053 | المنوفية | دمهوج | 24.75 |
| 1054 | الدقهلية | ميت محمود | 24.75 |
| 1055 | الغربية | جناج | 24.77 |
| 1056 | الغربية | ميت الخير | 24.77 |
| 1057 | المنوفية | كفر مناوهلة | 24.78 |
| 1058 | كفر الشيخ | كفر المشايخ | 24.78 |
| 1059 | دمياط | السعيدية البحرية | 24.78 |
| 1060 | الدقهلية | بدين | 24.80 |
| 1061 | كفر الشيخ | منية مسير | 24.81 |
| 1062 | الدقهلية | نقيطة | 24.81 |
| 1063 | كفر الشيخ | منشأة سلامة | 24.81 |
| 1064 | الغربية | الجابرية | 24.81 |
| 1065 | الغربية | كفر حانوت القبلى | 24.82 |

| الرتبة | المحافظة | القرية/المدينة | قيمة |
|---|---|---|---|
| 1066 | الدقهلية | ابو دواود العنب | 24.84 |
| 1067 | كفر الشيخ | كفر متبول | 24.84 |
| 1068 | المنوفية | كفر فيشا الكبرى | 24.85 |
| 1069 | الغربية | بنوفر | 24.85 |
| 1070 | الغربية | منشاة اليعقوبية | 24.86 |
| 1071 | المنوفية | منشاة سلطان | 24.87 |
| 1072 | الدقهلية | البشمور | 24.87 |
| 1073 | الدقهلية | منشأة بسنديلة | 24.91 |
| 1074 | دمياط | السوالم | 24.91 |
| 1075 | الغربية | محلة حسن | 24.95 |
| 1076 | الغربية | كفر شبرا قلوج | 24.96 |
| 1077 | الدقهلية | الرمزية | 24.97 |
| 1078 | الدقهلية | الخضيرى | 24.97 |
| 1079 | الدقهلية | طنبول الكبرى | 25.00 |
| 1080 | الغربية | كفر البسطويسى | 25.02 |
| 1081 | الغربية | دنوشر | 25.02 |
| 1082 | الدقهلية | السبخاويه | 25.06 |
| 1083 | الدقهلية | قرقيرة | 25.07 |
| 1084 | الدقهلية | أبستوا | 25.08 |
| 1085 | كفر الشيخ | فرج | 25.08 |
| 1086 | الغربية | أبشاواى الملق | 25.10 |
| 1087 | الغربية | كفر النعناعى | 25.13 |
| 1088 | الغربية | دكوده | 25.14 |
| 1089 | المنوفية | كفر ابنهس | 25.14 |
| 1090 | الغربية | كوم على | 25.16 |
| 1091 | الدقهلية | كفر سنجاب | 25.16 |
| 1092 | الدقهلية | أفنيش | 25.17 |
| 1093 | كفر الشيخ | نصرة | 25.17 |
| 1094 | المنوفية | كمشوش | 25.20 |
| 1095 | الغربية | عطف أبو جندى | 25.23 |
| 1096 | الغربية | كفر سبطاس | 25.23 |
| 1097 | كفر الشيخ | أبو تمادة | 25.24 |
| 1098 | المنوفية | كفر الشرفا الغربى | 25.27 |
| 1099 | كفر الشيخ | أريمون | 25.27 |
| 1100 | كفر الشيخ | معدية مهدى | 25.28 |
| 1101 | الدقهلية | منشية الغربى | 25.28 |
| 1102 | دمياط | الكاشف الجديدة | 25.30 |
| 1103 | المنوفية | كفر دقماق | 25.32 |
| 1104 | كفر الشيخ | منية المرشد | 25.33 |
| 1105 | المنوفية | كفر صناديد | 25.35 |
| 1106 | الغربية | كفر فياله | 25.35 |
| 1107 | دمياط | أم الرضا الجديدة | 25.35 |
| 1108 | الدقهلية | الكفر الجديد | 25.36 |
| 1109 | الدقهلية | كفر تلبانة | 25.37 |
| 1110 | كفر الشيخ | المنشاة الكبرى | 25.37 |
| 1111 | المنوفية | الأنجب | 25.38 |
| 1112 | الدقهلية | كفر دملاش | 25.38 |
| 1113 | الغربية | صناديد | 25.38 |
| 1114 | دمياط | السلام | 25.39 |
| 1115 | الغربية | دمتنو | 25.40 |
| 1116 | المنوفية | محلة سبك ومنشاة | 25.42 |
| 1117 | المنوفية | الغنامية | 25.42 |
| 1118 | كفر الشيخ | محلة أبو على | 25.43 |
| 1119 | الغربية | شبرا نبات | 25.44 |
| 1120 | المنوفية | كفر عشما | 25.44 |
| 1121 | الدقهلية | الزريقى | 25.45 |
| 1122 | الدقهلية | برج نور العرب | 25.47 |
| 1123 | الدقهلية | كفر سليمان تادرس | 25.50 |
| 1124 | الدقهلية | الدمايرة | 25.53 |
| 1125 | الدقهلية | مدينة بنى عبيد | 25.54 |
| 1126 | الدقهلية | السرسى | 25.57 |
| 1127 | كفر الشيخ | بقلولة | 25.60 |
| 1128 | كفر الشيخ | منشاة أبو على | 25.62 |

| الرتبة | المحافظة | القرية/المدينة | قيمة |
|---|---|---|---|
| 1129 | كفر الشيخ | بنى بكار | 25.66 |
| 1130 | الغربية | الرياينة | 25.71 |
| 1131 | الدقهلية | القيطون | 25.72 |
| 1132 | كفر الشيخ | حاذق | 25.72 |
| 1133 | كفر الشيخ | البنا وعزبها | 25.75 |
| 1134 | كفر الشيخ | كفر الجرايدة | 25.77 |
| 1135 | كفر الشيخ | الخوالد | 25.77 |
| 1136 | الدقهلية | العمارنة | 25.81 |
| 1137 | كفر الشيخ | أبو أحمد | 25.81 |
| 1138 | كفر الشيخ | المثلث | 25.81 |
| 1139 | الدقهلية | الزهايرة | 25.84 |
| 1140 | الدقهلية | كفر الشراقوة | 25.84 |
| 1141 | الغربية | كفر ششتا | 25.84 |
| 1142 | الدقهلية | مبارك | 25.86 |
| 1143 | دمياط | كفور شحاتة | 25.87 |
| 1144 | الدقهلية | منشأة الجمال | 25.88 |
| 1145 | الدقهلية | الصبرية | 25.90 |
| 1146 | الدقهلية | ابو طه | 25.91 |
| 1147 | الدقهلية | الجوادية | 25.92 |
| 1148 | الغربية | كفر ديما | 25.92 |
| 1149 | الغربية | شونى | 25.92 |
| 1150 | كفر الشيخ | الفتوح | 25.93 |
| 1151 | كفر الشيخ | البرية | 25.93 |
| 1152 | كفر الشيخ | عزبة عمرو | 25.96 |
| 1153 | الغربية | تلبنت قيصر | 25.99 |
| 1154 | دمياط | شطا | 25.99 |
| 1155 | الغربية | كفر دمرو | 25.99 |
| 1156 | الدقهلية | مدينة المطرية | 26.01 |
| 1157 | المنوفية | الخور | 26.05 |
| 1158 | الدقهلية | الشعالة | 26.07 |
| 1159 | الغربية | منشية الأوقاف | 26.09 |
| 1160 | الدقهلية | الخمسة | 26.12 |
| 1161 | كفر الشيخ | كفر المشارقة | 26.13 |
| 1162 | الدقهلية | السمارة | 26.15 |
| 1163 | الدقهلية | مبارك | 26.16 |
| 1164 | الدقهلية | السلام | 26.16 |
| 1165 | كفر الشيخ | الصالحات | 26.22 |
| 1166 | الدقهلية | القنان | 26.24 |
| 1167 | كفر الشيخ | الرغامة | 26.24 |
| 1168 | الغربية | سنباره | 26.24 |
| 1169 | الدقهلية | النهضة الجديدة | 26.30 |
| 1170 | الغربية | العمه | 26.30 |
| 1171 | المنوفية | غمرين | 26.31 |
| 1172 | المنوفية | مشيرف | 26.34 |
| 1173 | الدقهلية | العيادية | 26.35 |
| 1174 | كفر الشيخ | أبو غنيمة | 26.37 |
| 1175 | كفر الشيخ | الناصرية | 26.40 |
| 1176 | المنوفية | الفرعونية | 26.42 |
| 1177 | كفر الشيخ | طويلة نشرت | 26.42 |
| 1178 | الدقهلية | الرحمانية | 26.51 |
| 1179 | الدقهلية | شنفاص | 26.52 |
| 1180 | الغربية | منشية الأوقاف | 26.53 |
| 1181 | الغربية | الشهيدى | 26.54 |
| 1182 | الدقهلية | الطيبة | 26.54 |
| 1183 | الدقهلية | نشا- تشمل كفر | 26.54 |
| 1184 | الدقهلية | مدينة الجمالية | 26.55 |
| 1185 | الغربية | منشاة بسيون | 26.55 |
| 1186 | المنوفية | كوم مازن | 26.56 |
| 1187 | الدقهلية | السلام | 26.56 |
| 1188 | الدقهلية | شبرا هور | 26.57 |
| 1189 | الدقهلية | الفروسات | 26.57 |
| 1190 | الدقهلية | ميت القرشى | 26.59 |
| 1191 | الغربية | كفر حانوت البحرى | 26.61 |

| الرتبة | المحافظة | القرية/المدينة | قيمة |
|---|---|---|---|
| 1192 | المنوفية | منشاة أم خنان | 26.62 |
| 1193 | دمياط | أبو راشد | 26.64 |
| 1194 | الدقهلية | طنبوها | 26.64 |
| 1195 | الدقهلية | الفتح الجديدة | 26.65 |
| 1196 | دمياط | البساتين-العوامر | 26.69 |
| 1197 | كفر الشيخ | عزب الشباسية | 26.76 |
| 1198 | الدقهلية | كفر عزام | 26.76 |
| 1199 | الغربية | شفا وقرون | 26.79 |
| 1200 | كفر الشيخ | أبطو | 26.80 |
| 1201 | المنوفية | صفط جدام | 26.80 |
| 1202 | الغربية | كفر الباجة | 26.82 |
| 1203 | المنوفية | طهواى | 26.83 |
| 1204 | الدقهلية | الربيعه | 26.84 |
| 1205 | كفر الشيخ | الرصيف | 26.85 |
| 1206 | المنوفية | منشأة السادات | 26.85 |
| 1207 | كفر الشيخ | الفقهاء القبلية | 26.86 |
| 1208 | كفر الشيخ | كفر المنشى البحرى | 26.88 |
| 1209 | الغربية | حصة أبيار | 26.88 |
| 1210 | الدقهلية | حمادة | 26.88 |
| 1211 | كفر الشيخ | منشاة المصرى | 26.89 |
| 1212 | المنوفية | دمليج | 26.89 |
| 1213 | المنوفية | منيل دويب | 26.93 |
| 1214 | الدقهلية | أولاد بانة | 26.93 |
| 1215 | الغربية | طنباره | 26.97 |
| 1216 | كفر الشيخ | الطايفة | 27.03 |
| 1217 | الغربية | قليب ابيار | 27.05 |
| 1218 | كفر الشيخ | أم سن الكبرى | 27.05 |
| 1219 | كفر الشيخ | إسحاقة | 27.07 |
| 1220 | الغربية | دفره | 27.07 |
| 1221 | كفر الشيخ | متبول | 27.11 |
| 1222 | المنوفية | طنوب | 27.12 |
| 1223 | الدقهلية | أولاد حانة | 27.12 |
| 1224 | الغربية | صرد | 27.13 |
| 1225 | الدقهلية | منشأة البدوى | 27.14 |
| 1226 | الغربية | ميت الليت هاشم | 27.15 |
| 1227 | الدقهلية | الخلاله-بلقاس رابع | 27.17 |
| 1228 | المنوفية | أبو عوالى ومنشاتها | 27.17 |
| 1229 | الغربية | نشيل | 27.18 |
| 1230 | الغربية | منشاة العيارى | 27.19 |
| 1231 | كفر الشيخ | الورق | 27.21 |
| 1232 | الدقهلية | نوب طريف | 27.22 |
| 1233 | كفر الشيخ | القومسيون غرب | 27.22 |
| 1234 | الدقهلية | الخازندار | 27.23 |
| 1235 | المنوفية | ميت الكرام | 27.25 |
| 1236 | الدقهلية | ميت أشنا | 27.32 |
| 1237 | الغربية | كفر القصار | 27.33 |
| 1238 | الدقهلية | منشأة المعالوه | 27.34 |
| 1239 | الدقهلية | الزهراء | 27.35 |
| 1240 | الدقهلية | كفور العرب | 27.35 |
| 1241 | كفر الشيخ | منشاة بطاح | 27.37 |
| 1242 | المنوفية | صنصفط | 27.40 |
| 1243 | كفر الشيخ | الحصفة | 27.42 |
| 1244 | كفر الشيخ | صندلا | 27.44 |
| 1245 | الدقهلية | الحجايزة | 27.45 |
| 1246 | المنوفية | جريس وعزبتها | 27.45 |
| 1247 | دمياط | النواصرية | 27.46 |
| 1248 | كفر الشيخ | الحوة | 27.47 |
| 1249 | الدقهلية | منشأة هلال | 27.49 |
| 1250 | كفر الشيخ | منشأة على أغا | 27.53 |
| 1251 | الغربية | مشلة | 27.57 |
| 1252 | الغربية | أبو النجاه | 27.57 |
| 1253 | الغربية | كفور بلشاي | 27.58 |
| 1254 | كفر الشيخ | الطرابية | 27.59 |

| الرتبة | المحافظة | القرية/المدينة | قيمة |
|---|---|---|---|
| 1255 | الدقهلية | أبو الأخضر | 27.59 |
| 1256 | المنوفية | كفر بالمشط | 27.59 |
| 1257 | الدقهلية | ميت ناجى | 27.66 |
| 1258 | الدقهلية | البندیرة | 27.66 |
| 1259 | الدقهلية | الجعافرة | 27.67 |
| 1260 | الدقهلية | المعصرة | 27.67 |
| 1261 | المنوفية | تتا | 27.69 |
| 1262 | الدقهلية | أبو المعاطى الباز | 27.71 |
| 1263 | كفر الشيخ | البنائين | 27.76 |
| 1264 | كفر الشيخ | سنهور المدينة | 27.77 |
| 1265 | الدقهلية | أبو جلال | 27.78 |
| 1266 | الغربية | الطالبية | 27.80 |
| 1267 | الدقهلية | جميزة بلجاى | 27.84 |
| 1268 | كفر الشيخ | بريد وكفر يوسف | 27.84 |
| 1269 | كفر الشيخ | محلة القصب | 27.87 |
| 1270 | الغربية | كفر سنباط | 27.87 |
| 1271 | كفر الشيخ | السالمية | 27.87 |
| 1272 | المنوفية | كفر داود | 27.88 |
| 1273 | الدقهلية | كفر عبد الأمين | 27.88 |
| 1274 | الدقهلية | النسايمة | 27.89 |
| 1275 | المنوفية | البرانية | 27.95 |
| 1276 | الدقهلية | منشية الشرفا | 27.98 |
| 1277 | كفر الشيخ | الضبعة | 28.02 |
| 1278 | المنوفية | صراوه | 28.03 |
| 1279 | الغربية | كفر شبرا اليمن | 28.06 |
| 1280 | الدقهلية | كفر الشهيد | 28.09 |
| 1281 | الدقهلية | كفر الأبحر | 28.10 |
| 1282 | المنوفية | العراقية | 28.10 |
| 1283 | كفر الشيخ | مسير | 28.18 |
| 1284 | كفر الشيخ | جمجمون | 28.19 |
| 1285 | المنوفية | ساقية ابو شعرة | 28.21 |
| 1286 | الغربية | ميت الشيخ | 28.24 |
| 1287 | الغربية | الكمالية | 28.25 |
| 1288 | المنوفية | كفر حجازى | 28.29 |
| 1289 | كفر الشيخ | البخانيس | 28.31 |
| 1290 | الغربية | أكوه الحصة | 28.31 |
| 1291 | كفر الشيخ | كفر أم يوسف | 28.32 |
| 1292 | الدقهلية | كفر القصالى | 28.39 |
| 1293 | كفر الشيخ | العباسية | 28.41 |
| 1294 | كفر الشيخ | الحلاقى | 28.42 |
| 1295 | المنوفية | سهواج | 28.45 |
| 1296 | الدقهلية | ميت جراح | 28.46 |
| 1297 | الغربية | كفر اخشا | 28.49 |
| 1298 | الدقهلية | الدومين-بلقاس ثالث | 28.52 |
| 1299 | كفر الشيخ | العمدان | 28.56 |
| 1300 | الدقهلية | بهوت | 28.57 |
| 1301 | الغربية | قسطا | 28.57 |
| 1302 | الدقهلية | كفر غنام | 28.62 |
| 1303 | كفر الشيخ | الحمرا | 28.66 |
| 1304 | الدقهلية | العامرة | 28.67 |
| 1305 | الدقهلية | كفر المحمدية | 28.70 |
| 1306 | الغربية | محلة القصب | 28.75 |
| 1307 | الدقهلية | طماى الزهايرة | 28.77 |
| 1308 | كفر الشيخ | كفر تيدة | 28.77 |
| 1309 | الغربية | قصر بغداد | 28.78 |
| 1310 | الدقهلية | العميد وكفر على | 28.78 |
| 1311 | كفر الشيخ | كنيسة السرادوسى | 28.84 |
| 1312 | الدقهلية | البشنينى | 28.85 |
| 1313 | الدقهلية | شنشا | 28.91 |
| 1314 | الغربية | لابشيط | 28.91 |
| 1315 | المنوفية | الكمايشة | 28.95 |
| 1316 | كفر الشيخ | كفر العرب | 29.00 |
| 1317 | الدقهلية | السلام | 29.00 |

| الرتبة | المحافظة | القرية/المدينة | قيمة |
|---|---|---|---|
| 1318 | الدقهلية | أبو طه | 29.04 |
| 1319 | كفر الشيخ | حليس | 29.04 |
| 1320 | الغربية | نمرة البصل | 29.13 |
| 1321 | كفر الشيخ | برية لا صيفر | 29.17 |
| 1322 | الدقهلية | البكارية | 29.20 |
| 1323 | المنوفية | النعناعية | 29.24 |
| 1324 | الدقهلية | البلامون | 29.25 |
| 1325 | الغربية | الحوامدية الجديدة | 29.28 |
| 1326 | كفر الشيخ | عزب أبو مندور | 29.33 |
| 1327 | الدقهلية | التمد الحجر | 29.39 |
| 1328 | كفر الشيخ | منشاة عباس | 29.42 |
| 1329 | كفر الشيخ | الإبراهمية | 29.44 |
| 1330 | الدقهلية | منشأة مصبح | 29.44 |
| 1331 | الغربية | دمرو خماره | 29.50 |
| 1332 | كفر الشيخ | الكفر الجديد | 29.51 |
| 1333 | المنوفية | دناصور | 29.53 |
| 1334 | الدقهلية | نسيم-2 | 29.55 |
| 1335 | الغربية | دخميس | 29.58 |
| 1336 | الغربية | منشية طنبارة | 29.60 |
| 1337 | الدقهلية | أبو قراميط | 29.61 |
| 1338 | المنوفية | منشاة أبو ذكرى | 29.63 |
| 1339 | الدقهلية | جديدة الهالة | 29.63 |
| 1340 | الغربية | كفر يعقوب | 29.65 |
| 1341 | المنوفية | مونسة و عزبتها | 29.67 |
| 1342 | الغربية | كفر قريطنه | 29.67 |
| 1343 | الدقهلية | بشمس | 29.70 |
| 1344 | الدقهلية | زفر | 29.74 |
| 1345 | الغربية | كفر مشلة | 29.75 |
| 1346 | كفر الشيخ | الساحل البحرى- | 29.81 |
| 1347 | الدقهلية | جلموة | 29.83 |
| 1348 | كفر الشيخ | دمرو | 29.88 |
| 1349 | المنوفية | برهيم ومنشاة سدود | 29.94 |
| 1350 | دمياط | الرياض-الهواشم | 29.97 |
| 1351 | المنوفية | شبشير طملاى | 29.98 |
| 1352 | الغربية | القراطبة | 29.99 |
| 1353 | كفر الشيخ | القضابي | 30.00 |
| 1354 | كفر الشيخ | عزب الغرب | 30.01 |
| 1355 | الدقهلية | الحرية | 30.01 |
| 1356 | الغربية | كفر العرب | 30.07 |
| 1357 | الدقهلية | ميت غراب | 30.09 |
| 1358 | الدقهلية | النشرة | 30.09 |
| 1359 | الدقهلية | كفر عطا الله | 30.15 |
| 1360 | الدقهلية | طنبارة | 30.19 |
| 1361 | دمياط | الابراهيمية القبلية | 30.20 |
| 1362 | كفر الشيخ | أبو مصطفى | 30.28 |
| 1363 | كفر الشيخ | شباس الملح | 30.29 |
| 1364 | المنوفية | كفر الفرعونية | 30.29 |
| 1365 | كفر الشيخ | القومسيون شرق | 30.30 |
| 1366 | المنوفية | الطرانه | 30.32 |
| 1367 | كفر الشيخ | الربع-سوق التلات | 30.46 |
| 1368 | الدقهلية | الروضة | 30.61 |
| 1369 | الغربية | كفر الشراقوة | 30.65 |
| 1370 | دمياط | دار السلام | 30.73 |
| 1371 | كفر الشيخ | النوايجة | 30.76 |
| 1372 | كفر الشيخ | برنبال | 30.77 |
| 1373 | كفر الشيخ | الحدادى وعزبها | 30.79 |
| 1374 | المنوفية | منشاة جريس | 30.83 |
| 1375 | كفر الشيخ | منشاة عقل | 30.88 |
| 1376 | المنوفية | الأخماس | 30.96 |
| 1377 | الدقهلية | الجلايلة | 30.97 |
| 1378 | كفر الشيخ | الساحل القبلى- | 30.97 |
| 1379 | كفر الشيخ | كفر عسكر | 31.08 |
| 1380 | الدقهلية | منشأة مبارك | 31.16 |

| الرتبة | المحافظة | القرية/المدينة | قيمة |
|---|---|---|---|
| 1381 | المنوفية | السلام | 31.18 |
| 1382 | الغربية | سندسيس | 31.22 |
| 1383 | الدقهلية | منشية السلام | 31.26 |
| 1384 | الدقهلية | كفر الشهيد | 31.31 |
| 1385 | كفر الشيخ | سد خميس | 31.32 |
| 1386 | الدقهلية | ميت مسعود | 31.35 |
| 1387 | الدقهلية | منشأة عبدالقادر | 31.41 |
| 1388 | الدقهلية | العريض | 31.60 |
| 1389 | المنوفية | ساقية المنقدى | 31.64 |
| 1390 | الدقهلية | أبو دشيشة | 31.64 |
| 1391 | الغربية | ابيج | 31.76 |
| 1392 | كفر الشيخ | عزب الخليج | 31.88 |
| 1393 | المنوفية | كفر الطراينة | 31.89 |
| 1394 | كفر الشيخ | الحدود | 31.96 |
| 1395 | كفر الشيخ | عزب الوقف قبلى | 31.99 |
| 1396 | الغربية | كفر سالم الهباب | 31.99 |
| 1397 | المنوفية | جزى | 32.13 |
| 1398 | المنوفية | كفر الحما | 32.14 |
| 1399 | الدقهلية | كفر يوسف عوض | 32.18 |
| 1400 | المنوفية | منشية العرب | 32.22 |
| 1401 | الغربية | البناوان | 32.29 |
| 1402 | كفر الشيخ | الفقهاء البحرية | 32.41 |
| 1403 | الدقهلية | سعد الدين | 32.42 |
| 1404 | الدقهلية | الستاموني | 32.47 |
| 1405 | كفر الشيخ | أبو عليوه | 32.51 |
| 1406 | الدقهلية | الرودة | 32.52 |
| 1407 | الدقهلية | كفر شرف | 32.58 |
| 1408 | الدقهلية | القنان | 32.63 |
| 1409 | المنوفية | دبركى | 32.73 |
| 1410 | المنوفية | كفر دنشواى | 32.79 |
| 1411 | المنوفية | طليا وعزبة أشمون | 32.79 |
| 1412 | الدقهلية | منشأة البقلى | 33.01 |
| 1413 | المنوفية | كفر سماليج | 33.18 |
| 1414 | الدقهلية | سنبخت | 33.22 |
| 1415 | كفر الشيخ | منشاة زعلوك | 33.39 |
| 1416 | كفر الشيخ | الروضة | 33.39 |
| 1417 | الدقهلية | منشأة شومان | 33.39 |
| 1418 | كفر الشيخ | منشاة الصفا | 33.41 |
| 1419 | الغربية | لومانا الجديدة | 33.42 |
| 1420 | الدقهلية | الفتح | 33.53 |
| 1421 | الغربية | طرينه | 33.62 |
| 1422 | الدقهلية | الزهيرى | 33.66 |
| 1423 | الدقهلية | كفر الحصة | 33.75 |
| 1424 | المنوفية | الجيار | 33.86 |
| 1425 | كفر الشيخ | الشهابية | 33.90 |
| 1426 | كفر الشيخ | المنشية | 34.10 |
| 1427 | الدقهلية | شرقية المعصره | 34.14 |
| 1428 | الدقهلية | تيروة | 34.25 |
| 1429 | المنوفية | عشما | 34.32 |
| 1430 | المنوفية | دلهمو | 34.61 |
| 1431 | الدقهلية | المخزن | 34.68 |
| 1432 | الدقهلية | كفر قنصوة | 34.69 |
| 1433 | كفر الشيخ | قطاع منصور | 34.73 |
| 1434 | المنوفية | طملاى | 34.76 |
| 1435 | كفر الشيخ | البرج | 34.86 |
| 1436 | الدقهلية | الوحدةالعربية | 34.90 |
| 1437 | المنوفية | عزبة الطرانة | 34.99 |
| 1438 | كفر الشيخ | عزب الوقف بحرى | 35.07 |
| 1439 | الدقهلية | الهيشة | 35.17 |
| 1440 | الدقهلية | الحفير والأمل- | 35.29 |
| 1441 | الدقهلية | مبارك | 35.35 |
| 1442 | الدقهلية | الشبول | 35.90 |
| 1443 | المنوفية | زاوية رزين | 35.92 |

| الرتبة | المحافظة | القرية/المدينة | قيمة |
|---|---|---|---|
| 1444 | الدقهلية | ابو شريف | 35.93 |
| 1445 | كفر الشيخ | كوم الدهب-زبيدة | 36.06 |
| 1446 | الدقهلية | أبو زيد | 36.06 |
| 1447 | كفر الشيخ | برج مغيزل | 36.56 |
| 1448 | كفر الشيخ | الحماد | 36.94 |
| 1449 | الدقهلية | المحلاوى | 38.03 |
| 1450 | كفر الشيخ | عزب الخليج بحرى | 38.10 |
| 1451 | المنوفية | منشأة سرورى | 38.36 |
| 1452 | المنوفية | كفر منصور | 38.54 |
| 1453 | كفر الشيخ | بريدعة | 38.94 |
| 1454 | الدقهلية | المتوه | 39.13 |
| 1455 | الغربية | دقرن | 39.14 |
| 1456 | الدقهلية | منشأة أدهم | 39.27 |
| 1457 | كفر الشيخ | العياش | 39.48 |
| 1458 | الدقهلية | منشأة عزت | 39.51 |
| 1459 | الدقهلية | دار السلام-القتاليه | 40.37 |
| 1460 | الدقهلية | كفر رشدى | 40.59 |
| 1461 | كفر الشيخ | الجزيرة الخضراء | 42.12 |
| 1462 | الدقهلية | زيان | 42.21 |
| 1463 | الدقهلية | الدقانوة | 42.21 |
| 1464 | كفر الشيخ | بر بحرى | 42.25 |
| 1465 | الدقهلية | قلبشوه | 43.04 |
| 1466 | دمياط | شط غيط النصارى | 57.44 |

ملحق رقم 2 التوزيع النسبي للإنفاق السنوي للأسرة

أ- الإنفاق طبقاً لمحل الإقامة

جدول 19 التوزيع النسبي للإنفاق السنوي للأسرة على مجموعات الإنفاق الرئيسية وفقاً لمحل الإقامة عام 2012 - 2013

| مجموعات الانفاق الرئيسية | حضر (%) | ريف (%) | جملة (%) |
|---|---|---|---|
| **الطعام والشراب** | 34 | 41.4 | 37.6 |
| **الدخان** | 3.8 | 4.3 | 4.1 |
| **الملابس والأقمشة والأحذية** | 5.0 | 5.8 | 5.4 |
| **المسكن ومستلزماته** | 19.3 | 16.9 | 18.1 |
| **الأثاث والتجهيزات والمعدات المنزلية وأعمال الصيانة** | 4.1 | 4.1 | 41 |
| **الخدمات والرعاية الصحية** | 8.9 | 9.6 | 9.2 |
| **الانتقالات والنقل** | 6.3 | 4.1 | 5.2 |
| **الاتصالات** | 2.7 | 1.8 | 2.2 |
| **الثقافة والترفيه** | 2.2 | 1.8 | 2.0 |
| **التعليم** | 5.4 | 2.5 | 4.0 |
| **المطاعم والفنادق** | 4.1 | 3.1 | 3.6 |
| **السلع والخدمات المتنوعة** | 3.2 | 2.9 | 3.1 |
| **إجمالي الاستهلاك الفعلي** | 99.1 | 98.3 | 98.7 |
| **إجمالي التحويلات العينية** | 1.5 | 1.8 | 1.7 |
| **إجمالي الإنفاق الاستهلاكي السنوي** | 97.5 | 96.5 | 97.0 |
| **المدفوعات التحويلية** | 2.5 | 3.5 | 3.0 |
| **إجمالي الإنفاق العائلي السنوي** | 100 | 100 | 100 |

ب- الإنفاق طبقاً لشرائح الإنفاق الخمسية

جدول 20 التوزيع النسبي للإنفاق السنوي للأسرة (بالجنيه) وفقاً لمجموعات الإنفاق الرئيسية وشرائح الإنفاق الخمسية عامي 2011/2010 - 2013/2012

| مجموعات الإنفاق الرئيسية | أقل من 20% إنفاقاً | | من 20 – أقل من 40 % | | من 40 – أقل من 60 % | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | 2012 | 2010 | 2012 | 2010 | 2012 | 2010 |
| **الطعام والشراب** | 45.8 | 50.6 | 42.5 | 47.4 | 40.6 | 44.9 |
| **الدخان** | 4.0 | 4.1 | 4.2 | 4.4 | 4.2 | 4.2 |
| **الملابس والأقمشة والأحذية** | 6.5 | 5.9 | 6.4 | 5.8 | 6.4 | 5.5 |
| **المسكن ومستلزماته** | 18.4 | 17.7 | 17.5 | 17.6 | 18.3 | 17.7 |

| | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| **الأثاث والتجهيزات والمعدات المنزلية وأعمال الصيانة** | 3.7 | 3.4 | 3.9 | 3.4 | 4.0 | 3.3 |
| **الخدمات والرعاية الصحية** | 7.2 | 5.6 | 8.0 | 6.6 | 8.8 | 7.3 |
| **الانتقالات والنقل** | 3.6 | 2.7 | 4.1 | 3.2 | 4.3 | 2.8 |
| **الاتصالات** | 1.8 | 1.6 | 2.1 | 1.9 | 2.4 | 2.2 |
| **الثقافة والترفيه** | 0.8 | 0.9 | 1.0 | 1.0 | 1.2 | 1.2 |
| **التعليم** | 1.9 | 1.9 | 2.4 | 2.3 | 2.9 | 2.9 |
| **المطاعم والفنادق** | 4.0 | 3.9 | 3.8 | 3.7 | 3.7 | 3.7 |
| **السلع والخدمات المتنوعة** | 3.4 | 3.0 | 3.2 | 2.9 | 3.2 | 2.9 |
| **إجمالي الاستهلاك الفعلي** | 101.2 | 101.2 | 100.1 | 100.1 | 99.8 | 99.6 |
| **إجمالي التحويلات العينية** | 2.7 | 2.6 | 1.7 | 1.6 | 1.6 | 1.3 |
| **إجمالي الإنفاق الاستهلاكي السنوي** | 98.5 | 98.6 | 98.4 | 98.5 | 98.2 | 98.2 |
| **المدفوعات التحويلية** | 1.5 | 1.4 | 1.6 | 1.5 | 1.8 | 1.8 |
| **إجمالي الإنفاق العائلي السنوي** | 100.0 | 100.0 | 100.0 | 100.0 | 100.0 | 100.0 |
| **عدد الأسر** | 2223 | 2251 | 2555 | 2588 | 2848 | 2962 |
| **عدد الأفراد** | 13035 | 16638 | 13034 | 13648 | 13033 | 13627 |
| **متوسط حجم الأسرة** | 5.9 | 6.1 | 5.1 | 5.3 | 4.6 | 4.6 |

تابع جدول 20 التوزيع النسبي للإنفاق السنوي للأسرة (بالجنيه) وفقاً لمجموعات الإنفاق الرئيسية وشرائح الإنفاق الخمسية عامي 2011/2010 - 2013/2012

| **مجموعات الإنفاق الرئيسية** | **من 60- أقل من 80%** | | **من 80 – 100%** | | **الجملة** | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | 2012 | 2010 | 2012 | 2010 | 2012 | 2010 |
| **الطعام والشراب** | 37.8 | 42.7 | 28.9 | 32.1 | 36.0 | 39.9 |
| **الدخان** | 3.7 | 4.0 | 2.3 | 2.3 | 3.3 | 3.4 |
| **الملابس والأقمشة والأحذية** | 6.0 | 5.4 | 5.0 | 4.7 | 5.7 | 5.3 |
| **المسكن ومستلزماته** | 17.8 | 17.3 | 19.2 | 18.5 | 18.6 | 18.0 |
| **الأثاث والتجهيزات والمعدات المنزلية وأعمال الصيانة** | 4.1 | 3.7 | 4.7 | 4.5 | 4.3 | 3.9 |

| | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| **الخدمات والرعاية الصحية** | 9.9 | 8.2 | 11.2 | 9.5 | 9.8 | 8.1 |
| **الانتقالات والنقل** | 5.0 | 4.1 | 7.9 | 7.8 | 5.8 | 5.3 |
| **الاتصالات** | 2.8 | 2.5 | 3.3 | 3.0 | 2.7 | 2.5 |
| **الثقافة والترفيه** | 1.5 | 1.5 | 3.1 | 3.5 | 2.0 | 2.2 |
| **التعليم** | 3.4 | 3.3 | 5.0 | 5.6 | 2.7 | 2.9 |
| **المطاعم والفنادق** | 3.6 | 3.5 | 3.4 | 3.3 | 3.6 | 3.5 |
| **السلع والخدمات المتنوعة** | 3.4 | 2.9 | 3.2 | 2.9 | 3.3 | 2.9 |
| **إجمالي الاستهلاك الفعلي** | 99.2 | 99.2 | 97.1 | 97.7 | 98.8 | 98.9 |
| **إجمالي التحويلات العينية** | 1.5 | 1.4 | 1.5 | 1.5 | 1.7 | 1.6 |
| **إجمالي الإنفاق الاستهلاكي السنوي** | 97.7 | 97.8 | 95.6 | 96.2 | 97.1 | 97.3 |
| **المدفوعات التحويلية** | 2.3 | 2.2 | 4.4 | 3.8 | 2.9 | 2.7 |
| **إجمالي الإنفاق العائلي السنوي** | 100.0 | 100.0 | 100.0 | 100.0 | 100.0 | 100.0 |
| **عدد الأسر** | 3210 | 3379 | 4220 | 4258 | 15057 | 15439 |
| **عدد الأفراد** | 13033 | 13642 | 1302 | 12643 | 65169 | 68208 |
| **متوسط حجم الأسرة** | 4.1 | 4.0 | 3.1 | 3.2 | 4.3 | 4.4 |

ملحق رقم 3 تعداد السُكان بالمُدن المصرية التي فاقت 20 ألف نسمة بين عامي 1821-1907

| المدينة | 1826-1821 | 1846 | (%) متوسط معدل النمو السكاني (1821-1846) | تعداد 1882 | (%) متوسط معدل النمو السكاني (1846-1882) | تعداد 1897 | (%) متوسط معدل النمو السكاني (1882-1897) | تعداد 1907 | (%) متوسط معدل النمو السكاني (1897-1897) |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| **القاهرة** | 2180560 | 256679 | 0.65 + | 374838 | 1.0 + | 570062 | 12.5 + | 654.476 | 1.3 + |
| **طنطا** | 10000 | 19500 | 2.6 + | 33750 | 1.5 + | 57289 | 3.5 + | 54437 | 0.5- |
| **المحلة الكبرى** | 17000 | 20000 | 0.65+ | 27823 | 0.9 + | 31100 | 0.7 + | 33547 | 0.7 + |
| **المنصورة** | 8500 | 9886 | 0.60+ | 26942 | 2.8+ | 36131 | 2.0+ | 40279 | 1.0+ |
| **دمنهور** | -- | 8000 | -- | 19624 | 2.5+ | 32122 | 3.3+ | 38752 | 1.9+ |
| **الزقازيق** | -- | -- | -- | 19815 | -- | 35715 | 3.9+ | 34999 | 0.2- |
| **منوف** | -- | -- | -- | 16293 | -- | 19726 | 1.3+ | 22316 | 1.2+ |
| **شبين الكوم** | -- | 4500 | -- | 16250 | 3.6+ | 20512 | 1.5+ | 21567 | 0.5+ |
| **الإسكندرية** | 12528 | 164359 | 10.3+ | 231396 | 0.95+ | 319766 | 2.1+ | 332.247 | 0.3+ |
| **دمياط** | 13600 | 37089 | 4.0+ | 34044 | 0.2- | 31515 | 0.5- | 29354 | 0.7- |
| **رشيد** | 13400 | 18300 | 1.2+ | 16666 | 0.26- | 14286 | 1.0- | 16810 | 1.6+ |
| **السويس** | 2900 | 4160 | 1.4+ | 10559 | 2.6+ | 17173 | 3.2+ | 18374 | 0.7+ |

المصدر: (Chaichian 1988)

ملحق رقم 4 الوضع الراهن بإقليم الدلتا

تعتمد التحليلات الواردة بهذا الجزء من البحث على قاعدة البيانات تحتوي على عدد كبير من المُتغيرات Variables يصل إلى أكثر من 350 مُتغير وذلك على مُستوى قُرى وشياخات الإقليم البالغ عددهم 1464 قرية/شياخة. تم ربط قاعدة البيانات باستخدام نُظم المعلومات الجُغرافية GIS لإعداد خرائط تُظهر حالة قرى الإقليم المُختلفة وتُبرز التباين فيما بينها، شكل 19.

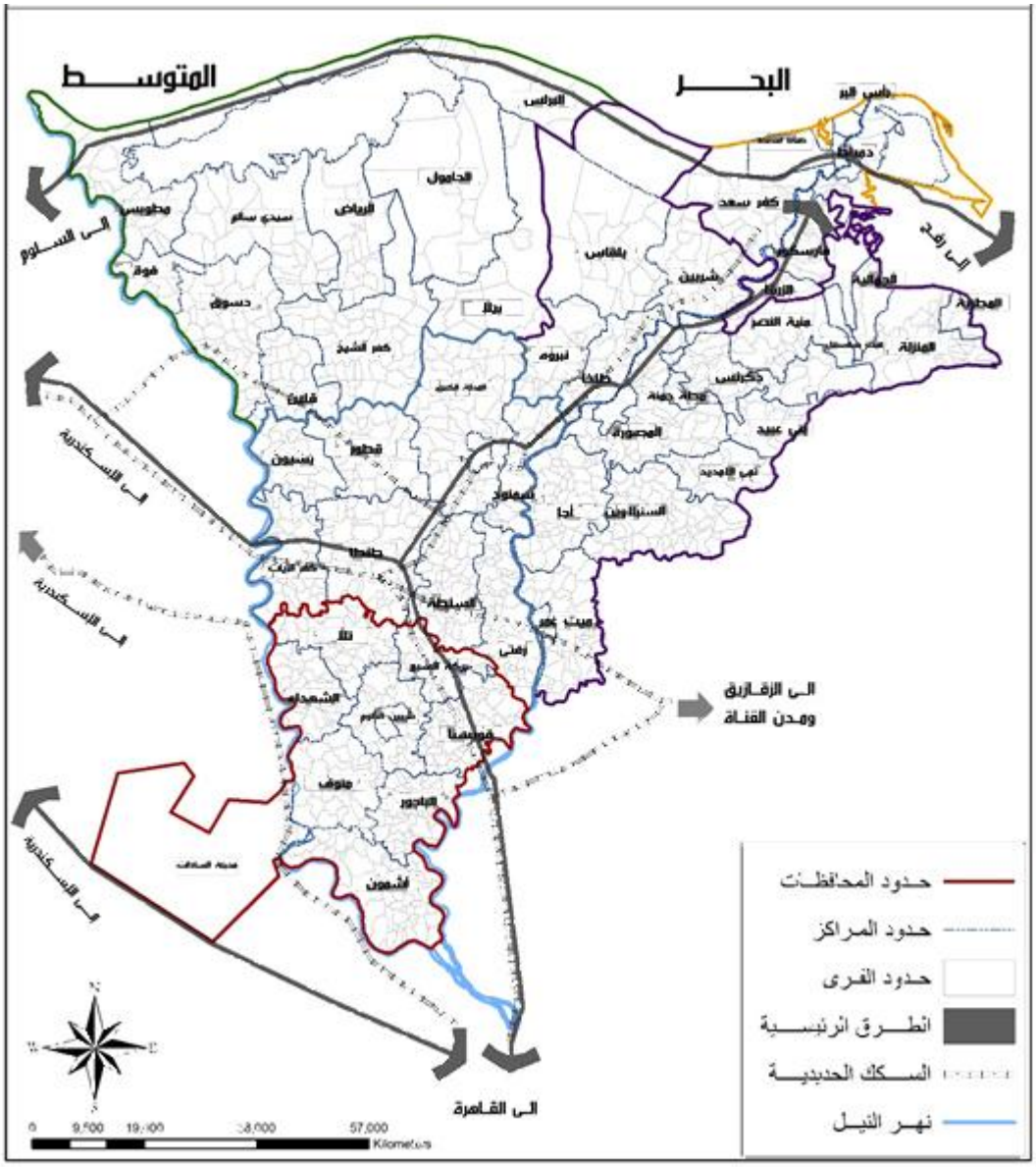


شكل 19 خريطة الأساس لإقليم الدلتا

السكان

يبلغ عدد السكان بإقليم الدلتا حوالي 16 مليون نسمة بحسب تعداد عام 2006، وهو بذلك يحتل المرتبة الثانية بين أقاليم الجمهورية بنسبة 22.01 بالمائة من السكان، تتصدر محافظة الدقهلية الإقليم من حيث عدد السكان بنسبة 31.21 بالمائة، وتليها محافظة الغربية بنسبة 25.09 بالمائة، وتأتي محافظة دُمياط في المركز الأخير بأقل نسبة سُكان تبلغ 6.86 بالمائة من جملة السُكان بالإقليم، شكل 20.

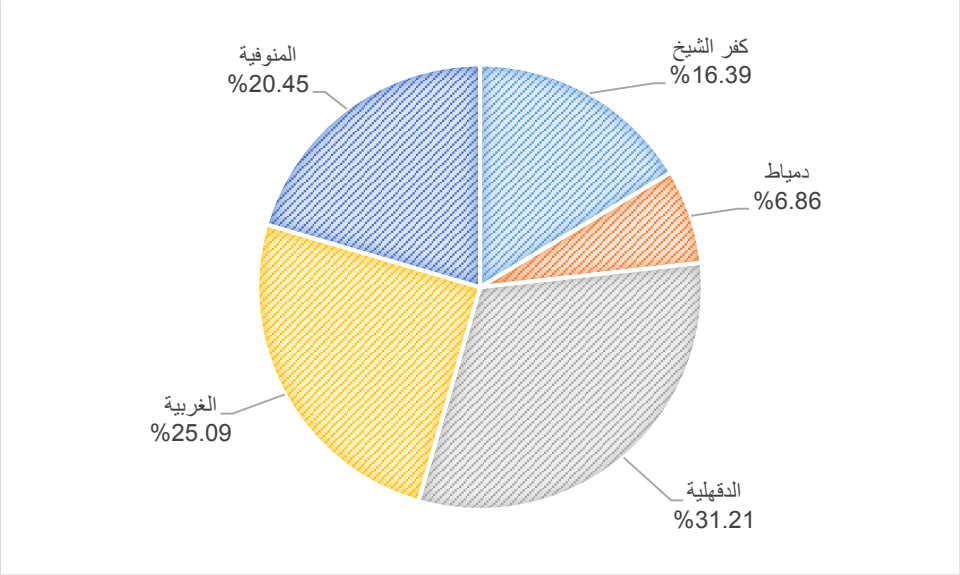


شكل 20 نسبة توزيع السكان على محافظات إقليم الدلتا 2006

مصدر البيانات: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء (2006)

أما عن التركيب الحضري/الريفي لسكان محافظات الإقليم، فتبرز الصفة الريفية للإقليم حيث لا يشكل سكان الحضر إلا نحو ٢٧ بالمائة فقط من إجمالي سكان الإقليم عام ٢٠٠٦، بينما تبلغ نسبة سكان الريف 73 بالمائة من جملة سكان الإقليم لنفس العام، وتسهم الهجرة في النمو السكاني لمحافظات إقليم الدلتا بالسالب، وتتصدر محافظة المنوفية بقية المحافظات في إرسال المهاجرين إلى خارجها، وبصفة عامة، تتجه معظم الحركة المهاجرة إلى محافظات إقليم القاهرة الكبرى ومحافظة الإسكندرية، نتيجة لقرب المسافة بينهما (الهيئة العامة للتخطيط العمراني، 2008).

فئات السن والنوع

تتشابه محافظات الدلتا في أن الحقبة العمرية من 15 إلى 25 عام هي السائدة بين الفئات العمرية المختلفة، شكل 21، وتتراوح نسبة هذه الفئة بين 21.4 بالمائة في محافظة دمياط و24.32 بالمائة وهي أعلى قيمة في محافظة المنوفية، وذلك من جملة السكان، ويُشير الهرم السكاني للإقليم إلى وجود عدد كبير من الشباب مما يتطلب توفير فُرص العمل لاستيعاب هذه الأعداد، بالإضافة إلى ذلك يلاحظ بمحافظة دمياط أن الأطفال في الفئة العُمرية الأقل من خمسة سنوات يُمثلون حوالي 11 بالمائة من جملة السكان بالمحافظة ويزيد أعدادهم بصورة ملحوظة مقارنةً ببقية محافظات الإقليم، ويشير ذلك إلى أن المدارس الابتدائية بمحافظة دمياط قد تتعرض لضغط بسبب تزايد الكثافات في تلك الحقبة.

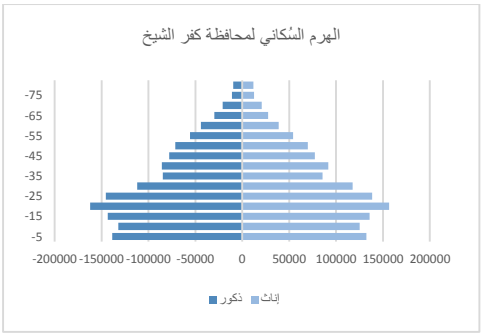


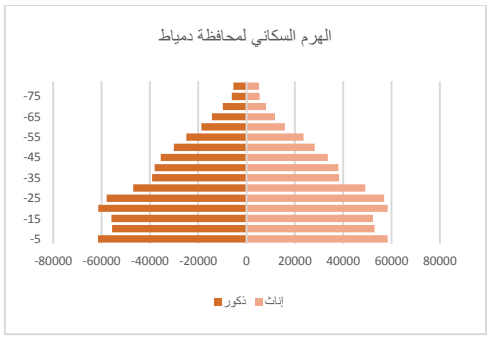


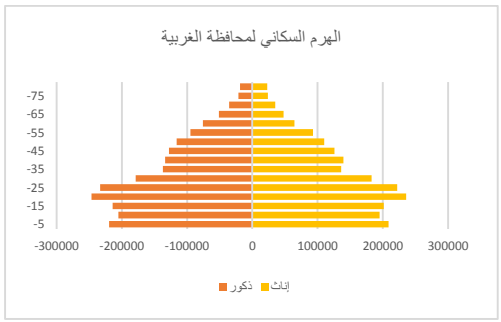


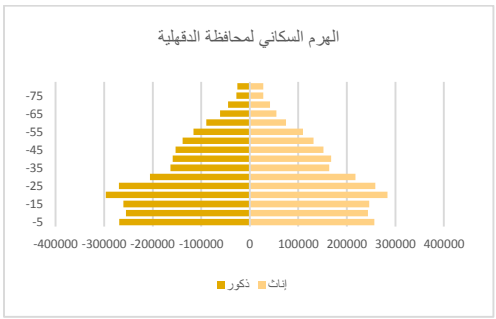


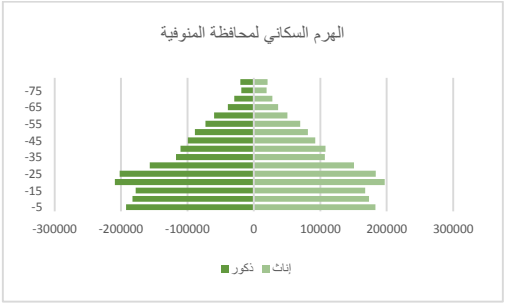


شكل 21 الهرم السُكاني لمحافظات إقليم الدلتا

مصدر البيانات: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء (2006)

الحالة التعليمية والنوع

*أ- المستوى التعليمي*

يتدنّي المستوى التعليمي في محافظة كفر الشيخ مُقارنة بباقي محافظات الإقليم وتُشير البيانات، شكل 22، إلى انخفاض مستوى المحافظة بالنسبة لمتوسط الإقليم حيث تبلغ نسبة المتعلمين بالمحافظة 35.4 بالمائة مُقارنة بمتوسط الإقليم البالغ 39.5 بالمائة، في حين أظهرت محافظة الغربية مستوى تعليمي تخطّى كُلاً من متوسط الجمهورية والإقليم.

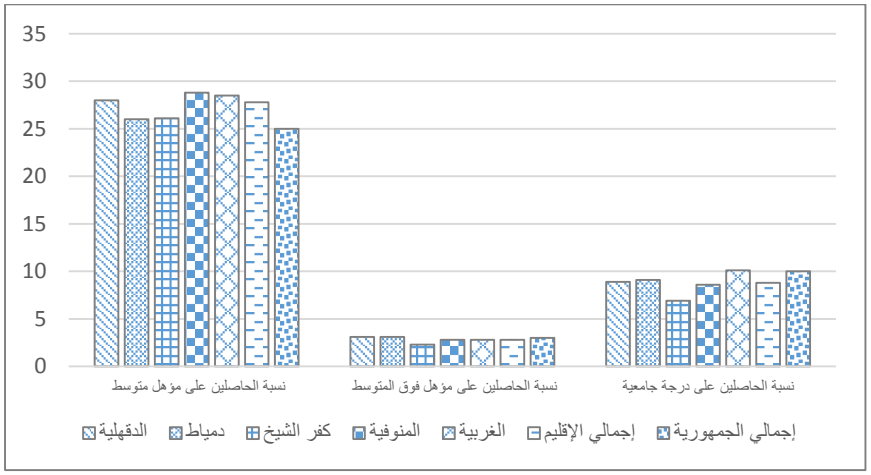


شكل 22 الحالة التعليمية لمحافظات إقليم الدلتا 2006

مصدر البيانات: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء (2006)

تفوق محافظة المنوفية محافظات الإقليم -وكذلك متوسط الجمهورية-من حيث نسبة الحاصلين على مؤهل فوق متوسط، وكذلك بالنسبة لإجمالي المُتعلمين بالمحافظة كما هو الحال بالنسبة لمحافظة الدقهلية فقد سجلت المُحافظتين 40.1 و39.9 بالمائة على التوالي، أما بالنسبة للسكان الحاصلين على مؤهل جامعي فلم يتجاوز المتوسط العام للجمهورية سوى مُحافظة الغربية، وذلك بفارق بسيط لم يتعدى (0.1) واحد من عشرة بالمائة فقط، شكل 23.

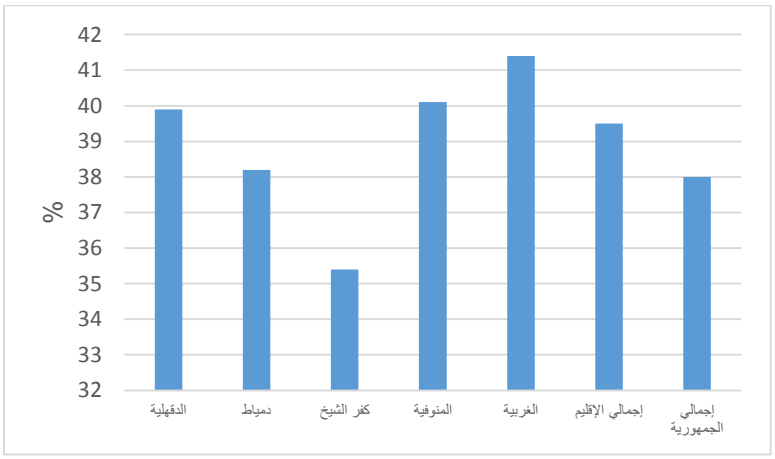


شكل 23 إجمالي نسبة المتعلمين بمحافظات إقليم الدلتا

مصدر البيانات: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء (2006)

### ب- معدلات الأمية

تتباين معدلات الأمية على مستوى مدن وقرى إقليم الدلتا من جهة وبين الذكور والإناث من جهة أخرى، وتشهد قرى الإقليم الشمالية الواقعة بمحافظتي كفر الشيخ والدقهلية ارتفاعاً ملحوظاً لمعدلات الأمية بها؛ حيث تصل في معظم القرى إلى أكثر من 30 بالمائة من جملة السكان، وفي المقابل تنخفض نسبة الأمية بين الذكور بالاتجاه إلى جنوب الإقليم حيث محافظتي المنوفية والغربية والتي يتراوح نسبة الأمية بها بين 10 و20 بالمائة في معظم القرى، كما يُلاحظ التباين بين القرى المُحاذية لفرع دمياط وتلك المحاذية لفرع رشيد حيث تنخفض نسبة الأمية بشكل عام في الأولى وتزيد في الأخيرة في بعض القرى لأكثر من 30 بالمائة من الذكور، شكل 25.

أما بالنسبة للإناث فإن نسبة الأمية ترتفع في معظم قرى الإقليم إلى أكثر من 40 بالمائة، وخاصة بمحافظة كفر الشيخ، بينما تتراوح نسبة الأمية بين الإناث في بعض القرى المحاذية لفرع دمياط بين 15 و30 بالمائة فقط، لتؤكد على التباين في الحالة التعليمية للسكان في المنطقتين، شكل 24.

### ت- التسرب من التعليم

تعد إشكالية التسرب من التعليم احدى الاشكاليات التي تعاني منها العديد من الدول النامية، والتي تعيق تقدمها ونموها، كما تعد أحد المؤشرات الأساسية التي تساعد على تقدير مدى كفاءة النظام التعليمي بالدولة ككل وتعكس مدى مؤازرة المجتمع للتعليم، من حيث مسئوليته عن توفير مناخ صحي يحفز على الالتحاق به والاستمرار فيه، وتعتبر أحد المعايير التي تشير الى مدى التقدم الاقتصادي والثقافي والاجتماعي (البيلي 2013).

تُشير الخرائط (شكل 26 وشكل 27) إلى أن نسبة السكان فوق عشرة سنوات والذين لم يلتحقوا بالتعليم أقل من نصف بالمائة من جملة السُكان في سن التعليم، ولكن مدينة كفر الشيخ فاقت نسبة التسرب من التعليم بها أكثر من خمسة بالمائة، ومن الجدير بالذكر أيضا في هذا الصدد أن القرى المُحيطة ببُحيرة البرلس -بمحافظة كفر الشيخ- وكذلك المحيطة ببحيرة المنزلة -بمحافظة الدقهلية- ضمّت أعلى نسبة للتسرب من التعليم بالإقليم، قد يُفسر ذلك الهروب من التعليم إلى مُساعدة الآباء العاملين بحرفة الصيد، لا يمنع ذلك أن الأطفال بباقي قرى الإقليم والتي تعتمد على الزراعة متورطون في عمالة الأطفال، ولكن تماشياً مع العادات والتقاليد الريفية تُصر الأُسر على حصول الأبناء على شهادات دراسية.

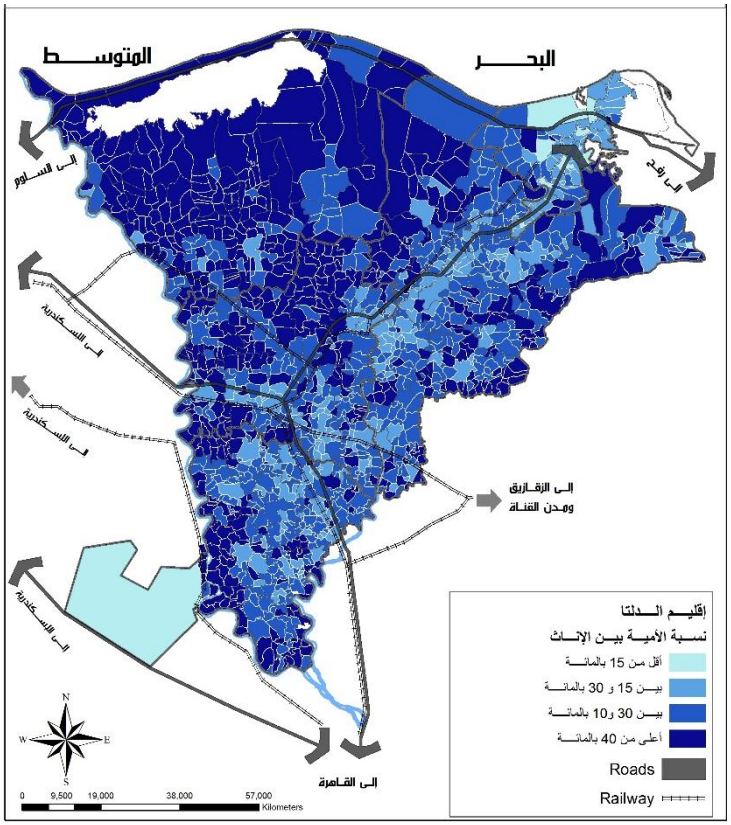


شكل 24 نسبة الأمية بين الإناث في قرى الدلتا

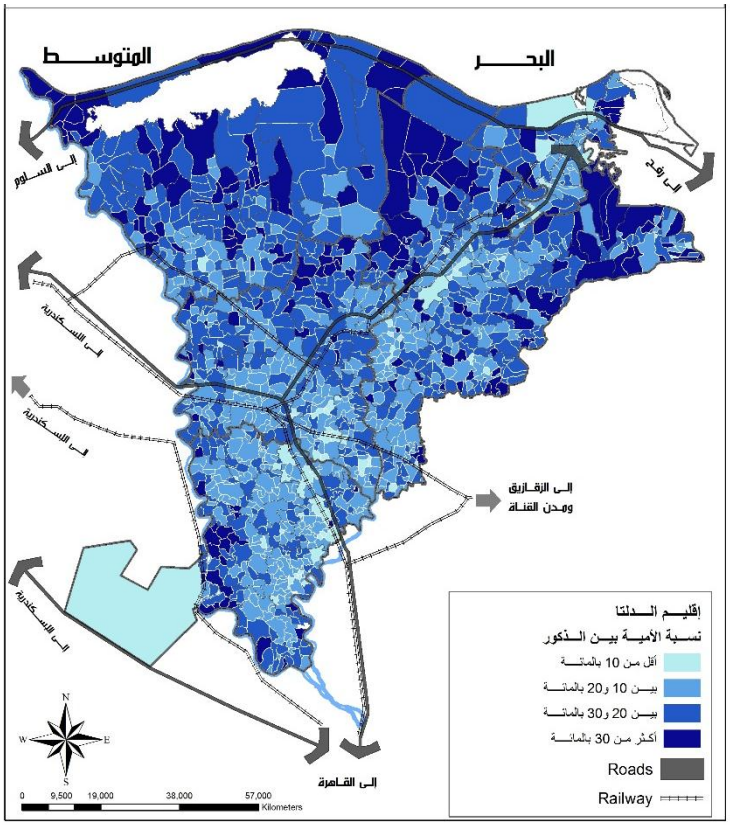


شكل 25 نسبة الأمية بين الذكور بمحافظات إقليم الدلتا

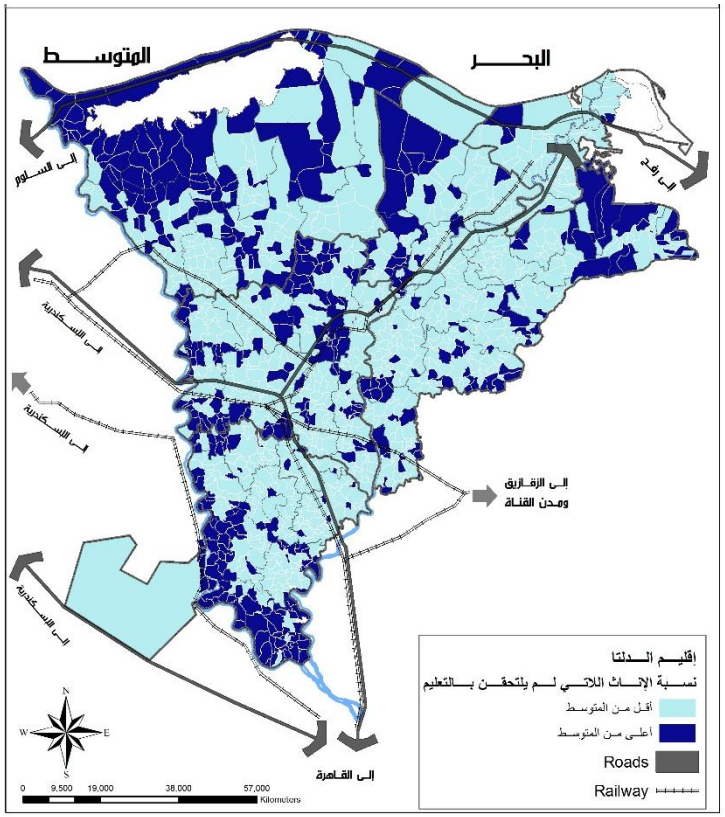


شكل 26 نسبة الإناث اللاتي لم يلتحقن بالتعليم بمحافظات إقليم الدلتا 2006

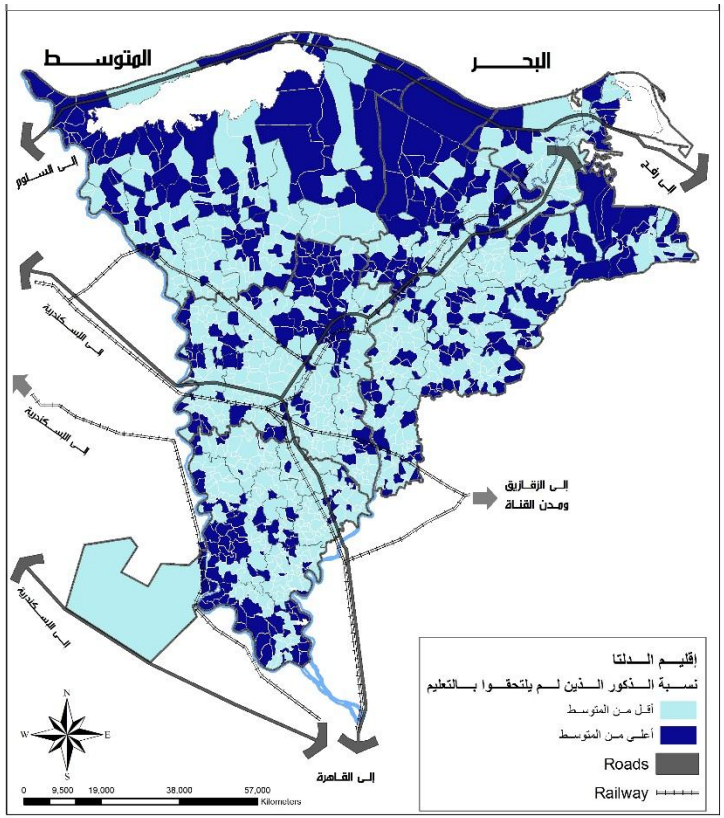


شكل 27 نسبة الذكور الذين لم يلتحقوا بالتعليم بمحافظات إقليم الدلتا 2006

الحالة العملية والنوع

تُعتبر البطالة واحدة من أخطر المشكلات التي تواجه النظام الاجتماعي حول العالم، وذلك من منطلق أنها تؤدي إلى الكثير من التبعات السلبية على الاقتصاد والمجتمع؛ لذلك فإن الحكومات تعمل على تقليل معدلات البطالة لديها ومحاولة التخفيف من أثرها، لذا فمن الممكن اعتبار القدرة على التقليل من نسبة البطالة مؤشراً لقدرة النظام الاقتصادي على التعافي والنمو بحيث يوفر فرص العمل التي تجتذب القوى العاملة الكامنة (El-Agrody, Othman and Hassan 2010).

وتُعتبر قضية البطالة من أهم الملفات التي ترتبط بشكل وثيق بقضية تطوير التعليم والتدريب وتنمية المهارات وفقاً لما يتطلبه سوق العمل والاقتصاد القومي خاصة بالقطاع الصناعي، كما تعكس نسبة البطالة حالة مناخ الاستثمار ومدى كفاءته في التشغيل، وبحسب الأرقام الصادرة عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء فإن مُعدلات البطالة بين الشباب خاصة في الفئة العمرية ما بين 19 إلى 29 سنة قد ارتفعت لتصل إلى نحو 13.8 بالمائة في 2013 مقارنة بنسبة تسعة بالمائة في عام 2009، وبلغ عدد المتعطلين 3.524 مليون متعطل في عام 2012 مقابل 3.183 مليون متعطل عام 2011 بزيادة قدرها 1.074 مليون فرد بنسبة 45.7 عن عام 2010.

تتراوح معدلات البطالة في إقليم الدلتا بين سبعة بالمائة في محافظة كفر الشيخ و10.8 بالمائة في محافظة الغربية بحسب تعداد عام 2006، وبمقارنة معدل البطالة بالإقليم، شكل 28، بالمعدلات على مستوى الجمهورية والتي بلغت 10.9 في نفس العام، فإن كل محافظات إقليم الدلتا تنخفض فيها نسبة البطالة عن متوسط الجمهورية.

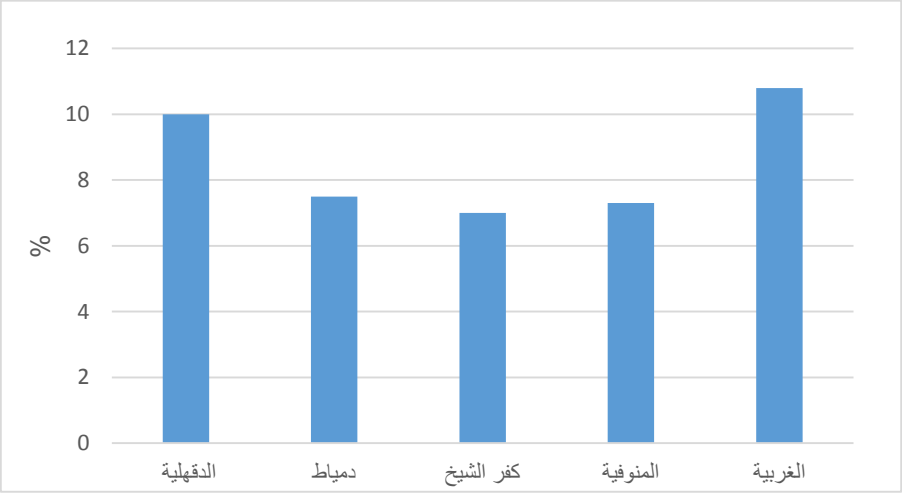


شكل 28 نسبة البطالة بين محافظات إقليم الدلتا 2006

مصدر البيانات: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء (2006)

إن التباين الكبير في البطالة بين الذكور والإناث على مستوى الجمهورية والذي بلغ 9.3 بالمائة و24.1 بالمائة على التوالي، ينعكس بصوره واضحة على القرى بإقليم الدلتا بحسب ما يظهر بالخرائط (شكل 29 وشكل 30)، حيث بلغت أقصى نسبة للمتعطلين عن العمل بين الذكور 39 بالمائة، بينما وصلت تلك النسبة بين الإناث إلى 93 بالمائة من جملة قوة العمل.

إن معدلات البطالة بين الذكور في قرى الإقليم تقل عن عشرة بالمائة من جملة السكان داخل قوة العمل، ولكن شهدت بعض القرى بمحافظة كفر الشيخ ارتفاعاً كبيراً لمعدل البطالة، بالرغم من ذلك فإن القرى المحيطة ببحيرة البرلس بلغ معدل البطالة بها أقل من خمسة بالمائة.

ترتفع نسبة البطالة بين الإناث بقرى الإقليم لدرجة وصلت في بعض القرى إلى 90 بالمائة من قوة العمل بالقرية، والمُلاحظ أن محافظة كفر الشيخ تحتوي على معدلات بطالة منخفضة في الشمال وحول بحيرة البرلس إذا ما قورنت بمستوى الإقليم أو الجمهورية وكذلك تحتوي على أعلى معدلات البطالة بالإقليم في جنوب المحافظة في القرى القريبة من المحافظة الغربية.

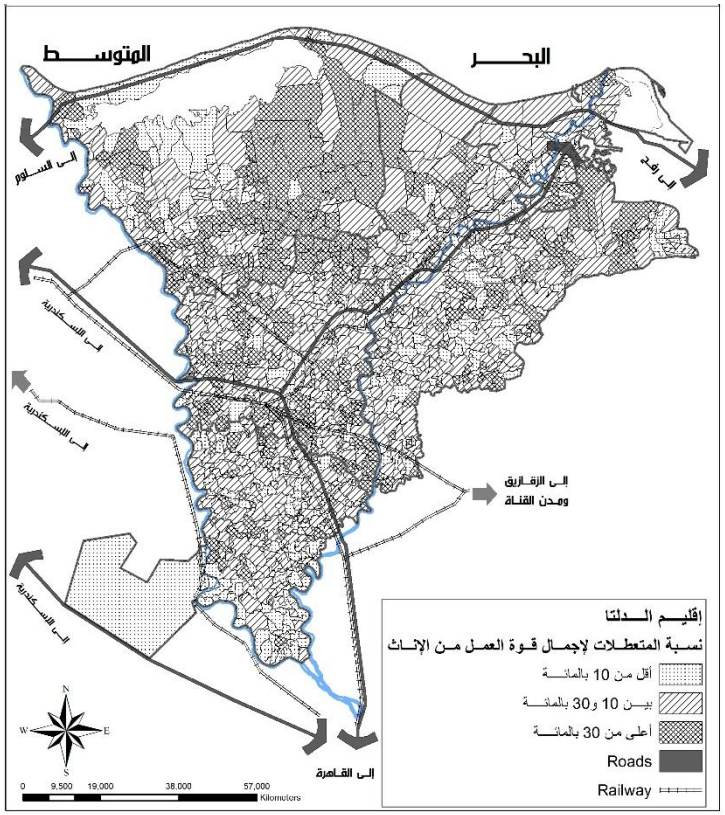


شكل 29 نسبة المتعطلين من إجمالي قوة العمل بين الإناث 2006

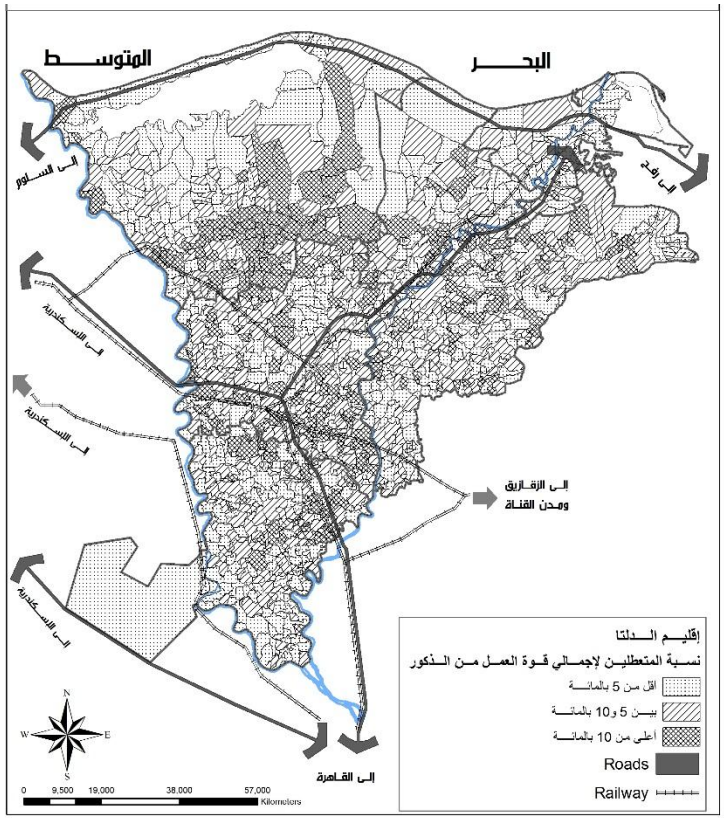


شكل 30 نسبة المتعطلين من إجمالي قوة العمل بين الذكور 2006

النشاط الاقتصادي والنوع

يوضح توزيع العاملين في القطاعات الاقتصادية بإقليم الدلتا أن حوالي40.5 بالمائة من جملة السكان -فوق ١٥ سنة- يعملون بقطاع الزراعة، وأن ١٢ بالمائة بقطاع الصناعة، 6.3 بالمائة بأنشطة التجارة والنقل والاتصالات، و5.4 بالمائة بقطاع البناء والتشييد، شكل 31، وبصفة عامة يتميز الهيكل القطاعي للقوى العاملة بالتركز النسبي في الأنشطة السلعية (زراعة-صناعة-تشييد).

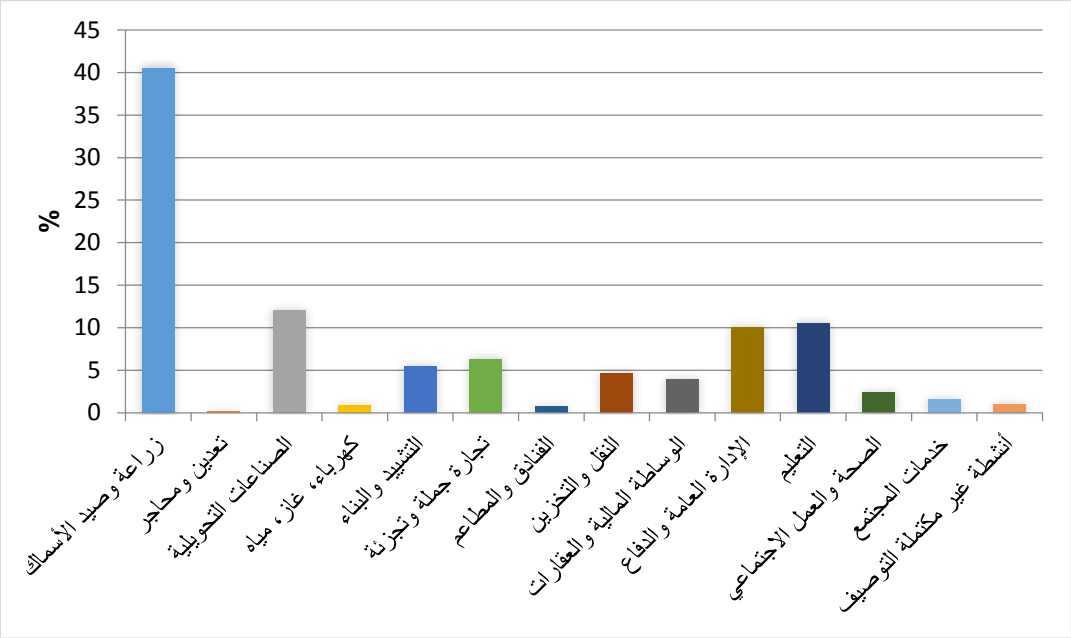


شكل 31 نسبة مساهمة النشاط الاقتصادي لإجمالي الأنشطة بالإقليم 2006

مصدر البيانات: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء (2006)

ويظهر جدول 21 القطاعات الرائدة بمحافظات الإقليم، حيث نجد أن محافظة كفر الشيخ تتميز فى قطاعى (الزراعة والصيد) بينما تتقدم الغربية فى قطاعات (الصناعات التحويلية، الكهرباء والغاز والمياه)، أما محافظة المنوفية فتتميز فى قطاعات (الزراعة والصيد، التشييد والبناء، تجارة جملة وتجزئة) أما محافظة دمياط فيميزها كل من قطاعات (الصناعات التحويلية، التشييد والبناء، تجارة الجملة والتجزئة) أما محافظة الدقهلية فتتميز عن باقى المحافظات فى قطاعات (تجارة الجملة والتجزئة، الفنادق والمطاعم، النقل والتخزين والاتصالات، النقل والتخزين والاتصالات، الوساطة المالية والعقارات، الإدارة العامة والدفاع التعليم ،الصحة والعمل الاجتماعي، خدمات المجتمع).

جدول 21 توزيع العاملين طبقا للانشطة الاقتصادية بمحافظات إقليم الدلتا (بالألف عامل)- ٢٠٠٦

| النشاط | الدقهلية | % | دمياط | % | كفر الشيخ | % | المنوفية | % | الغربية | % | إجمالي الإقليم | % |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| **زراعة وصيد الأسماك** | 542.3 | 29.78 | 83.4 | 4.58 | 377.3 | 20.72 | 417.9 | 22.95 | 399.9 | 21.96 | 1820.8 | 40.50 |
| **تعدين ومحاجر** | 3.7 | 45.12 | 0.4 | 4.88 | 0.7 | 8.54 | 1.8 | 21.95 | 1.6 | 19.51 | 8.2 | 0.18 |
| **الصناعات التحويلية** | 141.5 | 26.25 | 89 | 16.51 | 46.6 | 8.65 | 93.6 | 17.37 | 168.3 | 31.22 | 539 | 11.9 |
| **كهرباء، غاز، مياه** | 12.4 | 33.33 | 3.1 | 8.33 | 4.8 | 12.90 | 9 | 24.19 | 7.9 | 21.24 | 37.2 | 0.82 |
| **التشييد والبناء** | 77.5 | 32.14 | 22.4 | 9.29 | 26.4 | 10.95 | 49 | 20.32 | 65.8 | 27.29 | 241.1 | 5.36 |
| **تجارة الجملة والتجزئة** | 98.3 | 34.44 | 28 | 9.81 | 40.8 | 14.30 | 53.7 | 18.82 | 64.6 | 22.63 | 285.4 | 5.34 |
| **الفنادق والمطاعم** | 10.3 | 30.65 | 4.4 | 13.10 | 4 | 11.90 | 7.5 | 22.32 | 7.4 | 22.02 | 33.6 | 0.74 |
| **النقل والتخزين والاتصالات** | 61.4 | 29.81 | 17.2 | 8.35 | 26.9 | 13.06 | 45.2 | 21.94 | 55.3 | 26.84 | 206 | 4.58 |
| **الوساطة المالية والعقارات** | 52.1 | 29.57 | 9.4 | 5.33 | 34.9 | 19.81 | 32.4 | 18.39 | 47.4 | 26.90 | 176.2 | 3.9 |
| **الإدارة العامة والدفاع** | 136.8 | 30.52 | 25.1 | 5.60 | 64.3 | 14.34 | 111.6 | 24.89 | 110.5 | 24.65 | 448.3 | 9.9 |
| **التعليم** | 166.9 | 35.24 | 38.4 | 8.11 | 62.5 | 13.20 | 97.3 | 20.54 | 108.5 | 22.91 | 473.6 | 10.53 |
| **الصحة والعمل الاجتماعي** | 33.8 | 30.76 | 8 | 7.28 | 18.1 | 16.47 | 19.2 | 17.47 | 30.8 | 28.03 | 109.9 | 2.4 |
| **خدمات المجتمع** | 21.8 | 29.74 | 4 | 5.46 | 11.1 | 15.14 | 16.3 | 22.24 | 20.1 | 27.42 | 73.3 | 1.63 |
| **أنشطة غير كاملة التوصيف** | 21.8 | 50.93 | 1.6 | 3.74 | 6.2 | 14.49 | 6.5 | 15.19 | 6.7 | 15.65 | 42.8 | 0.95 |
| **إجمالي الأنشطة** | 1380.6 | 30.71 | 334.4 | 7.44 | 724.6 | 16.12 | 961 | 21.38 | 1094.8 | 24.35 | 4495.4 | 100 |

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء (2006)

### *أ- النشاط الزراعي*

يُعتبر القطاع الزراعي النشاط الاقتصادي الرئيسي بإقليم الدلتا، وكما تتفاوت نسبة المشاركة في ذلك القطاع بين محافظات الإقليم، فإن تركز العاملين بالزراعة والصيد بالنسبة لإجمالي قوة العمل -بالنسبة للذكور- يعكس تبايناً بين قرى الإقليم، حيث يُشكل نسبة العاملين بالقطاع في قرى محافظة كفر الشيخ أكثر من 60 بالمائة في تباين واضح مع معظم قرى الإقليم، ولم تقل نسبة العاملين بهذا القطاع بالمحافظة إلى ما دون 40 بالمائة باستثناء مدينة كفر الشيخ ومدينة دسوق حيث انخفضت نسبة العاملين بقطاع الزراعة والصيد إلى أقل من 25 بالمائة.

على النقيض، فإن نسبة الإناث العاملات بقطاع الزراعة والصيد بإقليم الدلتا يشهد تركزاً بمحافظة المنوفية وتحديداً في القرى الواقعة بين فرعي النيل بمركز أشمون، حيث تتخطى نسبة النساء العاملات بالزراعة والصيد فيها 40 بالمائة وتصل في بعض القرى إلى 60 بالمائة من جملة العاملات بالأنشطة الاقتصادية بالإقليم، شكل 32.

يوضح شكل 33 تأثير تواجد الطرق والسكك الحديدية على توطن أنشطة غير زراعية كالخدمات والتجارة والصناعات والنقل والتخزين، وهي أنشطة تتطلب بنية تحتية تخدم حركة المواصلات والانتقالات، ويتحقق هذا الأمر بوضوح في القرى المحيطة بطريق القاهرة-الإسكندرية الزراعي وكذلك طريق طنطا-المحلة-المنصورة-دمياط.

### *ب- الصناعات التحويلية*

تُمثّل نسبة العاملين بالصناعات التحويلية حوالي 12.01 بالمائة من جملة العاملين بالإقليم، وتُعتبر مُحافظتي الغربية ودمياط أكثر المُحافظات تركزاً للصناعة بالإقليم، حيث يوجد في محافظة الغربية أكثر من ١٥٠٠ منشأة صناعية وما يقارب ٨٤٠٠ ورشة، وتقدر العمالة بها بحوالي ٢١٨ ألف فرد في القطاعين العام والخاص، وتتركز هذه العمالة في مراكز المحلة الكبرى وطنطا وكفر الزيات.

تزخر محافظة دمياط بالعديد من الأنشطة الصناعية التي تعتمد بالأساس على استغلال الإنتاج الزراعي، حيث تتوطن بالمحافظة عدة مصانع لإنتاج الغزل والنسيج، والمواد الغذائية وتساهم بنسبة 90 بالمائة في القيمة المضافة للقطاع الصناعي (الهيئة العامة للتخطيط العمراني 2008)، بالإضافة إلى صناعة الأثاث والنجارة والأخشاب والتي تعد القطاع الرائد في الصناعات الحرفية وتساهم بأكثر من 70 بالمائة من إنتاج الصناعات الحرفية.

تُشير دراسة نسبة العاملين بقطاع الصناعة بالمدن والقرى في إقليم الدلتا (شكل 34 وشكل 35) إلى أن الأقطاب الصناعية في الدلتا مثل: المحلة الكبرى ودمياط والمنطقة الصناعية بقويسنا (المنوفية) ومدينتي ميت غمر وزفتي (بمحافظة الدقهلية)، صنعت نطاقاً من القرى حولها تركزت فيها الصناعة بدلاً من الزراعة كنشاط أساسي؛ يظهر ذلك بوضوح حول مدينة المحلة الكبرى حيث بلغت نسبة العاملين بالصناعات في القرى المحيطة بها 40 بالمائة، تتكرر تلك الحالة في مدينة دمياط ولكن على نطاق أوسع وأكثر تركزاً، لدرجة شملت جميع قرى المحافظة تقريباً بنسبة عاملين في الصناعة فاقت 20 بالمائة من السكان داخل قوة العمل في جميع قرى المحافظة.

تتباين نسبة الذكور والإناث العاملين في القطاع الصناعي بالإقليم وخاصة بمحافظة دمياط نظراً لاعتمادها بالأساس على الصناعات الحرفية، بينما يستمر التركز الصناعي على مستوى الإناث في مدينة المحلة ونطاقها وكذلك حول المنطقة الصناعية بقويسنا بمحافظة المنوفية، ويُلاحظ ارتفاع نسبة العاملين بقطاع الصناعة في بعض قرى مركز أشمون بمحافظة المنوفية إلى أكثر من 25 بالمائة، وخاصة في قرية أبو رقبة[62].

[62] أظهرت النتائج ارتفاع نسبة السكان العاملين بالصناعة في قرية أبو رقبة الواقعة بمركز أشمون بمحافظة المنوفية، وبالبحث عن سبب ذلك، وجد الباحث أن هذه القرية هي مسقط رأس الحاج "محمود العربي" مؤسس مجموعة توشيبا العربي؛ وأن معظم أهل القرية يعملون بمصانعه الكائنة بكل من بنها وقويسنا، حتّى أن هُناك حافلات مخصصة لنقل العاملين من القرية إلى مقر العمل والعكس .

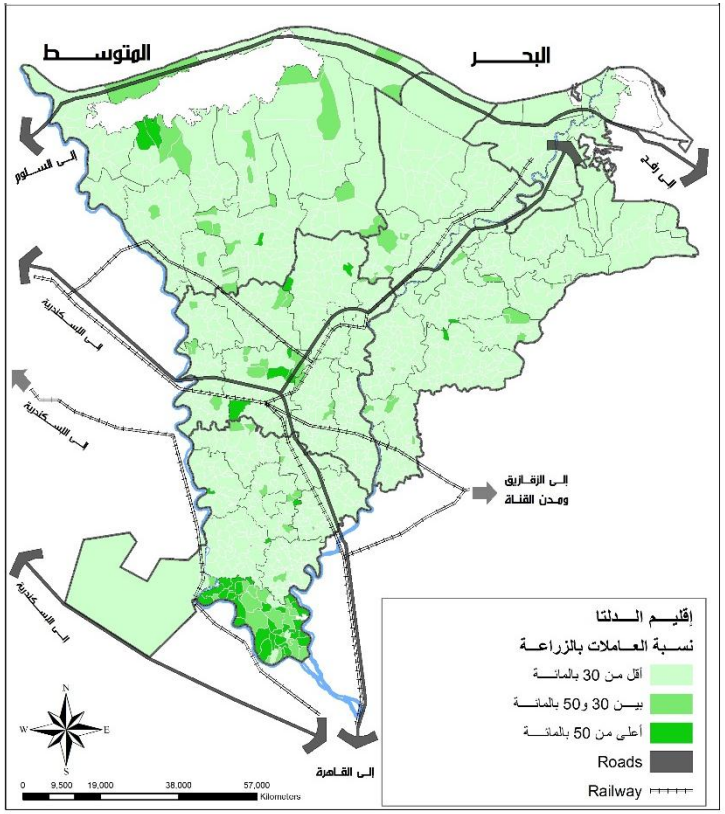


شكل 32 نسبة العاملات بالزراعة والصيد بإقليم الدلتا

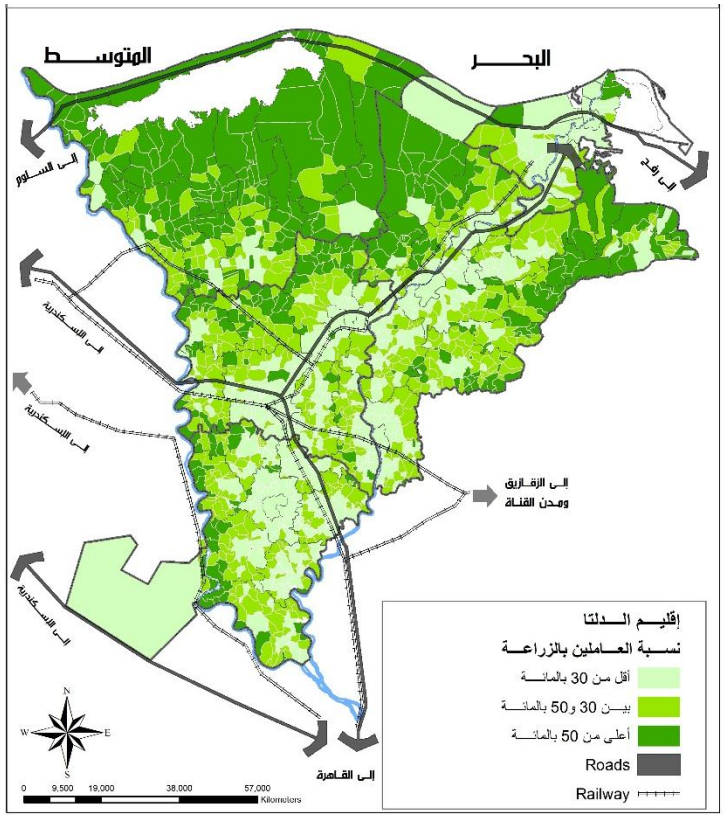


شكل 33 نسبة العاملين بالزراعة والصيد بإقليم الدلتا

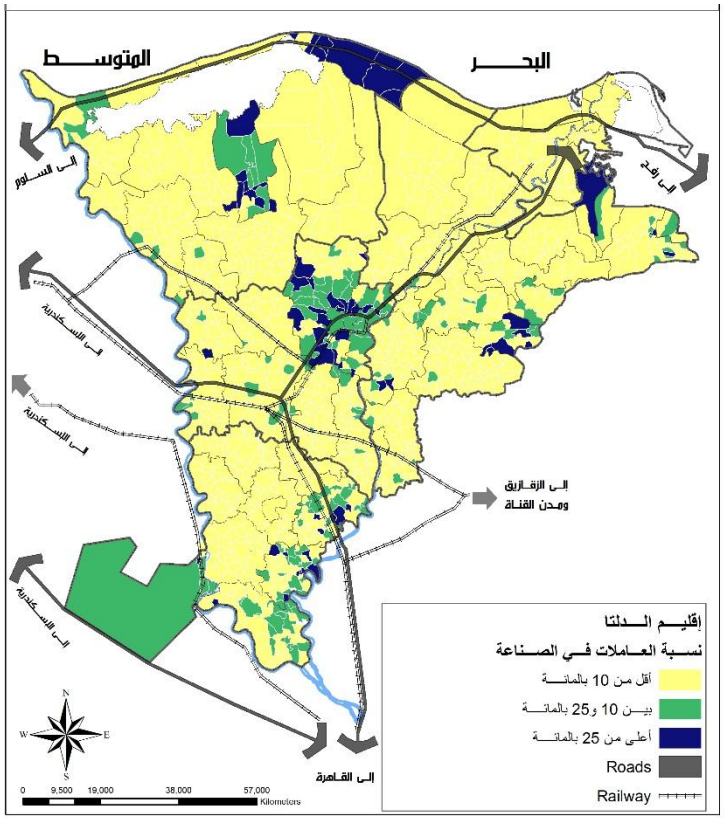


شكل 34نسبة العاملات بالصناعات التحويلية في قرى إقليم الدلتا

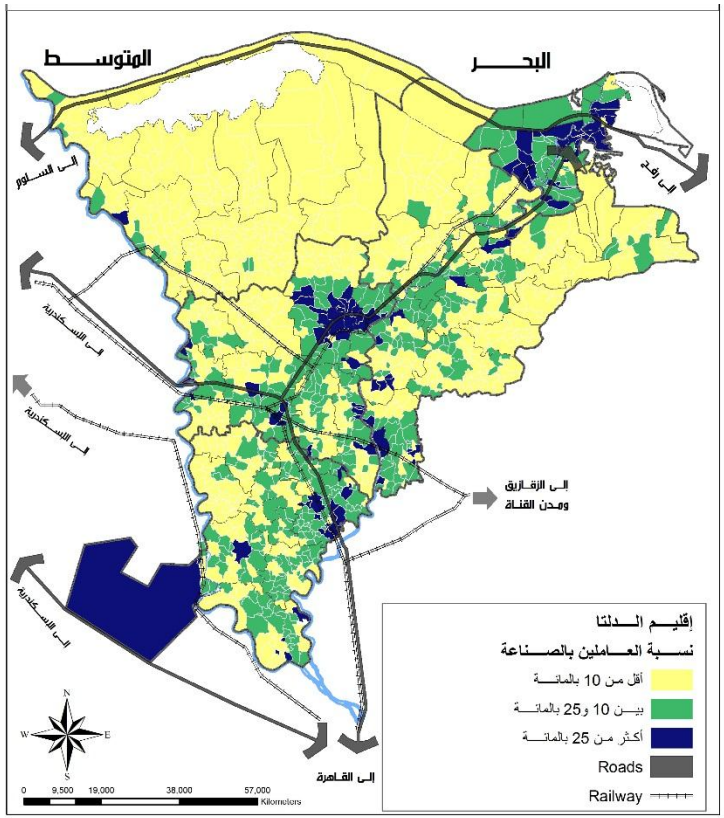


شكل 35نسبة العاملين بالصناعات التحويلية في قرى إقليم الدلتا

الظروف السكنية

يُمكننا رصد الظروف السكنية لإقليم الدلتا بناءً على تحليل نوع المسكن ومن ثم استخلاص نسبة ساكني العشش والخيام والأحواش والمدافن بالإقليم، وكذلك يمكن دراسة معدل التزاحم في الغرف والتي تعكس بصورة ما درجة الضغط على البنية التحتية للمسكن، بالإضافة إلى ذلك فإن تحليل نوع حيازة المسكن من شأنه أن يعكس بعض المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية بالإقليم.

### *أ- نوع حيازة المسكن*

يقوم الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء بتصنيف حيازة المسكن إلى أنواع عديدة[63]، وتُعد المساكن المملوكة هي أكثر صور الحيازة انتشاراً بالإقليم، حيثُ يُظهر شكل 36 أن نسبة تملُّك المباني تخطّت 75 بالمائة في مُعظم أنحاء الإقليم، ولم تنخفض هذه النسبة إلا في المُدن الساحلية مثل (جمصة وبلطيم ورأس البر) وذلك نظراً لما تتسم به تلك المدن من صفة سياحية، فالوحدات السكنية بها تُستأجر في موسم الصيف.

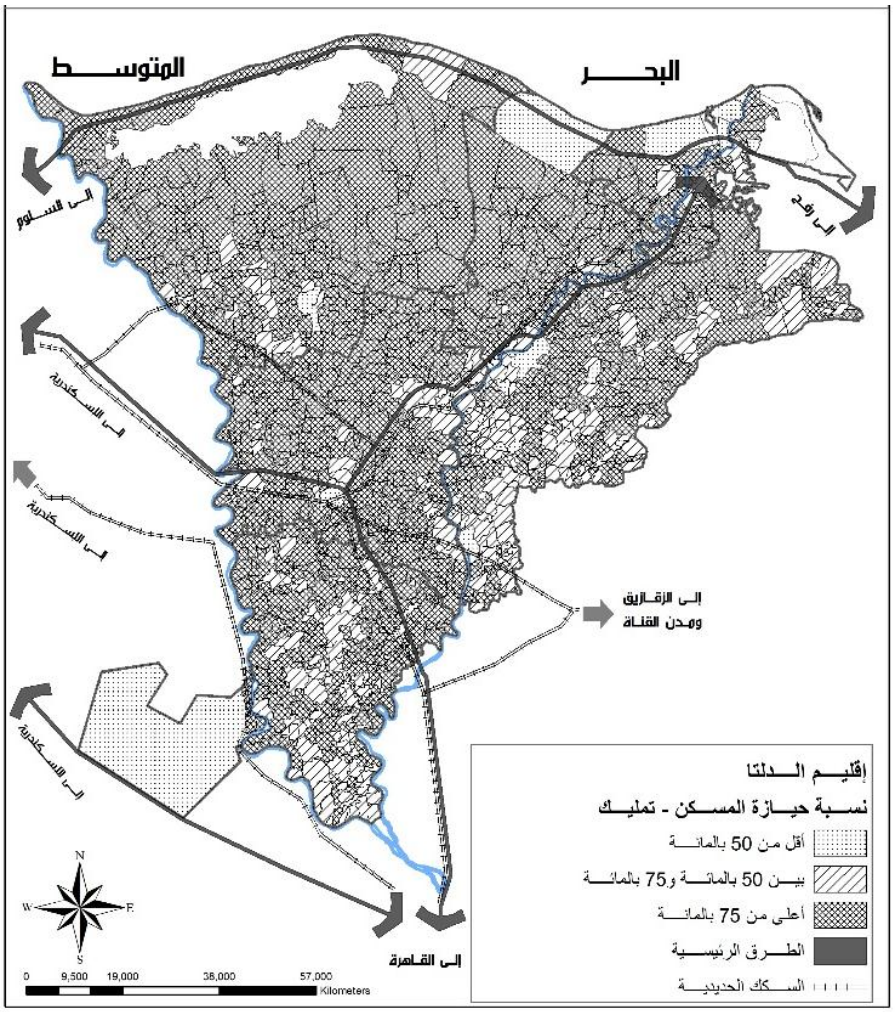


شكل 36 نسبة المباني المملوكة للسكان إلى إجمالي الحيازات

[63] تصنيفات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء لنوع حيازة المسكن (إيجار قديم-إيجار جديد-إيجار مفروش-ملك-تمليك-هبه-ميزة عينية-أخرى).

أما بالنسبة للمسكن المؤجر طبقاً للقانون الجديد (إيجار جديد)، فتركز بعواصم المحافظات وبعض مُدن المراكز ففي محافظة المنوفية زادت نسبة المساكن المُحازة بنظام الإيجار الجديد في مدن: (شبين الكوم-الباجور-قويسنا)، وفي محافظة الغربية في مدينة طنطا وفي قرية سبرباي والتي تُعتبر الآن ضمن ضواحي مدينة طنطا، أما في محافظة الدقهلية والتي شهدت تركزاً أكبر نسبياً في نظام الإيجار الجديد في مدن (المنصورة-طلخا-بلقاس-المنزلة-السنبلاوين-ميت غمر)، وبالنسبة لمحافظة دمياط فإن مدينة كفر سعد ومدينة دمياط ودمياط الجديدة ارتفعت بها نسبة الإيجار الجديد لتمثل أكثر من عشرة بالمائة من إجمالي الحيازات، شكل 37.

قد يرجع ارتفاع نسبة الحيازة طبقاً لقانون الإيجار الجديد في المدن إلى طبيعة الطلب على السكن بها، وكمية العرض في ظل عمليات التحضر السريعة التي تتم بمدن الأقاليم والتي تعظم السعة الاقتصادية Economies of scale للأرض كسلعة فيرتفع سعر التمليك، وبالتالي يتجه القاطنين إلى الاستئجار.

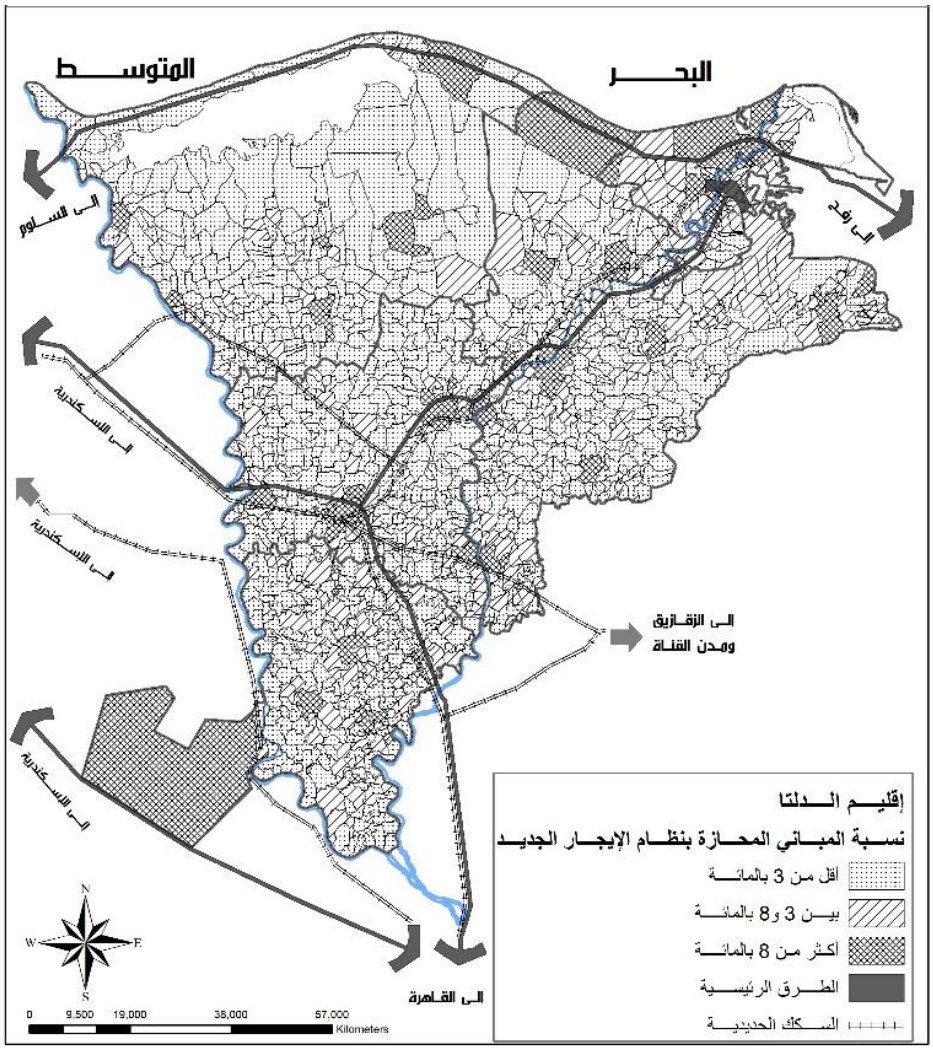


شكل 37 نسبة المباني المستأجرة بالقانون الجديد للسكان إلى إجمالي الحيازات

### ب- السكن الجوازي

يدل تعبير السكن الجوازي على أنماط من الإسكان تنشئ في الأحواش والمدافن، أو العشش والخيام وفوق الأسطح، وذلك نظراً للظروف الاقتصادية، أو الانتقال إلى المناطق المُتحضرة بحثاً عن فرصة عمل ومن ثم اللجوء إلى هذا النمط من السكن ليساعد على التقليل من المدفوعات من خلال تدني سعره، وكذلك توفير تكلفة المواصلات Transportation cost في الانتقال اليومي من وإلى العمل، ونظراً لظروف تكون هذا النوع من السكن فإن ذلك النوع من الإسكان يرتبط ظهوره بالمدن الكُبرى، ويبلغ عدد الأسر التي تسكن الأحواش بالمقابر على مستوى الجمهورية حوالي ثلاثة آلاف أُسرة تحتوي على عشرة آلاف فرد، أما بالنسبة للأسر التي تسكن العشش والخيام فبلغ 32 ألف أسرة تضم 133 ألف فرد.

أما على مستوى إقليم الدلتا قد لا يكون هذا النوع من الإسكان قد تفشّى ليُقارن بما وصلت إليه الأقاليم الأخرى، حيث أن عدد الأسر التي تعيش في العشش والخيام بلغ 1115 في عام 2006 بنسبه بلغت 3.45 بالمائة من إجمالي الجمهورية، وبلغ في نفس العام عدد الأسر التي تعيش في الأحواش والمدافن 94 أسرة بنسبة 3.4 بالمائة من إجمالي الجمهورية.

يظهر شكل 38 أن مُحافظتي المنوفية ودمياط تضمان أكبر عدد من الأسر التي تسكن في عشش بالإقليم، في حين تعتبر محافظة كفر الشيخ أقل المحافظات من حيث توطن السكان في العشش والخيام، بينما بلغت عدد الأسر التي تسكن الأحواش والمدافن في محافظة الدقهلية 75 أسرة، وتتفاوت المحافظات الأخرى تفاوتاً كبيراً ويوجد فيها مجموعة 19 أسرة تقطن المدافن والأحواش، شكل 39.

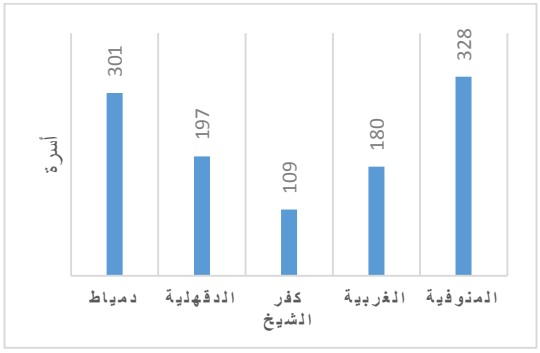


شكل 38 عدد الأسر التي تسكن العشش والخيام بإقليم الدلتا
مصدر البيانات: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء (2006)

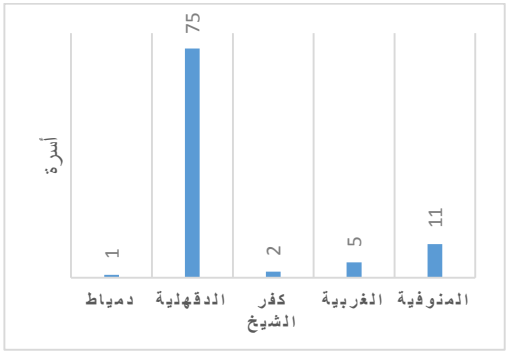


شكل 39 عدد الأسر التي تسكن الأحواش والمدافن بإقليم الدلتا
مصدر البيانات: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء (2006)

يُحدد شكل 40 وشكل 41 أماكن توطن السكان قاطني المساكن الجوازية بالإقليم، ويتضح تركز قاطني العشش بمحافظة المنوفية ومحافظة دمياط، وكذلك تركز سكان المدافن بمحافظة الدقهلية واختفاءها نسبياً بالمحافظات الأخرى.

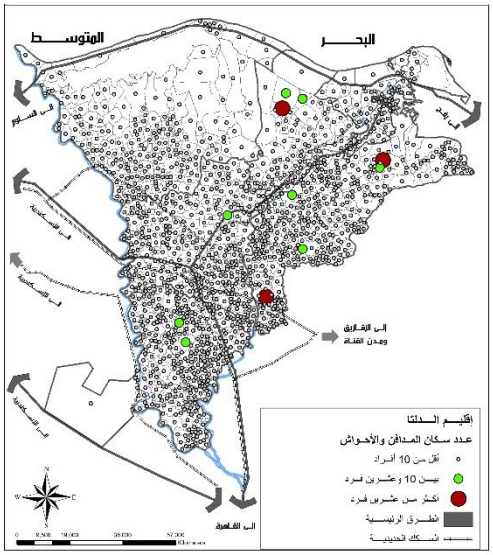


شكل 40 تعداد المواطنين سكان الاحواش والمقابر بإقليم الدلتا

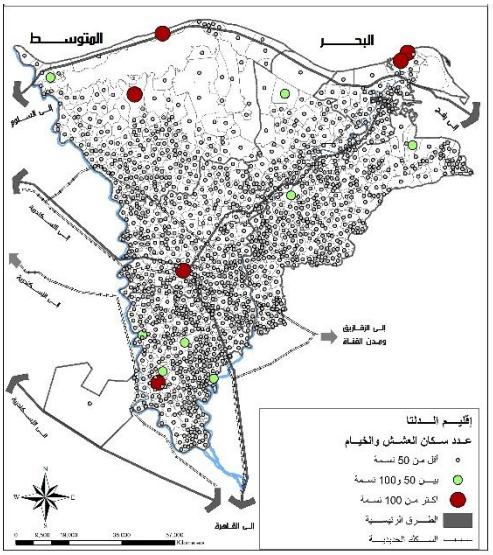


شكل 41 تعداد المواطنين سكان العشش والخيام بإقليم الدلتا

### ت- معدل التزاحم بالغرف

يُعتبر التزاحم بالغرف في إقليم الدلتا في معدلاته الطبيعية إذا ما قورن بمتوسط التزاحم على مستوى الجمهورية والبالغ 1.13 فرد لكل غرفة، حيث تعتبر معظم القرى بالدلتا أقل من متوسط الجمهورية، وذلك باستثناء القرى المحيطة بفرع رشيد وخاصةً بمحافظة المنوفية التي تشهد معدلات تزاحم مرتفعة وصلت إلى 1.5 فرد لكل غرفة، شكل 42.

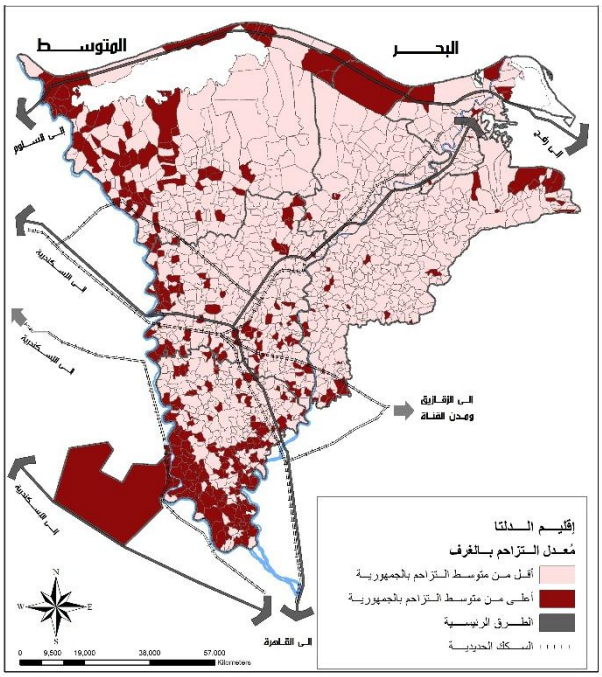


شكل 42 معدل التزاحم بالغرف في إقليم الدلتا 2006

## العمران

### أ- استعمالات الأراضي

يُلاحظ أن إقليم الدلتا لا يزال محتفظاً بميزته النسبية، حيث أنه يُعتبر الإقليم الزراعي الأول في جمهورية مصر العربية حتى الآن، وذلك على الرغم من التزايد المطرد في معدلات التآكل

السنوي للأراضي الزراعية نظراً لارتفاع معدلات الزيادة السكانية، ولذلك نرى أن المساحة المأهولة للإقليم تبلغ ١٢٠٥٣ كم$^2$ بنسبة 97.5 بالمائة من إجمالي مساحته، وبتحليل استخدامات الأراضي بمحافظات إقليم الدلتا، يتضح أن الاستعمالات الزراعية تشغل المسطح الأكبر منها بمساحة تبلغ 2.2 مليون فدان بنسبة 74.8 بالمائة من إجمالي مساحة الإقليم، وبنسبة 31 بالمائة من إجمالي مساحة الأراضي الزراعية بالوجهين البحري والقبلي، وتليها الاستعمالات العمرانية بنسبة 10.8 بالمائة ثم الأراضي البور بنسبة 6.2 بالمائة من إجمالي مساحة الإقليم،.شكل43

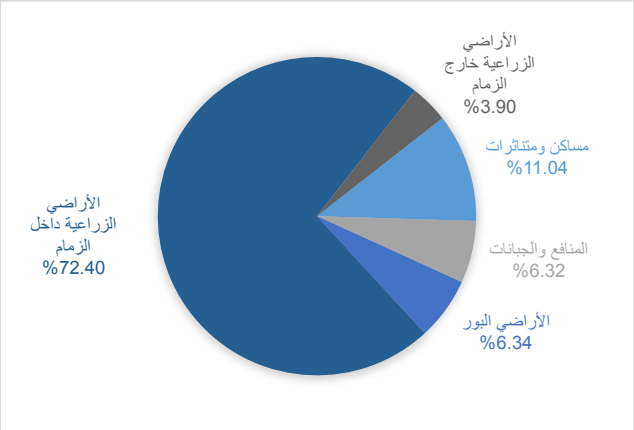


شكل 43 توزيع استعمالات الأراضي بإقليم الدلتا

مصدر البيانات: الهيئة العامة للتخطيط العمراني (2008)

تتفاوت استعمالات الأراضي على مستوى محافظات الإقليم، فعلى سبيل المثال تبلغ مساحة المساكن والمُتناثرات بمحافظة المنوفية 748.4 كم$^2$ نظير 8.81 كم$^2$ بمحافظة كفر الشيخ، كما اختفت الأراضي البور تقريباً من محافظة المنوفية وبلغت في كفر الشيخ 554.9 كم$^2$ وذلك في حين تقدمت محافظة كفر الشيخ محافظات الإقليم في مساحات الأراضي الزراعية داخل الزمام، شكل 44.

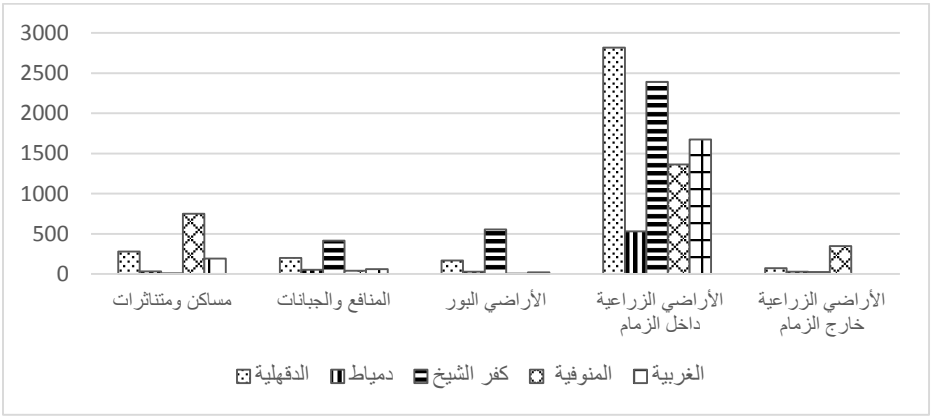


شكل 44 مساحة استعمالات الأراضي بمحافظات إقليم الدلتا كم$^2$

مصدر البيانات: الهيئة العامة للتخطيط العمراني (2008)

### *ب- النسق الحضري*

توضح دراسة الفئات الحجمية لمدن إقليم الدلتا الاختلافات البينية لتلك الفئات، وذلك لتنوع العوامل المؤثرة على حجم المدينة مثل: الارتباط بشبكة طرق ومواصلات قوية تعمل على تقوية العلاقات بينها وبين المدن المجاورة بالإقليم، وكذلك الدور الوظيفي والإداري لتلك المدن، ويبلغ

عدد المدن بإقليم الدلتا 58 مدينة، منها أربعة مدن يزيد حجمها عن 250 ألف نسمة وهي: (طنطا-المحلة الكبرى-المنصورة).

تأتي الفئة الحجمية التالية والتي نتحصر بين 50 و250 ألف نسمة، وتتوزع هذه الفئة على مدينتي كفر الشيخ وشبين الكوم وبعض عواصم مراكز المحافظات، ففي محافظة المنوفية شملت هذه الفئة مدن (منوف وسرس الليان وأشمون)، وفي محافظة الغربية (كفر الزيات-بسيون-سمنود-زفتى)، ومن محافظة دمياط لم تصل إلى تلك الفئة إلا مدينة دمياط. أما محافظة كفر الشيخ فدخلت هذه الفئة بعواصم المراكز الجنوبية (بيلا-دسوق-الحامول-فوة)، وضمت جميع مدن المحافظة، ويوضح شكل 45 الفئات الحجمية بالمدن والقرى بالإقليم.

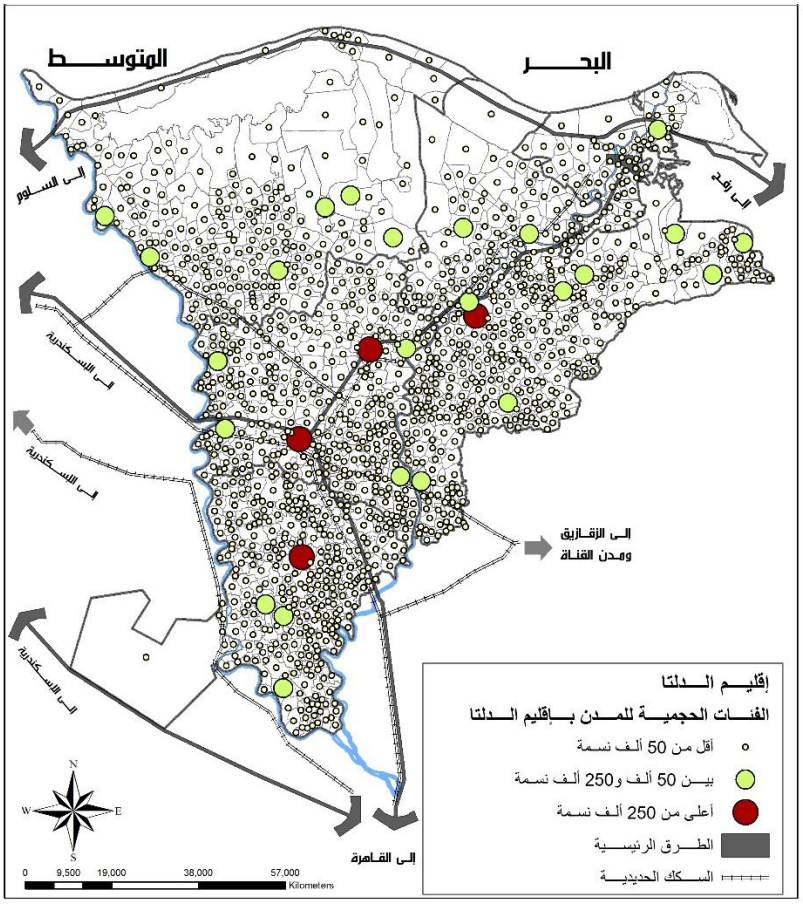


شكل 45 الفئات الحجمية للمدن بإقليم الدلتا

تؤثر أحجام المدن وعلاقاتها فيما بينها على النسق الحضري والعمراني للمدينة ووظيفتها بالإقليم، وفي نفس الإطار يفترض George Zipf أن المدن داخل الإقليم يجب أن تتراتب بحيث تصبح العلاقات فيما بينها مُتسقة وكيما تؤدي كل مدينة دوراً يحقق لها هويتها الوظيفية داخل الإقليم فيما يُعرف باسم (نظرية الرتبة والحجم)[64]، ويوصى القانون الذي صاغه Zipf بأن تكون

---

64 $P_x = P\ (R_x)^{-1}$

| | |
|---|---|
| تعداد المدينة الأولى | P |
| رتبة المدينة | $R_x$ |
| تعداد المدينة التي رتبتها (x) | $P_x$ |

المدينة الأولى (المحلة الكبرى في حالة إقليم الدلتا)، يعادل حجمها ضعف المدينة التي تليها من حيث الرتبة (المنصورة في حالة إقليم الدلتا).

يضمن هذا الترتيب تجنب وجود مدينة أولية (Primate City)، وكذلك يُجنب تضارب الوظائف بين المدن، وبالنسبة لنتائج تحليل قانون الرتبة والحجم الخاص بإقليم الدلتا نجد أن تعداد مدينة المحلة الكبرى يقارب 600 ألف نسمة، وبالتالي يفترض أن تكون مدينة المنصورة ذات تعداد يقارب 300 ألف نسمة، ومدينة طنطا وشبين الكوم 200 و120 ألف نسمة على التوالي. ولكن شكل 46، يعكس الفارق الكبير بين ما يفترض أن تكون عليه المدينة وما هي عليه بالفعل، فمدينة المنصورة تزيد بنحو 140 ألف نسمة ومدينة طنطا تزيد بنحو 220 ألف نسمة، وقد يكون اقتراب مدن الأقاليم في الحجم من مسببات غياب التكامل الاقتصادي والوظيفي بالإقليم.

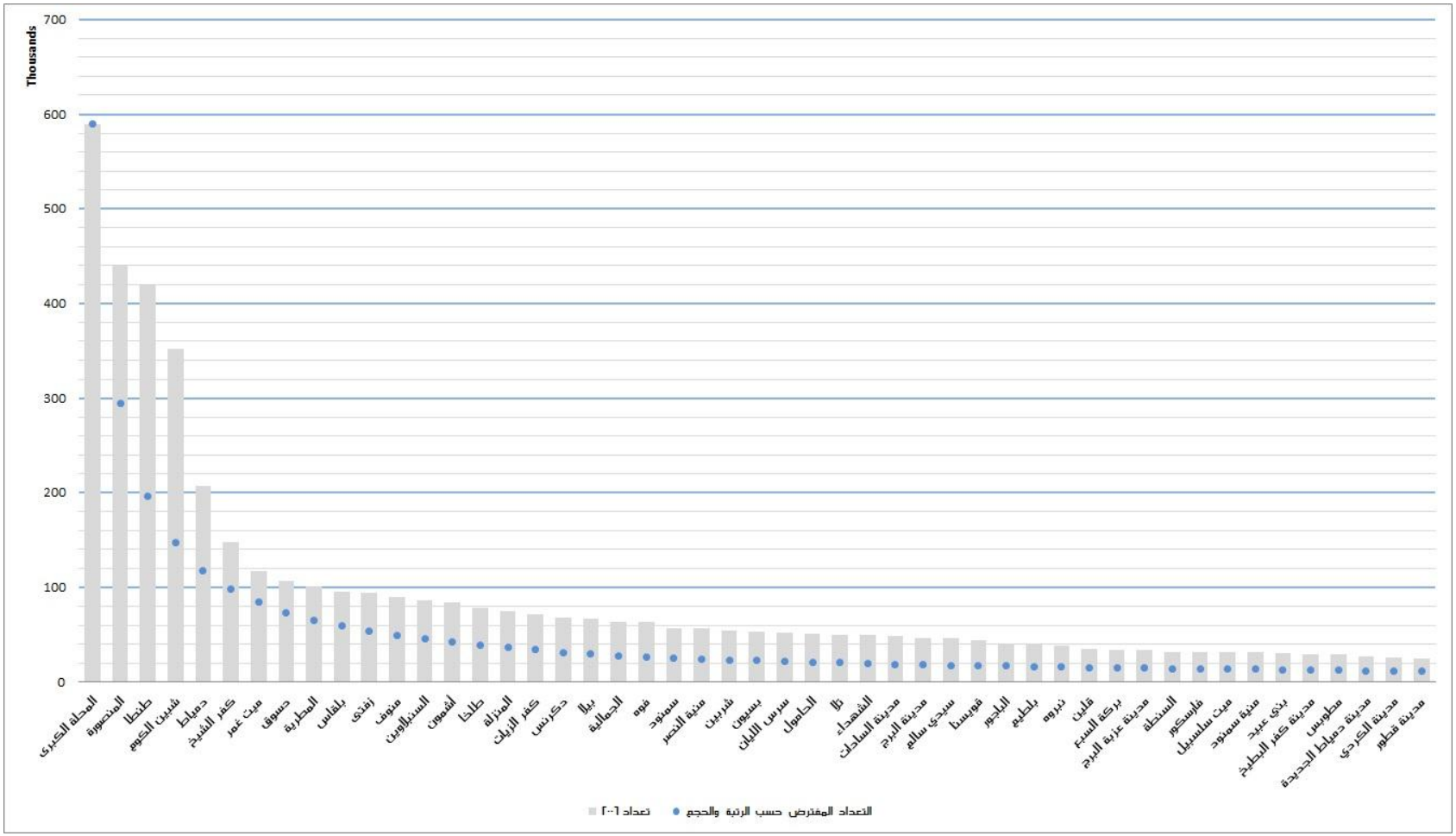


شكل 46 نظرية الرتبة والحجم لمدن إقليم الدلتا

مصدر البيانات: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء (2006)

### ت- المناطق اللارسمية

يُطلق مصطلح "المناطق اللارسمية" على المستقرات البشرية التي تحتل أطراف المدن خارج المخططات العمرانية والتي تعاني عدم الاعتراف بشرعيتها، وكذلك المناطق المتهالكة والقديمة الواقعة داخل المدينة، ولهذه الظاهرة أسباب عديدة منها عمليات التحضر السريع غير المحسوب والتي تتسبب في نزوح السكان من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية واللجوء إلى أطراف المدن ومناطقها القديمة واستيطانها.

تُسبب المشكلات التي ترتبط بالمناطق اللارسمية العديد من الأزمات العمرانية والبيئية بالإضافة إلى أزمات اجتماعية واقتصادية، حيث تضغط تلك المناطق غير المخططة على البنى التحتية من صرف صحي وكهرباء ومياه الشرب للمدن بصورة كبيرة تجعلها عرضة لمخاطر الانهيار، كما تنتشر بهذه المناطق الأمراض الصدرية والتنفسية نتيجة لاختلاط استعمالات الأراضي بين السكن والورش الحرفية، وأمراض الكبد والجهاز الهضمي نتيجة غياب خدمات الصرف الصحي وعدم وجود مصدر آمن للتغذية بمياه الشرب، وعلى المستوى الاجتماعي والاقتصادي فتعاني تلك المناطق من التفكك الأسري تحت الضغوط الاقتصادية السيئة وزيادة نسبة الطلاق، وارتفاع نسبة الأمية والتسرب من التعليم.

تضم محافظات إقليم الدلتا عدداً المناطق اللارسمية تصل إلى 358 منطقة تتوزع على محافظات الإقليم، حيث تحتوي محافظة الدقهلية على أكبر عدد من المناطق بواقع 121 منطقة، في مقابل محافظة الغربية التي تحتوي على 46 منطقة، شكل 47.

يحتوي الإقليم على 3.5 بالمائة من جملة سكان المناطق اللارسمية بالجمهورية، وتعتبر محافظة الدقهلية أكثر المحافظات التي تحتوي تركزاً لسكان هذه المناطق حيث تضم حوالي380 ألف نسمة، وفي المقابل تحتوي محافظتي دمياط وكفر الشيخ على 176 ألف و172 ألف نسمة على التوالي. ويظهر شكل 48، التفاوت بين محافظات الإقليم في طبيعة احتوائها على مناطق لارسمية، ويعكس بالتالي حجم العقبات التي تقف حائلاً أمام برامج التنمية بالمحافظة، وكذلك تعتبر مؤشراً لتأثير المناطق اللارسمية على مُحيطها الحضري.

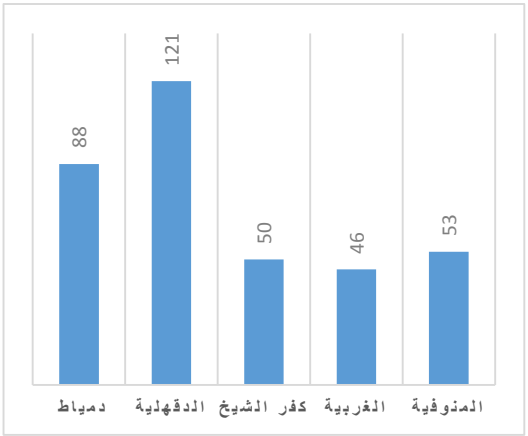


شكل 47 عدد المناطق اللارسمية بمحافظات إقليم الدلتا
المصدر: Adel،(2008)

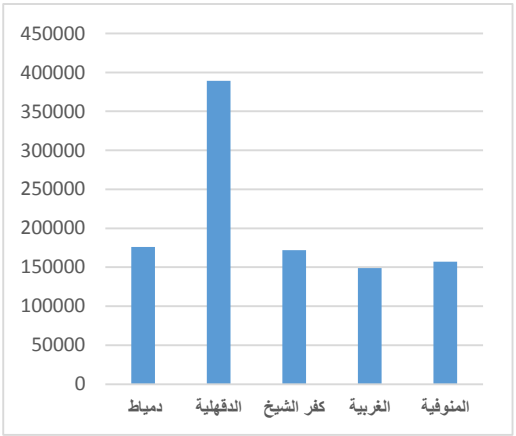


شكل 48 عدد سكان المناطق اللارسمية بمحافظات إقليم الدلتا
المصدر: Adel،(2008)

### أ- التعليم

يشكل التعليم ركيزة التقدم، فهو العنصر الأساسي الذي لا غنى عنه باعتباره الدعامة التي تحكم القدرة على مواجهة تحديات التنمية، ولذلك يُعتبر الاستثمار في التعليم -بالنسبة للعنصر البشري - حجر الأساس في مراحل عمليات التنمية المختلفة.

تتوزع خدمات التعليم على مستوى إقليم الدلتا ومحافظاته لتحقق قدراً مُتفاوتاً من جودة التعليم، واستنادا لما حددته وزارة التربية والتعليم من معدل للكثافة الفصلية بكلٍ من المدارس الابتدائية يبلغ 40 تلميذ/ الفصل، فإن الإقليم تزيد فيه الكثافة الفصلية عن ذلك المعدل لتصل إلى 44.75 و44.11 تلميذ/ الفصل في محافظة الغربية والدقهلية على التوالي، وهي بذلك تزيد حتّى عن متوسط الكثافة الفصلية بالجمهورية والذي يبلغ 42.57 تلميذ/الفصل، ويسجل معدل الكثافة الفصلية في محافظة كفر الشيخ 44.01 تلميذ/ الفصل وهي تعتبر أقرب محافظات الإقليم إلى المعدل الذي حددته الوزارة، جدول 22.

وينخفض نصيب المدرس من التلاميذ بالمرحلة الابتدائية بالإقليم بالنسبة لمتوسط الجمهورية باستثناء محافظة الغربية حيث يبلغ نصيب المدرس بها 29 تلميذ، في حين يبلغ نصيب المدرس 16.47 و22.19 تلميذ بمحافظتي دمياط والمنوفية مُقارنة بمعدل 26.09 تلميذ/ المدرس كمتوسط لإجمالي الجمهورية، شكل 49.

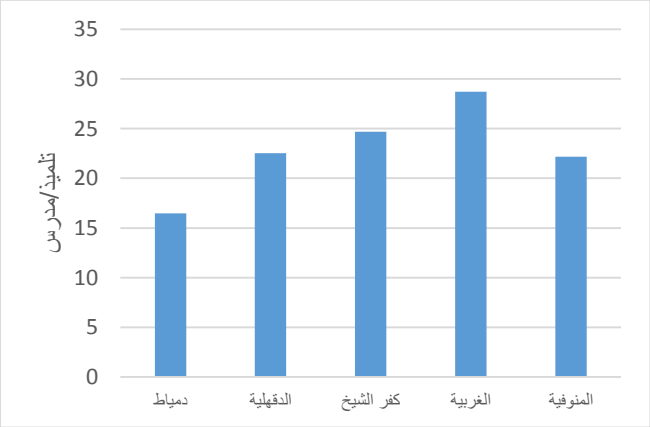


شكل 49 نصيب المدرس من التلاميذ بالمرحلة الابتدائية بمحافظات إقليم الدلتا

المصدر: مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء (2011)

أما بالمرحلة الإعدادية فإن الكثافة الفصلية تُعتبر في الحدود المسموح بها، بل وتنخفض عن المعدلات المحددة في محافظات دمياط والدقهلية وكفر الشيخ حيث تتراوح بين 37.9 و39.7 تلميذ/ الفصل بهذه المحافظات، كما تقل الكثافة الفصلية بهذه المحافظات عن متوسط إجمالي الجمهورية البالغ 40.31 تلميذ/ الفصل، أما نصيب المدرس من التلاميذ فإن جميع محافظات الإقليم تنخفض عن متوسط الجمهورية والذي يبلغ 18.7 تلميذ/المدرس، في حين تتراوح النسبة بالإقليم بين 11.94 و17.06 تلميذ/ المدرس بمحافظتي دمياط وكفر الشيخ.

تأتي الكثافة الفصلية بالمرحلة الثانوية أدني من المُعدل المحدد من قِبل ووزارة التربية والتعليم، بالإضافة إلى ذلك فإن محافظة المنوفية ودمياط انخفضت عن المتوسط الإجمالي للجمهورية

بواقع 34.27 و31.73 تلميذ/ الفصل، وكذلك بالنسبة لنصيب المُدرسين من التلاميذ باستثناء محافظة كفر الشيخ التي بلغ بها نصيب المدرس 11.57 تلميذ.

جدول 22 الكثافة الفصلية بالمراحل التعليمية المختلفة بإقليم الدلتا

| المحافظة | كثافة ابتدائية | كثافة اعدادية | كثافة ثانوية |
|---|---|---|---|
| **دمياط** | 42.41 | 38.44 | 31.73 |
| **الدقهلية** | 44.11 | 39.71 | 34.64 |
| **كفر الشيخ** | 41.01 | 37.99 | 36.92 |
| **الغربية** | 44.75 | 42.29 | 35.84 |
| **المنوفية** | 42.39 | 40.73 | 34.27 |

المصدر: مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء (2011).

تعطي الخرائط شكل 51 تصوراً لانعكاس وضع محافظات الإقليم على القرى، ويتضح أن الكثافة الفصلية[65] بالقرى تزيد في معظم الأحوال عن 40 تلميذ/ الفصل، ويتحسن معدل الكثافة الفصلية في المرحلة الإعدادية ثُم في المرحلة الثانوية على مستوى الإقليم.

تُشارك المدارس الخاصة في العملية التعليمية بمحافظات الدلتا وتتفاوت نسبة وجود المدارس الخاصة بالمحافظات شكل 50، وبالرجوع إلى الجزء الخاص بدراسة *الحالة التعليمية* والنوع فإننا نرى تأثيراً واضحاً لتوطن المدارس الخاصة بالمحافظة على رفع كفاءة العملية التعليمية، حيث تُعد محافظة الغربية أكثر المحافظات احتواءاً على مدارس خاصة بنسبة 5.3 بالمائة من إجمالي المدارس بالمحافظة، وكذلك تعد المحافظة رائدة بالإقليم في عدد السكان الحاصلين على شهادات جامعية.

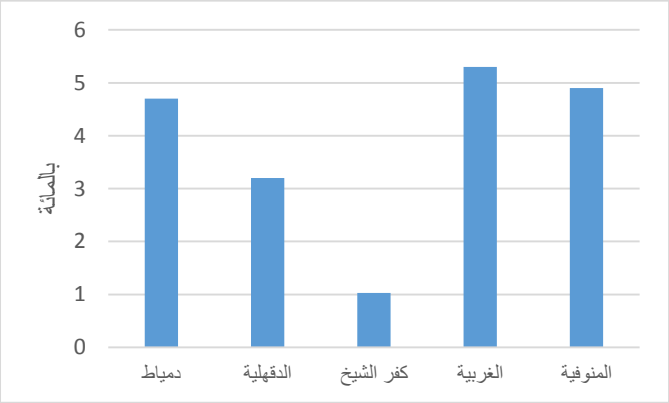


شكل 50 نسبة المدرسة الخاصة من إجمالي المدارس بمحافظات إقليم الدلتا

المصدر: مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء (2011)

[65] تم جمع الكثافة الفصلية لكل قرية من واقع المخطط الاستراتيجي والذي وضعته الهيئة العامة للتخطيط العمراني بين الأعوام 2005 و2007، وتخلو بعض المخططات من بيان عن الكثافة الفصلية للقرية، والتي وقع معظمها بين قرى محافظة كفر الشيخ.

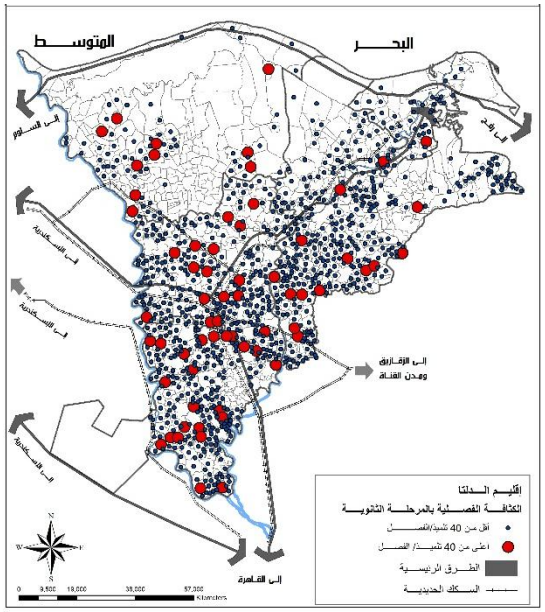


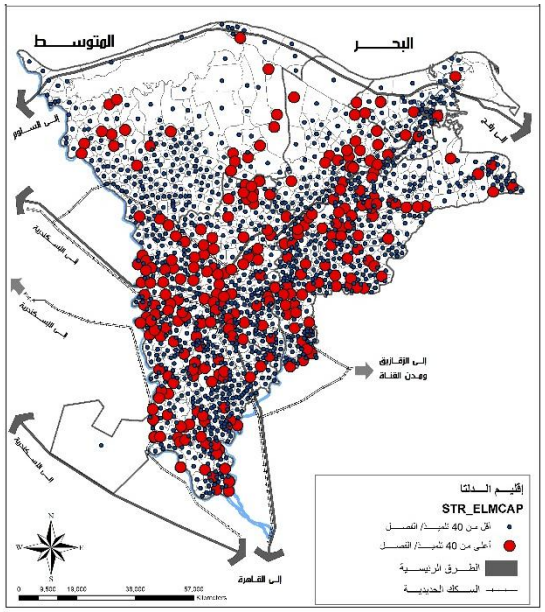


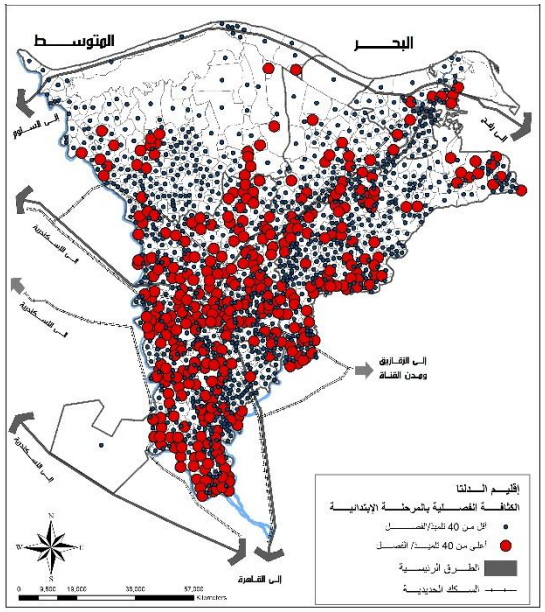


شكل 51 الكثافات الفصلية بالمراحل التعليمية المختلفة في إقليم الدلتا

### ب- الصحة

يتم تقديم الخدمة الصحية في إقليم الدلتا من خلال مجموعة من المستشفيات التي تتوزع على محافظات الإقليم، وتختلف أنواع المستشفيات التي تقدم الخدمة بين مستشفيات عامة وخاصة، حيث يظهر شكل 52 عدد المستشفيات الكائنة بكل محافظة، وتستحوذ محافظتي الغربية والمنوفية على المرتبة الأولى من حيث توافر المستشفيات التخصصية حيث يوجد بهما ثماني مستشفيات يقابلها خمسة مستشفيات في كل من دمياط والدقهلية والغربية.

وتحتوي محافظة الغربية على ثلاثة مستشفيات للتأمين الصحي مقابل مستشفيان بكل من الدقهلية وكفر الشيخ، ومستشفى واحدة بكل من المنوفية ودمياط، ويوجد بمحافظة المنوفية معهد الكبد القومي بمدينة شبين الكوم، والذي يعد الوحيد على مستوي الوطن العربي الذي يقوم بخدمة مرضي الكبد في مصر والدول العربية والافريقية على مدار السنوات الماضية.

تساهم مستشفيات القطاع الخاص في تقديم الخدمات الصحية بالإقليم وتتصدر الدقهلية مُحافظات الإقليم من حيث عدد مستشفيات القطاع الخاص الكائنة بها بواقع 93 مستشفىً على مستوى المحافظة، تليها محافظة الغربية والمنوفية بعدد 57 و45 مستشفى على التوالي، ويتباين كثافة وجود مستشفيات القطاع الخاص بالإقليم حيث تتواجد 16 مستشفى فقط بدمياط وكفر الشيخ، شكل 53.

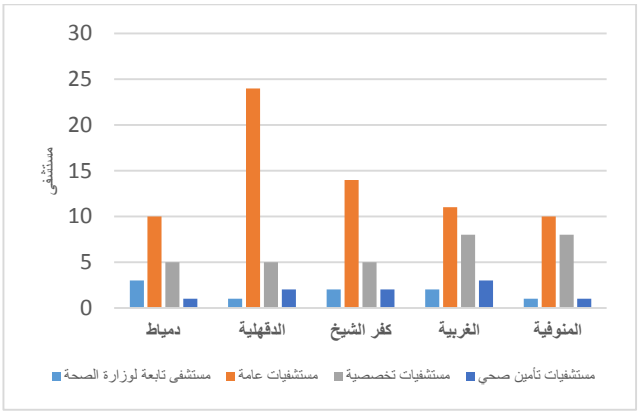


شكل 52 عدد المستشفيات باختلاف أنواعها بمحافظات إقليم الدلتا

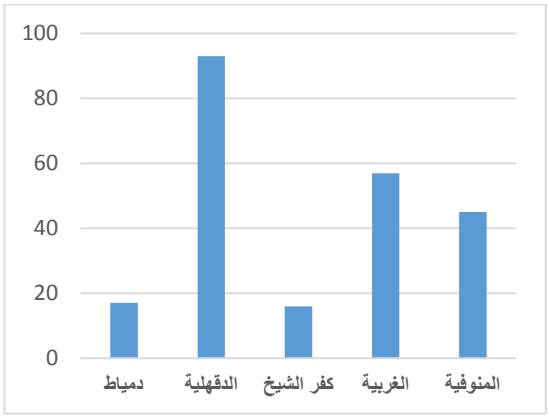


شكل 53 عدد المستشفيات الخاصة بمحافظات إقليم الدلتا

المصدر: مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء (2011)

يُعتبر نصيب الأسرة من السُكان من المؤشرات التي تعكس جودة الخدمة الصحية المقدمة بالمحافظة، وقد حددت وزارة الصحة والسكان عدد ثمانية أسرّة لكُل ألف مواطن ويختلف هذا المُعدل من دولة إلى أخرى بحسب ما تستطيع أن تقدمه من إمكانات لتطوير القطاع الصحي، وعلى مستوى إقليم الدلتا يتراوح نصيب السرير من السكان بين 501.31 و1317.96 نسمة/ سرير، حيث بلغ نصيب الألف فرد سريران وذلك بمحافظة دمياط، بينما بمحافظة كفر الشيخ لم يصل نصيب الألف فرد إلى سرير واحد، شكل 54.

يتسق ترتيب المحافظات بالنسبة لمعدلات الأسرّة لكل ألف مواطن مع نصيب الأطباء من السكان، حيث يُعد سكان محافظة كفر الشيخ أقل سكان الإقليم نصيباً من الأطباء، فكل 1200 من السكان تقريباً يُناظرهم طبيب

واحد، أما في محافظة دمياط فيبلغ نصيب كل 775 فرد من السكان طبيباً واحداً ويعد هذا المعدل أفضل المعدلات بالإقليم، شكل 55.

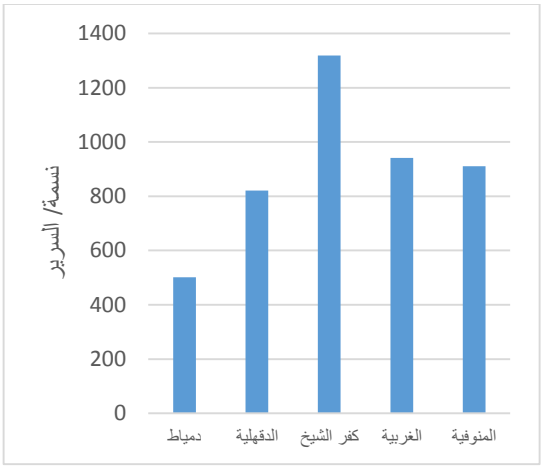


شكل 54 نصيب السرير من السكان بإقليم الدلتا
المصدر: مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء (2011)

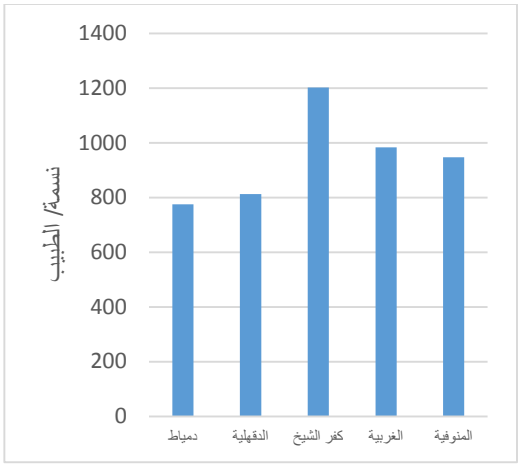


شكل 55 نصيب الطبيب من السكان بإقليم الدلتا
المصدر: مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء (2011)

### *ت- الطرق والمواصلات*

يتميز إقليم الدلتا بوجود شبكة جيدة ومتكاملة من الطرق والسكك الحديدية التي تربط بينه وبين العاصمة ومعظم العواصم والمدن الرئيسية بالمحافظات المجاورة، وكذلك تمكن الشبكة المحلية من الوصول إلى جميع القرى والتوابع بمحافظات الدلتا، ويضم الإقليم شبكة من الطرق الاقليمية بطول حوالي ١٥٠٠ كم.

تضم الطرق الاقليمية الطريق الدولي الساحلي- الذي يمتد من السلوم وحتى العريش- في شمال الدلتا بطول ١٥٠ كم، ويعد شريانًا هامًا يفتح آفاقًا للتنمية بالمنطقة، حيث يحّقق الربط بين بورسعيد شرقًا والاسكندرية غربًا، بالإضافة إلى الربط مع مدن محافظات الدقهلية وكفر الشيخ، شكل 56.

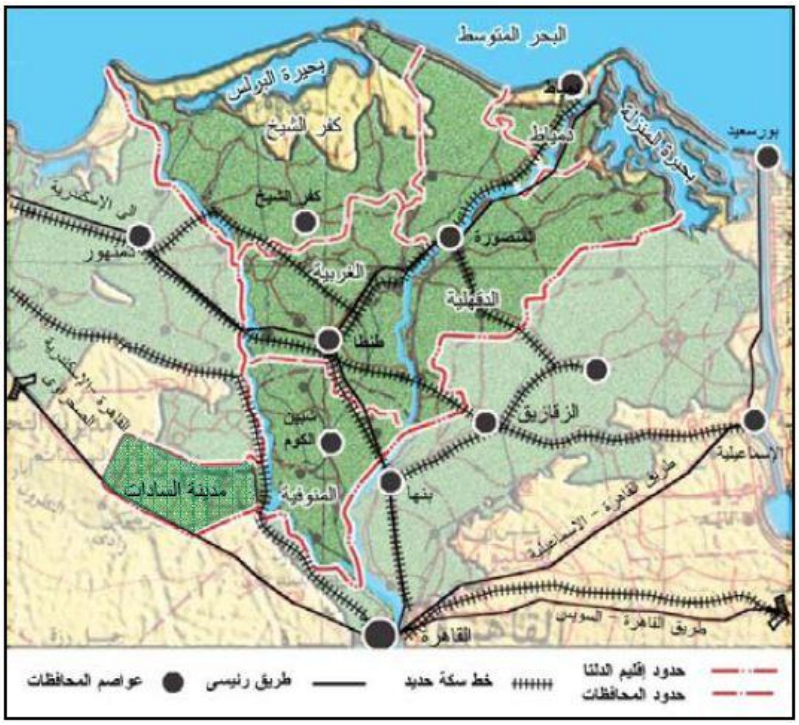


شكل 56 شبكة الطرق والمواصلات على مستوى إقليم الدلتا

المصدر: الهيئة العامة للتخطيط العمراني (2008)

وتمتد بعض محاور الشبكة الاقليمية لتربط إقليم الدلتا بالأقاليم المجاورة مثل طريق القاهرة / الاسكندرية الزراعي بطول ٢٢٠ كم، وطريق القاهرة / دمياط الزراعي بطول ٢٢٧ كم، وتربط الطرق الإقليمية عواصم ومراكز محافظات الاقليم بعضها ببعض مثل طريق بنها / طنطا / كفر الزيات، المحلة/ طنطا، طريق قليوب / الباجور / شبين الكوم / طنطا، دمياط / بورسعيد، بيلا / الحامول / بلطيم، المنصورة / شربين/ دمياط. (الهيئة العامة للتخطيط العمراني 2008)

وتضم شبكة السكك الحديدية القومية خط سكة حديد القاهرة / الإسكندرية بطول ٢١٨ كم المار بإقليم الدلتا وهو أكبر خط على مستوي الجمهورية من حيث عدد الركاب، وخط القاهرة / بنها / الإسماعلية / بورسعيد بطول ١٥٢ كم، وخط القاهرة / طنطا / المنصورة / دمياط بطول ١٠٤ كم (الهيئة العامة للتخطيط العمراني 2008)، وتمتد شبكات خطوط السكك الحديدية على مستوي الإقليم بصورة شبكية متميزة بعكس النمط الطولي بالوادي، وتمثل محطة طنطا أحد نقاط الالتقاء الرئيسية والمحورية في شبكة خطوط السكك الحديدية ليس على مستوى الإقليم فقط بل على مستوي الجمهورية بعد محطة القاهرة.

القطاعات الاقتصادية

*أ- الزراعة*

انخفضت مساهمة القطاع الزراعي في جملة الناتج المحلي من 16 بالمائة في عام 1990 إلى ما يقارب 14 بالمائة في 2010، بالإضافة إلى ذلك فإن نسبة العاملين في الزراعة بالنسبة لإجمالي قوة العمل في تناقص مستمر منذ عام 1960، ويُشير ذلك إلى تردّي أوضاع المُزارعين في مصر تزامناً مع الحقب المختلفة في

تاريخ مصر، واتجاه مصر للتحضر وحده كوسيلة للتنمية الأمر الذي يؤدي لنشأة اختلالات في الهيكل الاقتصادي المصري، والاستمرار في نهج التنمية بالتبعية طبقاً لما سبق ذكره في 3-2 التنمية التابعة.

تعتبر الزراعة هي عصب الاقتصاد في منطقة الدلتا[66]، وذلك لأن إقليم الدلتا يمتلك نصف مساحة الجمهورية الزراعية (حوالي 4.3 مليون فدان)، ويساهم الإقليم بنسبة 65 بالمائة من جملة الناتج المحلي من قطاع الزراعة، بالإضافة إلى ذلك فإن نسبة 93 بالمائة من أراضي الدلتا الزراعية تُعتبر أراضي قديمة (تربة طينية من ثقيلة إلى متوسطة).

تتميز محافظات الإقليم بميزات تنافسية في قطاع الزراعة، فعلى سبيل المثال تُنتج محافظة كفر الشيخ 40 بالمائة مما تنتجه الجمهورية من الأرز وتأتي المحافظة في المركز الرابع على مستوى الجمهورية من حيث مساحة الأراضي الزراعية بنسبة 8.5 بالمائة، أما محافظة المنوفية فإن نسبة 78 بالمائة من أراضيها الزراعية تنحصر في الدرجة الأولى والثانية من حيث جودتها.

وتختلف المساحات المنزرعة بالمحافظة، فتحتوي محافظة الدقهلية على أكبر مساحة منزرعة بالإقليم حيث تضم 610.88 فدان تليها محافظة كفر الشيخ بمساحة 547.93 فدان، وتعتبر محافظة دمياط أقل محافظات الإقليم من حيث المساحة المنزرعة بها وتحتوي على 104.4 فدان، شكل 57.

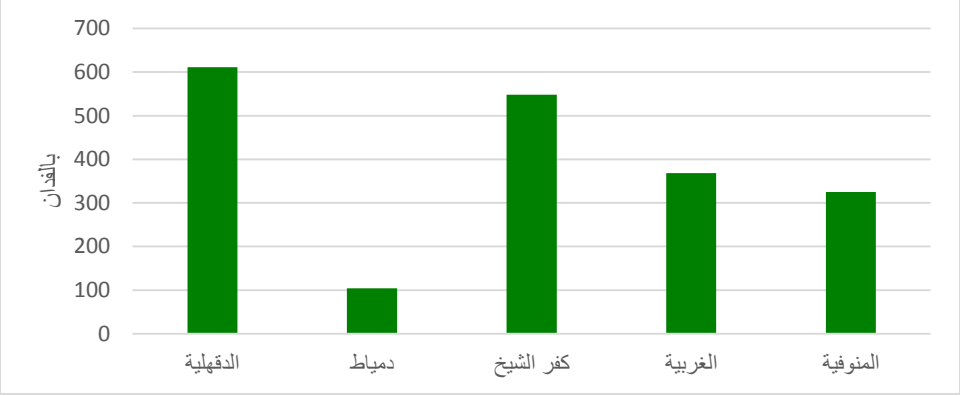


[66] يتم حساب النشاط الاقتصادي الرئيسي من خلال معامل التوطن (Location quotient)، ويتم مقارنة عدد العاملين بنشاطٍ ما بالمدينة بعدد العاملين بنفس النشاط على المستوى القومي، بهدف معرفة درجة التخصص للنشاط بالمدينة، وتأخذ المُعادلة الصيغة التالية:

$$LQ_i = \frac{e_i}{e} \Big/ \frac{E_i}{E}$$

حيث:
$LQ_i$: معامل التوطن للقطاع الاقتصادي (i) في الإقليم/ المدينة
$e_i$: عدد العاملين بالقطاع (i) في الإقليم/ المدينة.
e : عدد العاملين بالقطاع على مستوى الجمهورية.
$E_i$: عدد العاملين في الإقليم/ المدينة.
E: عدد العاملين على مستوى الجمهورية.
وهكذا يوجد لمعامل التوطن ثلاث حالات:
1- إذا كان LQ أكبر من الواحد الصحيح: يدل هذا على التركز النسبي للنشاط في الإقليم/ المدينة مقارنة بباقي الأقاليم/المدن.
2- إذا كان LQ يساوي الواحد الصحيح: يدل هذا على أن الإقليم/ المدينة لديها حصة من القطاع متطابقة مع حصتها من العمالة.
3- إذا كان LQ أقل من الواحد الصحيح: فإن حصة الإقليم/ المدينة في هذا القطاع أقل من حصة الأقاليم الأخرى بمعنى أن النشاط ليس رئيسياً بالإقليم.

شكل 57 الأراضي المنزرعة بمحافظات إقليم الدلتا 2011
المصدر: مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء (2011)

- عدد الحائزين ومساحات الحيازة بالقرى

كانت من ضمن السمات الأساسية لقانون الإصلاح الزراعي[67] أن قام بتحديد القيمة الإيجارية للأراضي بسبعة مرات قيمة الضرائب لها، وتوريث العقود الايجارية، بالإضافة إلى الإلغاء الكامل لتأثير آليات السوق في عملية تحديد أسعار الأراضي وقيمتها الإيجارية، كما قامت الحكومة بتجميد تقييم الضريبة على الأراضي الزراعية وبالتالي قيمتها الإيجارية لأكثر من 40 عاما؛ أدّى ذلك إلى: 1) انعدام الثقة والتعاون بين أصحاب الأرض والمستأجرين، مع ما يترتب على ذلك من الاهتمام المحدود بالصيانة وزيادة تدهور الأراضي. 2) خلل كبير في سوق الأراضي بمصر. 3) تضاؤل تدفقات الاستثمار.
أدت العوامل المذكورة آنفا وغيرها إلى مراجعة القوانين التي تحكم العلاقة بين المالك والمستأجر، وسن قانون جديد بهدف تفعيل قوى السوق في عملية تحديد قيمة سوق تأجير الأراضي والتي تشكل العناصر الأساسية للإنتاج، وبالتالي تحسين كفاءة توزيع الأراضي بين مختلف الأنشطة الزراعية. الدولة بذلت جهودا جبارة في تطبيق القانون الجديد دون المساس بالأبعاد الاجتماعية للمزارعين.

إن تأمين حيازة الأراضي من أهم العوامل التي تضمن كفاءة آليات سوق الأراضي، وفي غياب تأمين الحيازات والمعرفة بحقوق الملكيات يفقد الاقتصاد جزء كبير من رأس المال اللازم للتنمية وكذلك تحدث العديد من الخسائر البيئية الجسيمة (El-Kholei 2011)، تعد معظم الحيازات الزراعية في مصر صغيرة ومُجزأة. وبالتالي أدّت الزراعة في أجزاء صغيرة ومتفرقة – عبر عقود - إلى صعوبات في تطبيق السعة الاقتصادية للإنتاج والمدخلات والتسويق؛ وبالتالي ارتفاع أسعار الإنتاج الزراعي وتدني حالة الزراعة بشكل عام.

تُعتبر الحيازات الصغيرة المتفرقة عائقاً أمام التنمية الزراعية، ويظهر شكل 58 أن 45 بالمائة من الحائزين الأقل من فدان[68] واحد يحوزون أقل من عشرة بالمائة من جملة الأراضي الزراعية، ويؤكد مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار التابع لمجلس الوزراء أن حائزي الأقل من فدان واحد يمثلون 43 بالمائة من جملة الحائزين بالجمهورية، وأن حائزي أكثر من فدان وأقل من خمسة أفدنة وحائزي الأكثر من خمسة أفدنة يُمثلون 47 و10 بالمائة على التوالي.

[67] هو قانون صدر في مصر في 7سبتمبر1952، كان الهدف الأساسي من هذا القانون هو إعادة توزيع ملكية الأراضي الزراعية في مصر بحد أقصى 200 فدان للفرد.
[68] يُساوي الفدان 4200 متر مربع

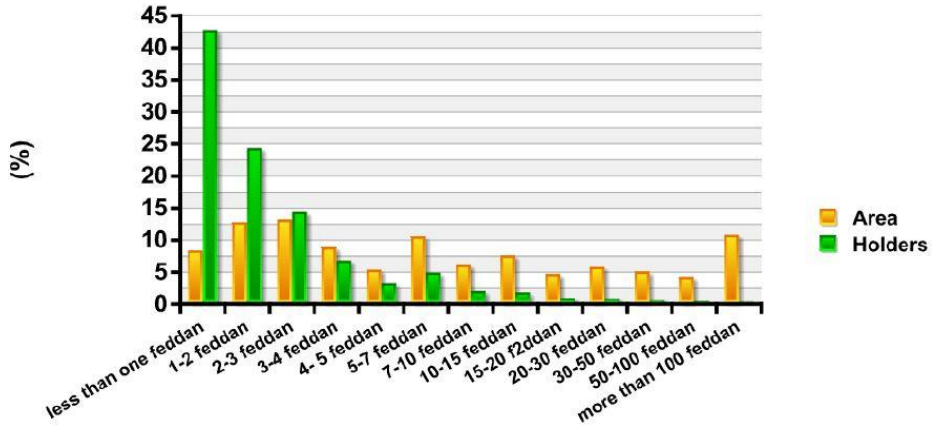


شكل 58 توزيع فئات الحيازة على مستوى الجمهورية

المصدر: El-Kholei (2011)

أما على مستوى إقليم الدلتا فإن أعداد الحائزين تتباين بين قرى المحافظات المختلفة، ويرتفع أعداد الحائزين في جنوب الإقليم وخاصة بمحافظة المنوفية بالرغم من صغر المساحات المحازة، بينما يقل عدد الحائزين بمحافظة كفر الشيخ ومحافظة دمياط، ويبلغ نصيب الفرد بمحافظة كفر الشيخ 0.3 فدان نظير 2.33 قيراط نصيب الفرد من المساحة المنزرعة بمحافظة المنوفية، ويعكس هذا انخفاض نصيب الفرد نتيجة ارتفاع الكثافة السكانية بالمحافظة، شكل 59.

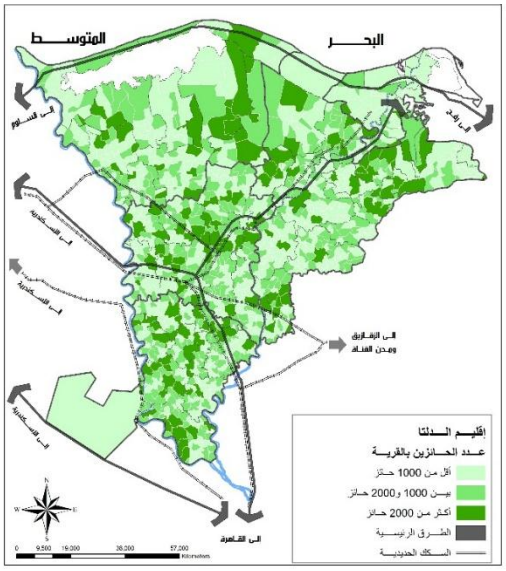


شكل 59 عدد الحائزين بالقرى

تتراوح نسبة الحائزين إلى إجمالي سكان القرية بين 10 بالمائة إلى 50 بالمائة من السكان، ويظهر شكل 60 أن مُدن المراكز تبلغ فيها نسبة الحائزين من السكان أقل من 10 بالمائة، بينما في القرى التي تبعد عن المدن فإن نسبة الحائزين بها تتراوح بين 10 بالمائة و20 بالمائة من جملة السكان، ذلك ولم تتعدى نسبة الحائزين 50 بالمائة على مستوى الإقليم إلا بخمسة قرى فقط بالإقليم توزعت بين كفر الشيخ والدقهلية ودمياط، لذلك فإن متوسط الحيازات تقل عن فدانين للفرد في معظم قرى الإقليم ويتركز ذلك في محافظتي المنوفية

والغربية، بينما تصل بعض الحيازات إلى أكثر من 3 أفدنة في بعض قرى محافظة كفر الشيخ، والقرى الشمالية بمحافظة الدقهلية وكذلك محافظة دمياط، حيث تتراوح الحيازات بالمحافظة بين فدانين وثلاثة أفدنة، وقد يفسر ذلك اتساع رقعة المحافظة وبالتالي انخفاض الكثافة السكانية على عكس الوضع بالمنوفية والغربية، شكل 61.

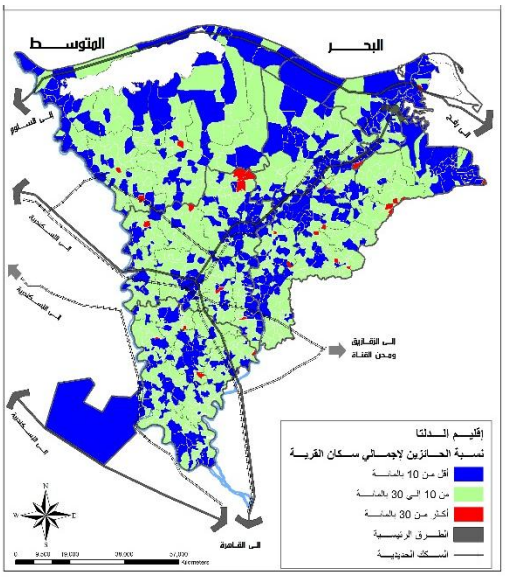


شكل 60 نسبة الحائزين لإجمالي سكان القرية

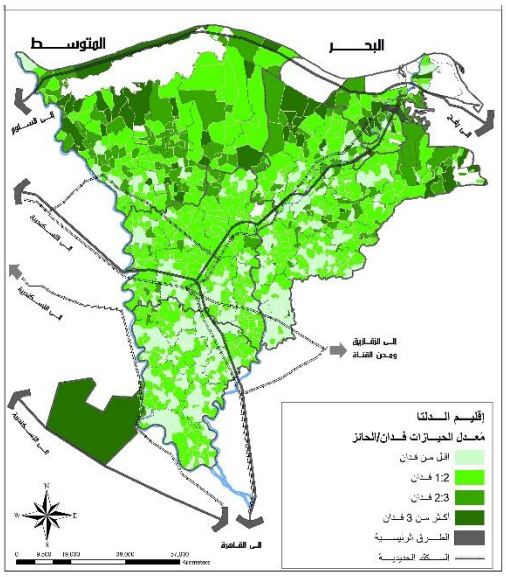


شكل 61 متوسط الحيازة الزراعية (فدان/الفرد)

- المحاصيل

يعتمد الإنتاج المحصولي للأراضي الزراعية في مصر على ثلاثة مواسم زراعية: شتوي (من نوفمبر وحتى مايو)، صيفي (من إبريل/ مايو وحتى أكتوبر)، ونيلي[69] (من يوليو/ أغسطس وحتى أكتوبر)، ويصل التركيز المحصولي في الأراضي القديمة إلى 200 بالمائة، أما في الأراضي الجديدة يصل إلى 150 بالمائة نتيجة ضعف إمدادات المياه، ونقص وسائل الإنتاج.

يُساهم إنتاج المحاصيل بنسبة 65.8 بالمائة من قيمة جملة الناتج المحلي من قطاع الزراعة على مستوى الجمهورية. وتتراوح المساحة المحصولية بالإقليم بين 1267.02 فدان في محافظة الدقهلية و197.93 فدان في محافظة دمياط شكل 62، وتتميز محافظات الدلتا في زراعة الكثير من الحاصلات، فتتميز المحافظات الشمالية (الدقهلية وكفر الشيخ ودمياط)، بزراعة مساحات كبيرة من الأرز والتي تمثل أكثر من 80 بالمائة من جملة المساحة المنزرعة من هذا المحصول بالجمهورية.

ويمثل إنتاج الإقليم من القمح والذرة نسبة 32.6 بالمائة و31.8 بالمائة على التوالي من إنتاج الجمهورية، أما القطن والكتان فقد بلغ نسبة الإنتاج حوالي 42.7 بالمائة و48.8 بالمائة من إجمالي الجمهورية على الترتيب.

69 ترجع تسمية الموسم النيلي إلى الممارسات الزراعية والتي ترجع إلى فترة ما قبل السد العالي بأسوان والقناطر الأخرى التي أنشأت عندما يفيض النيل سنوياً.

كما يشتهر الإقليم بزراعة بنجر السكر بنسبة 99.9 بالمائة من إجمالي إنتاج الجمهورية، وخاصة في محافظة كفر الشيخ التي تعد المركز الرئيسي لإنتاج هذا المحصول على المستوى القومي (الهيئة العامة للتخطيط العمراني 2008).

تنتشر زراعات القطن بمحافظتي كفر الشيخ والدقهلية، ويشكل إنتاج الإقليم 40 بالمائة من الإنتاج القومي، وكذلك فإن الإقليم مركزاً هاماً لإنتاج الأعلاف وخاصة البرسيم حيث يزرع نحو 675 ألف فدان تمثل ما يقرب من 40 بالمائة من جملة المساحة المنزرعة بالجمهورية و38 بالمائة من جملة الإنتاج القومي، كما يُنتج الإقليم حوالي 17.3 بالمائة و21 بالمائة على التوالي من إجمالي إنتاج الخضر والفواكه على مستوى الجمهورية.

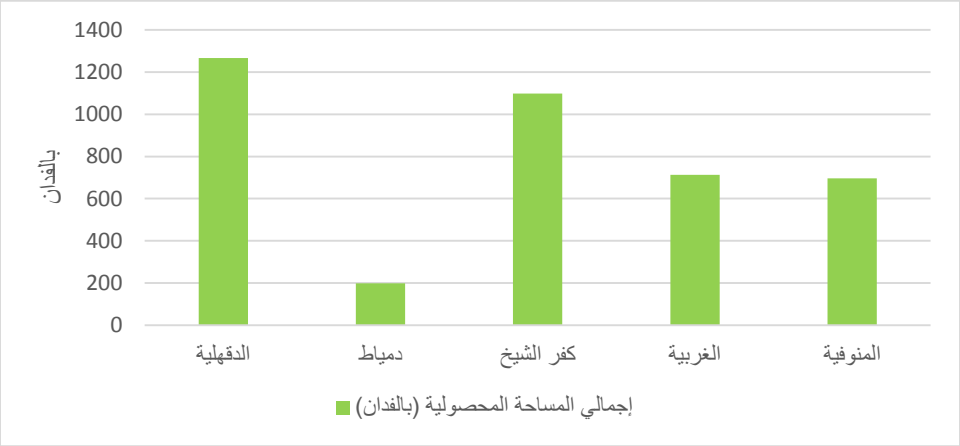


شكل 62 إجمالي المساحة المحصولية بمحافظات إقليم الدلتا 2011
المصدر: مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء (2011)

- حيازة الماشية والأبقار والطيور

تُشَكّل الماشية مكوناً أساسياً في قطاع الزراعة، حيث تمثل حوالي 24.5 بالمائة من جملة الناتج المحلي للزراعة على مستوى الجمهورية بإجمالي بلغ 33.6 مليار جنيه مصري (أي ما يُعادل 6.1 مليار دولار) في عام 2007، وفي عام 2005 فإن الإنتاج المحلي في مصر غطّى احتياجات الاستهلاك في السوق بنسبة 92.5 بالمائة من منتجات الألبان، و82.2 بالمائة من اللحوم الحمراء بالإضافة إلى تغطية كافة الاحتياجات من البيض والأصواف والجلود (Ibrahim 2011).

يعتمد قطاع الماشية في مصر على الاستثمارات الخاصة بالأساس لأن معظم حيازات الماشية تتوزع على المزارعين، حيث لا تمتلك الحكومة سوى اثنان بالمائة فقط من إجمالي أعداد الماشية بالجمهورية، وتندمج حيازة الماشية مع الحاصلات الزراعية من منطلق أن المراعي الطبيعية في مصر محدودة للغاية كما سبق وذكرنا بالنسبة لزراعة البرسيم والذرة والحاصلات التي تساهم في تسمين الماشية عموماً.

في عام 2006 بلغ تعداد الماشية على مستوى الجمهورية 4.6 مليون رأس، في حين بلغ عدد الجاموس 3.9 مليون رأس، ونظراً لانخفاض مسطحات المراعي فإن عدد الخراف بلغ 5.4 مليون رأس والماعز 3.9 مليون رأس. أما الجمال فقد وصل تعدادها في نفس العام إلى 120 ألف رأس، وتتركز الماشية في كل من

وسط الدلتا ومصر الوسطى بنسبة 22.4 و26.2 بالمائة على التوالي، أما الجاموس فيتوزع بين وسط الدلتا ومصر الوسطى بنسبة 32.2 و22.4 بالمائة على التوالي. وتوجد الأغنام بكثافة في صعيد مصر وتتركز فيها نسبة 31 بالمائة من الأغنام مقارنة بنسبة 22.38 بالمائة فقط في غرب الدلتا.

أما على مستوى إقليم الدلتا وبحسب تعداد وزارة الزراعة فإن أعداد الأبقار والجاموس وصلت إلى 1.1 و1.14 مليون رأس في 2010، في حين بلغت أعداد كلٍ من الأغنام والماعز اثنان مليون رأس والجمال حوالي سبعة آلاف رأس، لتُمثل بذلك الأغنام والماشية النسبة الأكبر من الحيازات بالإقليم وتبلغ 46.86 بالمائة، أما الأبقار والجاموس فتمثل 26.64 و26.34 بالمائة على التوالي، شكل 63.

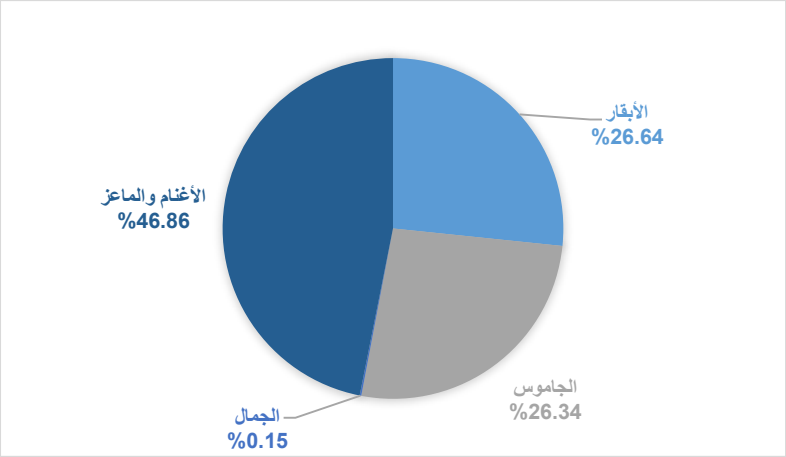


شكل 63 نسبة الحيازات من الماشية والأغنام والجمال في إقليم الدلتا
مصدر البيانات: وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي (2010)

تتباين أعداد الحيازات للجاموس والأبقار بين محافظات إقليم الدلتا بوضوح، حيث تحوز محافظة المنوفية أكبر عدد من الجاموس بالإقليم بواقع 340 ألف رأس، وتليها في أعداد الجاموس محافظة الدقهلية حيث تمتلك حوالي 330 ألف رأس، وتحتوي محافظة دمياط على أقل عدد من الجاموس بالإقليم وبها حوالي 45 ألف رأس، ويختلف الأمر بالنسبة لأعداد الأبقار بمحافظات الإقليم، حيث تحوز محافظة الدقهلية العدد الأكبر منها بواقع 300 ألف رأس تليها محافظة كفر الشيخ ثم المنوفية بحيازة تبلغ 258 و257 ألف رأس من الأبقار، شكل 64.

يُوضح شكل 65 توزيع الحيازات على مستوى القرى بالإقليم ويظهر تركزاً للحيازات الأكبر في محافظة المنوفية والتي يوجد بها عدد كبير من المدن والقرى التي تفوق بها الحيازات ثلاثة آلاف رأس جاموس، مثل مدن: (شبين الكوم-أشمون-تلا-منوف-سرس الليان)، وقرى: (البتانون[70]-الماي-شنشور وحصتها-ساقية أبو شعره)، بينما تقل الحيازات وتركزها في قرى المحافظات الأخرى بحيث تخلو محافظة دمياط تقريباً من قرى تتخطى حيازتها أكثر من ألف رأس.

[70] قرية البتانون تقع بمركز شبين الكوم، وهي تضم أكبر عدد لحيازات الجاموس بالإقليم ككل بواقع 9213 رأس.

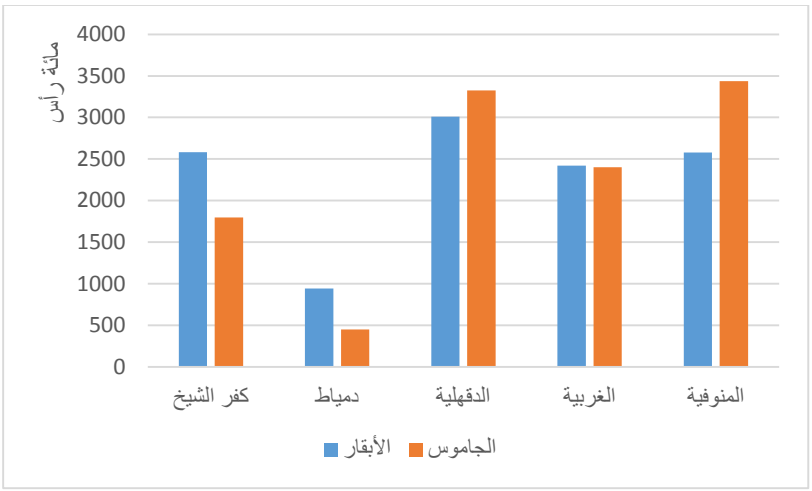


شكل 64 أعداد الحيازة من الأبقار والجاموس في محافظات الدلتا 2010

مصدر البيانات: وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي (2010)

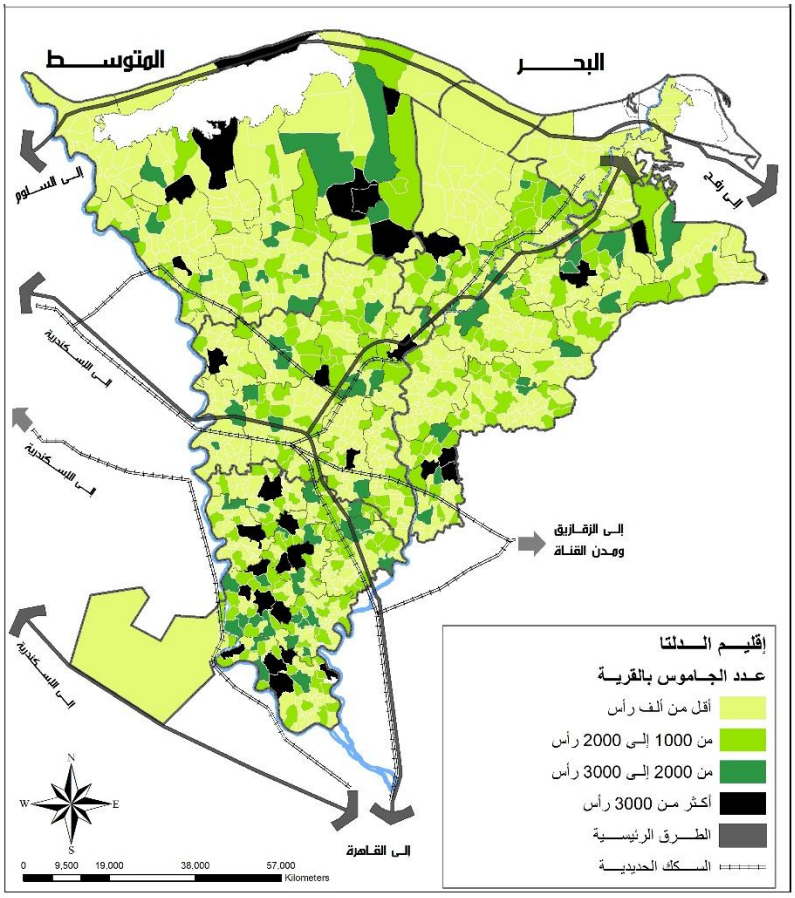


شكل 65 أعداد الجاموس بقرى إقليم الدلتا 2010

تعكس حيازة الماشية جانباً هاماً من عملية الرخاء الاقتصادي للحائز من الناحية الزراعية وذلك استناداً أن الماشية تساهم بنسبة 24 بالمائة تقريباً من جملة الناتج المحلي لقطاع الزراعة، والمُلاحظ بهذا الصدد أن ما تم ذكره في الجزء الذي يعرض عدد *الحائزين ومساحات الحيازة بالقرى* لا يرتبط بتركز حيازات الماشية

والأبقار؛ حيث تركزت الحيازات الكبيرة في شمال الإقليم بمحافظة كفر الشيخ وكانت محافظة المنوفية والغربية هي أقل محافظات الإقليم بالنسبة للمساحات المحازة في الوقت الذي حازت فيه تلك المحافظات أكبر عدد من رؤوس الماشية بالإقليم بالرغم من صغر المساحات المنزرعة بها.

- ***حيازة الآلات الزراعية والجرارات وآلات الري***

تُعد حيازة الآلات الزراعية من العوامل التي ترفع من كفاءة الإنتاج الزراعي والارتقاء بالعملية الزراعية وتعمل على مساعدة الفلاح في المهام الحقلية، بالإضافة إلى ذلك تعكس حيازة الآلات مدى تطور الميكنة الزراعية وتقدمها. ويُظهر تعداد وزارة الزراعة لحيازة الجرارات وآلات الري أن محافظتي الغربية والدقهلية تحوزا أكبر عدداً من الجرارات الزراعية بعدد 17 ألف و15 ألف جرار زراعي على التوالي، في حين تحوز محافظة دمياط فقط حوالي ألف جرار زراعي، شكل 67.

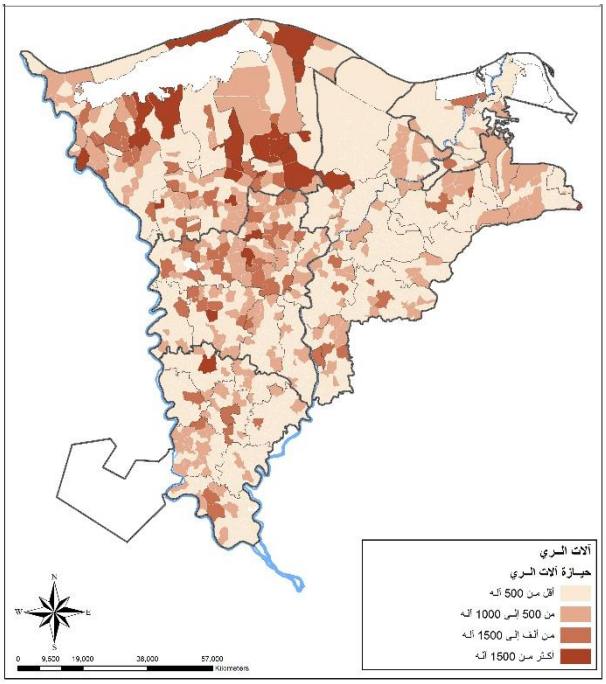


شكل 66 أعداد آلات الري بقرى إقليم الدلتا 2010

أما بالنسبة لآلات الري فتمتلك محافظتي الغربية وكفر الشيخ أكبر عدد من آلات الري بالإقليم بواقع 141 ألف و129 ألف آلة ري على التوالي، شكل 68، وقد يرتبط تركز أعداد آلات الري بهذه الكثافة في هاتين المحافظتين لبعد المناطق الداخلية بهم عن فرعي النيل دمياط ورشيد، ويؤكد شكل 66 أن القرى التي تتركز بها آلات الري تقع في قلب الدلتا وليست بمحاذاة فرعي النيل، وخصوصاً بمدينة بيلا بمحافظة كفر الشيخ والقرى المحيطة بها، ونستطيع هُنا التفرقة بين القرى التي تعتمد على الري بالراحة[71] وتلك التي تروي بالآلة وبالتالي مدى قدرة الثُرع التي تمتد في قلب الدلتا على سد احتياجات المُزارعين وانعكاس ذلك على جودة الحياة بالقرى وارتباطه بتوطن الفقر في الدلتا.

[71] الري بالراحة هو ري الأرض بدون آلات حيث منسوب الماء بالترع والمراوي أعلى من سطح التربة.

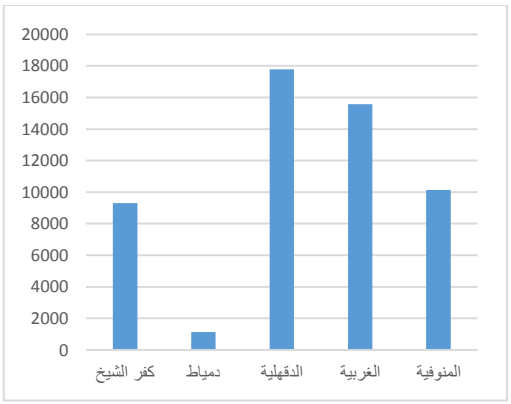


شكل 67 أعداد الجرارات المُحازة بمحافظات إقليم الدلتا 2010
مصدر البيانات: وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي (2010)

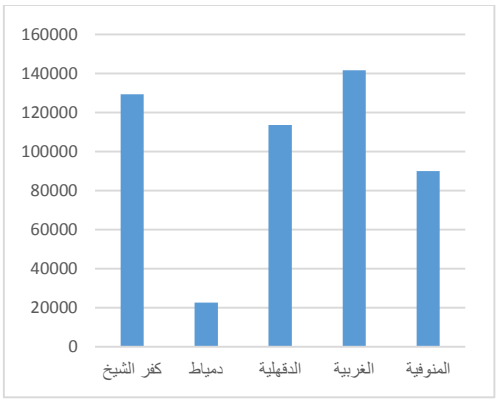


شكل 68 أعداد آلات الري المُحازة بمحافظات إقليم الدلتا 2010
مصدر البيانات: وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي (2010)

### *ب- الصناعة*

تُعد الصناعة ثاني أكبر الأنشطة توطناً بإقليم الدلتا حيث يعمل بها حوالي 12 بالمائة من جملة قوة العمل بالإقليم، وتضم محافظات الإقليم عدداً كبيراً من المُنشآت الصناعية والورش الحرفية المُسجلة، ويظهر شكل 69 أن محافظة الغربية تحتوي على أكبر عدد من المنشآت الصناعية تليها محافظة الدقهلية، وبالرجوع إلى الجزء الذي تناولت فيه الدراسة *النشاط الاقتصادي والنوع* نجد أن خرائط التحليلات المكانية لتوطن الصناعات التحويلية أظهرت تركزاً ملحوظاً للصناعة بمنطقة المحلة الكبرى والقرى المحيطة بها، نظراً لأن المدينة قلعة من قلاع صناعة الغزل والنسيج في مصر وتؤكد على أن الصناعات بإقليم الدلتا يعتمد بشكل أساسي على مخرجات القطاع الزراعي كأساس لعلميات التصنيع؛ ويُلاحظ أن محافظة دمياط تسبق مُحافظتي المنوفية وكفر الشيخ في عدد المنشآت الصناعية بها بالرغم من تدّني مساهمة المحافظة في قطاع الزراعة بالإقليم لتؤكد على هوية النشاط الاقتصادي الرئيسي بها.

أما بالنسبة في مجال الصناعات الحرفية فإن محافظة الدقهلية لها الثقل الأكبر على نطاق الإقليم، فبها 24 ألف ورشة حرفية مقابل حوالي 4500 ورشة في محافظة المنوفية، في حين يبلغ عدد الورش الحرفية بكلٍ من الغربية وكفر الشيخ ودمياط حوالي 15 ألف وسبعة آلاف و6 آلاف ورشة على التوالي، ولعل مُحافظة دمياط تُعد ذات النشاط الحرفي الأكثر وضوحاً على مُستوى الإقليم حيث تنتج المحافظة دمياط 70 بالمائة من المنتجات الخشبية والأثاث بالإقليم، شكل 70.

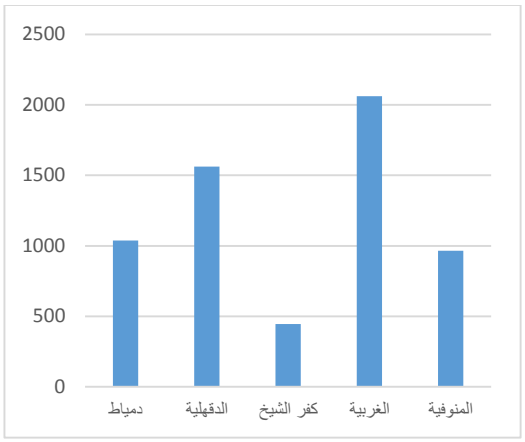


شكل 69 عدد المنشآت الصناعية المسجلة بإقليم الدلتا 2011
مصدر البيانات: مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء (2011)

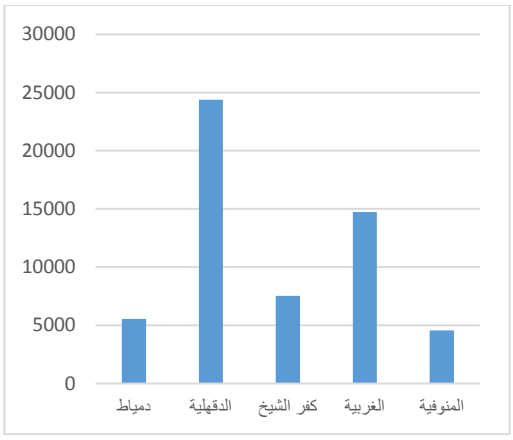


شكل 70 عدد الورش الحرفية المسجلة بإقليم الدلتا 2011
مصدر البيانات: مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء (2011)

توجد عدة مناطق صناعية بالإقليم تتوزع على محافظات الإقليم فيما عدا محافظة الغربية حيث لا يوجد بها مناطق صناعية. يوجد منطقتان بكل من كفر الشيخ ودمياط نظير ثلاثة مناطق صناعية بكلٍ من المنوفية والدقهلية. وتعمل المناطق الصناعية على جذب الاستثمارات لتلك المحافظات ذات الطبيعة الريفية والتي يُعد النشاط الزراعي هو النشاط الاقتصادي الرئيسي بها، مما يعمل على تنوع القاعدة الاقتصادية بالمحافظة ويُثري شوق العمل بها؛ وتتواجد المناطق الصناعية بالمنوفية بمدينتي السادات وقويسنا بالإضافة إلى المصانع الكائنة بالمنطقة الحرة بشبين الكوم، وفي محافظة الدقهلية فهناك منطقة صناعية بمدينة جمصة وبالعصافرة وميت غمر، أما بمحافظة كفر الشيخ فتوجد المنطقتان بمدينتي بلطيم ومطوبس، بالإضافة إلى المنطقة الحرة الصناعية بميناء دمياط والمنطقة الصناعية بدمياط الجديدة، وتنتشر الصناعات الغذائية بمعظم المناطق الصناعية بإقليم الدلتا بالإضافة إلى صناعة الحديد والصلب والسيراميك بمصانع مدينة السادات.

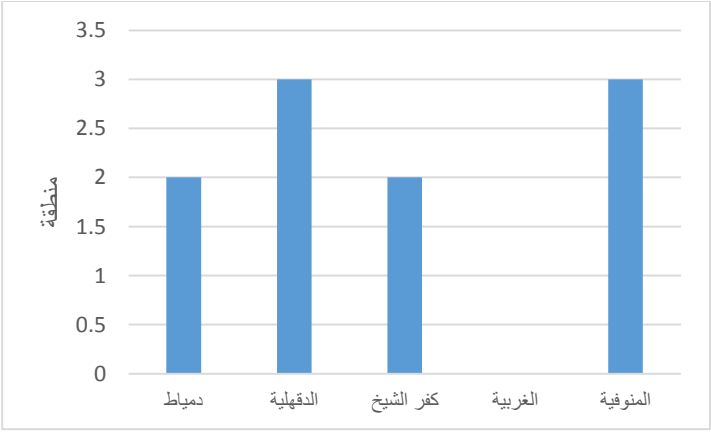


شكل 71 عدد المناطق الصناعية بمحافظات إقليم الدلتا
مصدر البيانات: مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء (2011)

نوعية البيئة

### *أ- تدهور نوعية المياه في فرعي النيل*

يستقبل فرعي النيل أشكال عديدة من الملوثات على طول مجراهما بمحافظات إقليم الدلتا وحتّى المصب في البحر المتوسط، وتؤثر تلك الملوثات على جودة المياه وعلى صلاحيتها لاستخدامات الشرب والري؛ وتتركز الملوثات في مياه الصرف الصحي ومياه الصرف الزراعي والصناعي إلى جانب إلقاء المخلفات بمجرى النهر وترعه، شكل 72.

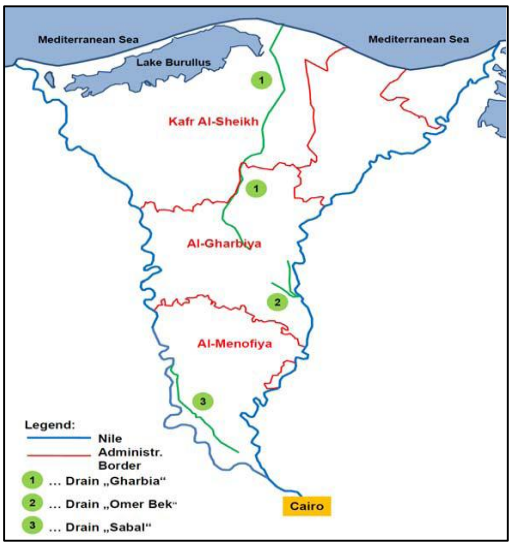


شكل 72 بعض المصارف التي تصب في فرعي رشيد ودمياط

المصدر: Zaghloul and Elwan (2011)

معظم المصارف الزراعية التي تصب في النيل شديدة التلوث وتشمل جميع أنواع مياه الصرف الزراعي والصحي والصناعي، ويستقبل فرع رشيد مياه الصرف من مصارف عدّة؛ حيث يصب في فرع رشيد مصرف سبل ومصرف تلا وذلك قبل مدينة كفر الزيات ويكون محملاً بالصرف الزراعي والصناعي لكل من محطتي الكوم الأخضر واسطنها، بالإضافة إلى ذلك يصب السيب النهائي للصرف الصناعي لشركة الملح والصودا المصرية والشركة المالية والصناعية بكفر الزيات، (جنينه 2008).

تقوم المصانع بالمحلة الكبرى بصرف مخلفاتها الصناعية السائلة على المصارف الزراعية وخاصة مصانع الصباغة والتي تحتوي مخلفاتها السائلة على أصباغ ملوثة بتركيزات من المعادن الثقيلة والمواد العضوية مما يزيد من تلوث تلك المصارف الزراعية والتي تصب في نهاية المطاف في فرع دمياط، هذا بالإضافة الى وجود بعض الممارسات الخاطئة من خلال الاستزراع السمكي عن طريق الأقفاص السمكية بمجرى النهر، وقيام أصحاب هذه الأقفاص بإتباع أساليب تغذية خاطئة من أعلاف صناعية ومخلفات الذبح ومخلفات مزارع الدواجن وغيرها، فتزداد المواد العضوية بمياه النهر، وذلك يتسبب في نقص الاكسجين الذائب في الماء، مما يؤثر بشدة على نوعية مياه النهر.

تؤدي ارتفاع نسبة الملوثات في المياه إلى العديد من الأزمات البيئية والصحية، حيث تعمل الملوثات المنتشرة بالمياه -سواء استخدمت في الشرب أو في عملية الري-على نشر الأمراض المتعلقة بالمياه مثل التيفويد

والالتهاب الكبدي الفيروسي. تفرض هذه الأمراض عقبات اقتصادية واجتماعية جديدة على المجتمع، فبالإضافة إلى النفقات التي تُثقل كاهل الأسر في علاج هذه الأمراض فإنها تُؤدي إلى خروج العديد من قوة العمل.

يدفع ذلك المزيد من الأسر إلى الانزلاق في مستويات جديدة من الفقر تحت وطأة الضغوط الاقتصادية والبطالة، خاصة مع وجود بعض القرى حتى الآن بإقليم الدلتا لم تصل إليها الشبكة العامة لمياه الشرب، وكذلك خدمات الصرف الصحي، مع العلم بوجود ارتباط وثيق بين توافر تلك الخدمات ومستويات الفقر لدى الأسر، يُبلور تلك العلاقة شكل 73، فيوضح الشكل أن الأسر التي تتصل بالشبكة العامة لمياه الشرب وكذلك الصرف الصحي تقل احتمالية وجودها في مستويات فقر مرتفعة، والعكس حيث وُجدت الأسر التي تُعاني من غياب خدمات مياه الشرب والصرف الصحي لديها احتمالية كبيرة ليشملها حيز الفقر.

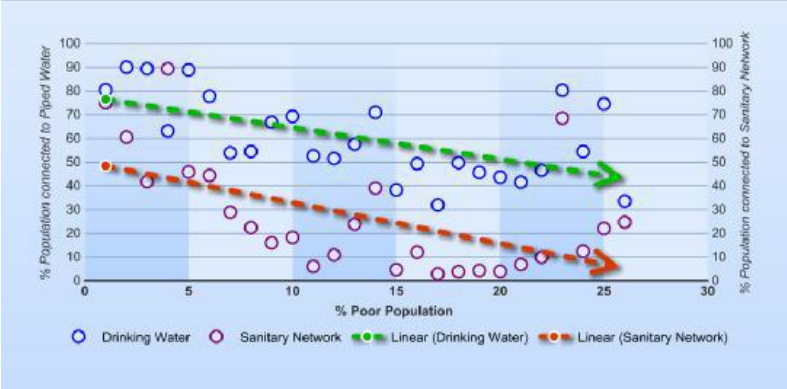


شكل 73 الإرتباط بين الفقر وتوافر شبكتي مياه الشرب والصرف الصحي

المصدر: الخولي (2008)

ترتبط معدلات الفقر أيضاً بمدى توطن الأمراض، وإن تحدثنا عن مرض التيفويد والالتهاب الكبدي الفيروسي -كأمراض ترتبط بتلوث المياه وتدهور حالة البيئة- فإننا نجد ارتفاعاً لنسبة الفقراء مرتبطاً بتوطن تلك الأمراض شكل 74. تكتمل هُنا الدائرة المغلقة التي يكونها غياب الخدمات وتدهور نوعية البيئة وارتفاع معدلات الفقر، حيث يساعد غياب الخدمات في تهيئة التربة الخصبة لتنتشر المزيد من الأمراض، مما يزيد أعباء الأسر لمواجهة تلك الأمراض ويسحبها لمستويات فقر مرتفعة.

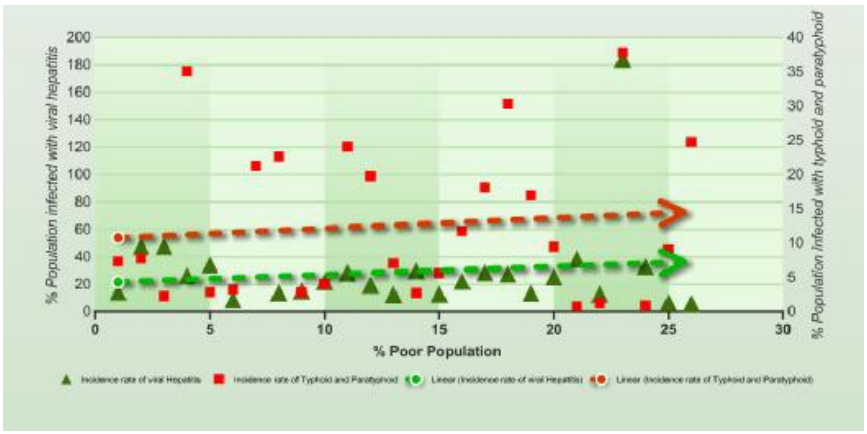


شكل 74 الارتباط بين معدلات الفقر والإصابة بمرض التيفويد والالتهاب الكبدي الفيروسي

المصدر: الخولي (2008)

يزداد وضوح حساسية الوضع الراهن لإقليم الدلتا، خاصة بالتزامن مع مدى قصور خدمات الصرف الصحي بالإقليم، حيث تُشير نسبة الأسر المتصلة بالشبكة العامة للصرف الصحي بالنسبة لإجمالي الأسر إلى أن معظم القرى بالإقليم تقل فيها هذه النسبة عن 25 بالمائة؛ أي أن 25 بالمائة فقط من الأسر متصلون بالصرف الصحي وباقي الأسر تعتمد على ترنشات أو شبكة أهلية للتخلص من الصرف الصحي بها، شكل 75، وترتفع نسبة الأسر المتصلة بالشبكة العامة للصرف الصحي إلى أكثر من 75 بالمائة بمحافظتي الدقهلية ودمياط في تقدم ملحوظ بالنسبة لمحافظات الإقليم، وذلك بحسب بيانات عام 2006.

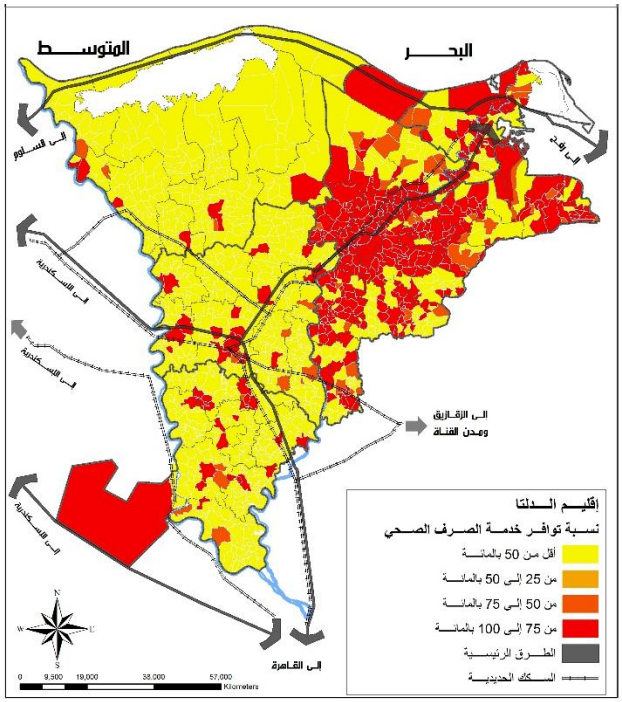


شكل 75 نسبة السكان المتصلون بالشبكة العامة للصرف الصحي بإقليم الدلتا 2006

نرى هُنا حجم التباين بين توافر خدمة الصرف الصحي بالقرى المحيطة بفرع دمياط وتلك المحيطة بفرع رشيد؛ حيث تتركز معظم القرى المتصلة بخدمة الصرف الصحي حول فرع دمياط، في حين يندر وجودها حول فرع رشيد.

ويظهر شكل 76، التباين بين قيمة مؤشر جودة المياه في فرعي النيل بالابتعاد عن قناطر الدلتا، فنجد أن جودة المياه بفرع دمياط أفضل من نظيرتها في فرع رشيد، وبالتالي قد يعكس ذلك الارتباط بين جودة المياه وتوافر الخدمات، وأهمية توافرها للصحة العامة والزراعة كنشاط اقتصادي رئيسي بالإقليم، ويؤكد على الصلة الوثيقة بين زيادة معدلات الفقر وغياب الخدمات وتوطن الأمراض.

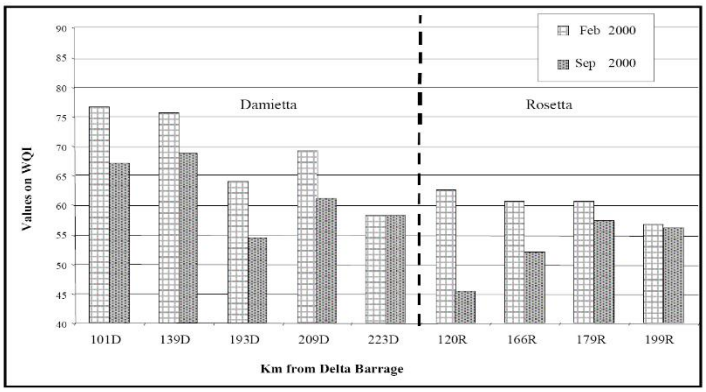


شكل 76 مؤشر جودة المياه بفرعي نهر النيل دمياط ورشيد
المصدر: وزارة الموارد المائية والري (2000)

### *ب- تلوث الهواء*

تتمثل أسباب تلوث الهواء بشكل أساسي في انبعاثات السيارات في حركتها المستمرة على الطرق والشوارع المزدحمة بالمدن والمراكز العمرانية، وكذلك سير القطارات والدخان الناتج عن حرق القمامة والمخلفات في الشوارع والمصانع والورش الحرفية.

أما عن أزمة السحابة السوداء الناتجة من حرق قش الأرز والتي تعد محافظة كفر الشيخ هي المساهم الأول فيها على مستوى الجمهورية فتعتبر من أكبر أزمات تلوث الهواء بمصر، والتي تستوجب بدورها إيجاد حلٍ جذري للتواصل مع المزارعين بخصوص عملية الجمع ومن ثم المعالجة أو التدوير، وتُعتبر أزمة حرق قش الأرز أحد تبعات الحيازات الصغيرة المتفرقة فهي المُسبب الأهم لصعوبة تجميع المخلفات الزراعية، ويشير شكل 78 إلى تنامي قدرة التدوير بين عامي 2006 و2010، بحيث صارت أكبر من حجم الإنتاج في عام 2008-2009، وقد يكون السبب في ذلك أن المحافظة أعادت تدوير قش أرز ناتج من المحافظات المجاورة.

شكل 77 حرق قش الأرز

المصدر: FAO (2008)

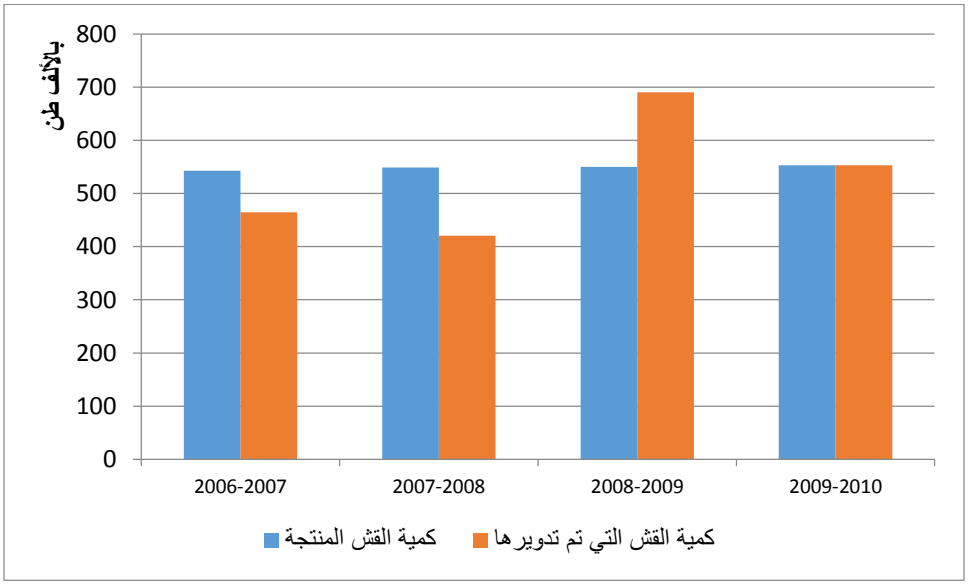


شكل 78 كمية قش الأرز التي تم إنتاجها والتي تم تدويرها بين عامي 2006-2010

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (2011)

ملحق رقم 5 اختيار العينة العشوائية

تعتمد الطريقة التي تم احتساب حجم العينة بها على مدى توطن ظاهرة الفقر بين الأسر في المدينة أو القرية، فيمكننا صياغة المعادلة التي تم الاعتماد عليها في العمل الميداني كالتالي:

$$Random\ Sample\ Size = (Error\ Risk\ Parameter)^2 \times \frac{Expected\ Prevalence \times (1 - Expected\ Prevelance)}{Absolute\ precision}$$

تُساوي error risk parameter=1.96 كمعامل لنسبة الخطأ وهو المقابل لخطر خطأ بنسبة خمسة بالمائة، مما يعني أن خمسة بالمائة من الدراسات، لن تعكس النتائج الحقيقية للسكان ولك

ن لدينا نسبة 95 بالمائة فترة ثقة، ونفترض نسبة معقولة أربعة بالمائة لدقة الانتشار المقدر Absolute precision.

ملحق رقم 6 استمارة جمع العينات

قاعدة بيانات المخلفات البلدية الصلبة

المخلفات البلدية الصلبة كماً ونوعاً لبعض القرى المختارة بمحافظة المنوفية

"دراسة ميدانية"

| |
|---|
| المحافظة: ..... |
| المركز: ..... |
| المدينة/ القرية: ..... |

| |
|---|
| تاريخ جمع العينة: ...../...../..... \| عدد العينات المطلوبة: ..... |

| م | الوزن الإجمالي | عضوي | بلاستيك | ورق | زجاج | معادن | منسوجات | ملاحظات |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 1 | | | | | | | | |
| 2 | | | | | | | | |
| 3 | | | | | | | | |
| 4 | | | | | | | | |
| 5 | | | | | | | | |
| 6 | | | | | | | | |
| 7 | | | | | | | | |
| 8 | | | | | | | | |
| 9 | | | | | | | | |

## ملحق رقم 7 احتساب إجمالي الناتج المحلي على مستوى القرية

بحسب دليل المؤشرات الحضرية[72] الصادر عن برنامج الأمم المتحدة في عام 2004 فإن الناتج المحلي يُمكن احتسابه باستخدام الناتج الإجمالي المحلي لكل صناعة على حدة ومن ثم ضربه في الفارق بين معدلات الأجور على مستوى القرية ومتوسط المستوى القومي. كما ذكر الدليل هُنا أن تلك الطريقة تُستخدم إذا كان تعداد العمالة في كل صناعة معلوماً، ويُعتبر ذاك الشرط متوفر في هذه الحالة بفضل بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. وبالتالي يمكننا صياغة معادلة الناتج الإجمالي للقرية على هذه الصورة:

$$Village\ Product\ (US\$) = \frac{N_P \times V_E \times W_R}{N_E}$$

*where*
*$N_P$: National product (US$)*
*$V_E$: Village employment.*
*$W_R$: Wage ratio*
*$N_E$: National employment*

يُعتبر عدد العاملين بالقطاعات الاقتصادية المختلفة مُتاحاً ضمن بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. أما عن الناتج الإجمالي المحلي للقطاعات الاقتصادية في الدولة فهي مُتاحة ويصدرها البنك المركزي.

ويذكر الدليل أيضاً أن قيمة فرق الأجور Wage ratio يمكن احتسابها بمعلومية كل من أجور العاملين في القطاع بالقرية/ المدينة ومعلومية متوسط الأجور على المستوى القومي لنفس القطاع، فإذا كان متوسط الأجور بالقرية/ المدينة يفوق المتوسط على المستوى القومي بنسبة 20 بالمائة –على سبيل المثال-فتصبح هنا قيمة فرق الأجور 1.2.

وتكمن الأزمة في النموذج صعوبة الوصول لمتوسط الأجور في القطاعات المختلفة خاصة وأن القرية هي وحدة التحليل في الدراسة. لذا تم استخدام نسبة العاملين بالمجالات الفنية والتخصصية إلى إجمالي قوة العمل بالقرية كمعيار للتمييز بين القرى بناءاً على الارتباط الإيجابي - الذي أظهرته تلك الفئة من العاملين-بالناتج الإجمالي المحلي.

ومن هُنا تم استخدام القطاعات الاقتصادية التالية اعتماداً على البيانات الصادرة من البنك المركزي المصري:

- التصنيع.
- الزراعة والري والصيد
- التشييد والبناء.
- تجارة الجملة والتجزئة
- الوساطة المالية.
- النقل والتخزين
- المطاعم والفنادق.

ويتناول الجدول التالي مثالاً على قرية "أبو تمادة" التابعة لمركز كفر الشيخ محافظة كفر الشيخ، ويظهر استخدام عدد العاملين بالقطاعات الإنتاجية والخدمية سابقة الذكر، وتحويل الناتج الإجمالي المحلي لتلك القطاعات من الجنيه المصري لدولار الأمريكي، وكذلك جملة عدد العاملين بهذه القطاعات على مستوى الجمهورية؛ من ثم ينتج قيمة الناتج الإجمالي لتلك القرية من كل قطاع، ويكون المجموع هو الناتج الإجمالي المحلي لتلك القرية. وبتقسيم ذلك على تعداد القرية البالغ 4682، ينتج نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي للقرية.

| **قرية أبو تمادة** | **القطاع الاقتصادي** |
|---|---|
| 61 | التصنيع |

[72] Urban indicator guide, Monitoring Habitat Agenda and Development Goals, United Nations Human settlement Programme, 2004.

| | | |
|---|---|---|
| | الزراعة و والصيد | 509 |
| | التعدين | 0 |
| | التشييد والبناء | 23 |
| | تجارة الجملة | 2 |
| | الوساطة المالية | 3 |
| | النقل والتخزين | 64 |
| | المطاعم والفنادق | 4 |
| **الناتج القومي بالدولار الأمريكي** | التصنيع | 15095986038 |
| | الزراعة والصيد | 11972076789 |
| | التعدين | 6806282723 |
| | التشييد والبناء | 3979057592 |
| | تجارة الجملة | 9284467714 |
| | الوساطة المالية | 4554973822 |
| | النقل والتخزين | 4013961606 |
| | المطاعم والفنادق | 2792321117 |
| **عدد العاملين على مستوى الجمهورية بالقطاعات الإنتاجية والخدمية** | التصنيع | 2366839 |
| | الزراعة والصيد | 5209601 |
| | التعدين | 35580 |
| | التشييد والبناء | 1888206 |
| | تجارة الجملة | 2512546 |
| | الوساطة المالية | 180720 |
| | النقل والتخزين | 1255417 |
| | المطاعم والفنادق | 400173 |
| **Wage ratio** | | 1.653 |
| **V i – a** | التصنيع | 643125.0965 |

| | |
|---|---|
| الزراعة والصيد | 1933551.159 |
| التعدين | 0 |
| التشييد والبناء | 80118.266 |
| تجارة الجملة | 12216.47296 |
| الوساطة المالية | 124989.5705 |
| النقل والتخزين | 338250.18 |
| المطاعم والفنادق | 46137.11376 |
| **Village Production US$** | 3178387.859 |
| **Village population** | 4682 |
| **Product per Capita US$** | 678.8525969 |
| **Product per Capia L.E.** | 3889.82538 |

## ملخص الرسالة باللغة العربية

استخدام إدارة المخلفات الصلبة كمؤشر للفقر في دلتا النيل؛ أداة للتخطيط والإدارة الحضرية


يُعد الفقر ضمن الأزمات الأكثر شيوعاً وارتباطاً بالقضايا التي تمس الجوانب الحياتية للمجتمع، مثل: العدالة والمساواة، الجوع ونقص الموارد والمياه والغذاء، التعليم والصحة والبطالة، وحالة البيئة، حيث يعيش حوالي 80 بالمائة من سكان العالم في دولٍ تتزايد فيها الفجوة في مستويات الدخل، ويستحوذ العشرون بالمائة الأغنى بالعالم على ثلاثة أرباع الدخل بالعالم، في حين أن الأربعين بالمائة الأكثر فقراً بالعالم يمتلكون فقط خمسة بالمائة من الدخل، ويُصاحب اتساع تلك الفجوة العديد من العوامل التي تؤدي إلى تفاقم الفقر في الدول النامية، فمن تبعات ذلك أن حوالي 28 بالمائة من الأطفال في الدول النامية يعانون من سوء التغذية وانخفاض الوزن المناسب لأعمارهم، أما بالنسبة للتعليم فقد وصل عدد الأطفال الذين لم يلتحقوا بالتعليم إلى حوالي 72 مليون طفل، كانت نسبة الإناث بينهم 57 بالمائة، ويتأكد هُنا أن الفقر يرتبط بالأزمات بصورة تجعله إما مسبباً لها أو مترتباً عليها، الأمر الذي يؤدي إلى تشابك الفقر مع العديد من معوقات التنمية.

إن ذلك التباين في تركز الفقر ينطوي على غيابٍ للعدالة الاجتماعية، وينعكس ذلك في غياب عدالة توزيع الدخل، ومدى إمكانية الحصول على الموارد الإنتاجية، والخدمات الاجتماعية، والبنية التحتية الأساسية، والفرص والأسواق والمعرفة، ولعلنا نجد أن كل تلك المفردات من شأنها زرع الفقر بين فئاتٍ مُعينة من المجتمع، أو الضغط على فئاتٍ فقيرةٍ بالفعل للوقوع في مستويات أكبر من الفقر.

ينتج عن عدم الاتزان في عمليات التنمية والذي يُعد إحدى صور غياب العدالة الاجتماعية مراكز حضرية آخذه في التحضر، وأطراف مُتأخرة تعتمد عليها المدينة الرئيسية في توفير كُلٍ من العمالة والموارد، وقد ساهم ذلك الانحياز بطريقة مزدوجة في زيادة الفقر في كل من الريف والحضر، حيث أدى إهمال تنمية المناطق الريفية إلى تدهور البنية التحتية والخدمات المختلفة والفرص المتاحة وهي بالتأكيد من العوامل التي تقود بصورة مباشرة إلى الفقر، ومن جهة أخرى فإن الهجرة من الريف إلى الحضر تخلق ضغطاً على البُنى التحتية والخدمات في المناطق الحضرية، ونقص في الإسكان، واختناقات مرورية، وارتفاع في معدلات الجريمة، وارتفاع قيمة الأراضي مصحوباً بارتفاع أسعارها، وكذا تساعد على ظهور المناطق غير الرسمية التي بدورها تُشكل تهديدات اجتماعية وبيئية واقتصادية.

يختلف تعريف الفقر باختلاف من يرصده؛ حيث تؤثر الزاوية التي ننظر بها إلى الفقراء على التعريف الذي يتماشى مع مفهومنا عنهم وعن أحوالهم، ولكن يُمكننا الإجماع بصورة مبدئية أن الفقر هو الحالة التي تتناقص فيها الموارد المالية للفرد أو المجتمع بصورة تجعله غير قادر على توفير احتياجاته الأساسية لبلوغ الحد الأدنى لحياة كريمة، وهذا يجعل مفهوم الفقر مفهوم نسبي إذا ما أخذنا في الاعتبار طبيعة حالة المجتمع محل الدراسة وأصبح هوّ معيار التصنيف، وعليه فإننا ننتقل لمفهوم الفقر النسبي والذي يعتبر حرمان الشخص من الحصول على مستوى معيشي يتناسب مع الأشخاص الآخرين داخل مُجتمعه، بحيث تكون هناك عدالة في توزيع الموارد داخل المجتمع.

ينعكس تعدد مفاهيم وتعريفات الفقر على طرق ومنهجيات قياسه، الأمر الذي يؤثر على المحاولات والجهود المبذولة في تخفيف حدة الفقر، حيثُ تعتبر عملية إيجاد مقياس مناسب للفقر من أهم العقبات التي تعرقل استهداف الفقراء، والمقصود هُنا باستهداف الفقراء هو كيفية تحديدهم وانتقاءهم من المجتمع ككل، وجعلهم المستفيد الأول من برامج مكافحة الفقر، ويتم استهداف الفقراء إما من خلال برامج تخص الأمور النقدية، ويُمكننا القول أنها في هذه الحالة تتعامل مع الفقراء طبقاً لمعايير البنك الدولي أي من هم تحت حد معين من الدخل، أو من خلال برامج معنية بالقطاعات الاجتماعية كالتعليم، والتأمين الصحي، والتغذية؛ كما يُمكن أن تشمل دعم البنية التحتية وتوزيع الطاقة والمياه.

تؤكد البيانات الحكومية الصادرة عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء انتشار الفقر في مصر، فبين عامي 2004-2005 وصلت نسبة السكان الذين يقعون تحت خط الفقر إلى 19.6 بالمائة، أما بين عامي 2008-2009 فإن تقارير الجهاز تؤكد أن هذه النسبة ارتفعت لتصل إلى 21.6 بالمائة من جملة سكان الجمهورية، وطبقاً للإحصاءات الأخيرة الصادرة عن الجهاز فإن نسبة السكان تحت خط الفقر بلغت 25.2 بالمائة و26.3 بالمائة في عامي 2011 و2013، على الترتيب.

يحاول البحث الوصول إلى مقياس للفقر قابلٍ للتطبيق على الواقع المصري بشكل عملي وبسيط في الإجراء، وذلك بناءاً على افتراض وجود ارتباط بين كمية ومكونات المخلفات الصلبة البلدية المتولدة – كمؤشر على الاستهلاك - من جهة ودخل الأسرة ومستوى معيشتها من جهة أخرى - أي أن المقياس سيعتمد بشكل أساسي على الاستهلاك - والذي يعكس بدوره المستوى الثقافي للأسرة، والعادات الغذائية، والطبيعة الاجتماعية والثقافية، ويستخدم البحث إقليم الدلتا ومحافظة المنوفية بمصر كحالة لإجراء الدراسات الميدانية عليها؛ وحيث أن الدراسة تبحث في الخصائص المشتركة للمجتمع وسمات التباين في هذا المجتمع فان الاستراتيجية البحثية المختارة هي كميَّة حيث يستخدم الباحث عدد كبير من المبحوثين وجمع عينات من مناطق مختلفة مع الاعتماد على البيانات الثانوية والتي تصدرها الجهات الرسمية.

تتفاوت قيمة مؤشر الفقر البشري بين محافظات إقليم الدلتا، وتعتبر محافظة دمياط أقل محافظات الإقليم قيمة على مؤشر الفقر حيث بلغت نسبة الحرمان بها 18.42 بالمائة، تليها محافظة المنوفية والغربية والدقهلية بنسبة 20.8 بالمائة و21.18 بالمائة و22.7 بالمائة على التوالي، في المقابل بلغت قيمةمؤشر الفقر البشري بمحافظة كفر الشيخ 25.2 بالمائة وتُعد المحافظة أكثر محافظات الدلتا توطناً للحرمان البشري.

تؤكد نتائج التحليلات الإحصائية المتقدمة والمتعددة المتغيرات، وجود علاقة ارتباط بين مستوى دخل الأسرة والحالة المعيشية لها من جهة، وكمية ومكونات المخلفات البلدية الصلبة المتولدة من تلك الأسرة من جهة أخرى، حيث تفسر المخلفات البلدية الصلبة حوالي 70 بالمائة من التباين في دخول الاسر بالمنوفية، كما جاء بنتائج تحليل الانحدار؛ وبالتالي يمكن استخدام المخلفات البلدية الصلبة المتولدة كمؤشر لقياس الفقر واستهداف الفقراء، لأنه يعكس قدرة الأسر على استيفاء احتياجاتها الأساسية.

بناءاً على نتائج البحث، توزعت التوصيات بين توصيات خاصة بمناهج وطرق قياس الفقر، وتوصيات تدور حول جدوى سياسات وبرامج استهداف الفقراء وتخفيف حدة الفقر على مستوى إقليم الدلتا بصورة عامة ومحافظة المنوفية بصورة خاصة؛ حيث أكدت التوصيات على ضرورة إيجاد مؤشرات وطنية للفقر يُمكنها أن تعكس صورة الفقر الحقيقية بمصر، وتساعد على صياغة السياسات وتنفيذ آليات استهداف الفقراء؛ كما اشتملت التوصيات على مقترحات من شأنها أن تخفف من وطأة الفقر والحرمان على الفقراء وتضمن ذلك مقترحات بتنمية البنية التحتية وبصورة خاصة تلك التي ترتبط بالحالة الصحية للسكان وجودة معيشتهم.

تمثلت المقترحات للدراسات المستقبلية تجربة النموذج باستخدام بيانات السكان وظروفهم السكانية لعام 2016 التي يصدرها الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، وتوسيع حيز وحجم العينة مما يُضيف إلى معنوية نتائج البحث، إلى جانب ذلك من مقترح بأخذ العينة على فترات متباعدة أو فصلية من أجل قياس نوبات الفقر، وطبيعته الديناميكية.

## ملخص الرسالة باللغة الإنجليزية

"Using solid waste management as an indicator for poverty in Nile Delta; an urban planning and management tool"

Poverty is one of the most common and complex issues that relates closely to many pressing social matters affecting the life of community, such as: social equality, justice, hunger, resources shortage, water, food, education, health, unemployment, and the state of the environment. Today, 18 percent of the world's population live in countries where the gap in incomes is widely increasing; the richest 20 percent hold more than three quarters of the world's income, where as the poorest 40 percent only own five percent of the world's income. This widening gap is accompanied by many factors that aggravate poverty in developing countries.

The inequality in poverty distribution entails the absence of social justice; this is reflected in the variance of income, and inaccessibility to productive resources, social services, basic infrastructure, opportunities, markets and knowledge. We might find that all of these factors have the ability to spread poverty in certain society groups, or push the poor ones into a much more deep poverty level.

The biased development plans, which is a form of social justice absence, results in urban centers that are increasingly urbanized, and lagged peripheries on which the main city depend on to provide both labor and resources. This bias has contributed, in a double manner, in increasing poverty in both rural and urban areas; where neglecting the development of rural areas has led to the deterioration of infrastructure. On the other hand, migration from rural to urban areas creates pressure on infrastructure and services in urban areas, and cause housing shortage, traffic jams, high crime rates, and a rise in land value accompanied by an increase in prices, and the emergence of informal areas, which in turn form social, environmental and economic threats.

The definition of poverty varies depending on those who monitor it. But we can initially agree that poverty is a situation which the financial resources of an individual or society is decreasing in a way that makes it impossible to provide basic needs to reach a minimum form of decent life. Which makes poverty a relative concept if we took into account the nature of the studied society as the standard for this classification. Accordingly, relative poverty considers individuals deprivation of acquiring adequate standard of living in relative with other people within their society, to accomplish justice in resources' distribution within the community.

The multiplicity of concepts and definitions of poverty is reflected on the ways and methodologies of measuring it; which affects the attempts and efforts of poverty alleviation. The process of finding an appropriate measurement tool of poverty is considered one of the most important obstacles for targeting the poor; and we mean here by targeting the poor the way they are identified and selected from the community as a whole, to make them the first beneficiary of the poverty alleviation programs.

Targeting the poor is carried out either through programs that depends on monetary approach, in this case dealing with the poor in accordance with the standards of the World Bank, which target people who are below a certain income threshold; or through programs depending on capability approach, which deals with relevant social sectors such as education, health, and

nutrition; and it can also include supporting the infrastructure and the distribution of energy and water.

CAPMAS confirms the spread of poverty in Egypt; between 2004-2005 the percentage of population below poverty line was 19.6 percent, while between 2008-2009, the CAPMAS reported that the poverty rates amounted to 21.6 percent. According to recent statistics released by CAPMAS, the percentage of the population below poverty line is 25.2 percent in 2011 and 26.3 percent in 2013.

This research attempts to find a poverty measurement that is practical and applicable on the Egyption society. The hypothsis depends on the nexus between the amount and components of the generated municipal solid waste, as an indicator of household consumption, on one hand, and family income and standard of living on the other hand. that is, the measurement will depend primarily on consumption, which in turn reflects the cultural level of the family, their dietary habits, and their the social and cultural states

.This Research uses Nile Delta and the governorate of Menoufia as a case study to conduct the field studies. This research employs a quantitative research strategy; where the researcher examines large number of subjects and a vast collection of samples from different areas with reliance on secondary data issued by the official authorities.

The value of Human Poverty Index varies among the governorates of the Nile Delta region; the governorate of Damietta recorded the least value at the HPI where the percentage of poverty reached 18.42 percent; followed by Menoufia, Gharbia and Dakahlia by 20.8 percent, 21.18 percent and 22.7 percent, respectively; on the other hand the HPI value has amounted to 25.2 percent in Kafr El-Sheikh governorate, which makes it the most deprived government in Nile Delta region.

The results of the advanced multivariate statistical analysis, indicates the presence of correlation between households' income and the living conditions on one hand, and the amount and components of household generated municipal solid waste on the other hand, as household generated municipal solid waste explain about 70 percent of the variation in household incomes in governorate of Menoufia, according to regression analysis. Therefore, MSW can be used as an indicator of poverty and targeting the poor, because it reflects the ability of families to meet their basic needs.

Based on the research results, the recommendations varied; where it stressed on the need for a national poverty indicators that can reflect the real image of poverty in Egypt, and assist in formulating effective policies and in the in the implementation of targeting the poor mechanisms. The recommendations also included some proposals that will help alleviate poverty and deprivation; these proposals included recommendations for infrastructure development, particularly those related to the state of the population's health and quality of life.

Agenda for future researches include: experimenting the model using the new population census and housing conditions data issued by CAPMAS in 2016; and the expansion of the size and range of the examined samples, which will add to the significance level of the research results;

finally it proposed to take the samples at spaced or seasonal time intervals in order to measure poverty spells, and its dynamic nature.

# Using Solid Waste Management as an Indicator for Poverty in Nile Delta
# An Urban Planning and Management Tool

Prepared by:

**Ahmed Mohamed Ragab Shalaby**

**BSc Architectural Engineering, Faculty of Engineering, Menoufiya University, 2011**

A thesis submitted for partial fulfill of the requirements for the degree of MSc. degree in Engineering Sciences, Urban and Regional Planning specialization

Supervised by:

**Prof. Ahmed O. El-Kholei**
Professor of Urban Planning Department of Architectural Engineering Faculty of Engineering University of Menofia

**Prof. Khaled M. Fahmy**
Professor of Environmental Economics National Planning Institute

**Examination Committee Signature**

**Prof. Mohamed Safwat Qabel**
Tenured Professor of Economics – Faculty of Commerce – Al-Sadat University

**Prof. Mohamed Tarek Abu Zekry**
Professor of Urban and Regional Planning – Faculty of Engineering – Zagazig Univesity

**Prof. Khaled Mohamed Fahmy**
Professor of Environmental Economics National Planning Institute

**Prof. Ahmed Othman El-Kholei**
Professor of Urban Planning - Department of Architectural Engineering - Faculty of Engineering, University of Menofia

2016

**Menoufiya University**
**Faculty of Engineering**
**Department of Architectural Engineering**

# Using Solid Waste Management as an Indicator for Poverty in Nile Delta
## An Urban Planning and Management Tool

Prepared by:
**Ahmed Mohamed Ragab Shalaby**

**BSc Architectural Engineering, Faculty of Engineering, Menoufiya University, 2011**

A thesis submitted for partial fulfill of the requirements for the degree of MSc. degree in Engineering Sciences, Urban and Regional Planning specialization

Supervised by:

**Prof. Ahmed O. El-Kholei**
Professor of Urban Planning
Department of Architectural Engineering
Faculty of Engineering
Menoufiya University

**Prof. Khaled M. Fahmy**
Professor of Environmental Economics
National Planning Institute

2016

**Menoufiya University**
**Faculty of Engineering**
**Department of Architectural Engineering**

# Using Solid Waste Management as an Indicator for Poverty in Nile Delta
## An Urban Planning and Management Tool

Prepared by:
**Ahmed Mohamed Ragab Shalaby**

**BSc Architectural Engineering, Faculty of Engineering, Menoufiya University, 2011**

A thesis submitted for partial fulfill of the requirements for the degree of MSc. degree in Engineering Sciences, Urban and Regional Planning specialization

Supervised by:

**Prof. Ahmed O. El-Kholei**
Professor of Urban Planning
Department of Architectural Engineering
Faculty of Engineering
Menoufiya University

**Prof. Khaled M. Fahmy**
Professor of Environmental Economics
National Planning Institute

2016